الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثاني عشر ـ نيسان ١٩٩٥

دورنا في وجه التحديات

العالم اليوم أمام تحدِّيات كثيرة وخيارات مصيريَّة. من الولايات المتحدة الأميركية حيث سقط مؤخراً مئات القتلى والجرحى في أفجع كارثة تخريب عرفتها أميركا في تاريخها، إلى روسيا الاتحادية التي ورثت الاتحاد السوفياتي السابق، وورثت أيضاً مشاكله الداخلية والنزعات الإنفصالية التحرُّرية التي اشتعلت في الشيشان وتُهدِّد بنارها إثنيات متعدِّدة تنزع إلى الإستقلال في الأرض والقرار، إلى اليابان حيث سقط الكثيرون ضحية العنف والإرهاب، إلى الشرق الأوسط حيث اسرائيل تستمر في تحديها للقرارات الدولية معرضة سياق السلام للخطر... إلى بقاع كثيرة من العالم يتهدَّدها الخطر فعلاً أو ينام تحت رماد المفاوضات الهشَّة.

في خضم هذه التهديدات المباشرة للنظام العالمي الجديد، يتساءل المحللون السياسيون عن السلطة القادرة على رأب التصدُّع في العلاقات الدولية، وضرب الإرهاب الذي أمسى سيفاً مسلَّطاً حتى فوق رأس الذين كانوا يظنون أنفسهم بمنأى عنه.

وفي العيد الخمسين للأمم المتحدة، يأمل الكثيرون في أن تكون هذه المنظمة البديل الفعَّال للنظام الثنائي القطب الذي هوى، كي تأتي القرارات المصيرية لصالح أصحاب الحق، مبنية على العدالة والمساواة.

ونحن في لبنان، تُواجهنا تحديات اقتصادية وإنمائية وتعليمية وثقافية... نسعى إلى مجابهتها بكثير من الوعي والعمل الدؤوب.

إن «الدفاع الوطني اللبناني» التي تعي أهمية الوضع العالمي والإقليمي والداخلي، تحاول، عبر اقلام المتعاونين معها، أن تُساعد قرَّاءها في سبر القضايا الخارجية والداخلية، وأن تُسهم، قدر المستطاع، في تقديم الحلول لها، بدراسات اكاديمية ومنهجيَّة.

العميد الركن علي حرب

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثاني عشر ـ نيسان ١٩٩٥

كلمة التحرير

مستقبل روسيا الاتحادية

تحليل النزعة الانفصالية في الشيشان ..... **العميد الركن نزار عبد القادر** ٥

الأمم المتحدة في نصف قرن

تطور في المفاهيم وتعثّر في الممارسة ..... **د. شفيق المصري** ٢٩

«الرابطة الطائفية» في لبنان

وأثرها على الوضعين التشريعي والقضائي

في مواد الاحوال الشخصية ..... **د. عبده جميل غصوب** ٤٣

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ..... **د. نبيه غانم** ٧٥

الأسرة اللبنانية بعد الحرب

«مقاربة استطلاعية» ..... **د. فاديا حطيط** ٩١

المؤسسات البحثية

في العلوم الانسانية والاجتماعية في لبنان ..... **د. مسعود الضاهر** ١١٩

دراسة الجالية اللبنانية في ولاية ميشيغن

من خلال مدينة ديربورن ..... **د. منذر جابر** ١٤٧

مراجعة كتب

روسيا المنتصرة ..... **اسكندر شديد** ١٥٧

مرآة الامراء ..... **المقدم جورج عازار** ١٧١

The Sudan Defense Corps, SDF

A Historical Overview 1924 - 1955 ..... **John Gay Yoh** ٢٠٢

The Phenomenon of war

Scholarly Perspective ..... **Michel Nehmé** ٢١٦

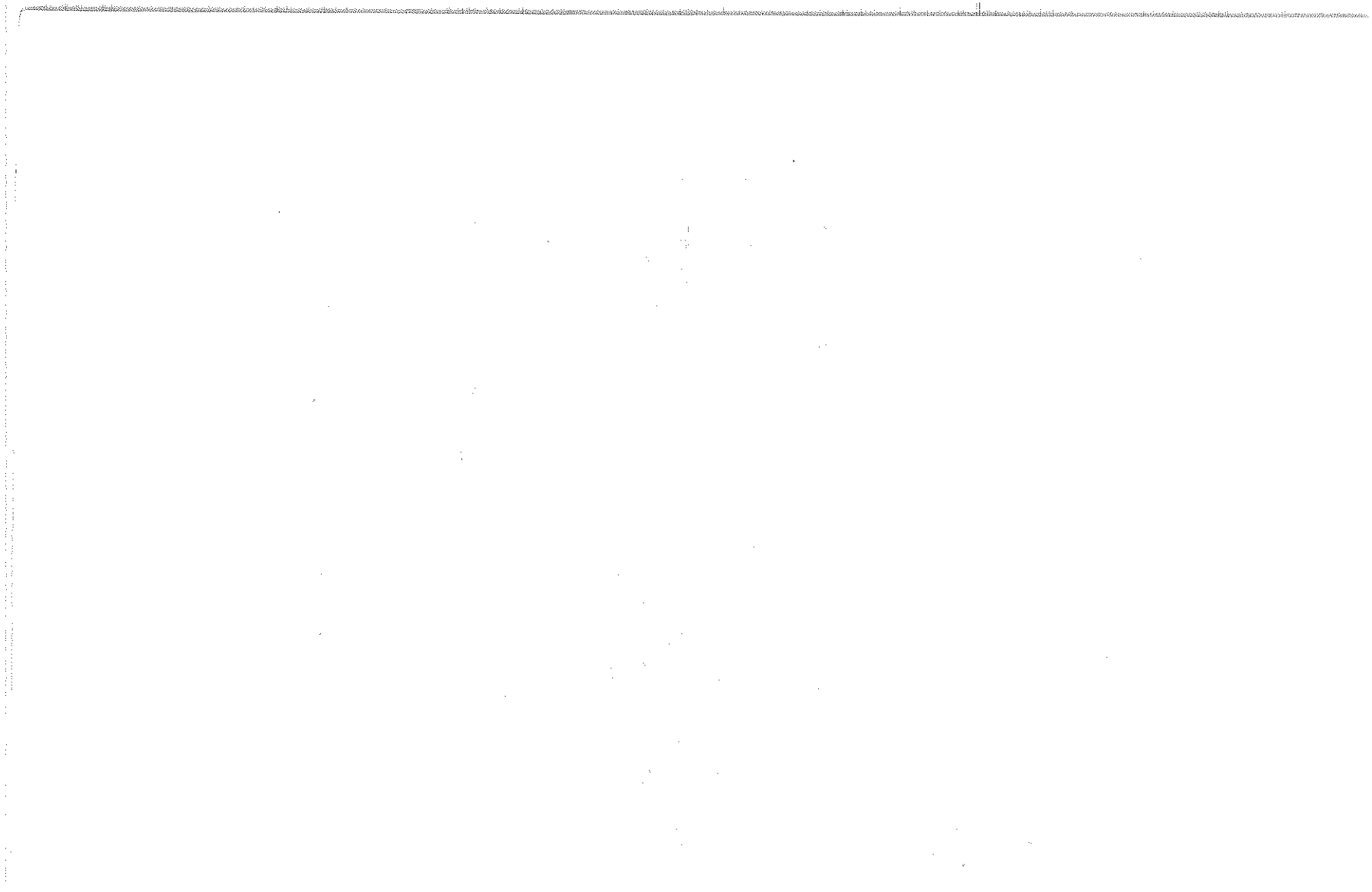

مستقبل روسيا الاتحادية
تحليل النزعة الانفصالية في الشيشان

العميد الركن نزار عبد القادر(*)

لو فتشنا في جذور كل صراع له طابع إثني، لوجدنا أن هناك عدة أجوبة تتنافس للإجابة على السؤال الآتي: هل يقتضي أن نفعل كل ما يمكن من أجل تعديل الدولة لتتناسب مع الشعب، أو أنه من الأفضل أن نغيّر الشعب ليتناسب مع الدولة؟(١)

لقد ناقش معظم المفكرين الأحرار هذه المعضلة بحماسة وشغف، لكنهم في النهاية لم يتفقوا على خيار موحد، رغم أن معظمهم قد سجّل أن الأفضلية تبقى إلى جانب حرية الفرد والشعب.

فقد حلَّل اللورد أكتون مسألة تعايش عدة أمم في ظل دولة واحدة، واستنتج ان ذلك يشكل اختباراً سياسياً في عملية ضمان الحرية في هذه الدولة(٢). وانطلاقاً من هذا المبدأ، تصبح نوعية الحكم وقيمة الحكام، العنصر الأهم في تأمين حرية وحقوق مختلف الشعوب المكوِّنة للدولة. أما إذا فشلت الدولة في هذا الدور (تأمين الحقوق والحرية للجميع)، فإنها تحكم على نفسها بالتفكك والزوال.

في المقابل، عارض مفكرون آخرون مقولة اللورد أكتون، وكان أبرزهم جان ستيوارت ميل الذي قال ان أفضل شروط لتأمين المؤسسة السياسية الحرة تكمن في رسم الحدود الجغرافية للدول بشكل يتوافق مع حدود الانتشار القومي للشعوب(٣). وانطلاقاً من هذه النظرية، فإن أفضل الوسائل لتأمين الحرية والاستقرار، تتركز في تلاحم

(*) قائد المدرسة الحربية، خريج كلية القيادة والأركان في الولايات المتحدة الأميركية، خريج كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة، ماجستير في العلوم، دراسات عليا في الادارة العامة، الملحق العسكري في لندن ٩١ ـ ٩٣.

(١) EMERICH Dalberg-Acton John, «Essays on Freedom and Power» (Beston MA, The Beacom Press, 1948), p. 185. Cited by John Chipman, Managing the Politics of Parochialism, Survival Magazine, London, Spring 1993.

(٢) Ibid.

(٣) MILL John Stuart, «Consideration on Representative Government», Cited by Lord Acton.

فكرة القومية مع الدولة بحيث يتكرس مبدأ القومية السياسية ضمن فكرة الدولة.

ويذهب معظم المفكرين الأحرار في القرن العشرين إلى اعتماد موقف واقعي، إذ يعتبرون أن الموقف الأخلاقي لأية دولة يجب أن يقوم على حقيقة تتركز حول قدرتها على حماية مواطنيها ومصالحهم، وعلى المدى الذي تتوفر فيه النيّة والإرادة لتقديم التضحيات تحقيقاً لهذا الهدف السامي. فإذا لم تتوفر الحياة الجماعية، وإذا لم تقم الدولة بحماية الحياة الجماعية (أي لمختلف المجموعات السكانية)، تفقد الدولة مبررات وجودها من خلال فقدانها القيمة الأخلاقية، وتمسي بذلك دولة إسمية، لأن نجاح الدولة في اكتساب مبررات وجودها يقوم على الوفاء بمستلزمات العقد الاجتماعي ما بين الدولة والسكان.

واليوم، تختلف كل هذه المفاهيم مع مفهوم تقرير المصير، الذي يبدو أن تطبيقه لا يخضع لتعريف واحد أو قواعد محددة، فتختلف المواقف والمعايير الأخلاقية والقانونية للدول باختلاف مصالحها. وبالرغم من أن جذور مفهوم تقرير المصير تمتد إلى القرن التاسع عشر، إلا أن هذا المفهوم قد اعتُمد بشكل فعلي في مؤتمر السلام في ڤرساي حيث كُرِّس كأساس لإعادة تقسيم أوروبا وإعادة توزيع المقاطعات التابعة للامبراطوريات التي خسرت الحرب(٤). ثم عاد وتكرس في الجمعية العمومية للأمم المتحدة العام ١٩٦٠ عندما تقرر اعلان اعطاء الاستقلال للشعوب المستعمَرة.

واليوم، وبعد تفكك الاتحاد السوڤياتي وانفصال خمس عشرة دولة واعلانها الاستقلال، ما زالت تعيش في الاتحاد الروسي شعوب واثنيات تفوق في عددها المئة عرق أو مجموعة إنسانية، تختلف وشائج ارتباطها بالدولة الروسية باختلاف موقعها الجغرافي وتاريخها ودين سكانها ومصالحها وثرواتها الطبيعية، في زمن يتدحرج فيه الاقتصاد الروسي إلى أدنى المستويات(٥).

إن فشل الادارة الروسية في مواجهة وحلّ المعضلات السياسية الناجمة من وجود مشاعر قومية قوية لدى بعض الشعوب في مناطق مختلف من البلاد، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي الذي يدفع شعوباً أخرى للمطالبة بالاستقلال؛ قد حدا بالمراقبين إلى التساؤل حول قدرة القيادة الروسية على معالجة الأوضاع والمحافظة على الاتحاد وبالتالي الحفاظ على الترابط القومي بين هذه الشعوب والاثنيات المكونة للاتحاد.

كذلك فإن الوضع الداخلي في الاتحاد الروسي، حيث تنمو المشاعر الاستقلالية لدى مختلف المجموعات الاثنية، يدفعنا إلى التساؤل: هل تستمر النزعة التفككية التي بدأت في الشيشان؟ وما هي المناطق الأخرى التي يمكن أن تمتد إليها هذه النزعة الاستقلالية؟ ما

---

(٤) Discussion By Hurst Hannam, **Autonomy, Sovereignty & Self Determination** (PA, Univ. of PA Press, 1990.

(٥) مقابلة مع الكاتب الروسي سولجينتسين، أجرتها مجلة لوكوربيه انترناسيونال في عدد ١٩ ـ ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٥.

هي الفرضيات الممكنة لتعميم الهوية القومية التي بدأت في الشيشان؟ وما هي فرضيات تطور الشعور القومي لمختلف الاثنيات في مواجهة التهديدات العسكرية والمخاطر الاقتصادية؟

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات، لا بد من تحليل الأزمة الشيشانية في جذورها التاريخية، ومسبباتها الأمنية، وتحليل العملية العسكرية الروسية، ومقارنة السلوكية السياسية والعسكرية الروسية بالسلوكية السياسية والعسكرية الأميركية أثناء الحرب الأهلية الأميركية. كما أنه لا بد من دراسة مختلف الفرضيات الأمنية والاقتصادية وتحليل مفاعيلها على الشعور القومي لدى مختلف الاثنيات (بالقياس على الوضع في الشيشان) وانعكاس ذلك سلباً أو ايجاباً على مستقبل الاتحاد الروسي.

بدء الأزمة الشيشانية

في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٩٤، اخترقت القوات الروسية حدود جمهورية الشيشان، وبعملية بطيئة، راحت تضيّق الطوق وتشدد الحصار على عاصمة الجمهورية، غروزني. وبعد عدة مناوشات في القرى المحيطة بالعاصمة ومقتل عشرات المواطنين، صرح الطرفان الروسي والشيشاني عن الاستعداد للتفاوض من أجل حل الأزمة، ولكن لم يتعد الجهد المبذول من قبل كل منهما حدود المناورة الإعلامية لإلهاء الرأي العام الداخلي والدولي وكسباً للوقت خدمة لمخطط كل طرف وأهدافه.

بدأت الأزمة الشيشانية في تشرين الأول ١٩٩١ بانتخاب الجنرال جوهر دودياف رئيساً لجمهورية الشيشان عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر حيث نال تأييداً شعبياً عامراً. وشعر دودياف من خلال عناصر القوة التي شكلتها عملية انتخابه (٨٠ بالمائة من الأصوات) وقوة موقفه الشخصي المبني على ماضيه العسكري المشرق كجنرال في القوات السوفياتية حيث عمل ما بين ١٩٨٧ و١٩٩٠ كقائد لفرقد القاذفات الستراتيجية المتمركزة في أستونيا، وكذلك الثروة البترولية التي تملكها بلاده ووجود مصفاة حديثة لتكرير النفط؛ ان بإمكانه اجراء تغيير سياسي أساسي في الشيشان وتحقيق حلم الأجداد باعلان الاستقلال عن روسيا، واعداً بأن يجعل من الشيشان «كويت القوقاز».

وفور اعلان الاستقلال، بدأ السكان الذين ينتمون إلى الأصول الروسية بمغادرة أراضي جمهورية الشيشان خوفاً من مواجهة عمليات القتل الجماعي المبنية على الكره والحقد التاريخيين، فبلغ عدد النازحين ما يقارب ٣٥٠ ألف روسي من أصل ٤٠٠ ألف[٦].

---

(٦) يشكل السكان من الأصول الروسية نسبة ٣٠/ من عدد سكان الجمهورية الشيشانية ـ الأنغوشية حسب لحصاءات ١٩٩٢.

وفي ٢٦ كانون الأول، أعلن الرئيس بوريس يلتسين أنه «سيعاد بسط سلطة الأمن والشرعية في الشيشان». وكان هذا الاعلان اشارة لانطلاق الهجوم المدرع الكثيف الذي شنته القوات الروسية المدعومة بالطيران والمدفعية الثقيلة على العاصمة غروزني. وكانت القيادة الروسية تعتقد آنذاك أن بإمكانها حسم الوضع العسكري في المدينة خلال ساعات أو أيام معدودة على أبعد حد، لكن المقاومة الشيشانية الضارية أنزلت خسائر فادحة بالقوات المهاجمة، فدمرت عشرات الدبابات وقتلت ما يزيد على ألف وخمسماية جندي روسي حسب الأرقام التي تداولتها وسائل الاعلام الدولية. وكانت الخسائر المادية والبشرية في الجانب الشيشاني كبيرة جداً إذ تعدى عدد القتلى ٢٥ ألف نسمة مجملهم من المدنيين، ودُمِّرت العاصمة تدميراً كاملاً وهُجِّر ما يزيد على ثلاثة أرباع السكان.

وتطرح الأطراف المتتبعة للوضع الشيشاني جملة أسئلة: كيف يمكن وقف العمليات العسكرية، وانهاء عملية تشريد وابادة شعب بكامله؟ وما هي المفاعيل السياسية لهذه الحرب على مستقبل القوقاز ومستقبل روسيا؟

قبل الاجابة على هذه الأسئلة، لا بد لنا من تحليل الجذور التاريخية للمشكلة الشيشانية، بهدف ادراك الأسباب الحقيقية التي دفعت دودياف إلى اعلان الاستقلال وتلك التي دفعت يلتسين إلى معالجة الأزمة السياسية بالوحشية العسكرية.

الجذور التاريخية للأزمة

تمتد جذور الأزمة الشيشانية إلى الحقبة التاريخية الممتدة على طول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث عملت روسيا القيصرية على احتلال منطقة القوقاز وإلحاقها بأراضي الامبراطورية.

وقد أبدى سكان المنطقة مقاومة عنيدة ودائمة لعملية الهيمنة والضم الروسية، وكانت أقوى عمليات المقاومة، الثورة التي قادها الإمام شامل، الذي يُعتبر بطل الاستقلال في القوقاز، وهي دامت ٣٥ سنة، من العام ١٨٢٥ و١٨٥٩، وانتهت بخسارة الثوار لحرب الاستقلال، وفرار مئات الآلاف من الشيشانيين إلى الامبراطورية العثمانية، وتهجير الباقين منهم إلى المناطق الجبلية التي لا تصلح للزراعة، وتسليم أراضيهم للقوزاق(٧).

وعلى أثر التطورات الدراماتيكية التي اجتاحت روسيا العام ١٩١٧، تألف الكونغرس الأول لشمال القوقاز، تبعه، في أيار ١٩١٧، تأليف لجنة مركزية لاتحاد شمال القوقاز المستقلة. وفي أيار ١٩١٨، وبعد استيلاء البلاشفة على السلطة في روسيا، أعلنت دولة شمال القوقاز استقلالها التام وانفصالها عن الاتحاد الروسي. وقد اعترف بهذا الاستقلال كل من المانيا، والنمسا وتركيا، وتبع ذلك توقيع تحالف بين هذه الدول والدولة

---

(٧) Le Monde Diplomatique, Janvier, 1995.

الجديدة في ٨ حزيران ١٩١٨. ولكن قبل وصول البلاشفة، هاجم الجنرال دانيكين أحد جنرالات القيصر الدولة الجديدة، على رأس جيش من المتطوّعين في حركة الروس البيض، فحرق القرى وقتل الثوار المقاومين لأن حركة الاستقلال هذه تمثل في نظره الأخطار نفسها التي تمثلها البلشفية(٨).

وما كاد دانيكين يقضي على أتباع الحكومة المؤقتة، حتى قامت حركة مقاومة جديدة بقيادة الشيخ أنون حجي الذي حرر جبال الداغستان والشيشان واوستيا وكاباردیا، وأنشأ امارة شمال القوقاز المستقلة. وقد اعترف البلاشفة في البداية بالإمارة المستقلة، وساعدوا الشيخ حجي على مقاومة دانيكين، ووضعوا بتصرفه الجيش البلشفي الخامس بقيادة الجنرال نقولا جيكالو. ولكن عندما دخلوا المنطقة، ألغوا الامارة المستقلة، وأعطوا للشيخ أنون حجي لقب مفتي شمال القوقاز. لكن هذا السلام لم يدم طويلاً، ففي آب ١٩٢٠، قامت ثورة ضد البلاشفة بقيادة سعيد بك، حفيد الإمام شامل بطل الاستقلال.

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١، إبّان ثورة سعيد بك، انعقد في ڤلديكفقاز مؤتمر لسكان الجبال للبحث في تقرير المصير، فأسرعت موسكو وأرسلت ستالين الذي كان يشغل مركز مفوض القوميات، للاجتماع بهم. وقد توصل معهم إلى اتفاق تعترف به موسكو باستقلال «الجمهورية السوڤياتية للجبليين»، مع تحقيق الشرطين اللذين وضعهما المؤتمرون: قبول موسكو باعتماد الشريعة الإسلامية والعادات كمصدر للتشريع في الدولة، وعدم تدخّلها في شؤون الدولة الداخلية(٩).

وقد ضمت الدولة السوڤياتية للجبليين: الشيشان ـ انغوشيا ـ كاباردیا ـ بالكاريا ـ كاراتشيا والداغستان. كما سمحت موسكو بتعليق صور الامام شامل وغيره من القادة في الدور الحكومية بدل صور لينين، وأعيدت إلى هذه الدولة الأراضي الزراعية المسلوخة عنها. وهكذا عاشت منطقة شمال القوقاز بسلام كامل وانسجام كلي مع الادارة المركزية في موسكو، وترأست ادارتها نخبة شيوعية آمنت بالترابط مع موسكو.

وفي العام ١٩٤١، شكل السكان الجبليون وحدات للدفاع عن الجمهورية ضد الغزو الألماني، كما تطوع جميع الرجال في الجيش الأحمر وشاركوا في القتال على مختلف الجبهات حتى ١٩٤٢. لكن سوء التغذية والتموين، دفع بالعديد منهم إلى الهرب من الجبهات، فأوقفت القيادة الروسية في آذار ١٩٤٢ تطويع الشيشان والأنغوش في الجيش الأحمر، لكنها عادت وأجرت ثلاث عمليات تطويع وتعبئة بشرية في المنطقة خلال ١٩٤٢ و١٩٤٣. يوَمها شهد الجميع بشجاعة هؤلاء المقاتلين.

---

(٨) Le Monde Diplomatique, Janvier, 1995.

(٩) AVTORKHANOV Abdurahman , «**The Chechens and the Ingush During the Soviet Period and Its Antecedents**», Hurst and company, London 1992, Cited by le Monde Diplomatique, Janvier, 1995.

وما لبثت المؤامرة أن أطلّت برأسها من جديد على المنطقة. ففي شباط ١٩٤٤، وفي يوم الاحتفال بعيد الجيش الأحمر، تجمع الناس في كل القرى والمدن للمشاركة، وفجأة ظهرت شاحنات عسكرية وقرأ الضباط على الناس مرسوماً صادراً عن المجلس الأعلى للسوفيات يقرر ترحيل كل الشيشانيين والأنغوش بسبب خيانتهم وتعاملهم مع العدو النازي. ولم يُسمح لأية عائلة باصطحاب أية أمتعة تزيد عن ٢٠ كلغ. وهكذا جرى ترحيل ما يزيد على ٤٢٥ ألف شيشاني وأنغوشي عن المنطقة إلى الكازاخستان، وحُلّت الجمهورية المستقلة واستعيض عنها بإنشاء منطقة غروزني، كما جرى استقدام عشرات الألوف من السكان الروس وجرى اسكانهم في المنطقة بهدف منع قيام الدولة الملغاة من جديد وسد الفراغ البشري وانعاش الزراعة في المنطقة. ولم يستطع من بقي حياً من هؤلاء القوقازيين العودة إلى ديارهم إلاّ سنة ١٩٥٧ بعد موت ستالين(١٠).

الاستقلال والعملية العسكرية الروسية

اليوم يواجه الشيشان رجالاً ونساء، كهولاً وفتياناً، القوات الروسية الغازية لقراهم وعاصمتهم بكل أشكال المقاومة ووسائلها. وتنطلق القوات العسكرية الروسية في عملية عسكرية مفاجئة مستعملة أكثر من ٤٠ ألف مقاتل عدا قوات وزارة الداخلية ووحدات جهاز مكافحة التجسس. وما زالت العملية العسكرية مستمرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر والمشهد المخيف والمفجع يتكرر صباح كل يوم. المزيد من الدمار والمجازر والجثث الملقاة في الشوارع، وعمليات طرد السكان من منازلهم، وانتهاك حقوق الإنسان التي سبق للرئيس الروسي أن تعهد بحمايتها.

بدأت المشكلة بعدما أعلن دودياف الاستقلال عقب انتخابه رئيساً للشيشان. ولم يعترف بهذا الاستقلال سوى رئيس جورجيا السابق غمسا خورديا، بينما رفضت موسكو رفضاً باتاً التعاطي مع دودياف أو الاعتراف بانتخابه أو بأية صفة رسمية له، وقامت بفرض حصار اقتصادي كامل على الشيشان، فتوقفت عملية ضخ النفط بسبب النقص في صيانة المعدات أو بسبب رحيل الفنيين الروس، كما تعطلت مصفاة النفط عن العمل بسبب فقدان المواد الكيميائية اللازمة لعملية التكرير. هذا الحصار الاقتصادي، أضعف الوضع الحكومي الداخلي. وحصر دودياف كل السلطات بين يديه، فظهرت فئات معارضة له تحتل عدة مناطق من الجمهورية الصغيرة التي تبلغ مساحتها ١٣ ألف كيلو متر مربع. وراحت موسكو تجتمع سراً بالمجموعات المعارضة لدودياف وتحثهم على توسيع مناطق نفوذهم ومناوأة الحكم في غروزني، بهدف إثارة النعرات القبلية وتفتيت الشعب وإثارة الحروب الأهلية بين الشيشان أنفسهم.

---

(١٠) NEKRITCH Aleskandr, «**Les Peuples Punis**», Maspero, Paris, 1982.

وقد اتسمت المواقف السياسية للفصائل الست المناوئة لدوديافْ بالغموض وعدم الوضوح، كما سيطرت على العلاقات بين هذه القيادات المختلفة في ما بينها، ومع السلطة في غروزني، أو مع موسكو، خلافات أساسية حول الأهداف السياسية المنوي تحقيقها: الاستقلال، عودة الهيمنة الروسية أو إقامة كيان خاص داخل الاتحاد الروسي. ولكن بالرغم من الاجتماعات السرية مع المسؤولين الروس لحياكة المؤامرات ضد السلطة في غروزني، لم يؤيد هؤلاء الزعماء التدخل العسكري الروسي، باستثناء السيد عمر اڤتور خنوف الذي كان ضابطاً سابقاً في وزارة الداخلية الروسية ورئيساً للمجلس المؤقت لجمهورية الشيشان.

وفي ظل الظروف المأساوية التي عاشتها الشيشان من جراء الحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته موسكو، وفي ظل التفتت السياسي للمجتمع الشيشاني المتمثل بالمعارضة، وأمام عجز الرئيس دودياڤ عن معالجة الأزمة السياسية والاجتماعية وايجاد المعالجة اللازمة للحد من الجرائم في العاصمة؛ يبدو مستغرباً جداً اطلاق موسكو عملياتها العسكرية لإخضاع الشيشان وتفكيك سلطة الاستقلال. إذ يظهر جلياً لكل مراقب عاقل أنه لو انتظرت موسكو عدة أشهر أخرى لفقد دودياڤ ما تبقى له من تأييد شعبي، وفقدت عملية الاستقلال جاذبيتها وخف بريقها وانفك عنه عدد كبير من مؤيديها المتحمسين، مما يسهل التفتيش عن حل بعيداً عن دائرة العنف. لكن التفسير الوحيد الذي يمكن إعطاؤه للسلوكية العسكرية الروسية، يتركز حول حاجة موسكو إلى تغطية فشل العملية التي حضرت لها في ٢٦ تشرين الثاني عندما دخلت قوات المعارضة إلى قلب غروزني مدعومة بثلاثين دبابة وثمانين عسكرياً من الجيش النظامي الروسي، أو بعد إرسالها طائرات مجهولة وطوافات لضرب مطار غروزني متنكرة وراء فصيل المعارضة الذي يقوده عميلها عمراڤتور خنوف الذي يسيطر على المناطق الواقعة شمالي العاصمة. يومها لم تنطل هذه الحيلة على القيادات الروسية المعارضة للعملية العسكرية، فطلبت اجراء تحقيق فوري، متسائلة من أين يمكن أن يحصل فصيل شيشاني على طائرات وطوافات؟ وقد حاولت موسكو التبرؤ من العمليتين، إلا أن تحقيقاً أجراه مجلس الدوما مع بعض العسكريين الذين أُسروا في غروزني أثبت ضلوع الأجهزة الروسية في العمليات السرية ضد جمهورية الشيشان. على أثر ذلك، صرح دودياڤ للصحافة التشيكية: «ان الرئيس يلتسين قد أصبح معزولاً تماماً من قبل الأجهزة السرية، التي تقدم له معلومات كاذبة لخلق صورة خاطئة عن العدو»(١١).

وبالرغم من التحذيرات المتكررة التي تلقاها الرئيس يلتسين من قيادات سياسية متصلبة أو محافظة ومن بعض القادة العسكريين بعدم اللجوء إلى الحسم العسكري لحل

---

(١١) Le Monde Diplomatique, Janvier, 1995.

قضية الشيشان، فقد ردّ على منتقديه بأن «أزمة الشيشان تهدد سلامة روسيا وتتطلب حلاً سريعاً». كما أنه أصرّ في رسالة بعث بها إلى مجلس النواب على أنه لم يكن أمامه خيار بديل للعمل العسكري، لأنه يعتبر أن الدخول في مفاوضات لحل المشكلة هو تدبير غير دستوري ويشكل اعترافاً بشرعية انتخاب دوديائف وبالتالي اعترافاً غير مباشر بقانونية التدابير التي اتخذها بشأن اعلان الاستقلال.

وقد مارس الرئيس يلتسين الضغط على المعارضة وعلى وسائل الاعلام لتسويق قراراته العسكرية، مقدماً الحجج بأن التساهل في حسم الوضع في الشيشان، يعني تسهيل عملية تفكيك الاتحاد الروسي.

ولكن يبدو واضحاً من العملية الروسية في الشيشان، أن القيادتين السياسية والعسكرية قد أخطأتا في تقدير الموقفين السياسي والعسكري، وفي فهم طبيعة الصراع وادراك الخلفية التاريخية له والأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة في البيئة السياسية والاجتماعية في منطقة القوقاز. فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، شعرت الشعوب الصغيرة، وخاصة المجموعات الإسلامية التي كانت تشعر بأنها جزء من دولة تعتمد الأممية شعاراً لها، أنها قد عادت لتواجه الهيمنة والاستغلال والاضطهاد الروسي الذي عانت منه قروناً طويلة. وقد عزز هذا الشعور لدى شعوب القوقاز، الفوارق الدينية ما بين المسلمين والروم الأرثوذكس، وخاصة أولئك الذين ينتسبون للأصول الروسية. كما نشأت حالة من انعدام الثقة بين هذه الشعوب والنظام الجديد في موسكو، بسبب سياسات الخداع والتآمر التي اعتمدتها الادارة الروسية ضد المسلمين وضد الاثنيات الأخرى في كل من الشيشان وأوستيا الشمالية وأنغوشيا واقليم كراباخ واوستيا الجنوبية وابخازيا وأيضاً في البوسنة (حيث تساعد روسيا صربيا ضد المسلمين). فقد نسيت القيادة الروسية أن هناك جذوراً تاريخية تتحكم بالصراع، وأن شعوب القوقاز ما زالت تنتسب إلى قبائل، وان النظام الشيوعي لم يستطع إجراء تبديلات أساسية في البنية الاجتماعية القائمة على تقاليد القبيلة والشريعة والتعاليم الإسلامية. ولم تستوعب القيادة الروسية أيضاً نظرية الجنرال فولر ان «في المجتمعات القبلية التقليدية، تصبح كل قبيلة جحفلاً مسلحاً، ويصبح كل مواطن محارباً. وبما أن كل القبيلة تدخل الحرب، تصير الحرب شاملة»، وهذا ما حدث فعلاً في الشيشان[١٢]، إذ تحولت كل القبائل وكل المواطنين إلى مقاتلين يخوضون حرباً شاملة ضد القوات الروسية الغازية التي خاضت الحرب دون استعداد ودون ادراك لطبيعة المعركة التي تنتظرها، معتمدة على استعمال كثيف للوحدات المدرعة والآلية المدعومة باسناد ناري مدمّر من قبل الطيران والمدفعية. وهي حققت بعض النجاح في بداية العملية، إذ يبدو أن القيادة الشيشانية لم تفهم عند بدء الحشد النوايا

(١٢) Major - General, FULLER, J.F.C., «The Conduct of War», Greenwood Press Publisher, Connecticut, 1961, P. 31.

الحقيقية للقيادة الروسية. لكن الهجوم بدأ بالتعثر بعد مرحلته الأولى، وخاصة عند اقترابه من ضواحي مدينة غروزني، ثم توقف عند ضواحي العاصمة بعدما تكبدت القوات الروسية خسائر في المعدات والأرواح تفوق توقعاتها. فقررت في ٤ كانون الثاني وقف اطلاق النار، لكن هذا الوقف لم يشمل سوى غروزني، وكان الهدف منه خداع القيادة الشيشانية بهدف تجميع القوات الروسية للسيطرة على كل المحاور المؤدية إلى غروزني بهدف عزلها ومنع التعزيزات والتموين عنها للانقضاض عليها من جديد وانهاء المقاومة فيها.

في هذه الأثناء، قدرت السلطات الروسية أن الوضع قد بدأ يتغير بشكل دراماتيكي في العاصمة، وخاصة بعد نفاذ الذخائر. وتوقع نائب رئيس الحكومة، نيقولاي ايغوروڤ والذي يعمل كممثل شخصي للرئيس يلتسين في الشيشان، «دخول القوات الروسية إلى غروزني دون قتال صباح ٥ كانون الثاني، وتسلّم الحكومة الشرعية التي عينتها موسكو لحكم الشيشان في اليوم نفسه أو اليوم التالي على أبعد حد». بالطبع، لم يحدث ما توقعه ايغوروڤ، وعاودت القوات الروسية محاولات الدخول بالقوات المدرعة إلى قلب العاصمة فمنيت بخسائر فادحة بالمعدات والأرواح وأُجبرت على التراجع إلى الوراء للاحتماء والبحث عن خطة بديلة. وقررت القيادة الروسية استقدام قوات جديدة وتغيير تكتية الهجوم، فاستقدمت وحدات النخبة من المظليين ومشاة البحرية؛ وبدل اعتماد الهجوم المدرع الكثيف الذي أثبت فشله، اعتمدت القيادة ادخال الوحدات الخفيفة المدربة تدريباً عالياً بمجموعات صغيرة تتسلل داخل الأزقة والأبنية، وتحتمي من نيران المقاومين الشيشان، وتحقق تقدماً بطيئاً دون خسائر فادحة تثير المعارضة والرأي العام وبعض القيادات العسكرية[١٣]. ويبدو أن هذه التكتية البطيئة لن تسمح للقيادة الروسية بمتابعة عمليات الخداع الاعلامي والسياسي الذي أتعب المعارضة في الداخل والرأي العام العالمي في الخارج. ويبدو، طبقاً لآخر التقارير، أن القيادة الروسية قد قبلت بمعاودة المفاوضات مع الشيشان وأن هناك وقفاً لاطلاق النار قد أعلن. ولكن تراود المراقبين الشكوك حول صدق نوايا موسكو في البحث عن تسوية بعيداً عن العنف، إذ تكررت قرارات وقف اطلاق النار دون تطبيق أي منها.

وتأكد عدم رغبة موسكو في ايجاد حل سياسي للأزمة الشيشانية بتصريح لوزير الدفاع الروسي بافل غراتشوف الذي كرر بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢ رفضه أية مفاوضات لوقف النار، كما قال في ذكرى تأسيس القوات المسلحة في ١٩٩٥/٢/٢٣ «إن روسيا لن تحل مشاكل مثل الأزمة الشيشانية دون جيش قوي». ويُعتبر هذا التصريح اشارة واضحة إلى تدخل الجيش في الشؤون الداخلية على اعتبار «ان الجيش ضامن وحدة البلد»[١٤].

---

(١٣) جريدة الحياة العدد الصادر في ١٩٩٥/١/١٣.

(١٤) جريدة الحياة في عددها الصادر في ١٩٩٥/٢/٢٣.

وبعد مرور ما يزيد على الشهر على سقوط العاصمة غروزني، اعترفت الحكومة الروسية بأن المقاومة الشيشانية لم تضعف على رغم تفوق القوات الروسية بالمعدات وبقوة النيران وبالرجال. وتجري حتى الآن معارك ضارية في مواقع ستراتيجية لا تبعد عن غروزني أكثر من ٢٠ كلم، حيث يحتدم القتال بشكل يُجبر القيادة الروسية على الاستعانة بالطيران تكراراً. وتفيد آخر التقارير عن قصف مدينة شالي (٢٠ كلم جنوب شرقي غروزني) كما جرى قصف مدن عدة منها أول وستاري اتاغي وغوديرميس وساماشكي، كما تتحرك قوات مدرعة كبيرة نحو هذه المدن[١٥].

ومن الملفت للنظر، أنه في الوقت الذي تُخفق فيه أوروبا في فهم الدروس التاريخية من حروب البلقان وجدّتها المدمرة خصوصاً في الفترة التي سبقت الحربين العالميتين الأولى والثانية، أثبت الرئيس الروسي يلتسين عدم قدرته على استيعاب الدروس التاريخية لصدامات الدولة الروسية مع شعوب وقوميات القوقاز وخاصة في الشيشان نفسها. وهو يبذل جهوداً سياسية وعسكرية، متبعاً الطريقة التقليدية التي اتبعها القياصرة والتي طُبقت تحت شعار «الامساك بالأرض والاحتفاظ بها مهما كان الثمن».

بعد كل هذه التطورات، كيف يمكن للمراقب السياسي تحليل الرؤية السياسية الروسية في مواجهة الأزمة الحالية ومخاطر الحقبة المقبلة؟ وما هي الأمثولة التي يمكن أن يتعلّمها المحلل العسكري من ماهية القرار العسكري وادارة المعركة في الميدان؟

القصور في الرؤية السياسية والقرار العسكري

يتوقع فريق من الباحثين والمسؤولين في الغرب أن يستمر الضغط الداخلي في الاتحاد الروسي، وأن تعمّ المشاعر الاستقلالية مختلف الإثنيات والمناطق بحيث تستمر النزعة التفككية التي بدأت مع اعلان الجنرال دودياف استقلال جمهورية الشيشان. وقد حدد بعض الخبراء فترة عقدين لعملية التفكك وظهور ستة كيانات مستقلة بدل الاتحاد الروسي الحالي، بحيث تستقل مناطق في غرب روسيا وجبال الأورال، وغرب سيبيريا، وشرق سيبيريا، ومناطق شمال القوقاز. وتواجه السلطات الروسية خطورة الوضع الحالي بكثير من الارتباك، إذ يظهر العجز السياسي والعسكري من خلال الانقسامات السياسية العميقة ومن خلال الاهتراء التنظيمي داخل أجهزة النفوذ والقوة وخاصة الجيش وأجهزة المخابرات وأجهزة وزارة الداخلية. وقد ظهرت بوادر هذا التردي والانقسام بشكل بارز من خلال الأساليب التي عولجت بها الأزمة الشيشانية حيث بدا واضحاً انعدام الرؤية السياسية لدى السلطات المركزية، وغياب كل المعالجات السياسية والاجتماعية التي تُحضِّر لجو من المصالحة عن طريق طرح حلول تصلح للمفاوضة المثمرة بدل دفع

(١٥) جريدة الحياة في عددها الصادر في ١٩٩٥/٣/٢١.

الأمور نحو الحائط المسدود. كما أنه يجب التذكير بأن المنهجية التي استعملتها السلطة الروسية منذ بداية عملية احتلال غروزني وحتى انتهائها، كانت منهجية مخابراتية تقوم على:

أولاً ـ خطة تآمرية لتفكيك البنية الاجتماعية ـ السياسية في المجتمع الشيشاني.

ثانياً ـ تحضير وتنفيذ عمليات أمنية تقوم على الخداع السياسي والعسكري لاحتلال العاصمة واغتيال السلطات التي تنادي بالاستقلال.

ثالثاً ـ التحضير لعملية عسكرية واسعة تُستعمل فيها الوحدات العسكرية الهجومية بما في ذلك القصف الجوي الكثيف.

وقد أظهرت العملية العسكرية الهجومية غياب العقلانية اللازمة لتوجيه مسار الأزمة وادارة الحرب على أساس أنها عملية أمنية ـ داخلية، إذ اعتمدت القيادات حلولاً عسكرية كلاسيكية تعتمدها عادة ضد عدو خارجي وفي مسرح عمليات على أرض غريبة حيث لا مكان للرحمة ولا حدود لاستعمال أدوات العنف والتدمير.

ويبدو من خلال العملية العسكرية الهجومية، أن القيادة الروسية قد حزمت أمرها لتسجيل انتصار كامل مهما كان الثمن، وذلك خشية أن تطول فترة الحرب بحيث تنتقل العدوى إلى مقاطعات وشعوب أخرى. لذلك، ترك الرئيس يلتسين أمر معالجة الأزمة الشيشانية للقيادات المتخصصة في استعمال عناصر القوة، تخوفاً من فلتان الوضع وتطوره إلى حالة من الحرب الثورية القاسية والطويلة. وهو اعترف في مواجهته لمجلس النواب وللقيادات السياسية المعارضة، بأنه لم يخض حرباً على أساس «أنها متابعة للسياسة بوسائل أخرى»، بل على أساس أن الحرب ستتطوَّر، وتغيّر مجرى الأحداث، وتفرض الأهداف التي يتوخى تحقيقها على أساس واقع النصر الكبير والسريع(١٦). فقد اعتمد المنطق العسكري المرتكز على ضعف الإمكانات البشرية للشيشان، وعلى الانقسام الداخلي الذي خلقته أجهزة وزارة الداخلية في المجتمع الشيشاني، وعلى فرضية أنه لا يمكن لقيادة دودياف تحمل خسائر فادحة في الرجال والعتاد والممتلكات. وكانت الخطة العسكرية تفترض أن المشاكل المعنوية الناتجة عن عامل الحرب، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الحصار الاقتصادي، ستقوِّض روح المقاومة لدى القيادة الشيشانية ولدى المقاتلين على حد سواء، مما يسمح للقوات الروسية بتحقيق انتصار ساحق وسريع، وباحتلال غروزني وسائر المدن خلال ثلاثة أيام كحد أقصى. ولم تكن أهداف القيادة السياسية في الكرملين واضحة في ظل التحضير للمعركة العسكرية، وتساءل العديد من المراقبين عمّا إذا كان لدى هذه القيادة تصور يختلف عن التصور

---

(١٦) الفكر الناپليوني السياسي ـ العسكري والذي تحدّث عنه كلوزڤيتز مستشهداً بالانتصار الكبير الذي حققه في اوسترلتز حيث فرض في نهاية المعركة السلام على أوروبا بعد دحره للقوات الروسية والنمساوية.

العسكري الذي كان هدفه الاحتلال وتسجيل انتصار كامل على المقاومة الشيشانية وبالتالي اخضاع الشعب الشيشاني لإرادة موسكو.

لقد أظهرت الأزمة المتجددة في شمال القوقاز أنه لا يمكن القبض على السكان بقوة الحراب وإبقاؤهم هكذا إلى الأبد، وأنه، إذا كان الهدف هو الحفاظ عليهم كجزء من الاتحاد الروسي، لا بد من التفتيش عن حل تراعي فيه موسكو مشاعر السكان ومصالحهم وتطلعاتهم السياسية. ويبدو أن هذا المنطق السياسي قد غاب كلياً عن ذهن القيادات في موسكو، مما دفع الشعب الشيشاني إلى مضاعفة مقاومته للزحف العسكري الروسي. ومع تقدم المعارك وارتفاع وتيرة العنف، ازدادت بدون شك المرارة والكراهية بين الشعبين، وصار من الصعب جداً ايجاد أرضية يتفاوض عليها المسؤولون كأصدقاء شرفاء في دولة اتحادية. لقد دفعت المقاومة الشيشانية الشرسة القيادة العسكرية الروسية إلى استعمال أعلى مستوى من العنف العسكري، مما حدا بيلتسين ومؤيديه إلى اعتماد موقف متعنت يحض على الثأر من المتمردين بدل ايجاد بدائل عن الحرب والدمار. ونسيت القيادة الروسية الحقائق التاريخية التي واجهتها القيادة القيصرية والتي تركزت على أنه لا يمكن حكم الشعوب بقوة الحراب، كما أنها تناست الحلول التي هندسها كل من لينين وستالين والتي انتهت بضم شعوب المنطقة إلى الاتحاد.

وإذا كان يلتسين يكره الاقتداء بالمثل الذي إختطّه لينين في ضم شعوب شمال القوقاز إلى الاتحاد حرصاً منه على استقلالية خطته للاصلاح السياسي والاقتصادي، فقد كان أولى به في هذه الحالة قراءة التاريخ الأميركي لفترة الحرب الأهلية، واعتماد المنطق والموقف الذي اعتمده الرئيس ابراهام لنكولن في معالجاته للمحافظة على الاتحاد ومنع الولايات الجنوبية من الانفصال. فقد قال الرئيس لنكولن في تقويمه للسياسة المعتمدة لسحق عملية التمرد والانفصال: «حرصت على أن أركّز اهتمامي وحذري على منع الصراع الذي لا مفر منه من الانزلاق نحو حرب ثورية طويلة وعنيفة جداً.... يجب المحافظة على الاتحاد. ولتحقيق ذلك، يجب استعمال كل الوسائل اللازمة. علينا أن لا نتسرع في عملنا بحيث تطال التدابير القاسية والعنيفة السكان الموالين والخارجين على النظام والقانون على حد سواء»(١٧).

وإذا كان قرار القيادة الشيشانية بالانفصال عن الاتحاد الروسي واعلان الاستقلال من طرف واحد، قد أشعر موسكو بالخوف من انتقال العدوى إلى جمهوريات ومناطق أخرى، وإذا كانت القيادة الروسية قد أحسّت بضرورة وضع حد لهذا التمرد، فقد كان من الضروري أن تتصرف على أساس أن الحرب التي قررت خوضها إنما هي حرب

---

(١٧) Annual Message to congress, Dec 3, 1861, Roy P. Basler, ed. the collected works of Abraham Lincoln (New Brunswick: Rutgers University Press 1953 V. 48-49.

محدودة تقع بين أصدقاء، وليست حرباً تشنها على الأعداء. بحيث يمكن تحديد الأهداف بدقة للقوات العسكرية قبل انطلاق العملية، لمنع الانحراف نحو حملة تدمير وتأديب تصل إلى حافة الابادة.

هذه السياسة الحكيمة اعتمدها الرئيس لنكولن عندما دعا قواته للقضاء على الثورة في ١٥ نيسان ١٨٦١[١٨]، فحدد الأهداف للقوى العسكرية على الشكل الآتي:

أعتقد أنه من الحكمة أن أقول إن الهدف المعيّن للقوات المدعوة للتدخل يرتكز على استعادة الثكنات، والمراكز، والممتلكات العائدة للاتحاد والتي احتلتها القوات الثائرة. يجب، في مطلق الأحوال، اتخاذ أعلى درجات الحيطة لمراعاة الأهداف المحددة أعلاه منعاً لكل تخريب أو تدمير لممتلكات المواطنين أو تغيير حياة وأعمال المواطنين الآمنين في أي جزء من البلاد[١٩].

وانطلاقاً من هذه الأهداف التي حددتها القيادة السياسية، وضعت القيادة العسكرية بقيادة الجنرال ماكلالن ستراتيجية عسكرية تنسجم مع هذه الرؤية لإدارة الحرب، الأهلية. فقد قرر ماكلالن المحافظة على الأرواح وعلى الممتلكات من خلال خوض الحرب مع أقل قدر ممكن من الخسائر تتسبّب بأدنى قدر من المرارة والكراهية بين طرفي الأمة[٢٠]. ولكي يحقق هذه الستراتيجية، اعتمد ماكلالن لتحقيق النصر في معركة غرب ڤرجينيا لتحقيق النصر على «فكرة المناورة بدل القتال والمجابهة»[٢١]. لكن القادة الروس من سياسيين وعسكريين لم يتبعوا سياسة لنكولن وستراتيجية ماكلالن، بل سياسة التشدد (القرار غير معلن) تاركين لوزارة الداخلية وأجهزة المخابرات والقوات العسكرية حرية العمل لإنهاء التمرد عن طريق تحقيق انتصار عسكري كاسح تبعاً لأسلوب نابليون في الحرب، وهي الستراتيجية العسكرية نفسها التي اتبعها بعض القادة الأميركيين في الحرب الأهلية مثال: پوپ، بورنسايد، هوكر، وروبرت لي. فقد حاول كل منهم تحقيق انتصار على شكل اوسترلتز، وهذا ما فعله دون شك القادة الروس وعلى رأسهم الجنرال بافل غراتشوف وزير الدفاع الروسي في تخطيطه لمعركة الاستيلاء على العاصمة غروزني. وقد قلّد القادة الروس في ذلك الجنرال غرانت في ممارسته لستراتيجية الابادة النابليونية كـ «وصفة» ضرورية لتحقيق النصر في الحرب ضد جزء من الشعب ينادي بقوميته.

---

(١٨) Ibid IV, 271, Cited in the **«Amercian Way of War»**, by Russel F. Weigley (Indiana University Press, Bloomington and London, 1973), P. 133.

(١٩) Ibid.

(٢٠) RUSSEL F. Weigley, « **American Way of War**», Bloomington, Indiana University Press, P. 134.

(٢١) The war of the Rebellion: A Compilation of the Official Records of the Union and Confederate Armies, Washington Gavennment Printing Office, II, p. 197.

ولم تصغ القيادة الروسية لانتقاد الفئات المعارضة من عسكرية أو سياسية، كما أنها لم تصغ للنصائح والانتقادات الدولية لطريقة معالجة الأزمة. وبدا اعتماد العنف وكأنه يهدف إلى إبادة السكان والجيش الشيشاني على حد سواء. واعتمدت القيادة الروسية في الميدان أسلوب الجنرال شيرمن في جورجيا الذي فهم أنه يخوض حرباً أهلية وعليه تحقيق الانتصار على كل من الشعب والجيش في الجنوب لإنهاء الحرب. وقد تأيد ذلك بتصريحات الجنرال بيوتر دينيكين، قائد القوات الجوية، الذي قال انه استخدم في منطقة العمليات ١٤٠ طائرة مجهزة بأسلحة دقيقة التصويب، كما اعترف باستعماله القنابل العنقودية تكراراً. كذلك صرح وزير الدفاع الروسي في دفاعه عن نفسه حول تصعيده العمليات العسكرية بأنه أبلغ مجلس الأمن الروسي «ان العملية الشيشانية يمكن أن تصبح حرباً حقيقية تدوم لأعوام»(٢٢).

لقد كان واضحاً أن رد القيادة الروسية على منتقدي ستراتيجية الابادة لإنهاء الوضع القائم في الشيشان، وعدم التفريق بين الشعب والجيش، جاء بالقسوة التي ردّ بها الجنرال شيرمن على منتقديه «إذا كان الشعب يولول ضد بربريتي وقسوتي، فسيكون جوابي أن الحرب هي الحرب وليست كسب التأييد الشعبي. إذا أرادوا السلام فما عليهم إلا أن يقرروا هم وأقرباؤهم وقف الحرب»(٢٣).

ويُستدل على تكريس القيادة الروسية لهذه المنهجية في ادارة العمليات، من الإنتقادات اللاذعة التي وجهها الجنرال بوريس غروموف، نائب وزير الدفاع والقائد السابق للقوات السوفياتية في أفغانستان، الذي شن أعنف هجوم على الحملة الشيشانية دون أن يوفر وزير الدفاع نفسه، واتهم الجيش باستعمال أساليب همجية، والحكومة باطلاق الأكاذيب واعتماد التضليل لاخفاء ما يجري في مسرح العمليات. واعتبر غروموف ان «استخدام أساليب عسكرية همجية، دليل على وجود جيش غير متمدن» وأضاف أنها «المرة الأولى التي يستخدم فيها الجنود الروس كل ما في حوزتهم من أسلحة تقليديّة ضد شعبهم»(٢٤).

أما الرئيس الشيشاني دوديف، فقد أكد في خطاب اذاعي أن بلاده على حافة الاستقلال والابادة في آن واحد، وحذر من أن حيز الثقة بين الشعبين أخذ يضيق، وأن روسيا تواصل قصف المدنيين بالطائرات وزرع الألغام بواسطتها على الطريق الرئيسية العامة. وأيده في ذلك الزعيم الشيوعي الروسي غينادي زيوغانوف الذي شجب «الابادة الجماعية في الحرب الشيشانية»(٢٥).

---

(٢٢) جريدة الحياة في عددها بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٩٥.

(٢٣) SHERMAN T. William, «**Memoirs by Himself**», Bloomington, Indiana Univ. Press 1957. II, P. 111.

(٢٤) جريدة الحياة في عددها بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٩٥.

(٢٥) جريدة الحياة في عددها بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٥.

الفرضيات حول الهوية القومية في الشيشان وتاثيرها على مستقبل روسيا

تعتبر القومية من أهم وأخطر القضايا التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر. ويبدو أنها أقل القضايا التي تتفهمها الدول الكبرى أو القوى الاستعمارية السابقة التي ما زالت تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي على المسرح العالمي. وقد تسببت القومية بحربين عالميتين خلال النصف الأول من هذا القرن. واليوم، ومع تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، تواجه الشعوب والدول موجة جديدة من التأجج القومي، والتي ستتسبب بحروب إثنية عديدة في المناطق المحيطة بالاتحاد السوفياتي السابق وفي داخل روسيا نفسها. ويبدو للمحللين أن تفجر القوميات يتركز في صورتين: الأولى تتركز حول الكره الاثني القديم والذي يعم مناطق البلقان ومناطق جبال القوقاز. ويمكن وصف العداوات الاثنية والقبلية بالعداوات التي تقوى بفعل قدمها وامتدادها عبر القرون، وتتفجر بشكل خطير في فترات تفكك الامبراطوريات. أما الثانية، فتتركز حول مفهوم يعتمده معظم المنظرين في علمي الاجتماع والسياسة، إذ يرفضون نظرية العداوة القديمة الموروثة بين الاثنيات، ولا يعتبرون أن القومية هي ظاهرة جديدة وان حدة الصراع القومي القائم على الاثنية تتبدل بقوة مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية(٢٦). وإذا كان هناك من ضرورة للتوسع في أسباب الانفجار الاثني في الشيشان على أساس أنه أبعد من كونه مجموعة من مشاعر الكره الموروث بين الروس والقبائل التي تسكن مناطق شمال القوقاز، فإنه يجب الالتفات إلى الظروف السياسية الصعبة، والصدمة الاقتصادية التي حصلت بفعل انهيار النظام السياسي الشيوعي، والإفلاس الاقتصادي الذي ضرب كل شعوب الاتحاد السوفياتي السابق. فمن الطبيعي إذاً في ظل هذه الظروف المأساوية، أن تنشأ لدى الشعوب الصغيرة مثل الشيشان مشاعر الخوف على المستقبل والمصير، وان تبرز بالتالي قيادات وطنية تنادي باستقلال هذه الشعوب على أساس إثني من خلال إبراز المصاعب الاقتصادية وعلى أساس وجود حاجة ملحة للدفاع عن مصالح هذه الشعوب من الاستغلال الروسي لها ومن قساوة اقتصاد السوق الذي لا تفهمه ولم تتجهز للحياة في ظله.

ويفرض هذا الواقع المتردي الذي تواجهه روسيا على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، خاصة بعد فشل المعالجات بواسطة الصدمة العلاجية ـ على الصعيد السياسي، من خلال القوة العسكرية، وعلى الصعيد الاقتصادي من خلال طلب المساعدات من الغرب ـ أن تتعظ القيادات الروسية وتستفيد من تجارب الأمم الأخرى،

---

(٢٦) GELLNER Ernest, «**Nations & Nationalism**», Ithaca, NY: Cornell Univ. Press, 1983.
HOBSBAWM Eric, «**Nations & Nationalism Since 1980**», Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1990.

فتواجه المشاكل بعقلية براغماتية بعيداً عن التعنت السياسي الذي يمكن أن يقود إلى استبدال الشيوعية بالفاشية، كما حدث في المانيا بعد مؤتمر ڤرساي. وقد نبهت إلى ذلك عالينا ستاروڤيتوڤا التي شغلت منصب مستشار الرئيس يلتسين للقوميات، عندما قالت: «لا يمكن للمرء استبعاد إمكانية قيام فترة من السيطرة الفاشية على روسيا. ويمكننا أن نرى عدة وجوه للشبه بين أوضاع روسيا الحالية وأوضاع المانيا بعد معاهدة ڤرساي: أمة عظيمة تتفكك ويصيبها الخزي والذل، وتعيش أعداد كبيرة من مواطنيها خارج حدودها. تتفكك في وقت ما زالت تتحكم بعدد كبير من شعبها ومسؤوليها عقلية الاستعمار.... ويحدث كل ذلك في وقت تجتاح البلاد أزمة اقتصادية كبرى»(٢٧).

ويبدو أن القراءة الصحيحة لأوضاع روسيا الداخلية والتي جاءت على لسان مستشارة الرئيس لشؤون القوميات، لم تغب عن عملية الأوضاع المتردية واستقراء المستقبل الذي قام به المسؤولون في الشيشان وفي مناطق أخرى. وقد أظهرت قراءة الأوضاع هذه ضرورة إقامة نظام حكم قادر على تحقيق الأهداف الاقتصادية والأمنية لشعب الشيشان ولقوميات واثنيات أخرى في مناطق عدة في روسيا.

واليوم، يمكن تشبيه وضع الشيشان بالأوضاع التي تواجهها قوميات أخرى هبت شعوبها للمطالبة بالاستقلال أو لايجاد نظام حكم قادر على معالجة الأوضاع المتردية. ولكن تبقى المشكلة الأساسية في أن هذه الشعوب والقوميات تفتقر إلى القدرة التنظيمية والمؤسسات الادارية اللازمة لتحقيق المطالب الشعبية والقومية. ويبقى من الطبيعي في هذه الحالة أن تكون سيادة هذه القوميات المولودة على أراضيها وكذلك الحدود السياسية للدولة، في حالة غموض ومشكوك فيها، كما تبقى جيوشها في حالة ضعف وفوضى، وتتردى الأوضاع الاقتصادية فيها. وهكذا تسببت حدة تأزم الأوضاع على كل الأصعدة في الشيشان، وفي ظل النظام الاستقلالي الجديد، بالإضافة إلى الأوضاع السيئة الموروثة من النظام السوڤياتي البائد، في دفع القوى القومية الجديدة إلى المزيد من التطرف والتشبث بالتغيير مهما بلغ الثمن وزادت التضحيات. فالمقاومة، كما قلنا، تزداد عنفاً، والشعور القومي يزداد تفجراً مع ازدياد سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية الناتجة عن الهجوم الروسي على العاصمة وبقية المدن أو عن الحصار الاقتصادي الذي سبق الهجوم العسكري بسنة كاملة.

وفي ظل التطورات التي مرت بها الأزمة الشيشانية والتي هي مرشحة للاستمرار لسنوات طويلة، ومع احتمال امتداد العدوى القومية المستندة إلى المصالح الاقتصادية والأمنية الضاغطة في أنحاء مختلفة من الاتحاد الروسي وخاصة في منطقة شمال القوقاز،

---

(٢٧) Quoted by Jack Snyder, Nationalism and the Crisis of the Post - Soviet State, Survival, the IISS Quarterly, London, volume 35/No1, Spring 1993.

نرى ضرورة استعراض مختلف القواعد والفرضيات التي يمكن على أساسها تحليل الحركة الاستقلالية في الشيشان على أنها قومية إثنية.

الفرضية الأولى: وجود هوية قومية في الشيشان مستمدة من الحاجة التنظيمية والجذور الثقافية ـ الدينية.

تعتبر الهوية القومية الظاهرة الأكثر بروزاً عند وقوع انقسام وتشقق سياسي في الدولة، إذ تغزو مشاعر الخوف والقلق قلوب الناس وعقولهم. لذلك، كان من الطبيعي أن تبرز الحاجة الملحة لإقامة نظام جديد فاعل وقادر على تأمين الاقتصاد وتحقيق الأمن مكان الفراغ والتشرذم الناجمين عن التشقق السوفياتي وتعثر الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الدولة الروسية وضعف المعالجات المركزية للمشاكل الكبرى المتنامية. أما نصيب الشيشان فلم يختلف عن نصيب بقية المجتمعات في الاتحاد الروسي، وذلك بالرغم من غنى هذه الجمهورية من عائدات النفط الذي تنتجه. وكان من الطبيعي أيضاً أن تتجه مشاعر الشيشانيين إلى ايجاد نظام بديل عن النظام الشيوعي الذي انهار. لذلك رأينا بزوغ القومية الاثنية الشيشانية بشكل سريع وقوي في ظل الفراغ السياسي والتنظيمي الحاصل. ولم تنشأ الهوية القومية الجديدة على أساس تنظيمي يحل محل النظام الشيوعي البائد فقط، بل قامت أيضاً على أساس ثقافي، ديني، وقبلي. وقد أيد أرنست غالنر هذه الفرضية في دراسته عن القومية في ظل الفراغ(٢٨).

الفرضية الثانية: قوة الشعور القومي في مواجهة الوضع.

ترتبط قوة الشعور القومي ارتباطاً مباشراً بالفجوة الواقعة ما بين غياب القدرة الجماعية المنظمة والتهديدات الأكيدة في حقلي الأمن والاقتصاد. فإذا قويت التهديدات وضعفت القدرات الجماعية، ازداد الشعور القومي تأججاً، فاندفع الشعب نحو المواجهة الشاملة غير آبه بالخسائر والآلام. وتزداد قوة الشعور القومي بفعل الايديولوجية التاريخية أو الثقافية أو الدينية الهادفة إلى تعبئة الجهد الجماعي بشكل عام وكامل، كما يمكن مضاعفة قوة الشعور القومي من خلال جهود القيادات الدينية أو القبلية لتعبئة الجمهور لمؤازرتها في سعيها للقيادة وتوجيه العمل القومي.

وقد استعملت القيادة الشيشانية في تأجيج الشعور القومي كل هذه الوسائل والفوارق، وذلك بتضخيم أخطار الوضع واظهار ضعف الادارة الروسية في السيطرة على أوضاع البلاد وتأمين حاجات الناس، كما شجعت بروز الجذور الحضارية والدينية التي تفرق الشعب الشيشاني المسلم عن الشعب الروسي الأرثوذكسي. وعملت كل القيادات الدينية والعسكرية والسياسية على تجييش مشاعر الفئات التابعة لها لخدمة مخطط

(٢٨) GELLNER Ernest, «**Nationalism in the Vacum**», Cited by Jack Snyder, Nationalism and the Crisis of the Post-Soviet States IISS vol.35, N.1.

الاستقلال ومقاومة الغزو الروسي. وتبرز هنا الحاجة إلى تحليل سريع لدور الشعور القومي في مواجهة التهديد العسكري والخطر الاقتصادي.

الشعور القومي في مواجهة التهديد العسكري

يقول تشارلز تيلي «الحرب صنعت الدولة، والدولة تصنع الحروب، ولكنهما معاً قد صنعا القومية»(٢٩). وينطبق هذا القول بدقة على نشوء الدولة في شمال القوقاز، كما سبق وألمحنا في البحث التاريخي عن جذور الأزمة الشيشانية، حيث ان الحرب صنعت الدولة المستقلة، والدولة صنعت حروبها ضد روسيا القيصرية. ونرى من خلال الأزمة الشيشانية الحالية بوضوح أن حرب القوقاز السابقة، ونشوء الوضع الاستقلالي للدولة الجديدة، وتحضير المواجهة الضرورية مع القيادة الروسية بعد أن رفضت اعلان الاستقلال؛ كل هذه الأسباب مجتمعة قد صنعت وقوّت الشعور القومي الشيشاني، والذي ينذر بنقل عدوى التفجر القومي إلى شعوب ومناطق أخرى. وثمة علاقة مباشرة وأكيدة ما بين التهديد العسكري، والوعي القومي وزيادة قدرات الدولة أو الأمة على المواجهة. لذلك رأينا، خلال الحرب العالمية الأولى، ان التهديد العسكري قد خلق في كل من فرنسا والمانيا صحوة قومية أدت إلى تعبئة عامة، وزيادة قدرات الأمة على القتال والمقاومة. بينما رأينا في روسيا أن الدولة العاجزة التي لم تستطع تعبئة طاقات الأمة لمواجهة التهديد العسكري، قد تحطمت في الحرب واستُبدلت بدولة جديدة قادرة على مواجهة التهديد العسكري الذي تجدد في الحرب العالمية الثانية(٣٠).

واليوم، وبعد زوال الاتحاد السوفياتي ومحاولة القيادة الروسية المحافظة على روسيا الاتحادية، ما زالت هذه العلاقة بين التهديد العسكري والصحوة القومية وتعبئة الشعب وبناء الدولة، صحيحة وقائمة. لقد ثبت باليقين ان انسلاخ خمسة عشر كياناً عن الاتحاد السوفياتي لبناء دول جديدة، قد شجع الشيشان على اعلان الاستقلال، وسيساهم في تسريع مطالبة أقليات أخرى داخل روسيا باستقلالها والقتال في سبيل تحقيق هذا الاستقلال. كما يمكن لظاهرة التهديد العسكري والصحوة القومية أن تسلك الطريق في الاتجاه المعاكس إذ تقوم أكثرية سكان في بعض الدول المستقلة أو الأقاليم الروسية تنتمي إلى أصول غير روسية، باضطهاد الأقليات الروسية التي تعيش بينها بقصد تهجيرها (عمليات التنظيف العرقي) على غرار ما يجري في يوغوسلافيا السابقة. وتعيش أوروبا خوفاً من إمكانية تعميم النموذج اليوغوسلافي على مناطق أخرى في أوروبا

---

(٢٩) TILLY Charles, «**The Formation of National States**», Princeton Univ. Press, Princeton N.J. 1975, P. 42.

(٣٠) WEBER Eugene «**The Nationalist Revival in France, 1905 - 1914**» (Berkeley Univ. 1959; SKOCPOL Theda , «**States and Social Revolutions**», Cambridge Univ. Press, 1979.

الشرقية، مثل المجر وبلغاريا وتشيكيا، وخاصة على روسيا حيث تعتبر الأوضاع المتفجرة في القوقاز بداية لظاهرة قد تتوسع لتشمل مناطق أخرى. لذلك انعقد في باريس في العشرين من آذار ١٩٩٥ مؤتمر للأمن الأوروبي للبحث عن حلول لمنع نشوب حروب عن طريق تفجير المشاعر الاثنية ـ القومية[٣١].

الشعور القومي في مواجهة الأخطار الاقتصادية

يرتبط انفجار الشعور القومي المغامِر والعدواني بشكل قوي بالمتغيرات التاريخية أو السريعة في البيئة الاقتصادية للمجتمع: كحالة التصنيع السريع أو الانتقال إلى اقتصاد السوق في مجتمع لا سوق فيه، أو مجتمع يخضع لنظام السوق المنظمة أو المقننة، أو في حالة تمزق السوق المحلية بسبب ربطها بالسوق العالمية حيث تختلف الأسعار بشكل راديكالي. وفي ظل هذا التبدل الجوهري في الأوضاع الاقتصادية، قد تلعب القومية أدواراً سياسية هامة، إذ قد تؤثر قوى السوق في خلق ردات فعل قومية قوية في حال تبين أن هناك فئات اثنية مستفيدة من السوق على حساب فئات اثنية أخرى. وقد تنطبق حالة الشعور القومي في الشيشان على هذا النموذج، إذ سيطر السكان من أصل روسي على صناعة النفط والقسم الأكبر من القطاع الزراعي، اللذين يشكلان القاعدتين الأساسيتين للاقتصاد الشيشاني.

لكن أقسى أشكال التعبير عن الشعور القومي في مواجهة الأخطار الاقتصادية، قد يأتي كردة فعل شعبية عامة تطالب بحماية لقمة عيش الناس وتخفيف آلامهم من قوى الاحتكار والجشع التجاري، في سوق أفلتت من كل رقابة وقانون.

وينطبق هذا الوضع على السوق الروسية حيث لم يبق هناك سوق بل مجموعات من المافيات التي تسيطر على الاقتصاد. لقد واجه الاقتصاد الروسي مصاعب جمّة في ظل الشيوعية، لكنه لم يصل إلى الدرك الحالي: كان من الصعب ايجاد المسكن، فأمسى الأمر اليوم مستحيلاً، وكانت بعض الخدمات نادرة وبعض الحاجات ضئيلة أو غالية الثمن ويكتفي الناس بقبول الحد الأدنى منها، أما اليوم فلم يعد من الممكن لغالبية الشعب الحصول على خدمات الحد الأدنى بسبب جنون الأسعار وضعف المداخيل أو انعدامها بسبب البطالة، يضاف إلى ذلك تدهور قيمة النقد الوطني إذ لم يعد هناك أية قيمة شرائية لما يتقاضاه الناس من مرتبات وأجور. وهكذا تزداد ثروة الأغنياء ويموت الشعب من الفقر والجوع، حتى أنه بات يمكن القول ان روسيا تخرج من التاريخ في ظل الأوضاع الحالية[٣٢]. وفي زمن التحولات الاقتصادية الكبيرة كما يحدث في روسيا اليوم، سيتجه

---

(٣١) الاذاعة البريطانية ـ لندن، الفترة الاخبارية الصباحية باللغة العربية، بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٠، الساعة الرابعة بتوقيت غرينتش.

(٣٢) Le Monde Diplomatique, March, 1995.

الشعب نحو التطرف والافراط في التعبير عن مشاعره القومية، محملاً السلطات المركزية مسؤولية تردّي الأحوال، خاصة وأن هذه السلطات غالباً ما تلجأ إلى ضبط ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تخفيض الاقتصاد المحلي، فيتسبب ذلك بالبطالة الحادة. والعلاج هذا هو «العلاج بالصدمة»، وهي طريقة يصعب الدفاع عنها وحمايتها سياسياً[٣٣].

اليوم، يجد يلتسين وحكومته صعوبة في الاستمرار باستعمال علاج الصدمة في الاقتصاد. فقد بدأ الشعب في ايجاد تجمعات سياسية لمواجهة هذه المعالجة، في حين راحت مناطق عديدة (حيث معظم السكان من الأجناس غير الروسية) تطالب بحماية اقتصادها وثرواتها الطبيعية من العبث والاستغلال الروسي، وقد تصل هذه الحالة إلى المطالبة بالسيطرة على الأوضاع عن طريق ادارة السوق سياسياً بواسطة الأساليب الفاشية[٣٤].

كما تألفت مجموعات ضغط لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، وهي تصدر بيانات رسمية تطالب بالتراجع عن علاقات روسيا بالغرب، وعدم إقامة أي ترابط اقتصادي معه، والمحافظة على الحقوق الروسية الخاصة، والإبقاء على القوة العسكرية اللازمة للدفاع عن المصالح القومية ضد تهديدات الغرب[٣٥].

ان دروس التاريخ تقود إلى التأكيد على العلاقة القائمة على قاعدة النسبة المعكوسة ما بين حدة المشاعر القومية وفعالية المؤسسات السياسية في ادارة الاقتصاد. كما أن ضعف الفعالية السياسية الروسية والدولية في مساعدة الاقتصاد الروسي المنهار، ستدفع إلى مزيد من التفجر القومي الذي سيتسبب بمزيد من الحروب في مناطق عديدة.

الاستنتاجات

اتخذت موسكو قرار الحرب في الشيشان انطلاقاً من تقويم سياسي وعسكري يفتقد إلى الرؤية الواضحة والواقعية. فلم ترَ، في الأساس، أنه يجب النظر إلى الحرب، وفي جميع الظروف، على أنها وسيلة سياسية وليست شيئاً مستقلاً قائماً بذاته، وأنه من خلال هذه النظرة يمكن تحاشي الوقوع في موقف متعارض مع التاريخ. ويبدو أن القيادات السياسية والعسكرية قد نسيت أغلى الدروس التي تعلمتها من لينين الذي يقول: «يجب أن نحلل بدقة المعاني التاريخية والسياسية لأية حرب تواجهنا، وأن يكون تحليلنا موضوعياً وتفصيلياً لأقصى الدرجات»[٣٦]. لذلك يمكن أن تترتب على الحرب نتائج هامة

---

(٣٣) POLANYI Karl, **«The Great Transformation»**, New York, octagon, 1975.

(٣٤) HANS Philipp and TEAGUE Elizabeth Teague, **«The Industrialists and Russian Economic Reform»**, Research Report, May 1992.

(٣٥) SNYDER Jack, **«Nationalism and the Crisis of the Post-Soviet State»**.

(٣٦) FULLER, **«The Conduct of War»**, Cited in Number 12, P. 203.

تؤثر في مستقبل الاتحاد الروسي وفي علاقات الدولة الروسية في الداخل والخارج. ويمكن ايجاز بعض هذه النتائج على الشكل الآتي:

١ ـ ظهور انقسام سياسي شديد في القيادات السياسية والعسكرية الروسية حول قرار الحرب وطريقة ادارة العمليات العسكرية. فقد طالب عدد من المسؤولين ومنهم رئيس لجنة الدفاع البرلمانية بـ «اقالة كل من شارك في اتخاذ القرار وبفتح دعوى جنائية ضدهم». كذلك عارض العملية بعض القادة العسكريين. كما رفض بعض قادة الوحدات الأوامر العسكرية بالاشتراك في الحرب. وهنا تبدو ضرورة اعادة النظر في طريقة صنع القرارات الوطنية في موسكو على الصعيدين السياسي والعسكري، وتوضيح العلاقة ما بين السياسة والحرب، والابتعاد عن اعتماد مفهوم الحرب كبديل للسياسة، وهو منطق اعتمدته الأجهزة السرية فتخطت في قضية مصيرية الرئيس والنظام السياسي.

٢ ـ دخول روسيا في حرب ثانية في القوقاز ضد جميع شعوبها الجبلية الصغيرة وخاصة الشعوب الإسلامية، وهي حرب طويلة تدمر شعوب القوقاز وموارده وتضعف روسيا. وظهرت بوادر هذا الوضع من خلال تصدي السكان ومهاجمتهم للقوات الروسية في كل من الداغستان وأنغوشيا وكاباردبا وبلكاريا أثناء تقدمها لمهاجمة الشيشان. وقد ينهي اعتماد العنف العسكري وسياسة الابادة حالة الاستقلال، لكن ذلك لن يحل المشكلة في القوقاز والتي قد تتحول إلى نزيف دائم من جراء تحول المقاومة إلى اعتماد أسلوب حرب العصابات الطويلة.

٣ ـ ستدفع قضية الشيشان دولاً عديدة واثنيات مختلفة من ضمن الاتحاد الروسي للمطالبة بالاستقلال، واعادة النظر في وضعها السياسي، وتوسيع ادارة شؤونها الداخلية، والتحكم بثرواتها، مما يضعف الاتحاد اقتصادياً وسياسياً ودولياً، علماً أن الاتحاد يتألف من ٤٩ وحدة سياسية وقّعت على المعاهدة الفدرالية.

إن الدول والمناطق والأقاليم المرشحة للمطالبة بالاستقلال بعد الشيشان في حال ازداد ضعف الموقف الروسي، هي بالدرجة الأولى جمهوريات ومقاطعات شمالي القوقاز وخاصة انغوشيا والداغستان وبلاد التتار والشركس والتشوفاش وتوفا حيث أكثرية السكان من المسلمين. وقد تتبع النزعة الانفصالية بعض الجمهوريات المستقلة في منطقة الفولغا وغيرها في الشمال، التي تطالب بإعادة تأليف مجلس الجمهوريات بحيث تتساوى في القرارات الهامة إذ يكون لها صوت مثل روسيا في المجلس المذكور.

كذلك تطالب مقاطعات في سيبيريا تملك ثروات طبيعية هائلة، مثل مقاطعة ياقوت ـ ساخا، باستغلال ثرواتها الطبيعية وبالاستقلال عن روسيا، وذلك لأسباب عرقية واقتصادية.

٤ ـ تكمن أهم المشاكل التي ستواجهها السلطات الروسية في السنوات القادمة، في إمكانية الدفاع عن أرواح ومصالح الأقليات الروسية في الجمهوريات التي تسيطر عليها

الأعراق غير الروسية. ويمكن تصور تكرار السيناريو نفسه الذي جرى في الشيشان عند بدء الأزمة الانفصالية، حيث ترك السكان من أصل روسي (ثلث سكان الجمهورية) منازلهم ومصالحهم خوفاً من الهجمات الشيشانية عليهم. وسيكون أيضاً من الصعب جداً تأمين حماية السكان الروس في مقاطعات وجمهوريات حتى ولو شكلوا فيها اليوم أكثرية مصطنعة بفعل سياسة النقل السكاني التي اعتمدها النظام الشيوعي. فما زال السكان من أصل روسي يعتبرون أنفسهم كمهاجرين، فرضت الظروف الاقتصادية والسياسية انتقالهم إلى حيث هم، وسينشأ من خلال الصراعات العرقية والقومية المرتقبة فرز سكاني يقود إلى قيام جزر سكانية روسية أو جيوب سكانية لاثنيات أخرى تهدد باستمرار لأجيال قادمة بسبب استحالة حلول عملية لها، كما هو الوضع في الاتحاد اليوغوسلافي السابق.

٥ ـ ستترك نتائج حرب الشيشان آثاراً عميقة على الجيش الروسي وقياداته، حيث يُنتظر أن تخسر بعض القيادات العليا والميدانية مراكزها، وأن يُعاد النظر في تشكيل واستعمال القوات المسلحة التي صُممت في الأصل لخوض حروب تقليدية واسعة بينما يتطلب الوضع الجديد خوض حروب صغيرة ومحدودة تقليدية أو من نوع حرب العصابات التي سبق للجيش الروسي ان ذاق مرارتها في أفغانستان. وستكون هذه المرة أعنف من التجربة الأخيرة لأنه سيحارب رجال قبائل عرفوا بشدة البأس، ومعبئين ضد الشعب الروسي، وشعارهم في القتال مقولة الجنرال فولر «ان شعار الحرب للقبائل البدائية يتلخص في اعتماد أعلى درجات القوة ضد الخصم لتدميره أو تدمير الذات».

كما ستدفع كلفة الحرب الباهظة، والمقدرة بأربعة بلايين دولار، المعارضة الروسية للضغط على القيادتين السياسية والعسكرية لتحميلهما مسؤولية الكارثة الاقتصادية ودعوتهما لإعادة النظر في التكتيك واستعمال وسائل النيران الثقيلة من طيران ومدفعية. وتشكل هذه النقطة الأخيرة موضوعاً أساسياً تتركز حوله أبعاد نظرية الحرب والسياسة تبعاً لنظريات فيلسوف الحرب كلوزفيتز الذي دعا إلى عدم دخول الحرب، في حال كان ثمن النصر باهظاً، وإن كان النصر أكيداً.

٦ ـ ستتأثر بنتائج حرب القوقاز علاقات روسيا الدولية، فمن جهة أظهرت هذه الحرب كذب الوعود التي قطعها يلتسين للغرب بالسير في طريق الديمقراطية الليبرالية واحترام حقوق الإنسان. صحيح ان يلتسين يضرب المسلمين في القوقاز في وقت يتخوف فيه الغرب من الأصولية الإسلامية ويبدي مشاعر الريبة والحذر تجاه المسلمين، لكن المجتمع الغربي يكره رؤية القتلى من الأطفال والنساء في شوارع المدن. كما أنه من المنتظر أن تزداد علاقات روسيا سوءاً بالعديد من الدول العربية والإسلامية، إذ ان سياسة روسيا في كل من البوسنة والقوقاز قد تسيء لعلاقاتها مع المسلمين، خاصة وأن تجربة أفغانستان ماثلة في الأذهان وكذلك موقف الدول الإسلامية من التدخل هناك.

لقد أدت الأعمال العسكرية إلى مأزق رهيب، يصعب الخروج منه. فإذا كانت روسيا عازمة على عدم الاعتراف باستقلال الشيشان، فما هو الحل البديل للخروج من المأزق؟ التفاوض على كونفدرالية مع الشيشان؟ أم الضغط عليهم باعتماد أسلوب الابادة العسكرية للاستسلام دون قيد أو شرط؟.

إن الخروج من المأزق عن طريق اعتماد الحل الكونفدرالي سيكون بمثابة سلوك الطريق الذي سيقود إلى انهيار روسيا، اما الضغط على الشيشان للاستسلام بلا شروط فهو حل يجر إلى حرب أهلية طويلة، ستتوسع تدريجياً لتشمل كل القوقاز.

٧ ـ يمكن لبعض الايديولوجيات السياسية أن تُضعف الصراع الاثني بطرق مختلفة. فالشيوعية تعمل بطريقة التبرؤ والتلاعب الملزم بمبدأ الجنسية الوطنية، ويبدو أنها قد فشلت، في النهاية، في إلغاء المشاعر القومية للأقليات بعد سبعين سنة من العمل الدؤوب. أما الديمقراطية فإنها تعمل على اضعاف الشعور الاثني عن طريق تأمين حقوق وحرية الأفراد والمجموعات، بحيث تجعل موضوع المطالبة بالحقوق السياسية للمجموعات الاثنية أقل إلحاحاً، فتصبح نزعة الناس للالتفاف حول الطروحات الاثنية ضعيفة، حديثة وناشئة. فقد تعيش معاً مجموعات من اثنيات مختلفة أو من جنسيات مختلفة على مدى سنين عديدة، لكننا نرى أنه في حال حدوث أي خلل ينال من الحقوق الفردية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو اللغوية، أو الدينية؛ تتأرجح مشاعر الأفراد والجماعات، وتظهر مشكلة اثنية. وإذا لم تتحقق وسيلة سلمية للدفاع عن الحقوق المهددة، تنفجر الأوضاع لتشكل أزمة على غرار أزمة الشيشان. كما أنه يمكن أن تنفجر الأزمة عنيفة في حال شعرت مجموعة اثنية أنه لا يمكنها التعبير عن حقوقها وذاتها بسبب ضغوط تمارسها عليها مجموعة أخرى، إلا إذا استعملت العصبية الاثنية كأساس للتنظيم والتحرك.

لقد كانت الاثنية في ما مضى ملجأ أساسياً للانتساب الثقافي، ولكنها تبدلت لتصبح الملجأ السياسي الأخير للمجموعات التي فقدت الأمل وأصيبت بالاحباط والقهر.

في النتيجة، سيحول ضعف القيادة السياسية الروسية والتناحر السياسي الداخلي بين اليمين والوسط واليسار، بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية، دون تمكن روسيا من ايجاد حلول لمشاكل الأقليات في القوقاز ومناطق أخرى، حيث يُنتظر أن يطول الصراع ولفترة طويلة حاملاً المزيد من المآسي لهذه الشعوب ومزيداً من تفتت القوة الروسية وعزلتها دولياً، وخاصة عن الدول المحيطة بها ودول العالم الإسلامي الذي يُنتظر أن يلعب في القرن الواحد والعشرين دوراً مهماً سياسياً واقتصادياً... وروسيا هي بحاجة ماسة لنسج أفضل العلاقات مع هذا العالم.

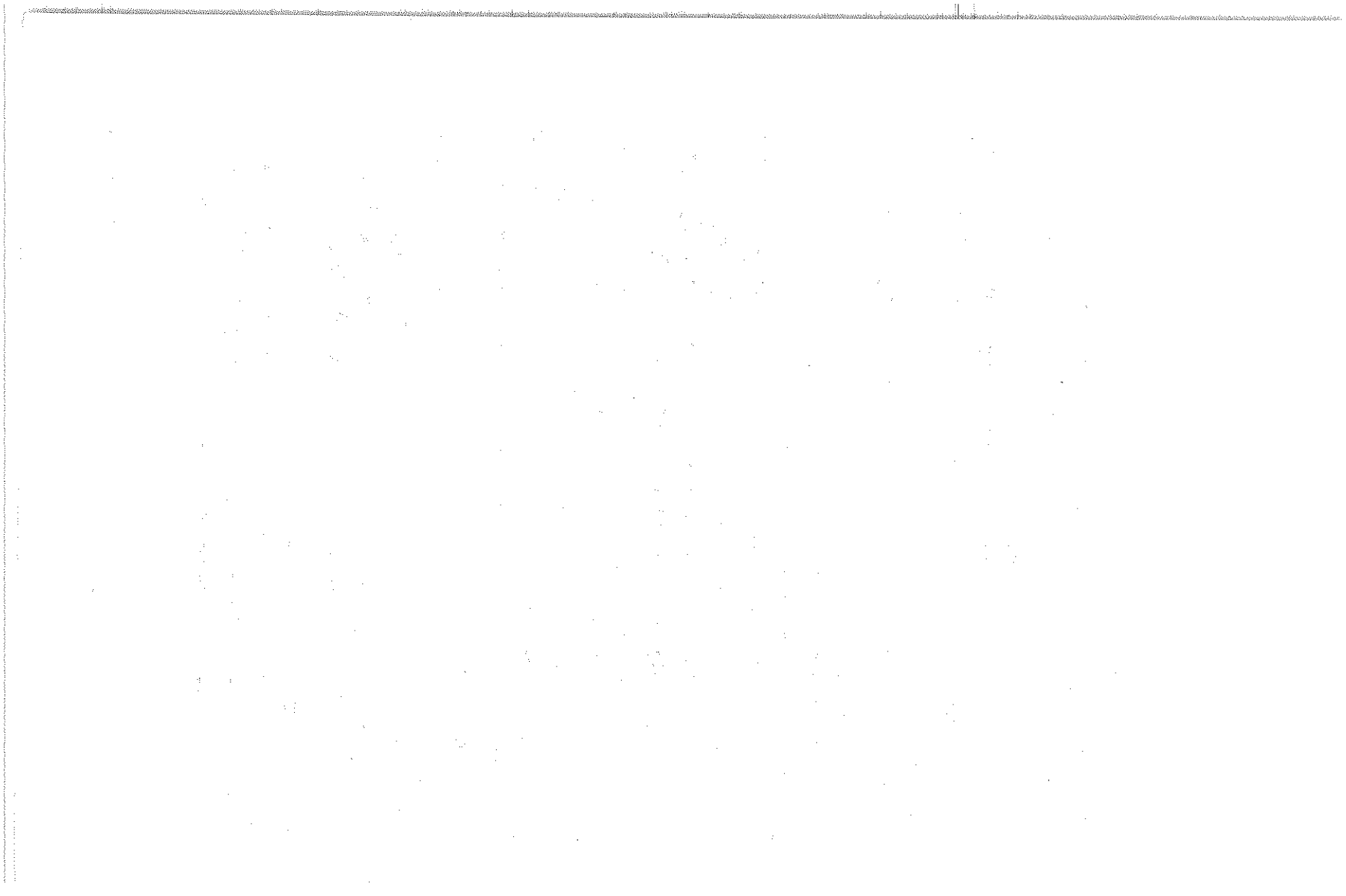

الأمم المتحدة في نصف قرن
تطوّر في المفاهيم وتعثّر في الممارسة

د. شفيق المصري(*)

«يدعو هذا العيد الخمسيني للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء وشعوب العالم إلى تثمين الانجازات السابقة وتعزيزها، وإلى الاعتراف بتحديات الحاضر ووعيها، وإلى التخطيط من أجل أمم متحدة أكثر نجاحاً في المستقبل. إننا، بالاستناد إلى دروس الماضي وتحديات الحاضر، نملك من الطاقات ما يخوّلنا استخدام الآليات الأصلية للميثاق في إطارها العالمي الناشيء. فالعيد الخمسيني هذا يمثل، قبل كل شيء، تحدّياً يقظاً وفرصة نادرة للحصول على إجماع عالمي من أجل التنمية المتكاملة. فهي الأساس الأبقى للسلام والأمن الدوليين، وهي الأمل الأبعد للإنسانية كلها...»(١).

هكذا استهل الأمين العام للأمم المتحدة تقريره السنوي عن أعمال المنظمة الدولية للعام ١٩٩٤. وهكذا سعى منذ فترة غير قصيرة إلى التحضير لمؤتمر القمة العالمي عن التنمية الاجتماعية (بين ٦ و١٢ آذار) الذي عقد في كوبنهاغن بحيث جاء، كما أراده، تتويجاً لجهود خمسين عاماً من عمر الأمم المتحدة. وهيئة الأمم المتحدة، بحدّ ذاتها، كانت ولا تزال بمثابة التحدي الدائم لكل دولة ـ قومية؛ مع أنها سعت إلى المحافظة على قومية كل من هذه الدول في الوقت نفسه. ففي حين تتملص القوميات الصغيرة من إنتماءاتها الدستورية إلى دول كبرى، وتسعى، إعمالاً لمبدأ تقرير المصير، إلى إنشاء كيانها السياسي المستقل، فإنها تسارع إلى دخول الأمم المتحدة للإنضواء تحت إطار مرن من العالمية الواسعة. وعلى رغم الانتقادات الكثيرة التي توجه إلى الأمم المتحدة، فإن أيّاً من الدول

(*) أستاذ محاضر في الجامعة الاميركية وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية والجامعة الاميركية.

(١) GHALI. B. «**Building Peace and Development,**» 1994, U.N. Publ, N.Y, U.S.A. p. 6.

المعاصرة لن تُقدم على الانسحاب من المنظمة، ولن تتألب ضدّها. ولعل النجاح الأول الذي حققته المنظمة لغاية الساعة، يتمثل في صمودها لمدة نصف قرن في آتون العلاقات الدولية البالغة التحرك والتجاذب. كذلك يتمثل هذا النجاح في إستقطابها جميع دول العالم، كبراها وصغراها، بصرف النظر عن حجمها وثروتها وقوتها(٢).

وإذا أردنا أن نستعرض، بقدر ما يفسح المجال، الأطر العامة لنشاط المنظمة الدولية، ومدى تأثيرها في تطوير المفاهيم القانونية والسياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية، من جهة، ومدى نجاح المنظمة في تطبيق هذه المفاهيم وتفعيلها، من جهة ثانية... نجد أن الممارسة لم تكن على قدر التطور ولا الإنجاز كان على قدر التخطيط والتصوّر. وإذا كانت المنظمة الدولية ولا تزال صادقة التوجّه ومدركة السبيل، إلاّ أن ثمة عوائق كثيرة حالت ولا تزال تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة والبرامج المقترحة.

وبصرف النظر عن مظاهر النجاح أو الفشل، فإن الأحداث الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم يومياً تثبت بما لا يقبل الشك:

ـ ان الحاجة إلى الأمم المتحدة تزداد إلحاحاً بازدياد المعضلات الكونية التي لا يمكن لدولة واحدة، مهما عظم شأنها، أن تتولاها وتحفظ ضوابطها (كالمسائل التي تتعلق بمراقبة الفضاء الخارجي، وبيئة الأرض، والتصحُّر، ومشكلات العالم الفقير من جهل ومرض وفاقة... الخ).

ـ إن أهمية هذه المنظمة الدولية تزداد وضوحاً وفاعلية بحيث أن الدول الكبرى نفسها، سواء في نظام الثنائية القطبية أو في النظام العالمي الجديد، لا تستطيع الاستغناء عنها، ولا التنكّب لآلياتها حتى عندما تسعى إلى استخدامها غطاءً دولياً لسياساتها الخارجية. كذلك فإن الدول الصغرى تعتبرها ملاذ الخلاص والإنقاذ على رغم محدودية طاقاتها المالية والأمنية والإنمائية.

ـ إن أي اقتراح دولي لنظام عالمي أكثر عدالة وشرعية وفاعلية من أجل المستقبل الضامن، لا يستطيع، هو الآخر، إلاّ أن يمرّ عبر المنظمة الدولية وآلياتها المختلفة ومبادئها الضامنة.

وإذا كانت الانتقادات كثيرة للإنجاز الراهن لهذه المؤسسة الدولية، فإن التصوّرات المرسومة تدور، هي الأخرى، حول إمكانية أممٍ متحدةٍ أكثر فاعلية وقوة(٣).

ومع الإقرار بتعدد نشاطات الأمم المتحدة وتشعّبها بحيث يصعب رصدها

---

(٢) LEROY BENNET. A, «**International Organizations**», 5th ed, USA 1991, p. 408 - 409. 'rentice - Hall Int'l. Inc.

(٣) المرجع ذاته، ص ٤٠٩ ـ ٤١٥.
وراجع مقالنا في «النهار» في ١٩٩٤/١/١١: «الأمم المتحدة بين التصوّر القانوني والواقع السياسي».

وتقويمها في حيّز محدود، إلا أنه يمكن، على سبيل المثال لا الحصر، الاشارة إلى ثلاثة مجالات رئيسة في سياق هذه النشاطات: حفظ السلام الدولي، والتنمية الدولية من خلال عملية «بناء السلام الدولي»، وحقوق الإنسان.

أولاً: حفظ السلام الدولي

١ ـ في المفهوم

من المعروف، تقليداً، أن مبدأ عدم التدخّل (المشار إليه في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة)، يشكّل موجباً قانونياً أساسياً على الدول، من جهة، وعلى المنظمة الدولية، من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، حرص الميثاق نفسه على تكريس هذا المفهوم التقليدي، مع أنه لحظ حالات محدّدة يجوز فيها تقييد السيادة الوطنية والحدّ من إطلاقها. ومن هذه الحالات التي يشرّعها القانون الدولي:

ـ حدود السيادة الوطنية للدولة بالنسبة لمياهها الإقليمية ومجالها الجوي ومياهها المشتركة مع دول أخرى... إلخ.

ـ التدخل بناءً لطلب الدولة ذاتها أو مع موافقتها بحيث لا يعود هذا التدخل يتسم بالصفة «الديكتاتورية».

ـ الدفاع عن النفس الذي يشكّل، في المبدأ، حقاً أصيلاً لا تجوز مناقشته، بحيث تستطيع الدولة أن تدافع عن نفسها منفردة أو أن تدخل في أحلاف ومعاهدات مختلفة للدفاع الجماعي عن النفس، شرط أن لا تمارس هذه الدولة حقها في الدفاع إلاّ وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

ـ التزام الدول بأحكام المادتين ١٠٣ و٢٥ من الميثاق واللتين تعطيان مبادىء الأمم المتحدة وقراراتها الأفضلية على كل ما عداها من الالتزامات الدولية والاعتبارات الداخلية الأخرى.

ـ إجراءات الأمن الجماعي التي جعلت تنفيذها منوطاً بمجلس الأمن وحده (المادة ٢٤ من الميثاق). وللمجلس الحق الأصيل في ممارسة هذه الاجراءات إلاّ إذا ثبت عجزه، بحيث تتولى مهامه عندئذ الجمعية العامة[٤] أو إذا فوّض هو هيئات إقليمية أخرى للقيام بهذه المهام[٥].

إن اجراءات حفظ السلام والأمن الجماعي تمثّل أعمالاً مشروعة في القانون الدولي. وهي لا تعتبر خرقاً للسيادة ولا تدخلاً تعسفياً طالما أن هذه الاجراءات تجري بقبول

---

(٤) تطبيقاً في ذلك لقرار «التوحّد من أجل السلام» الصادر عن الجمعية في العام ١٩٥٠.

(٥) تطبيقاً في ذلك للمادتين ٥٢ و٥٣ من الميثاق.

الدولة المعنية إذا كانت مستندة إلى الفصل السادس من الميثاق، أو أنها تأتي بمثابة عقاب للدولة المخالفة إذا كانت مستندة إلى الفصل السابع منه (أي لدى وجود إنتهاك للسلام الدولي، أو تهديد له، أو عمل من أعمال العدوان).

إلاّ أن تطوّر الأحداث الدولية وما رافقها أو أعقبها من تطوّر موازٍ في المفاهيم القانونية، سمحا لمجلس الأمن بترتيب قيود جديدة على السيادة الوطنية، وإن كانت، في معظمها، تندرج تحت شعار «حفظ السلام والأمن الدوليين». ومن هذه القيود الجديدة التي بدأ القانون الدولي يستسيغها:

أ ـ التدخل من أجل حقوق الإنسان: وقد برز هذا الاتجاه مع الأمين العام السابق لمجلس الأمن الذي أوضحه[٦] كما يلي: «إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب أن لا يُستخدم كعازل واقٍ لبعض الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان... وإذا كانت المنظمة الدولية ملتزمة ميثاقها لجهة الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء، من جهة، فهي ملتزمة أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من جهة أخرى. وعليها، إذن، المحافظة على هذا التوازن المفروض». وباسم الدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ على السلام والأمن الدوليين بدأ مجلس الأمن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول إمّا لإنشاء مناطق آمنة كما فعل في العراق (لحماية الأقليتين الشيعية في الجنوب والكردية في الشمال) أو في البوسنة (من خلال اعلان المناطق الست الآمنة)؛ أو لتوفير «بيئة آمنة» لتقديم المساعدات الإنسانية كما فعل في الصومال؛ أو لتعيين مراقب دولي للتثبّت من صحة احترام حقوق الإنسان في بعض الدول... إلخ.

ب ـ التدخل في سياق ممارسة الحق في تقرير المصير، حيث كان للأمم المتحدة ولا يزال دور مميّز في مناهضة الاستعمار وتحرير المستعمرات ومساعدة المناطق غير المحكومة ذاتياً في أن تفرض سيادتها على مقدّراتها السياسية والاقتصادية. أو حتى تمكين بعض المناطق الأخرى من الانفصال عن دولتها الأمّ وتشكيل دولة مستقلة تسارع الأمم المتحدة على الاعتراف بها وقبول عضويتها لديها.

جـ ـ التدخل من أجل إدخال الديمقراطية إلى الأنظمة السياسية القائمة، وذلك من خلال إخراج بعض القيادات العسكرية من الحكم (كما جرى في هايتي) وإعادة الحكومات الشرعية المنتخبة إليها. أو من خلال الاشراف على الانتخابات التي جرت في بعض الدول مثل أنغولا والسلفادور وموزامبيق وغيرها.

د ـ حظر السلاح النووي بحيث يساعد مجلس الأمن في عدم توسيع النادي «النووي ومنع دول العالم الثالث من الإنضمام إليه. وهذا ما جرى في الأوضاع التي

---

(٦) راجع التقرير الدوري الذي أصدره الأمين العام السابق للأمم المتحدة ـ السيد دوكيار عن أعمال المنظمة للعام ١٩٩١.

تعلقت بالعراق وكوريا وغيرهما»[٧].

والواقع أن هذه المنافذ الجديدة التي اعتمدها مجلس الأمن، ولا سيما منذ مطلع التسعينات، ساهمت في توسيع صلاحيات المجلس، من جهة، وأدخلت قيوداً جديدة على السيادة الوطنية للدول، من جهة أخرى. وكان يمكن لها، لو نجحت في إطار الممارسة، أن تحقق نجاحاً ملموساً لمصلحة «العالمية» وحقوق الإنسان بصرف النظر عن الحدود المفروضة بين الدول.

٢ ـ في الممارسة

تعهدت الأمم المتحدة، حتى اليوم، أربعاً وثلاثين عملية مختلفة من عمليات حفظ السلام في العالم. كما رعى مجلس الأمن عمليات أخرى من العقوبات العسكرية وغير العسكرية بحق الدول المخالفة، مستنداً في ذلك إلى الفصل السابع من الميثاق.

ولا تزال، لليوم، سبع عشرة عملية من عمليات حفظ السلام قائمة في الدول التي انتُدِبت لها، ومنها قوات الأمم المتحدة المؤقتة (يونيفيل) في لبنان. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن منطقة الشرق الأوسط حظيت بعدد غير قليل من هذه العمليات.

ويلاحظ بصدد عمليات حفظ السلام التي قام بها مجلس الأمن:

أ ـ أنها تزايدت بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة بحيث بات عددها يقارب (وأحياناً يزيد عن) المئة ألف جندي. وكذلك تطورت هذه القوات في مهامها بحيث توسعت دائرة نشاطها لكي تشمل حماية حقوق الإنسان وتأمين المصالحات الوطنية، وإدخال الديمقراطية إلى الحياة السياسية[٨]... إلخ.

ب ـ انها، كقوات عسكرية، لا يُسمح لها سوى استخدام الأسلحة الخفيفة للدفاع عن النفس فقط. وهي بالتالي لم تستطع أن تمنع المعتدي من مواصلة عدوانه ولا أن تعاقب المجرم بالاستناد إلى عَصَاها. هذا فضلاً عن الإشكالات العديدة التي يواجهها المجلس في توفير العناصر اللازمة لكل العمليات والمال اللازم لتغطية الملحّ أو المستمرّ منها[٩]. هذا فضلاً عن عدم تمكّنها في إنجاز مهامها بعد مثل الـ UNIFIL.

جـ ـ أما بالنسبة إلى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بصدد العمليات المستندة إلى الفصل السابع من الميثاق (أي التي تشكل عقوبة للدول) فإن المجلس اضطر

---

(٧) راجع بحثنا عن حدود السيادة الوطنية في «الحياة» في ٢٥ و٢٦ و٢٧ آب ١٩٩٤.

(٨) GARETH Evans, «Cooperating for Peace», A & U, AUSTRALIA, 1993, p. 99 - 129.
حيث يقدّم شرحاً وافياً لمضمون عمليات حفظ السلام وتطورها.

(٩) يقول الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن والذي يطلب فيه تمديد مهام الـ UNIFIL إلى ١٩٩٥/٧/٣١ أن المال المقرر لهذه القوات لم يُسدَّد بعد ويبلغ ٢٠٣,٥ مليون دولار.

إلى «تفويض» الدول الأعضاء لتنفيذ هذه المهام لأنه لا يستطيع، بحدوده الحالية، أن يقوم بها مباشرة ولا أن يرأسها ولا حتى أن يضع ضوابط لعملياتها أو توقيتاً لتنفيذها. وهذا ما جرى في حرب الخليج تنفيذاً للقرارين ٦٦٠ و٦٧٨ اللذين قرر المجلس بموجبهما تحرير الكويت. ففي هذه الحالة، كان المجلس مجرد غطاء دولي ليس أكثر. وبالتالي كانت المهام كلها مخالفة لحرفية المواد ٤٢ ـ ٤٧ من الميثاق[١٠]. والواقع أن الأمين العام للأمم المتحدة سعى جدياً أن يحسّن من أداء المنظمة الدولية لهذه الجهة عن طريق الدبلوماسية الوقائية وانتشار القوات الوقائي وأجهزة الإنذار وتشكيل جيش نظامي للمنظمة الدولية[١١] وغير ذلك من المقترحات التي تحقق للمنظمة استقلالاً في القرار وفي تنفيذه بآنٍ معاً. إلاّ أن هذه المقترحات جميعاً لم تحظَ بالموافقة الأميركية لأن الإدارة الأميركية حريصة دائماً على إبقاء المنظمة الدولية أسيرة قرارها هي، سواء لجهة القوة العسكرية المطلوبة أو النفقات المرتقبة أو توقيت القرار المتخذ. ومما يزيد في إحراج المنظمة الدولية الآن أن الكونغرس الأميركي، بأكثريته الجمهورية الحالية، عازم على تخفيض المساهمة الأميركية في نفقات عمليات حفظ السلام من أجل زيادة التحكم بقرارات الأمم المتحدة لهذه الجهة، ومن أجل ضمان غطائها الدولي للأمور والعمليات التي تهم الولايات المتحدة دون سواها.

د ـ ولأن مجلس الأمن بات، في ظل النظام العالمي الجديد، مجرد أداة تنفيذية في يد دول الشمال التي أسلمت قيادتها إلى الولايات المتحدة، فقد بات من المنتظر أيضاً أن تأتي القرارات في هذا المجال تغطية دولية لتدخّل هذه الدول في مناطق أخرى تمثل لها مصالح حيوية. وكذلك أصبح من المرتقب أن لا يتمكن المجلس من فرض الضوابط الموضوعية التي يملكها مبدئياً للتحكم بعمليات حفظ السلام. وعلى سبيل المثال نذكر القرار رقم ٩٢٩/١٩٩٤ الذي أصدره مجلس الأمن مؤيّداً (بشكل عملي وغير مقيّد) التدخل الفرنسي في رواندا. والقرار الرقم ٩٣٧/١٩٩٤ مبرّراً التدخل الروسي في جورجيا. والقرار ٩٤٠/١٩٩٤ محاولاً دعم التدخل الأميركي في هايتي عن طريق «تشكيل قوة دولية تحت قيادة موحّدة لإستخدام كافة الوسائل الضرورية لإخراج القيادة العسكرية لهايتي من البلاد»[١٢].

هـ ـ وبالإضافة إلى كل ما تقدم تبقى التحديات الأساسية الموجهة لعمليات حفظ السلام متمثلة بالنفقات المطلوبة لتغطيتها، وبالإدارة القادرة على تسييرها، وبالانسجام

---

(١٠) راجع كتابنا «**النظام العالمي الجديد**»، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص ٥١ ـ ٦٢ و١٠٥ ـ ١١٦.

(١١) ضمّن الأمين العام الدكتور غالي جميع هذه المقترحات في مفكرته التي رفعها إلى مجلس الأمن والهيئة العامة تحت عنوان Agenda for peace, U.N. Publ. 1992.

(١٢) انظر تفاصيل هذه العمليات في تقرير الأمين العام:
GHALI B,B, «**Building Peace and Development, 1994**».

المطلوب بين عناصرها، وبوحدة قيادتها، وبالجهاز القادر على إدارة النزاعات التي تكون قد تشكّلت بسببها. أي بكلام آخر نرى أن بعض هذه العمليات قد نجح نسبياً في تبريد بعض جبهات القتال أو في تأجيل تفجيرها من جديد. إلاّ أنها، في غالب الحالات، لم تكن صانعة سلام لأنها لم تتمكن من تقديم الوسائل الناجعة لحل الصراعات القائمة وإنما اضطرت إلى الانسحاب، أحياناً، مخلّفة وراءها أوضاعاً أكثر تفاقماً مما كانت عليه في الأصل(١٣).

ثانياً: التنمية الدولية

١ ـ في المفهوم

حرصت الأمم المتحدة، منذ منتصف الستينات على الأقل، على التوجه إلى ضرورة التنمية الدولية عن طريق توظيف الوكالات المتخصصة (١٥ وكالة إدارية وتقنية ومالية... إلخ) العاملة ضمن أسرة الأمم المتحدة وعن طريق إنشاء عدد من اللجان والصناديق والبرامج الانمائية المختلفة. ومن الطبيعي أن يكون لدول العالم الثالث التي بدأت تنضم إلى الأمم المتحدة بشكل كثيف مع الستينات من هذا القرن دور في توجيهها. وانطلاقاً من هذا التوجه الجديد بدأت الأمم المتحدة تتداول قاموساً جديداً يتحدث عن «بناء السلام الدولي» وليس فقط عن حفظه. اعتبرت المنظمة الدولية أن هذا السلام الدولي لن يكتمل باستقراره ولن يثمر باستمراره إلاّ إذا أُزيلت الأسباب الخطيرة التي تحرّض على النقمة الدولية. ومن هذه الأسباب: الجهل والفقر والمرض والبطالة والحروب الأهلية والجفاف وغير ذلك من هذه الصواعق التي لن تدع السلام الحقيقي الدولي يتحقق.

وإذا كان هذا الاتجاه ملحوظاً أصلاً في ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتبر أن أحد أهداف المنظمة هو في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وإرتقاء الرفاه الاقتصادي، فإن بعض آليات الأمم المتحدة المركزية (كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي) واللامركزية (كاللجان الاقتصادية والمؤتمر الدولي للتجارة والتنمية والبرامج والصناديق الانمائية الأخرى) كانت ولا تزال تتولى مهام التنمية الدولية.

وعلى صعيد الوكالات المتخصصة برز التوجه ذاته بحيث أن معظمها يعتبر أن للسلام مفهوماً متكاملاً مع تخصصها. فمنظمة العمل الدولية مثلاً تعتبر أن العدالة الاجتماعية ركن من أركان السلام ووجه من وجوهه. كما أن منظمة اليونسكو تعتبر أن التجانس الثقافي والتواصل الفكري ـ الاجتماعي بين الشعوب يمهّد للتعاون الدولي ويزيل أسباب التنافر والتنابذ. ومنظمة الصحة العالمية التي تهدف إلى تحقيق شعار «الصحة

(١٣) راجع مقالنا في «النهار» في ١٩٩٥/١/٢٦ بعنوان: «الأمم المتحدة من مأزق التدخل إلى مأزق الانسحاب».

للجميع مع حلول العام ٢٠٠٠» تعتبر أن بناء السلام لن يتكامل إلاّ في مجتمع دولي متعافٍ(١٤).

وكان الأمين العام الحالي للمنظمة الدولية قد راهن، منذ تسلّمه الأمانة العامة، على الدور الإنمائي للأمم المتحدة، بل على مسؤولية المنظمة الدولية في مكافحة الفقر والأميّة والمرض وفي ردم الهوّة القائمة بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

والتنمية الدولية في نظر الأمين العام متلازمة مع الديمقراطية والسلام فـ «إن لم يستتب السلم [الدولي] فلن تتحقق التنمية ولا الديمقراطية، وإن لم تتحقق التنمية فقدت الديمقراطية قاعدتها وجنحت المجتمعات إلى الوقوع في هوّة الصراع. وبدون الديمقراطية لن تحدث تنمية مستديمة، وبدون التنمية المستديمة لا يمكن الحفاظ على السلم أمداً طويلاً»(١٥). والذي دفع الأمين العام إلى هذا التركيز المكثّف على التنمية أنه لاحظ (كما هو واقع الحال فعلاً) أن النظام العالمي الجديد يباعد المسافة بين الغني والفقير وأنه يمثل طبقية دولية حادّة: «فالثغرة بين أغنى بلدان العالم وأفقرها آخذة في الاتساع. ومع ذلك فإن هذه الحقيقة المروّعة تواجَه باللامبالاة في معظم الأحيان. والأمم المتحدة هي الصوت الخاص الذي ينطبق بلسان أفقر دول العالم...»(١٦).

وانطلاقاً من هذا التصوّر قدّم الأمين العام للجمعية العامة للمنظمة الدولية في صيف ١٩٩٤، تقريراً مفصلاً عن «خطة للتنمية» تبحث المفاصل الرئيسية للعلاقة الوظيفية بين التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي. وفي هذه الخطة يركّز الأمين العام على وجوب تفعيل الحق في التنمية الذي تكرّس، منذ العام ١٩٨٦، حقاً أصيلاً، غير قابل للتصرف، من حقوق الإنسان. ثم اعتبر الأمين العام أن الأجواء المؤتمنة والمؤاتية للتنمية تستلزم التقليل من الإنفاق العسكري، والسعي إلى النمو الاقتصادي، والمشاركة الايجابية بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد الحلول الممكنة لأزمة الديون المتراكمة، وتأهيل العنصر البشري، وتحديث الوسائل الإدارية... إلخ(١٧).

وعلى هذه الخطة بدأت التحضيرات المتكاملة لمؤتمر القمة في كوبنهاغن. وقد عُقد فعلاً هذا المؤتمر (بين ٦ و١٣ آذار) وانتهى إلى صدور: «الإعلان العالمي عن الحقوق الاجتماعية للإنسان».

وقد ركّز هذا الاعلان على عدد من النقاط أهمّها:

ـ جعل الناس محور التنمية. وضرورة ضمان العدل بين البشر.

---

(١٤) تفاصيل نشاطات هذه المنظمات المتخصصة في كتاب:
LEROY BENNET. A, «**International Organizations**», 5th ed, 1991, U.S. pp. 325 - 350.

(١٥) و(١٦) تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الدولية للعام ١٩٩٣.

(١٧) راجع تقرير الأمين العام تحت عنوان «خطة للتنمية» منشورات الأمم المتحدة ١٩٩٤.

ـ توفير سلامة البيئة. واعتماد سياسة اقتصادية سليمة.

ـ التشبّث بالديمقراطية وكرامة الإنسان وتأمين العدالة الاجتماعية المنبثقة من الأسرة التي هي الوحدة الأساسية في المجتمع.

ـ تشجيع احترام جميع حقوق الإنسان والعمل على الافادة الكاملة من العنصر البشري المؤهل ولاسيما المرأة. والسعي إلى الإفادة من كافة وسائل التحديث لكي يواكب الشخص مجريات العصر(١٨).

ومواضيع أخرى تربط بين العنصر البشري والمورد الطبيعي والإدارة الحكيمة.

٢ ـ في الممارسة

أ ـ يبدو أن تحديات بناء السلام العالمي أكثرَ خطورة وإحراجاً على صمود المنظمة الدولية من تحدّيات صنع السلام. وهذه التحديات تتمثل في ضخامة المعضلات الإنمائية من جهة، وفي قدرات المنظمة المحدودة من جهة ثانية، وفي التكاليف الباهظة لتغطية نفقات جزء من هذه المشاريع من جهة ثالثة. والواقع أن الأمم المتحدة تقف، عاجزة في معظم الأوقات، إزاء تطورات اقتصادية دولية ضاغطة، مع أنها (أي المنظمة) تدعو دائماً إلى خلق المناخ السلمي ـ التعاوني.

ويبدو أيضاً أن الوكالات المتخصصة التي تستطيع أن تلعب دوراً إنمائياً مباشراً من خلال قدراتها المالية، ولا سيما البنك الدولي للإعمار والإنماء وصندوق النقد الدولي، لا تنسّق مع هيئة الأمم المتحدة ولا تمتثل لتوجيهاتها. وبالتالي فإن هذه الأخيرة عاجزة عن فرض أي برنامج أو سياسة معينة على مثل هذه الوكالات. وكذلك تبدو المنظمة الدولية عاجزة عن حمل الدول الكبرى على تخصيص جزء، ولو طفيف، من موازناتها للشؤون الإنمائية الدولية(١٩). ثم ان الاقتصاد الدولي نفسه تتحكم به مجموعة من الشركات العملاقة المتعددة الجنسية التي تعود ملكيتها، بنسبة ساحقة، إلى دول الشمال والتي لا تلتفت إلى أوضاع الجنوب ولا إلى مبادىء الأمم المتحدة ولا إلى الأفكار التي تنادي بالعدالة الدولية والتعاضد الدولي. فالهاجس الستراتيجي لهذه الشركات معروف بانطلاقته ومداره وضروراته.

ب ـ ليس مؤتمر كوبنهاغن هو الأول من نوعه وأهدافه، وإن يكن الأول في ضخامة تمثيله. فقد سبق لمنظمة «الأونكتاد» أن رعت وتعهدت عدداً من المؤتمرات الدولية. ثم ان الجمعية العامة للأمم المتحدة سعت، من جانبها، إلى أن تصدر ستراتيجية إنمائية محدّدة

---

(١٨) جريدة الحياة في ١٤/ آذار/١٩٩٥.

(١٩) «Foreign Policy» N° 94, Spring 94, p. 69 - 83.

لعقد التسعينات[٢٠]. غير أن كافة بنود هذه الستراتيجية لم تطبّق والسبب عائد إلى رفض دول الشمال بذل القليل من المال من أجل إبقاء الحدود الدنيا من هذه العلاقات الدولية. وكانت دول العالم الثالث قد فرضت من خلال الأمم المتحدة «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» في العام ١٩٧٤. إلاّ أن هذا البرنامج لم يحظ بموافقة الدول الكبرى أيضاً.

وإلى جانب هذه الجهود، كانت الأونكتاد قد تعهدت قيام عدد من اللقاءات المشتركة بين الدول الغنية والفقيرة، ولا سيما في عقد الثمانينات. غير أن جميع هذه اللقاءات جوبهت برفض من قبل دول الشمال التي لم تقبل بشطب ديونها المستحقة على دول الجنوب. ولم تقبل بفتح أسواقها الاستهلاكية على صادراتها. وكذلك رفضت أن تلتزم دفع نسبة مئوية، وإن كانت قليلة، من موازناتها (٠,٧) لشؤون التنمية الدولية.

وكما جرى بالأمس حول مسألة شطب الديون والمساعدات. كذلك جرى، مؤخراً، رفض دول الشمال شطب أي من ديونها المرهقة على كاهل الجنوب بصورة رسمية وثابتة[٢١]. كذلك رفضت دول الشمال اعتماد صندوق خاص دولي بالتنمية الاجتماعية.

ثالثاً: حقوق الإنسان

١ ـ في المفهوم

لعل الدور الأكبر الذي لعبته المنظمة الدولية خلال السنوات الخمسين الماضية تمثّل في مجالات حقوق الإنسان بدءاً بالاعلان العالمي الذي صدر في العام ١٩٤٨ وإنتهاءً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاجتماعية الذي صدر في ١٢/ آذار/١٩٩٥.

وكان للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) أثر بارز وصدى فاعل ليس على التشريع الدولي وحسب وإنما على كافة التشريعات الوطنية أيضاً. وهذا الاعلان الذي لم يكن مُلزِماً بحد ذاته استطاع أن يخلق تياراً متنامياً وأن يصبح المعيار الأساسي لحقوق الإنسان، سواء في علاقته القانونية مع دولته أو في مركزه القانوني في المجتمع الدولي. فللمرة الأولى في التاريخ البشري يصدر مثل هذا النص الذي يحظى بإجماع المجتمع الدولي (وإذا كانت قد حدثت قبله ثورات أو شرعات فإنها كانت محصورة بدولة واحدة). وللمرة الأولى تندرج هذه الحقوق الإنسانية من كافة جوانبها عبر المواد الثلاثين التي تضمنها الإعلان. فضلاً عن أن جميع الدول التي نالت استقلالها، بعد صدور الاعلان، كانت دساتيرها تتضمن بنداً يشير إلى احترامه أو يدرج أحكامه. وهكذا بات، بالفعل، ذا

---

(٢٠) «International Development for the Fourth» U.N. Development decade (1991 - 2000) U.N. Publ. Feb 1991.

(٢١) «الحياة» في ١١/٣/١٩٩٥.

مرجعية قانونية عليا. كذلك كان هذا الاعلان مصدراً لكافة الشرعات والبيانات والاتفاقات الدولية اللاحقة والمتعلقة بحقوق الإنسان.

ومع الستينات، من هذا القرن، ومع تزايد الدول المستقلة حديثاً والتي كانت بمعظمها مستعمرات، بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان يرتقي من الفرد إلى الجماعة وبدأت تصدر النصوص الدولية التي تركز على مقتضيات التحرّر الوطني والعدالة الاجتماعية وإزالة كل أثر من آثار الإنقياد والتبعية. فبدأت الجمعية العامة ترعى الاتفاقيات أو الإعلانات أو القرارات التي تعتمد لغة جديدة في حقوق الإنسان: لغة تركّز على حقوق الشعوب وتحفظ كرامتها وسيادتها إنطلاقاً من مبدأ أنّ كرامة الفرد تتبلور في تحرر الجماعة الإنسانية التي ينتمي إليها. لغة تفهم الديمقراطية مكتملةً مع العدالة الاجتماعية، والحرية متجسّدة في تقرير المصير، والكرامة متمثلة في سيادة الشعب على مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن هذا التطور في فهم وإعلان هذه الحقوق المجتمعية للفرد لم يتنكّر مطلقاً لحقوقه الأساسية الفردية التي أطلقها الاعلان العالمي في العام ١٩٤٨ بل انه انطلق منها وركّز عليها أساساً لهذا التطور.

وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن أن نشير إلى أن شرعتي الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اللتين صدرتا في العام ١٩٦٦ وأصبحتا، اليوم، من المصادر الأساسية في القانون الدولي، انطلقتا في الواقع من المادة ٢١ من الاعلان العالمي[٢٢] والمادة ٢٩ منه[٢٣].

وعلى أساس هاتين المادتين صدرت أحكام تطويرية تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف الحرّ بثرواتها وموازدها[٢٤].

وجاء المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان (بعد مرور ٢٥ سنة على المؤتمر الأول في طهران ١٩٦٨) في فيينا في حزيران ١٩٩٣ وأكد هذه اللغة الجديدة في حقوق الإنسان معتبراً:

ـ أن حقوق الإنسان التي تصرّ على حمايتها الأمم المتحدة تساهم في تطوير علاقات الصداقة بين الشعوب وتحسّن ظروف السلام والأمن الدوليين.

ـ ان ثمة تلازماً وتفاعلاً دائمين بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان. كذلك فإن الحق في التنمية يشكل حقّاً أصيلاً من حقوق الإنسان. ولهذا فإن المجتمع الدولي

---

(٢٢) تنص المادة ٢١ على أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارهم بحرية.

(٢٣) تنص المادة ٢٩ على أن لكل فرد واجبات إزاء الجماعة التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.

(٢٤) راجع جميع هذه النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان في كتاب:
«حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية» صادر عن الأمم المتحدة، ١٩٨٨.

مدعو إلى تطوير حق التنمية وإزالة العوائق التي تعترضه[٢٥].

وانطلاقاً من هذا التطوّر الذي كرّس الحق في التنمية كانت جهود الأمم المتحدة من أجل عقد هذا المؤتمر الدولي الذي خصص للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن بين ٦ و١٢ آذار ١٩٩٥.

وأصدر المؤتمر توكيدات جديدة على الجوانب الاجتماعية من حقوق الإنسان ومنها: حقوق الشعوب الأصلية، وجعل الناس محور التنمية، وتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتركيز على العدالة الاجتماعية، وتوكيد الحق في تقرير المصير... الخ. مع أن هذا المؤتمر الأخير لم يغفل أيضاً حقوق الإنسان الفرد فركّز كذلك على وضع المرأة والمسنّين واللاجئين وغير ذلك.

وهكذا كان للأمم المتحدة ولا يزال إسهام كبير في التركيز على حقوق الإنسان بوجهيها الفردي والاجتماعي وفي جعل بعض النصوص الدولية المتعلقة بهذين الشأنين ذات إلزام قانوني في القانون الدولي بعد أن صيغت بشكل معاهدات دولية شارعة.

٢ ـ في الممارسة

تسعى الأمم المتحدة إلى تفعيل هذه النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واعطائها النبض القانوني الملزم:

ـ فهي تحاول دائماً توسيع نطاق المصادقات الدولية على الاتفاقيات.

وتسعى إلى إنشاء مركز ثابت ومتكامل النشاطات لحقوق الإنسان.

ـ وقد عيّن الأمين العام مساعداً له (منذ العام ١٩٩٣) لمعالجة حقوق الإنسان ودراسة أوضاعها في الدول المختلفة.

ـ وعمد مجلس الأمن إلى تشكيل محكمة خاصة لمقاضاة مجرمي الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة. بالإضافة إلى محاكم إقليمية أخرى متطورة حول هذا الشأن (المحكمة الأوروبية مثلاً).

ـ كذلك يصر الأمين العام على جعل بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة مثلاً، أو بحقوق الطفل تدخل في إلزاميتها القانونية إلى التشريعات الداخلية لجميع دول العالم مع مطلع القرن المقبل.

ـ هذا فضلاً عن العمليات التي قام بها مجلس الأمن الدولي إستجابة إلى القانون

---

(٢٥) انظر الملف الخاص الذي أعدته الأمم المتحدة لهذا المؤتمر:
«World Conference on Human Rights», Vienna - Austria, 1993, U.N. Publ.

الإنساني الدولي كعملية الصومال مثلاً وعمليات المناطق الآمنة في العراق والبوسنة... إلخ(٢٦).

إلاّ أن الواقع الفعلي يظهر فجوة خطيرة بين التطوّر المفهومي الذي حققته الأمم المتحدة على صعيد حقوق الإنسان وبين التقصير الفعلي الذي ينتشر على مدى المجتمع الدولي في هذا الصدد. فالذي يلاحظ أن الإنسان الفرد وكذلك الجماعة الإنسانية لا يحظيان بما شُرع لهما من حقوق وحريات. وإذا كانت الأمم المتحدة غير مسؤولة، مباشرة، عن هذا التقصير فلعلّ السبب في ذلك، أو بالأحرى الأسباب، تعود إلى وقائع أخرى لا ترى الأمم المتحدة ملاذ خلاصٍ منها. ومن هذه الأسباب:

ـ ان المنظمة الدولية، بالنتيجة، تعكس الإرادة الجماعية للدول الأعضاء في الجمعية العامة. غير أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، في حين أن مجلس الأمن بات أداة تنفيذية في يد دول الشمال ولا سيما الدول القائمة العضوية التي تنتظر أن تكون قرارات المجلس مؤاتية لمصالحها في مقابل عدم إستخدام حق الفيتو كما هو حاصل حالياً.

ـ إن النظام العالمي الجديد الذي تمارس الولايات المتحدة قيادته يتجه إلى رعاية هذه المصالح «الشمالية» من دون كبير اهتمام بمصير الجنوب بشكل عام. وقد اتضحت هذه الصورة، بشكل واقعي، في مؤتمر كوبنهاغن الأخير حيث رفضت الدول الغنية الإلتزام بأي سياسة مسبقة تتعلق بالديون المستحقة على العالم الثالث أو باقتطاع نسبة مئوية محددة من موازناتها إلى شؤون تنموية مطلوبة. وأصرّت الدول الغنية على التعاطي مع هذين الموضوعين (الديون والتنمية) على أساس كل حالة بحدّ ذاتها، وذلك لكي تربط المساعدات المالية بالولاء السياسي.

ـ ان شعارات النظام العالمي الجديد القاضية باقتصاد السوق وتخصيص القطاعات ورفع كافة القيود على حركة التجارة الدولية... إلخ. لا تتلاءم مع المنطق الإنمائي الذي تتحدث عنه المنظمة الدولية. ولعلها لا تتلاءم أيضاً مع اللغة الجديدة في حقوق الإنسان. ذلك لأن التنمية في العالم الثالث تستدعي وجود حكومات وطنية قادرة على حماية الفرد من طغيان الاقتصاد العملاق الذي يعكس الوجه الاقتصادي لهذا النظام العالمي الجديد.

ـ ولذلك فإن محاولة المنظمة الدولية التوفيق بين الحقوق الإنسانية الفردية والحقوق الإنسانية الاجتماعية تصطدم بسياستي الجنوب والشمال في آنٍ معاً.

فالجنوب يصر على الجانب المجتمعي لحقوق الإنسان ويرفض أن تتحول مسألة حماية حقوق الإنسان إلى مجال تدخل أجنبي (شمالي غالباً) في شؤون الجنوب الداخلية.

---

(٢٦) انظر خلاصة عن الجهود التي قام بها الأمين العام، بهذا الصدد، في تقريره:
GHALI, B.B., «**Building and Development, 1994**», U.N. Publ. pp. 253 - 257.

والشمال يصرّ على الجانب الفردي لهذه الحقوق الإنسانية ويعتبره الأساس في تحقيق كرامة الفرد وديمقراطية النظام وإزالة التسلّط السياسي الداخلي.

أما الشعوب ذاتها، ولا سيما شعوب الجنوب، فإنها تعاني من ظلم الفريقين: تعاني من تغييب حقوقها الشخصية ـ الفردية التي يصادرها الحكام المحليون. وتعاني من تغييب حقوقها المجتمعية التي يستغلها الحكّام القادرون في دول الشمال، والمؤسسات الاقتصادية العملاقة التي تتحكم بالجميع أي في الجنوب والشمال بآنٍ معاً.

«الرابطة الطائفية» في لبنان واثرها على الوضعين التشريعي والقضائي في مواد الأحوال الشخصية

د. عبده جميل غصوب(*)

إذا كان المواطنون في لبنان يخضعون لقوانين موحدة ولقضاء واحد في أكثرية المواد القانونية، فإنهم يخضعون في مواد الأحوال الشخصية لقوانين خاصة بطوائفهم تطبقها أجهزة قضائية تابعة لها. فالديانة هي العقيدة التي تحدد علاقة المؤمن بربه. وكل ديانة تتشعب إلى مذاهب. فالمسيحية مثلاً تضم ثلاثة مذاهب هي: الكاثوليكية ـ الارثونكسية والانجيلية. والمذهب نفسه ينقسم إلى طوائف سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

وبما ان علاقة المواطن بالدولة في مواد الأحوال الشخصية تتحدد تبعاً لانتمائه الطائفي، فإننا سنتناول «الرابطة الطائفية» ثم ننتقل إلى دراسة أثرها على الوضعين التشريعي والقضائي.

القسم الأول: مفهوم الرابطة الطائفية في لبنان وتطورها التاريخي

الفصل الأول: مفهوم «الرابطة الطائفية»

الطائفة في معناها الواسع (loto sensu) هي مجموعة من الأشخاص مرتبطة بأهداف واحدة. وفي المعنى الضّيق (stricto sensu) هي جماعة من الأشخاص ينتمون إلى

(*) محام ـ دكتور في الحق الدولي الخاص.

ديانة معينة ويعتنقون مذهباً موحداً ويخضعون لسلطة روحية واحدة مهمتها رعاية مصالح الطائفة وتنظيمها دينياً.

والرابطة الطائفية في لبنان تتصل اتصالاً وثيقاً بالرابطة الوطنية، مما ينعكس على الحياة الخاصة والعامة للمواطن اللبناني، إذ أن العديد من التشريعات لا تزال تتخذ من الطائفية قاعدة لها، لاسيما في مواد الأحوال الشخصية لأجل تحديد التشريع النافذ بحق المواطنين والمرجع القضائي الناظر بالنزاعات الناشئة في هذه المواد.

وتنشأ الرابطة الطائفية مع المواطن اللبناني منذ ولادته، فيتخذ الولد طائفة والده. وهذه القاعدة وردت صراحة في القرار الصادر عن المفوض السامي الفرنسي برقم ٦٠ل.ر. تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦، إذ نستخلص منه القواعد التالية:

ـ إن الأولاد القاصرين يتبعون طائفة والدهم. وإذا بدّل هذا الأخير ديانته فإنهم يتبعون في ذلك ويجري التصحيح على هذا الأساس في دوائر النفوس.

ـ لا تأثير لطائفة الأم على الأولاد.

ـ لا عبرة لإنتهاء الحياة الزوجية بسبب الوفاة أو انهاء الرابطة الزوجية لأي سبب كان، إذ أن الأولاد يحتفظون بطائفة والدهم حتى ولو سلمت الحضانة أو الوصاية إلى الأم.

إلا أن محكمة التمييز اللبنانية قررت بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٨[1] أنه يجوز للقاصر تبديل طائفته قبل بلوغه سن الرشد، بعد موافقة وليه أو وصيه. وبما أن الديانة المسيحية تسمح للأم بالولاية أو الوصاية على القاصر في بعض الحالات، فإن بإمكان هذا الأخير أن يبدل طائفته بموافقتها. وليس في انعدام الطائفية مخرجاً لتطبيق القانون على المواطن اللبناني. فالقرار ٦٠ ل.ر. الصادر في العام ١٩٣٦، ينص على فئة قال عنها انها «لا تنتمي إلى طائفة» ووصفها بأنها «فئة الملحدين الذين نبذوا كل معتقد ولا يقبلون أن تكون لهم أية صلة بدين من الأديان». إلا أن هذا النص جوبه بشدة بالانتقادات الصارخة مما حمل المفوض السامي على التراجع عنه فأوقف العمل به «بالنسبة للمسلمين». فهل هذا يعني أنه يعود لغير المسلمين أن يسجلوا أنفسهم في فئة الملحدين؟

كلا اننا لا نعتقد ذلك في بلد يرتكز على الطائفية في عدة تشريعات. ولكن على فرض أن أشخاصاً سجلوا أنفسهم في فئة الملحدين حسب القرار المذكور أعلاه، فما هو القانون الذي يرعى أحوالهم الشخصية؟ ينص القرار على ما يلي: «يخضع السوريون واللبنانيون الذين لا ينتمون إلى طائفة ما، للقانون المدني في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية». وقد

---

(١) النشرة القضائية، ١٩٦٠، ص ١٨٩.

سها عن بال المشترع وقتئذ عدم وجود قانون مدني يرعى مواد الأحوال الشخصية كافة...

وفي الواقع أن الأحكام الخاصة بالملحدين لم تطبق في لبنان بل بقيت في القرار رقم ٦٠ ل.ر حبراً على ورق، وظل كل مواطن مرتبطاً بطائفة معينة.

ولكن هل يجوز للمواطن في لبنان أن يغيّر طائفته الملازمة له منذ ولادته بعد بلوغه سن الرشد؟

إن نص المادة ١٨ من البيان العالمي لحقوق الإنسان قد تطرق إلى تبديل «الدين» معترفاً لأي إنسان بهذا الحق إذ نص على ما حرفيته: «لكل إنسان الحق بحرية الفكر والضمير والدين. وهذا الحق يوليه حرية تعديل دينه أو معتقده وحرية الاعراب عن دينه أو معتقده منفرداً أو مشتركاً مع الغير وسراً أو جهاراً بالتعليم والممارسة والعبادة وتنفيذ الشعائر».

وعلى هذا الأساس، تقيد لبنان بهذا المبدأ العام، فوُضعت بادىء ذي بدء قواعد خاصة للتثبت من جدية طالب تبديل الطائفة واقتناعه بأفضلية الطائفة التي يرغب باعتناقها. فكان عليه أن يتقدم بطلب خطي من القائمقام أو المحافظ الذي كان يستدعي رئيس الديانتين إلى عقد اجتماع مشترك بحضور مقدم الطلب، وكان يسمح لرئيس الديانة الأصلي بالاختلاء بالمستدعي للاطلاع منه على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء طلبه واقناعه بالعدول عن الطلب حتى إذا ما أصر على موقفه جرى تنظيم محضر بوقائع الجلسة على نسختين، وكان المحضر المذكور يشكل أساساً لتصحيح سجل الأحوال الشخصية(٢).

إلا أن القرار رقم ٦٠ ل.ر نص في المادة الحادية عشرة منه على الاكتفاء بطلب يقدم من الراغب بتبديل طائفته يعّبر فيه عن ارادته باعتناق الطائفة الجديدة التي اختارها.

ثم جاء القانون الصادر في ٧ كانون الثاني ١٩٥١، ونص في المادة ٤١ منه على ضرورة ارفاق الطلب بشهادة من رئيس الطائفة الجديدة تثبت قبول صاحب العلاقة فيها. وعندئذ ينبغي على مأمور النفوس الذي يستلم الطلب الخطي أن يستدعي صاحبه ويسأله أمام شاهدين إذا كان حقيقة يريد اعتناق الديانة الجديدة، فإذا كان رده ايجابياً نظّم بذلك محضراً وصححت سجلات النفوس على أساسه.

وهكذا تكون القواعد التي أوجبها قانون ١٩٥١/١/٧ حلاً وسطاً بين ما أوجبه القرار رقم ٢٨٥١ تاريخ ١٩٢٤/١٢/١ وما أوجبه القرار رقم ٦٠ ل.ر تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦.

---

(٢) يراجع بهذا الخصوص: القرار رقم ٢٨٥١، تاريخ ١٩٢٤/١٢/١.

وفي كل الأحوال فإن تغيير الطائفة هو عمل فردي يعبّر فيه المواطن عن إرادته. وهو يتميز بذلك عن تغيير الجنسية الذي يفترض التقاء ارادتين: إرادة الفرد وإرادة الدولة التي يريد اكتساب جنسيتها. وأكثر من ذلك، فإن إرادة الدولة في مادة الجنسية أهم من إرادة الفرد لأنها سيدة جنسيتها ولها سلطة تقديرية في قبول طلب التجنس أو رفضه، بينما إرادة الفرد تبدو مطلقة في مادة تغيير الطائفة كما سبق وأشرنا إليه أعلاه.

ولكن هل أن الزواج يؤدي إلى تبديل الطائفة؟

من الناحية المبدئية، نجيب بالنفي، لأن كلا الزوجين يمكنه أن يبقى على طائفته، إلا أن ذلك يستوجب بعض التوضيح. فالمسلم يجوز له أن يتزوج من كتابية وللزوجة عندئذٍ أن تبقى على دينها. والمسيحيون يمكنهم التزاوج في ما بينهم مع احتفاظ كل من الزوجين برابطته الطائفية الأصلية.

إلا أن المذهب الكاثوليكي يشترط «أن يؤدي الزوج غير الكاثوليكي ضماناً بدفع خطر الضلال عن الزوج الكاثوليكي، وأن يؤدي كلا الزوجين معاً ضماناً بتعميد جميع الأولاد وتربيتهم تربية كاثوليكية لا غير».

«وان يوقن في اتمام هذه الضمانات يقيناً أدبياً».

«وان تقضى هذه الضمانات كتابة».

ويشترط أيضاً على الزوج الكاثوليكي «أن يسعى بفطنة في هدية الزوج غير الكاثوليكي». (المادتان ٥٠ و٥١ من الإرادة الرسولية لقداسة الحبر الأعظم البابا بيوس الثاني عشر في نظام سر الزواج للكنيسة الشرقية).

أما اليهودي، فلا يجوز له الزواج من غير يهودية.

وكذلك لا يجوز للمسيحي أن يتزوج من يهودية أو مسلمة ما لم تتنصّر. وبهذا يكون المسيحي قد قضى على الرابطة الطائفية لزوجته.

والسؤال المطروح في مرحلة أخرى من البحث هو التالي:

هل يمكن اسقاط الرابطة الطائفية؟

يتمتع رؤساء الطوائف المسيحية بسلطان خاص في هذا المجال مستمد من الآية الانجيلية التي خاطب فيها السيد المسيح تلاميذه قائلاً: «كل ما ربطتموه على الأرض يكون مربوطاً في السماء، وكل ما حللتموه على الأرض يكون محلولاً في السماء». فبناء عليه، ولأسباب خطيرة واستثنائية جداً، قد يقدم أحد الرؤساء الروحيين على ايقاع «حرم» (Excommunication) أو قطع أو «فرز» أحد أتباع طائفته ويفصله عن الطائفة لإقدامه على ارتكاب ذنب خطير بحق التعاليم الدينية.

وعند وقوع الحرم، يصبح المحروم مفصولاً عن جسم الطائفة لا يتمتع بحقوقها ولا يخضع لالتزاماتها من الوجهة الروحية، ولا يجوز له دخول كنائسها إلا يوم تجنيزه

فيها. أما هذا التدبير الكنسي فلا مفعول رسمياً له، أي أنه لا يسجل في دوائر الأحوال الشخصية لعدم ذكره في القوانين المتعلقة بها.

إن الأثر الأهم في الرابطة الطائفية هو تطبيق القانون الطائفي على أفراد الطائفة وخضوعهم لمحاكم طائفتهم في حلّ نزاعاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية.

إلا أنه لا يزال للرابطة الطائفية في لبنان أثرها في النواحي الدستورية والسياسية والإدارية. وهي لم تكن سابقاً كما هي عليه اليوم، بل مرت عبر التاريخ بمراحل عديدة.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للرابطة الطائفية

تأثرت الرابطة الطائفية عبر التاريخ بعوامل سياسية عديدة.

الفقرة الأولى: قبل الإسلام

لقد ساد في شريعة موسى مبدأ شخصية القوانين، فورد في التوراة تنظيم للقضاء. واعتبر التشريع والقضاء من الوظائف الإلهية بحيث أن من يمارس سلطة التشريع والقضاء على الأرض إنما يستمد الوحي والسلطة من الله.

وهكذا اتحد القانون بالدين فأصبحا متلازمين بحيث اقتصر تطبيق القانون على المتدينين. وبناء على ذلك، لم يكن القانون متصفاً بالشمولية التي تميزه اليوم بل كان وليداً للاعتبارات الشخصية. وهذا ما يرمز إليه بمبدأ شخصية القوانين (Principe de la Personnalité des Lois).

وأتى السيد المسيح ففرّق بين الدين والدنيا إذ قال: «مملكتي ليست من هذا العالم». فالانجيل المقدس كتاب سماوي يترك تنظيم الشؤون الاجتماعية والدنيوية للسلطة الزمنية: «اعطوا ما لقيصر لقيصر وما للّه للّه».

وما لبثت المسيحية أن امتدت بسرعة إلى الغرب مكتسحة أرجاء الامبراطورية الرومانية. لكن أباطرة الرومان أخذوا بمحاربتها وباضطهاد المسيحيين، مما حدا بهؤلاء إلى أن ينظموا أنفسهم ويحزموا أمرهم في منظمات تحافظ على كيانهم، مما اقتضى خلق قواعد تنظم الافراد الذين ينخرطون فيها، فنشأ القانون الكنسي الذي لم يقتصر في حينه على مواد الأحوال الشخصية بل تعداها إلى الأمور الدنيوية. وقد استوحى واضعوه أحكامه من القانون الطبيعي (Droit Naturel) ومبادىء العدالة أولاً، ثم القوانين الوضعية بعد جعلها متفقة مع التعاليم المسيحية.

وعندما اعتنق قسطنطين الديانة المسيحية في مطلع القرن الرابع للميلاد، اعترف للمسيحيين بحق مراجعة المحاكم الكنسية، وأزال عنهم كابوس المحاكم الوثنية في معظم أمورهم، فأصدر من أجل ذلك قانوناً في العام ٣١٨ م، خوّل بموجبه الأساقفة حق

ممارسة القضاء في أمور معينة بصورة قطعية لا تقبل أية طريقة من طرق الطعن، حتى إذا ما كانت مراجعة المحكمة الكنسية مستندة إلى اتفاق الطرفين المتنازعين، بات القرار الصادر عنها متمتعاً بقوة القضية المحكمة (القانون الصادر العام ٣٩٨ م).

وهكذا تعاظم سلطان الكنيسة شيئاً فشيئاً، فاشترك رجالها في ممارسة الحكم وأصبح لهم السيطرة الفعلية في شؤون التشريع والقضاء.

أما اليهود فنالوا هم أيضاً بعض الامتيازات الطائفية لمحاكمهم، وتم ذلك بموجب قوانين صدرت على يد الامبراطورين أركاديوس وهونوريوس.

وفي عهد الامبراطور يوستنيانوس (Justinien)، أصبحت سلطة الكنيسة واسعة جداً. ونقرأ في مقال عنوانه «يوستنيانوس ومآثره التشريعية» للأستاذ في الحقوق Jules Gauvet ما حرفيته:

«إن يوستنيانوس رغب في تخفيف وطأة ما يتولد عن السلطة من سوء الاستعمال في الحكومة السائدة واستخدام وظيفة الأساقفة الموقرة، وخوّلهم سلطة عالية مهمة على ما يظهر، فأمر الأساقفة أن يتفقدوا بكل تدقيق في كل عيد فصح السجون الموجودة في مدن أسقفيتهم. فكان لرئيس الكهنة أن يعتق من السجن أولئك الذين أوقفوا بدون أمر صريح من الرؤساء. وإذا ظهر أن الرؤساء تجاوزوا في قصاص المجرمين حدود الاعتدال الذي تتطلبه الشفقة، كان للأساقفة أن يرفعوا الشكوى عليهم إلى حاكم المقاطعة التي تنتسب إليها المحكمة أو إلى الملك رأساً. وقد تأيد في عهد خلفاء يوستنيانوس تدخل الأساقفة في إدارة الشؤون المدنية في المملكة الشرقية وأتت بفوائد جمّة في القرون التالية».

وعندما تعددت الطوائف المسيحية، أصبح لكل منها محاكمها الخاصة بالإضافة إلى المحاكم اليهودية.

خلاصة القول، إن الحكم البيزنطي كان حكماً دينياً ومدنياً في آن واحد، نال فيه الاكليروس[٣] حقوقاً مدنية، إلى جانب حقوقه الدينية، كما أخذت هذه الحقوق تتوسع يوماً بعد يوم.

الفقرة الثانية: في العهد الإسلامي

عند ظهور الإسلام، تضمن القرآن الكريم آيات تنص على قواعد دينية وحقوقية في آن واحد، وتولّى النبي القضاء بنفسه، ومن بعده الخلفاء الراشدون بأنفسهم أو بواسطة مندوبين عنهم. فكانت المحاكم الشرعية هي المحاكم الوحيدة في الدولة.

---

(٣) كلمة اكليروس «يونانية الأصل وهي مشتقة من Ecclere، أي الانتخاب، ذلك أن رجال الدين كانوا يعينون في وظائفهم عن طريق الانتخاب الشعبي.

وقد نال المسيحيون رضى الإسلام، وتأيد ذلك بالعديد من الرسائل والعهود. ونقتطف هنا بعض ما جاء في مكتوبه الكريم إلى بخران[٤] عن أهل النصرانية حيث قال: «فلما لم يجيبوا إلى محاربة الله ورسوله لما وصفهم الله من لين قلوبهم لأهل هذه الدعوة ومسالمة صدورهم لأهل الإسلام»

وكان في ما أثنى الله عليهم في كتابه وما أنزله من الوحي أن وصف اليهود وقساوة قلوبهم ورقة قلوب أهل النصرانية إلى مودة المؤمنين فقال: **«لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا، ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنّا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وانهم لا يستكبرون»**.

وعندما افتتح عمر بن الخطاب بلاد الشام أمن المسيحيين في تلك البلاد ومنحهم بعض الامتيازات حتى انهم تمتعوا ببعض الحرية الدينية. أما معاملاتهم المدنية فكانت تتم أمام رؤسائهم الروحيين الذين كانوا يحفظون سجلات للقيود، ويقومون بابرام العقود بين أفراد رعيتهم، ويتولون القضاء في ما بينهم ما لم يكن أحد الخصوم مسلماً، أو إذا كانت الدعوى تتعلق بجرم جزائي، أو إذا اختار غير المسلمين قاضياً مسلماً للنظر بنزاعهم.

ومن البديهي القول إن رؤساء الدين غير المسلمين كانوا يطبقون شرائعهم الكنسية في القضايا المعروضة عليهم.

ومن الثابت أن الامتيازات التي كان يتمتع بها رؤساء الطوائف لم تتعرض للانتقاص بالرغم من بعض الاشكالات التي يعود سببها إلى الظروف السياسية لا الدينية.

وخلاصة القول إن المحافظة على الحقوق الطائفية للمسيحيين منذ نشأة الإسلام وحتى آخر الخلفاء، كانت تعتبر من الحقوق المقدسة لهم، وكانت بمثابة جزء من الأحكام التي يتحتم العمل بها في الدولة الإسلامية.

الفقرة الثالثة: في العهد العثماني

عند قيام الدولة العثمانية، رأت من مصلحتها استمالة الرعايا المسيحيين. فأول ما سعى إليه محمد الفاتح كان تثبيت العلاقات بينه وبين الرئيس الأعلى للكنيسة الأرثوذكسية، ومنح البطريرك «جناديوس» عهوداً تقتضيها وظيفته، فحافظ على مراسم ارتقائه السدة البطريركية، وسلمه بيده عصا ذهبية مرصعة بالحجارة الكريمة تعبيراً عن

(٤) تراجع مقالات في «امتيازات الجماعة المسيحية» نشرت تباعاً في جريدة الحوادث اللبنانية (طرابلس) عام ١٩١٢، للمؤلف اليوناني ستافروس فوتيراس، ونقلها إلى العربية غطاس قندلفت.

اعترافه بسلطته الدينية، ثم خاطبه قائلاً: «كن بطريركاً بسلام وحافظ على صداقتنا وتمتع بجميع الحقوق التي كانت لأسلافك».

ووزّعت في هذا العهد البراءات على رؤساء الطوائف. وقد أجمع المؤرخون على القول إن البراءة إذا ما أعطيت لرئيس طائفة للمرة الأولى كانت بمثابة «اعتراف» بالطائفة. وهذه البراءات كانت تتجدد عند تغيير شخص رئيس الطائفة فتوجه إليه بمناسبة توليه منصبه. لذلك فإنها كانت شخصية موجهة إلى الرئيس الروحي وليس إلى طائفته.

وأصبح للبراءة في ما بعد صفة الزامية قانونية، بحيث أن عدم صدورها كان يحول دون ممارسة البطريرك سلطته الزمنية، ما لم يحصل اتفاق دولي يحل مكانها كما كان يحدث بالنسبة إلى البطريك الماروني في لبنان الذي ضمنت فرنسا امتيازاته الطائفية.

وكانت البراءات تختلف عن بعضها البعض إلى حد ما، إذا كانت تعدد فيها الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رئيس الطائفة خلال مدة ولايته.

ولقد أجمع المؤرخون على أن البراءة المعطاة للبطريرك جناديوس اعترفت له بالحرية المذهبية وبالاستقلال المطلق في إدارة شؤون ملته الروحية التي كان يرأسها، وكان له حق النظر في جميع الدعاوى المدنية والجزائية بين الرعايا الروم في البطريركية القسطنطنية وجميع أمور الزيجات والمواريث والوصايا والطلاق وسائر الجنح الخ... وكانت المحاكم مؤلفة من رجال الاكليروس من الدرجات العليا ولها الحق في أن تعاقب بالحبس والضرب والنفي الخ...

ولقد كُلِّفت السلطة العسكرية بتنفيذ جميع قرارات البطريرك والأساقفة الصادرة بحق المسيحيين. أما المجلس المالي للطائفة فكان يصدر الأحكام الاستئنافية في القرارات الصادرة عن المضاربة. وكان البطريرك والأساقفة معفيين من الضرائب، كما كان سائر رجال الأكليروس من الدرجات الدنيا يتمتعون بسلطة مدنية تشبه سلطة الأساقفة ولكن ضمن نطاق رعيتهم(٥).

أما البراءات السلطانية الممنوحة أصلاً لبطاركة الروم الأرثوذكس، فقد تعدتهم لاحقاً إلى الأرمن (١٤١٦ م) والأقباط واليهود. ولم يوافق الباب العالي على تأسيس بطريركية لاتين في القدس إلا سنة ١٨٤٨ م، فأصبحت الطوائف غير الاسلامية تؤلف في الامبراطورية العثمانية دولاً ضمن الدولة تسير بموجب قوانينها الخاصة مقابل دفع الجزية والخراج. وكانت روسيا القيصرية تحمي المصالح الأرثوذكسية، كما كانت فرنسا تحمي الطوائف الكاثوليكية منذ أول معاهدة للامتيازات (Capitulations) الموقعة من السلطان سليمان القانوني مع الملك فرنسوا الأول.

وبقيت عادة اعطاء البطاركة البراءة السلطانية قائمة حتى نهاية العهد العثماني وانهيار الامبراطورية في نهاية الحرب العالمية الأولى.

---

(٥) مقالات ستافروس فوتيراس، تعريب غطاس قندلفت، المرجع المذكور آنفاً، ص ١٣.

وفي منتصف القرن الماضي، بدأ سلاطين بني عثمان يشعرون بفداحة الامتيازات الطائفية وخطرها على سيادتهم، فجرت عدة محاولات للحد منها... أهم تلك المحاولات أثناء الحرب العالمية الأولى. ففي ٢٥ تشرين الأول ١٩١٧ أصدر السلطان محمد رشاد ورئيس حكومته الصدر الأعظم محمد طلعت قراراً تاريخياً هاماً يعرف باسم «**قرار حقوق العائلة**»، وهو يقتصر على أحكام الزواج المدني والطلاق، والأصل فيه أحكام الشريعة الإسلامية، وقد جاء فيه بعض الاستثناءات الخاصة بـ «الموسويين» و «العيسويين».

ويقع قرار حقوق العائلة في ١٥٧ مادة موزعة على أبواب وفصول، كل فصل يبحث في موضوع للمسلمين يتبعه عند الاقتضاء فصل خاص بالموسويين ثم بالعيسويين.

إن قرار حقوق العائلة يشكل أول محاولة لتوحيد الأحوال الشخصية في قانون عام. والأصل فيه أحكام الشريعة الاسلامية التي يُرجع إليها في مواد الأحوال الشخصية لغير المسلمين في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص. والنص لم يتطرق إلاّ إلى مسائل الزواج والطلاق.

ولقد صهر القرار المذكور المسيحيين جميعهم في بوتقة واحدة وأسماهم «عيسويين» ضارباً صفحاً عن الاختلافات الاجتهادية القائمة بشأن جواز التطليق أو عدمه بين المذاهب الثلاثة: الارثوذكسية والكاثوليكية والانجيلية.

كذلك ضرب صفحاً عن طائفتي اليهود والقرائين والربانيين، وأطلق على الجميع تسمية «الموسويين»، وألغى الصلاحية القضائية للرؤساء الروحيين في مواد الزواج والنفقة والجهاز...

وفي اليوم نفسه الذي صدر فيه قرار حقوق العائلة، صدر عن الحكومة العثمانية «**قانون أصول المحاكمات الشرعية**» وخّول المحاكم الشرعية حق ممارسة السلطة القضائية في مواد الأحوال الشخصية بصورة مطلقة، أي للمسلمين وغير المسلمين.

خلاصة القول إن السلطنة العثمانية أورثت البلاد العربية «قرار حقوق العائلة» الذي تخلصت منه تركيا نفسها في العام ١٩٢٦ حينما أصدرت قانونها المدني. وبموجب القرار المذكور، كان وضع التشريع في لبنان على الشكل التالي:

ـ يكون لغير المسلمين قواعد خاصة نص عليها قرار حقوق العائلة في مواد الزواج وفسخه والنفقة والجهاز والبائنة.

ـ تكون الخلافات الناشئة عن هذه الأمور وغيرها من الأحوال الشخصية لغير المسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية دون سواها.

الفقرة الرابعة: بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية

من بين نتائج الحرب العالمية الأولى، انفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية، وابرام بعض المعاهدات التي اختتمت بها تلك الحرب وأكدت حماية المصالح الطائفية. ومن بين تلك المعاهدات معاهدة «سيڤر» المؤرخة في ١٠ آب ١٩٢٠، وصكوك الانتداب المؤرخة في ٢٤ تموز ١٩٢٢، ومعاهدة «لوزان» الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٢٣. ومنذ ذلك التاريخ انفردت الدول العربية في تشريعاتها الداخلية.

ولقد مرَّ تطور الأحوال الشخصية في لبنان بين الحربين العالميتين بعدة مراحل:

* منذ ٧ كانون الأول ١٩٢١، أصدرت الحكومة اللبنانية قراراً رقم ١٠٠٣، قضى بإلغاء المادة ١٥٦ من قرار «حقوق العائلة» العثماني، وبإعلان صحة الأحكام الصادرة قبله عن المجالس الروحية ضمن صلاحيتها السابقة.

* نص الدستور اللبناني الصادر بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٢٦، في مادته التاسعة، على ما يلي: «حرية الاعتقاد مطلقة. والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم، نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

* في ٧ آذار ١٩٢٩، صدر قانون «الوصية لغير المحمديين»، وقد نص في مادته الأولى على ما حرفيته: «لكل لبناني راشد من غير المحمديين أن يوصي بجميع موجوداته من منقول وغير منقول لمن يشاء وارثاً كان أو غير وارث إلا إذا توفي عن أب أو أم أو زوج أو زوجة أو أولاد ذكوراً كانوا أو إناثاً، فإن لهؤلاء المذكورين ولكل منهم منفرداً حقاً ارثياً لا يمكن للموصي أن يحرمهم إياه وهم أحياء بعد موته»(٦).

فالقانون يخصص هذه الفئات من الورثة باسهم من الشركة قبل تنفيذ الوصية، ويأتي على ذكر شكل الوصية، فيولي الكاتب العدل أو رئيس المحكمة النظامية أو «مطران الطائفة» المنسوب إليها الموصي حق التصديق على صلة الوصية.

ويَستثني القانون من أحكامه اللبنانيين المنتمين إلى الطوائف المحمدية (المادة ٧).

وفي ٣ شباط ١٩٣٠، أصدرت الحكومة اللبنانية المرسوم التشريعي رقم ٦ الذي تضمن من بين أحكامه أن المواد الداخلة في اختصاص المحاكم الروحية هي التالية:

ـ الخطبة.

ـ عقد الزواج وبطلانه وفسخه والطلاق والافتراق.

---

(٦) لقد طرأ على هذا القانون تعديل تناول شكل الوصية، بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣١٥ تاريخ ١٩٤٣/١/٢٥.

ـ البنوة.

ـ الحضانة.

ـ النفقة بين الزوجين والتعويض عند بطلان الزواج، على أن تحدد المحكمة المدنية مقدارهما، إلا عند حصول اتفاق خطي على الإحكام إلى المحكمة الروحية لتعيين المقدار.

ـ اقتراح تعيين الوصي.

ـ محاسبة ولي الوقف وعزله في بعض الحالات.

ـ تعيين مستحقي الأوقاف الدرزية.

وتحتفظ محاكم الأحوال الشخصية «السنية والشيعية» بصلاحيتها الحاضرة ازاء المتقاضين من الطائفة التابعين لها ويكون للمحاكم «الدرزية» ما لتلك المحاكم من الصلاحية إزاء أبنائها، أي أن محاكم الأحوال الشخصية لكل ملة تمارس صلاحياتها تجاه أبناء تلك الملة فقط. أما المسيحيون فيخضعون للمحاكم المدنية في الأمور التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ولم تدخل في نطاق المحاكم الروحية.

الفقرة الخامسة: بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية، صدر القانونان الأساسيان التاليان:

ـ قانون ٢ نيسان ١٩٥١ الذي جدد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية(٧).

ـ قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ بشأن «الارث لغير المحمديين»، وقد أخرج فيه المشترع غير المسلمين من إتّباع قواعد الإرث الإسلامية التي كانت مطبقة عليهم في لبنان وما زالت مطبقة عليهم في بقية البلاد العربية.

فقانون ٢ نيسان ١٩٥١، بدأ بتعداد الطوائف غير الإسلامية المعترف بها رسمياً من قبل الدولة اللبنانية، فيكون بهذا قد لبنن القرار ٦٠ ل.ر، وهذه الطوائف هي الآتية: الطائفة المارونية ـ طائفة الروم الارثوذكس ـ طائفة الروم الكاثوليكية الملكية ـ الطائفة الأرمنية الغريغورية (الارثوذكسية) ـ الطائفة الأرمنية الكاثوليكية ـ الطائفة السريانية الارثوذكسية ـ الطائفة السريانية الكاثوليكية ـ الطائفة الآشورية الكلدانية النسطورية ـ الطائفة الكلدانية ـ الطائفة اللاتينية ـ الطائفة الانجيلية ـ الطائفة الاسرائيلية.

وهذا التعداد لا يختلف عن تعداد القرار ٦٠ ل.ر. إلا ببعض التسميات، كما أنه تكلم عن طائفة إسرائيلية واحدة. وبهذا فإنه لم يخرج عن القرار ٦٠ ل.ر الذي ذكر في

---

(٧) راجع أيضاً القانون المتعلق بقيد وثائق الاحوال الشخصية، الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٢/٧، وبالاخص المواد ٢ و٢٢ و٢٣ منه.

تعداده «كنيس بيروت» دون سواه بالنسبة إلى لبنان.

وبعد هذا التعداد، دخل القانون الذي نحن بصدده، في اختصاص المراجع المذهبية والأمور الآتية التي وردت في المواد من ٢ إلى ١٣ منه، وهي:

(أ) الخطبة والحكم بصحتها أو في فكها أو بطلانها والعربون.

(ب) عقد الزواج وأحكامه والموجبات الزوجية، وصحة الزواج وبطلانه وفسخه أو انحلال روابطه (الطلاق والافتراق).

(ج) الجهاز والمهر والبائنة.

(د) البنوة الشرعية للاولاد ومفاعيلها والتبني، والسلطة الوالدية على الأولاد، وحفظ الأولاد وتربيتهم حتى اكتمال سن الرشد.

(هـ) فرض وتقدير النفقة على أحد الزوجين للآخر، وللوالدين والأولاد وفرض تقدير التعويض عند الحكم ببطلان الزواج أو فسخه.

(و) الوصاية على القاصر سنا، وتعيين الوصي ومحاسبته وتبديله وعزله عند الاقتضاء.

(ز) انشاء الوقف الخيري المحض والديني الصرف واستبداله وتحويله.

(ح) انشاء المعابد والاديار والمدافن ومعاهد البر والتربية والتعليم وإدارتها ونزع الصفة الدينية عنها.

(ط) تحرير التركات بحال وجود قاصر بين الورثة، بموجب محضر ينظمه حالاً بعد الوفاة في محل الإقامة الأخير للمورث رجل الدين المختص واحد الأقارب الادنيين بالاشتراك مع مختار المحل المذكور. والحكم بأهلية رجال الأكليروس والرهبان والراهبات للورث أو التوريث بموجب القانون الطائفي الخاص، والحكم بإعلان وفاتهم وكيفية توزيع تركاتهم.

أما تقرير الأنصبة الارثية فإنه يعود إلى المحاكم «المدنية» المختصة مع مراعاة ما ذكر بشأن رجال الدين.

(ي) تنظيم وتصديق الوصيات بموجب قانون الوصية المدني، وتنظيم وتصديق وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخاميين بموجب قانون الطائفة الخاص والحكم بصحتها ووجوب تنفيذها.

(ك) تنظيم الوكالات في الدعاوى والأمور التي يحق للمحاكم المذهبية النظر بها.

(ل) الحكم بالرسوم والمصاريف المبينة في قانون الطائفة الداخلي وبالعطل والضرر وبدل أتعاب المحاماة في الدعاوى الداخلة ضمن اختصاصها.

إن هذا التعداد إن دل على شيء، فعلى الصلاحيات الواسعة المعطاة للمحاكم

الطائفية في مواد الأحوال الشخصية بموجب قانون ٢ نيسان ١٩٥١. وهذا الأمر أثار ضجّة كبرى في لبنان حين صدور القانون المذكور، فطالبت بعض الهيئات السياسية والحقوقية بتعديلات ترمي إلى حصر هذه الصلاحيات بالزواج وآثاره فحسب، أي اقتصارها على الأمور المرتبطة بالدين ارتباطاً وثيقاً.

أما قانون «الارث لغير المحمديين»، فقد صدر بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٥٩ وتناول في ١٣٠ مادة منه جميع الأمور المتعلقة بالارث. فقد نص على أحكام تتعلق بالإرث بحكم القانون وافتتاح التركة واستحقاق الارث، ودرجات الورثة والأنصبة الارثية، وأحكام المفقود. كما جاء أيضاً بأحكام عامة تتعلق بالوصية وشكلها ونصابها والرجوع عنها وقبولها. وتضمن أخيراً أحكاماً متعلقة بتحرير التركات بطلب أحد أصحاب المصلحة وبسبب عدم معرفة الورثة، وبسبب غيبة أحد الورثة، وبسبب وجود قاصر أو فاقد للأهلية، والدعاوى التي تقام بعد تحرير التركة. ولقد تأثر هذا القانون بالأحكام الارثية المعمول بها في البلدان الأوروبية. وسوف نتطرق إلى مضمونه بشكل عام لتكوين فكرة عامة عنه:

ـ اختلاف الجنسية لا يشكل مانعاً للتوارث بين اللبنانيين والأجانب، إلا إذا كانت شريعة الأجنبي تمنع توريث اللبنانيين. وإذا كانت شريعة الأجنبي تحد من حق الارث، فلا يرث الأجنبي لبنانياً إلا بما أجازته الشريعة الأجنبية للبنانيين (المادة ٨).

ـ اختلاف الدين لا يمنع من الارث، إلا إذا كان الوريث خاضعاً لأحكام تمنع من الأرث بسبب اختلاف الدين (المادة ٩).

ـ أولاد المتوفي وفروعهم يرثون آباءهم وأصولهم، دون تمييز بين الذكور والأناث.

وإذا كان الفروع جميعهم من الزوجة الأولى، تقاسموا التركة في ما بينهم بالتساوي. وإذا كان بين أولاد المورث من توفي قبله، حلّت فروعه محله في التركة وآلت إليهم الحصة التي كانت تؤول لوالدهم لو كان حياً. وهذه الحصة يتقاسمونها بالتساوي.

ويطبق حق الخلفية المبيّن في الفقرة السابقة في أرث الفروع مهما سفلوا (المادة ١٥).

ـ يُعتبر الولد المتبنى بحكم الولد الشرعي في كل ما يتعلق بحقوقه في تركة من تبناه أو في وصيته (المادة ٢٣).

وهكذا يكون المشترع اللبناني قد اعترف بشرعية التبني كما ورد أعلاه، واعترف للمتبني في الارث بحقوق الولد الشرعي.

أما بالنسبة إلى الوصية، فقد نصت المادة (٤٠) من القانون نفسه على ما يلي:

«تصح الوصية لكل شخص وارث أو غير وارث». وجاء في المادة (٥٤) انها «تنظم في لبنان إما بالشكل الرسمي أو بخط الموصي».

أما نصابها، فقد حدَّده القانون على وجه التفصيل. والمبدأ هو أن الوصية تصح في ما لا يتجاوز الحصة المحفوظة لكل من الفروع والوالدين واحد الزوجين. والحصة المحفوظة للفروع هي خمسون بالمئة من مجموع الأموال المنقولة وغير المنقولة، ولاحد الزوجين ثلاثون بالمئة، وللوالدين أو من كان منهما على قيد الحياة ثلاثون بالمئة أيضاً...

هذا وقد استثنى القانون من أحكامه تركات «أبناء الطوائف المحمدية»، والغى قانون ٢١ شباط ١٩١٢ المتعلق بانتقال الأراضي الأميرية والموقوفة وجميع النصوص التي تتعارض مع أحكامه أو التي لا تأتلف معها.

القسم الثاني: أثر الرابطة الطائفية في لبنان على الوضعين التشريعي والقضائي في مواد الأحوال الشخصية

حدد القرار رقم ٦٠ ل.ر الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ (الملحق عدد ١) الطوائف المعترف بها قانوناً كطوائف أحوال الشخصية كالآتي:

١) الطوائف المسيحية: وتقسم إلى ثلاث فئات:

الطوائف الكاثوليكية والطوائف الارثوذكسية والطوائف الانجيلية.

٢) الطوائف الاسلامية

٣) الطائفة الاسرائيلية

١) الطوائف المسيحية: وتقسم إلى:

أ: الطوائف الكاثوليكية وهي: الطائفة المارونية، طائفة الروم الكاثوليكية الملكية، الطائفة الأرمنية الكاثوليكية، الطائفة السريانية الكاثوليكية، الطائفة الكلدانية، الطائفة اللاتينية.

ب: الطوائف الارثوذكسية وهي: طائفة الروم الارثوذكسية، الطائفة الأرمنية الغريغورية ـ الأرثوذكسية، الطائفة السريانية الارثوذكسية، الطائفة الشرقية النسطورية[٨].

ج: الطائفة الانجيلية[٩].

٢) الطوائف الاسلامية وهي: الطائفة السنية، الطائفة الشيعية (الجعفرية) الطائفة الدرزية.

---

(٨) كانت تسمى في القرار رقم ٦٠ الاشورية الكلدانية.

(٩) اضيفت إلى الملحق عدد ـ ١ ـ من القرار رقم ٦٠، بموجب القرار ١٤٦ تاريخ ١٩٣٨/١١/١٨.

٣) الطائفة الاسرائيلية[١٠]

وقد اعترضت الطوائف الاسلامية على القرار رقم ٦٠ ل.ر المشار إليه أعلاه معتبرة أياه تدخلاً في شؤونها الدينية، مما حمل السلطة على إصدار القرار التشريعي رقم ٥٣ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩ الذي استثنى المسلمين من أحكام القرار ٦٠ ل.ر، ولكنه أبقاه بالنسبة لغير المسلمين.

ومن الممكن الاعتراف بطوائف أخرى غير الواردة في القرار رقم ٦٠ ل.ر بشرط أن تكون هذه الطوائف تاريخية ومتمتعة منذ القديم بصلاحيات خاصة وان تتقدم من الحكومة بطلب بهذا الخصوص ترفق به نسخة عن تشريعها. وبوجب المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، كان على الطوائف غير الاسلامية أن تقدم لوزارة العدل نسخاً عن قوانين أحوالها الشخصية وقانون أصول المحاكمات لديها ضمن مدة سنة من تاريخ صدور القانون للموافقة عليها.

وبالفعل، قدمت الطوائف المذكورة، باستثناء الطائفة الشرقية النسطورية[١١]، **نسخاً عن قوانينها إلى وزارة العدل التي كلفت لجنة من القضاة لدراستها ووضع تقرير بذلك.** ولكن بالرغم من تقديم اللجنة تقريرها، لم يصدر حتى تاريخه عن الوزارة أي قرار بشأنها. ولقد أثير الجدل حول معرفة الصفة الرسمية لهذه القوانين، فاعتبرت محكمة التمييز بأنه يقتضي الأخذ بقوانين الطوائف المقدمة لوزارة العدل شرط عدم تعارضها مع القوانين الأساسية للدولة ومبادىء النظام العام، معتبرة مشاريع القوانين المقدمة لوزارة العدل بمثابة مجموعة مدونة للشرائع الطائفية الناشئة بحكم العرف والعادة على مرّ السنين[١٢]. واعتبرت محكمة التمييز أيضاً أن تطبيق قانون ٢ نيسان ١٩٥١، يتوقف على تقديم الطوائف قانون أحوالها الشخصية وقانون أصول المحاكمات لديها في مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٣٣. والقانون لا يشترط موافقة الحكومة عليها بصورة رسمية ضمن مهلة معينة[١٣].

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١ المذكور، على أنه يتوقف تطبيق هذا القانون بشأن كل طائفة تتخلف عن التقيد بأحكام هذه المادة دون أن

---

(١٠) ورد في القرار رقم ٦٠ ل.ر لعام ١٩٣٦، فضلاً عن الطوائف المذكورة، الطائفة العلوية والطائفة الاسماعيلية وطائفتين اسرائيليتين هما كنيس حلب وكنيس دمشق. ولكن هذه الطوائف الأربع لا وجود قانونياً لها في لبنان. (يُراجع مؤلف بشير البيلاني للأحوال الشخصية، ١٩٨٢، ص ١٨).

(١١) لم تقدم هذه الطائفة قوانينها بسبب عدم وجود سلطات دينية لها في لبنان. وقد فوض بطريركها الموجود في العراق طائفة الروم الارثونكس في لبنان للفصل في مسائل أحوالها الشخصية المتعلقة بأبنائها والذين تطبق عليهم قوانين الأحوال الشخصية للروم الارثونكس.

(١٢) تمييز رقم ٨، تاريخ ١٩٦٥/٤/٢، النشرة القضائية الجزء الرابع، السنة ٢١، ص ٢٧٠.

(١٣) تمييز قرار رقم ٦٢، تاريخ ١٩٥٥/٧/٤، حاتم الجزء ٢٤، ص ١٩.

يؤدي ذلك إلى فقدانها، كأنها كطائفة تاريخية معترف بها تمارس صلاحياتها القضائية والتشريعية.

ونصت المادة ٣٤ من القانون المذكور، على أن كل تعديل تُدخله الطائفة على قوانينها لا يُعمل به إلا بعد الموافقة عليه من الحكومة وفقاً لأحكام المادة ٣٣.

هذا وقد أورد الباب الثاني من القرار رقم ٦٠ ل.ر لعام ١٩٣٦ أحكاماً تتعلق بالطوائف الخاضعة للقوانين المدنية (المادة ١٤) أي الطوائف التي لا تعد طوائف تاريخية بل يتم الاعتراف بها كطوائف عادية تخضع للقوانين التي تخضع لها سائر الجمعيات والمنظمات، وعليها في هذه الحالة، أن تتقدم بطلب للحكومة ترفق به ملخصاً لمبادئها الدينية التي يجب إلاّ تتعارض مع النظام العام والآداب الحسنة. ويجب أن يكون عددها كافياً، وقابلة للاستمرار (المادة ١٥).

إن الطوائف العادية الخاضعة للقانون المدني، لا تتمتع بالصلاحيات التشريعية والقضائية على غرار الطوائف التاريخية، إلا أنها تتمتع بصلاحية عقد زواج أفرادها (المادة ١٧) بشروط محددة في القانون، منها وجوب إبلاغ وزير الداخلية أسماء رجال الدين المكلفين بابرام العقد وحصول طالب الزواج على ترخيص من مأمور النفوس المختص بحسب مكان إقامته (المادتان ١٨ و١٩).

إن الطوائف اللبنانية تُنشىء رابطة بين المواطن والدولة وتعكس آثاراً مهمة على الوضعين التشريعي والقضائي في مواد الأحوال الشخصية كما سبق وأشرنا إليه أعلاه، وعليه فسوف نعالج في فصل أول التشريع الطائفي لننتقل في فصل ثان إلى دراسة القضاء الطائفي.

التشريع الطائفي

مصادر التشريع لدى الطوائف المسيحية.

ينقسم القانون الكنسي إلى قسمين غربي وشرقي: فالقانون الكنسي الغربي تأثر بالقانون الروماني، والشرقي بالقانون البيزنطي. أما مصادر الشريعة فهي الآتية:

١) الكتاب المقدس:

هو المصدر الأساسي والأول للقانون الكنسي، ويشمل العهدين الجديد والقديم، أي الانجيل والتوراة، وهذا الأخير يُعمل فيه بما لا يتعارض مع مضمون الأول.

ولم يتطرق الانجيل كثيراً للأمور الدنيوية، بل توجه إلى الضمائر والنفوس تاركاً مشاكل الأرض لأهل الأرض. إلا أنه تكلم عن بعض المواضيع لا سيما الزواج فأقر عدم انفصاميته.

٢) رسائل الرسل:

وأهمها رسالة بولس إلى الكورنثيين التي جاء فيها بعض الأحكام عن الزواج والزنى(١٤).

٣) الكتابات «المنسوبة» إلى الرسل:

إن ما جاء في الانجيل المقدس اعتبر غير كاف لتنظيم شؤون المسيحيين، فرأى البعض تكملة هذا النقص بكتابات منسوبة إلى الرسل أهمها كتاب الدياخا La ditaché وكتاب الدسقلية La didascalie.

٤) قرارات المجامع الكنسية:

يقصد بالمجامع الاجتماعات التي يعقدها رجال الكنيسة لبحث بعض المشاكل والمسائل المختلف الرأي عليها، فيصدر بشأنها قرارات تعتبر ملزمة للكنائس المجتمعة. وثمة نوعان من المجامع:

ـ المجامع العامة أو المسكونية:

وهي المجامع التي تضم ممثلين لجميع الكنائس المسيحية من أساقفة أو مندوبين عنهم، وتسمى مسكونية لأنها تضم ممثلي العالم المسكون من المسيحيين.

من أهم هذه المجامع: مجمع نيقية عام ٣٢٥، مجمع القسطنطينية عام ٣٨١، مجمع أفسس عام ٤٣١، المجمع الفاتيكاني الثاني للكنيسة الكاثوليكية عام ١٩٦٢(١٥). وتستند هذه المجامع في قراراتها على أقوال الكتاب المقدس والبراهين اللاهوتية والآباء والمجامع السابقة.

ـ المجامع المحلية أو الخاصة:

وهي التي يعقدها أساقفة أقليم معّين لطائفة معينة، كالمجمع الاقليمي الماروني في جبل لبنان عام ١٧٣٦(١٦).

٥) المراسيم الصادرة عن البطاركة والمطارنة:

وهي عبارة عن أوامر موجهة إلى الكهنة في شأن شؤون الطائفة.

٦) مؤلفات رجال الكنيسة:

ومن أهم هذه المؤلفات، قواعد القديس باخوم، وكتاب القديس باسيليوس (القرن

---

(١٤) رسالة أولى ٧: ١٢.

(١٥) برئاسة البابا يوحنا الثالث والعشرون وبعد وفاة البابا بولس السادس، انعقد هذا المجمع ١٦٧ مرة موزعة على أربع دورات أولها في ١١/١٠/١٩٦٢، وآخرها انتهت في ٨/١٢/١٩٦٥، بحضور ٣٠٥٨ رجل دين من ١٤٥ بلداً و٤٥٣ خبيراً و٥٨ مستمعاً و١٠١ من المراقبين غير الكاثوليكيين.

(١٦) برئاسة بطريرك طائفة السريان الموارنة الانطاكي ورؤساء أساقفتها.

الرابع) الذي تضمن بعض الأحكام الخاصة بالزواج، وكتابات للقديس يوحنا فم الذهب وللقديس اثنا سيوس[١٧].

٧) العرف:

لا يكتسب العرف قوة القانون إلا إذا وافق عليه رجال الكنيسة المتمتعون بالسلطة التشريعية كالبابا والمجامع الكنسية العامة أو الخاصة.

مصادر التشريع الإسلامي

مصادر التشريع الاسلامي هي الآتية:

١) القرآن الكريم:

وهو المصدر الأول للشرع الإسلامي.

٢) السنة:

المصدر الثاني للشرع الاسلامي، وهي مجموع ما صدر عن النبي من قول أو فعل أو تقرير.

فالسنة القولية أو الحديث الشريف، هي المأخوذة عن قول النبي وأحاديثه. أما السنة الفعلية، فهي المستمدة من أفعاله، والسنة التقريرية هي المستدلة من سكوته ورضاه عن أفعال حصلت بعلمه. وقد اقترنت الأقوال بالأفعال أحياناً كما هو الحال عندما صلّى النبي وقال «صلّوا كما رأيتموني أصلي».

٣) الاجماع:

يشكل المصدر الثالث في الشرع الاسلامي، وهو الاتفاق على حكم شرعي من قبل جميع المجتهدين المسلمين، ويلجأ إليه في القضايا التي لا نص عليها في الكتاب أو السنة. وقد يكون الاجماع إما صراحة أو دلالة.

٤) القياس:

وهو المصدر الرابع في الشرع الإسلامي، ويُلجأ إليه بغياب النص والاجماع ويستند إلى تحكيم العقل والمنطق.

مصادر الشريعة عند اليهود

١) التوراة (Le pentateuque):

وهو المصدر الأول للشريعة اليهودية[١٨].

---

(١٧) كما ظهرت مجموعة الأسقف داود، وكتاب الهدى ١٠٥٩، وملخص تشريعي للأسقف قرا لي (القرن الثامن عشر)، والكتاب السوري الروماني ١٤٨٠ المتضمن قواعد الشريعة الرومانية ويمكن من خلاله معرفة قوانين وتقاليد الطوائف.

(١٨) وهو يضم خمسة أسفار: سفر التكوين، سفر الخروج، سفر الأخبار، سفر العدد، سفر تثنية الاشتراع.

٢) التلمود (Le talmud):

المصدر الثاني للشريعة اليهودية، وهو عبارة عن الأحكام التي أنزلت على موسى، إضافة إلى ما ورد في التوراة وأمره الله ألا يكتبها بل ان يبلغها شفوياً. وخوفاً من ضياعها، دُوِّنت في كتاب يُسمى «ميشنا» (Mishna) وقد شرحه الأحبار وعلقوا عليه ودونت شروحهم في كتاب «الجمارا» (Gemara).

٣) العرف:

ويشكل المصدر الثالث للشريعة اليهودية.

قوانين الأحوال الشخصية

سنتناول هذه القوانين لدى المسلمين ولدى غير المسلمين.

قوانين الأحوال الشخصية لدى المسلمين.

ترتكز قوانين الأحوال الشخصية لدى المسلمين على أحكام الشريعة الإسلامية.

فبالنسبة إلى الطائفة السنية، يُصدر القاضي حكمه تبعاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة[١٩]، باستثناء ما نص عليه قانون حقوق العائلة العثماني الصادر في ٢٥/ ١٩١٧/١١ الذي يطبق على مواد الزواج. وبالنسبة إلى الطائفة الشيعية، فإن المذهب الجعفري هو الذي يطبق مع ما يتفق معه من قانون حقوق العائلة.

أما الطائفة الدرزية فهي تخضع للقانون الصادر في ١٩٤٨/٢/٢٤ الذي ينظم الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية.

قوانين الأحوال الشخصية لدى غير المسلمين.

هذه القوانين هي قوانين الأحوال الشخصية وأصول المحكمات للطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية التي تقدمت بها للحكومة إنفاذاً للمادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١. ولم يصدر حتى تاريخه الاعتراف الحكومي بها حسب ما تقتضيه المادة المذكورة.

خصائص التشريع الطائفي

يتضح من نص المادتين ٣٣ و٣٤ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، ان المشترع اللبناني خوّل الطوائف غير الاسلامية صلاحية وضع قوانين أحوالها الشخصية مما يتفق مع المادة ٩ من الدستور اللبناني التي تكرس مبدأ احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية للطوائف.

---

(١٩) لقد دوّن المذهب الحنفي في كتاب «الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية والمواريث»، المعروف بـ «قانون قدري باشا».

وبالنسبة إلى الطوائف الاسلامية، فإنها تخضع خلافاً للطوائف المسيحية لتشريعات الدولة أي لقانون ١٩٦٢/٧/١٦ المتعلق بتنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري لاسيما المادة ٢٤٢ منه، ولقانون ٥ آذار ١٩٦٠ المتعلق بتنظيم القضاء المذهبي الدرزي، وقانون ٢٤ شباط المتعلق بالأحوال الشخصية للطائفة الدرزية.

وتقتضي الإشارة أنه عملاً بالمادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، يجب أن تكون قوانين الأحوال الشخصية متفقة مع النظام العام وقوانين الدولة الأساسية.

القضاء الطائفي

تتوزع المحاكم الطائفية في لبنان كما يلي:

ـ محاكم الطوائف غير الاسلامية: وتسمى «المحاكم الروحية».

ـ محاكم الطائفتين السنية والشيعية: وتسمى «المحاكم الشرعية».

ـ محاكم الطائفة الدرزية: وتسمى «المحاكم المذهبية».

ولكل طائفة غير اسلامية قانون أصول محاكمات خاص بها. فالطوائف الكاثوليكية الشرقية تخضع لقانون أصول محاكمات موحد صادر بالإرادة الرسولية تاريخ ١/٦/ ١٩٥٠.

والطائفة اللاتينية تخضع للحق الكنسي الغربي الجديد الصادر في ١٩٨٣/١/٢٥ عن البابا يوحنا بولس الثاني (المواد ١٤٠٠ ـ ١٧٥٢). ومن جهة تشكيلها، تتألف المحاكم الطائفية من محاكم بدائية (درجة أولى) ومحاكم استئناف (درجة ثانية) وأحياناً محكمة نقض.

ويوجد لدى الطوائف الكاثوليكية، بالإضافة إلى محكمة الاستئناف المحلية، محكمة استئناف ثانية أعلى منها درجة تُعرف باسم «محكمة الروتا» (Tribunal de la Rote) مقرها الكرسي الرسولي وتُستأنف أمامها دعاوى بطلان الزواج.

أما القضاء الشرعي السني والجعفري، فيشكل جزءاً من تنظيم الدولة القضائي، ويتألف من محاكم بدائية ومحكمة شرعية عليا لكل من المذهبين.

تتشكل المحكمة البدائية من قاضٍ منفرد شرعي والمحكمة العليا من رئيس ومستشارين.

ولجهة القضاء المذهبي الدرزي، فإنه يخضع لقانون ٥ آذار ١٩٦٠ مع تعديلاته، ويتألف من قاضي مذهب منفرد في الدرجة الأولى ومن محكمة استئنافية عليا، في الدرجة الثانية، تتشكل من رئيس ومستشارين.

اختصاص المحاكم الطائفية

طبيعة الاختصاص

في العهد الحاضر، تحققت المساواة بين المحاكم الشرعية والمحاكم غير الاسلامية. فعلى الصعيد التشريعي، ألغي مبدأ تفوق الشريعة الاسلامية على عكس ما هي عليه الحالة في الدول العربية. وعلى الصعيد القضائي، لم تعد المحكمة الشرعية المحكمة العادية في مواد الأحوال الشخصية، بل أصبحت محكمة استثنائية تنظر فقط بدعاوى الأحوال الشخصية العائدة لأبنائها دون سواهم. وهكذا فإن صلاحية المحاكم الطائفية الاسلامية وغير الاسلامية هي صلاحية استثنائية، بمعنى انها محددة بنصوص صريحة وينبغي عليها رد الدعوى عفواً لعدم الاختصاص إذا كان موضوعها داخلاً ضمن اختصاصها[٢٠]. ومن جهة أخرى. ينحصر اختصاص المحاكم الطائفية بالدعاوى العالقة بين أبنائها دون سواهم[٢١].

مدى الاختصاص

إن صلاحية المحاكم الطائفية هي استثنائية، بمعنى انها مستمدة من نصوص واضحة وصريحة ويترتب على ذلك ما يلي:

١ ـ **من جهة المواد:** على المحاكم الطائفية أن ترد الدعوى عفواً لعدم الاختصاص في المواد التي لا تدخل صراحة ضمن اختصاصها[٢٢].

٢ ـ **من جهة الاشخاص:** ينحصر اختصاص المحاكم الطائفية في الدعاوى والمعاملات المتعلقة بالمتقاضين من أبنائها دون سواهم.

كما ان اختصاص المحاكم الطائفية متعلق بالنظام العام ويترتب على ذلك ما يلي:

ـ يمتنع على المحاكم المدنية أن تنظر في الدعاوى الداخلة في اختصاص المحاكم الطائفية.

ـ لا يحق للمحكمة الطائفية أن تنظر في الدعاوى التي لا تدخل في اختصاصها.

ـ لا يحق للمتقاضين التنازل عن اختصاص المحاكم الطائفية وتقديم دعاويهم أمام المحاكم الطائفية الأخرى أو المحاكم المدنية.

اختصاص المحاكم الطائفية من حيث المواد والأشخاص

لأن المحاكم الشرعية تتمتع بصلاحيات أوسع من تلك التي تتمتع بها المحاكم غير الاسلامية من حيث المواد الداخلة في اختصاصها، فقد لجأ المشترع إلى توسيع نطاق

---

(٢٠) يراجع المادة ٢٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، والمادة ١٨ من قانون ١٩٦٢/٧/١٦.

(٢١) يراجع المادة ٣١ من قانون ١٩٥١/٤/٢، والمادة ٦ من قانون ١٩٦٢/٧/١٦.

(٢٢) يراجع المادة ٢٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، والمادة ١٨ من قانون ١٩٦٢/٧/١٦.

صلاحيات المحاكم غير الاسلامية بإصدار قانون ٢ نيسان ١٩٥١.

وقد احتجت نقابة المحامين في بيروت على هذا القانون وأعلنت اضراباً عاماً مستمراً مطالبة باحالة مشروع القانون الموحد لجميع الطوائف اللبنانية الذي أعدته إلى المجلس النيابي، مع حصر صلاحيات المحاكم الطائفية في المواضيع الدينية فقط.

وقد عارض رجال الدين المسلمين والمسيحيين موقف نقابة المحامين، فجرى العمل بقانون ٢ نيسان ١٩٥١ بالرغم من معارضة النقابة الشديدة له.

أولاً: اختصاص المحاكم الطائفية من حيث المواد

١) الخطبة (Les fiançailles)

يدخل في اختصاص المحاكم الطائفية، الخطبة والحكم بصحتها أو ببطلانها والعربون (المادة ٢ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١). ويقصد بالخطبة هنا تلك التي تعقدها السلطة الدينية. أما الخطبة التي لا تتم أمام السلطة الدينية، فإن النزاعات الناشئة عنها تكون من اختصاص المحاكم المدنية وتطبق عليها أحكام قانون الموجبات والعقود. ونظراً لكون الاختصاص الاستثنائي يفسّر حصراً، فإن المطالبة بالعطل والضرر الناشئين عن فسخ الخطبة تدخل في اختصاص المحاكم المدنية(٢٣).

ولا تدخل في اختصاص المحاكم الروحية الدعاوى المتعلقة بإعادة هدايا الخطبة(٢٤).

ويدخل أيضاً في اختصاص المحاكم الشرعية خطبة النكاح.

٢) الزواج (Les mariages)

يدخل في اختصاص المراجع المذهبية بين المسيحية والإسرائيلية: عقد الزواج، صحته، بطلانه، فسخه أو انحلال روابطه (المادة ٣). وتنظر بالتعويض تبعاً لدعوى البطلان أو الفسخ (المادة ٥). أما إذا قدم طلب التعويض على حدة فيكون من اختصاص المحاكم المدنية(٢٥).

كما يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية النكاح والطلاق والفرقة (المادة ١٧). ويدخل في اختصاص القضاء المذهبي الدرزي، فضلاً عن الزواج، العطل والضرر الناشئان عن الطلاق الذي لا يبرره سبب مشروع.

---

(٢٣) استئناف جبل لبنان رقم ٤٣٥ تاريخ ١٩٥٣/٩/١٦، حاتم، الجزء ١٧، ص ١٥.

(٢٤) محكمة استئناف جبل لبنان تاريخ ١٩٥٠/٢/٣. المحامي ١٩٥٠، ص ٢٣٩.

(٢٥) تمييز قرار رقم ٦٧ تاريخ ١٩٧٢/٧/٣، حاتم الجزء ١٤٠، ص ٢٩.

٣ ـ الجهاز والمهر والحق

يدخل في اختصاص المراجع الطائفية غير الاسلامية المسائل المتعلقة بالجهاز Trousseau والمهر والحق أي البائنة La dot (المادة ٣)، بشرط أن تكون العلاقة الزوجية لا تزال قائمة.

٤ ـ البنوة (La filiation)

يدخل في اختصاص المراجع الطائفية غير الإسلامية البنوة (La légitimation des enfants) وشرعية الأولاد ومفاعيلها (المادة ٤). اما اثبات النسب الشرعي أو غير الشرعي، فيدخل في اختصاص المراجع الطائفية أيضاً، ما عدا الحالة المتعلقة باستحقاق الولد غير الشرعي للارث فتطبق عندئذ النصوص الواردة في قانون الارث لغير المحمديين الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٥٩، والمعاملات المتعلقة بالنسب (المادة ٦/١٧).

٥) التبني (L'adoption)

يدخل في اختصاص المحاكم الطائفية غير الاسلامية: الدعاوى المتعلقة بالتبني (المادة ٤)، شرط أن يكون المتبني لبنانياً[٢٦]. اما عند المسلمين، فإن التبني ممنوع شرعاً ولا يترتب عليه أي اثر.

٦) السلطة الوالدية على الأولاد، حفظهم والوصاية على القاصر

يدخل في اختصاص المراجع الطائفية غير الاسلامية، السلطة الوالدية على الأولاد (La puissance paternelle)، وحفظهم (La garde)، وتربيتهم حتى اكتمال سن الرشد (المادة ٤). كما يدخل في اختصاصها، الوصاية على القاصر، وتعيين الوصي ومحاسبته وتبديله وعزله عند الاقتضاء.

أما لدى الطوائف الاسلامية، فيدخل في اختصاص محاكمها الشرعية، الولاية والوصاية والقيمومة (المادة ٧/١٧) والحضانة وضم الفتيان والفتيات إلى أوليائهم (المادة ٥/١٧) والبلوغ واثبات الرشد (المادة ٨/١٧) وتنصيب القيِّم على الوصي الغائب (المادة ١٠/١٧) وعزل الوصي والقيم عن الوصي الغائب ومحاسبتهما (المادة ١٦/١٧). كما يدخل في اختصاص هذه المحاكم الاذن للولي والوصي (المادة ١٧/١٧).

ولا بد من الاشارة إلى أن اختصاص المحاكم الشرعية هنا أوسع من اختصاص المحاكم الطائفية غير الاسلامية، لأن هذه الأخيرة لا يحق لها النظر في المسائل المتعلقة بأموال القاصر متى تجاوزت قيمتها الخمسة آلاف ليرة لبنانية، بل يتم تعيين قيّم من قبل المحكمة المدنية الصالحة.

---

(٢٦) تمييز مدنية، الغرفة الثانية قرار رقم ٨٣/٢٦ تاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٣. الشرق الادنى، دراسات في الحقوق ٣٥ و٣٦، ص ٣٣٤.

٧) النفقة

أ ـ الطوائف غير الاسلامية

بالنسبة إلى النفقة الزوجية: تدخل النفقة في اختصاص المحاكم الطائفية غير الاسلامية إذا تم النظر بها أثناء دعوى الطلاق والبطلان أو الفسخ (المادة ٥). اما بمعزل عن هذه الدعاوى، فإنها تدخل في اختصاص المحاكم المدنية، وذلك تمشياً مع الطبيعة الاستثنائية لاختصاص المحاكم الطائفية.

بالنسبة إلى نفقة الأصول والفروع: يدخل في اختصاص المحاكم غير الإسلامية، نفقة الأب والأم والأولاد (المادة ٥/٢). ولا يدخل في اختصاصها نفقة الأجداد والأحفاد التي تبقى من اختصاص المحاكم المدنية[٢٧]. والمقصود بالأولاد، الناشئين عن عقد زواج شرعي، وبالتالي فإن نفقة الولد غير الشرعي من اختصاص المحاكم المدنية وليست طائفية[٢٨]. أما نفقة الحواشي فإنها من صلاحية المحاكم المدنية.

ب ـ الطوائف الاسلامية

يشمل اختصاص المحاكم الشرعية، النفقة بصورة عامة (المادة ١٧/٥).

٨) الوقف

يدخل في اختصاص المحاكم غير الاسلامية، انشاء الوقف الخيري المحض والديني الصرف، واستبداله وتحويله والحكم بصحته تجاه الواقف، وإدارته وتعيين أصحاب الحقوق فيه، وحق تعيين ولي الوقف وعزله وإبداله ومحاسبته، وذلك في الحالتين التاليتين أو في احديهما:

ـ إذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية أو خيرية صرف.

ـ إذا كانت ولاية الوقف قد شرطت في صك الوقف التخصيص للسلطة الروحية.

وفي المسائل الأخرى غير المذكورة أعلاه، يكون الاختصاص للمحاكم المدنية.

أما المحاكم الشرعية، فيدخل في اختصاصها الوقف، حكمه لزوجه، صحته، شروطه، استحقاقه، تسميته، قسمة حفظ وعمران (المادة ١٧/١٤). كما يدخل في اختصاصها، نصب المتولي للوقف الدرزي، وعزل المتولي عن الوقف، ومحاسبة المتولي على الوقف الدرزي أو الوقف المستثنى، والحكم عليهم بما يُلزمهم من المال، والاذن لمتولي الأوقاف الدرزية المختصة، وتسجيل صك الوقف (المادة ١٧ فقرة ١٥ وما يليها).

---

(٢٧) تمييز، رقم القرار ٥٦، تاريخ ١٩٦٨/٤/٩، حاتم الجزء ٨١، ص ١٤.

(٢٨) تمييز، رقم ١ تاريخ ١٩٦٥/١/٨، حاتم الجزء ٦١، ص ٩.

٩) إنشاء المعابد والأديار والمدافن ومعاهد البر والتربية والتعليم وإدارتها ونزع الصفة الدينية عنها

تدخل كلها في اختصاص المحاكم الطائفية (المادة ٨ من قانون ٣ نيسان ١٩٥١).

١٠) التركات (Les successions)

يدخل في اختصاص المحاكم الطائفية، الحكم بأهلية رجال الاكليروس والراهبات والرهبان للإرث أو للتوريث، بموجب القانون الطائفي الخاص، والحكم بإعلان وفاتهم وكيفية توزيع تركاتهم (المادة ٩).

أما تقرير الأنصبة الارثية (Détermination des parts successorales)، فيعود إلى المحاكم المدنية (المادة ١٠).

أما المحاكم الشرعية، فيدخل في اختصاصها، اثبات الوفاة وانحصار الارث وتعيين الحصص الارثية (المادة ١٧/١٢).

١١) الوصية (Le testament)

يدخل في اختصاص المحاكم غير الطائفية:

ـ تنظيم وتصديق الوصيات بموجب قانون الوصية المدني.

ـ تنظيم وتصديق وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين، بموجب قانون الطائفة الخاص، والحكم بصحتها ووجوب تنفيذها.

وبعد صدور قانون الارث لغير المحمديين تاريخ ٢٣ حزيران ١٩٥٩، أصبحت الوصية لدى غير المسلمين تُنظَّم إلزاماً لدى الكاتب العدل دون غيره (المادتان ٥٥ و٥٦). أما بالنسبة إلى وصية رجال الدين، فتبقى خاضعة لقانون ٢ نيسان ١٩٥١.

أما المحاكم الشرعية، فيدخل في اختصاصها الدعاوى والمعاملات المتعلقة بالوصية (المادة ١٧/١١)، وكذلك تنظيم وتسجيل صك الوصية (المادة ١٧/١٨).

وعند الدروز، للموصي الخيار بتنظيم وصيته لدى قاضي المذهب أو أحد شيخي العقل (المادة ١٥٨ من قانون ١٩٤٨/٢/٢٤).

١٢) الوكالات والرسوم والمصاريف والعطل والضرر والاتعاب

يدخل في اختصاص المراجع الطائفية غير الاسلامية، تنظيم الوكالات في الدعاوى والأمور الداخلية في اختصاصها (المادة ١٢). كما تنظر بالرسوم والمصاريف المبينة في قانون الطائفة الداخلي وبالعطل والضرر وبدل أتعاب المحاماة في الدعاوى الداخلة في اختصاصها (المادة ١٣).

ومن صلاحية المحاكم الشرعية، تنظيم الوكالات في الدعاوى والأمور الداخلة في اختصاصها (المادة ١٧/١٩).

١٣) الحجر (L'interdiction)

يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية، الدعاوى المتعلقة بالحجر. أما بالنسبة إلى الطوائف غير الاسلامية، فإن قانون ٢ نيسان ١٩٥١ لم يُدخل الحجر في اختصاصها، بل هو من اختصاص المحاكم المدنية التي تطبق عليه نصوص مجلة الأحكام العدلية (المواد ٩٥٧ وما يليها).

١٤) المفقود (Le disparu)

يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية، الدعاوى المتعلقة بالمفقود (المادة ١٧/١٠). أما بالنسبة إلى أبناء الطوائف غير الاسلامية، فالدعاوى المتعلقة بالمفقود تدخل في اختصاص المحاكم المدنية.

١٥) البلوغ وسن الرشد

يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية، الدعاوى المتعلقة بالبلوغ وسن الرشد (المادة ١٧/٨). وهذه الدعاوى تدخل في اختصاص المحاكم المدنية لدى غير المسلمين.

يتضح مما سبق، إن اختصاص المحاكم الشرعية أوسع من حيث المواد من اختصاص المحاكم غير الاسلامية.

ثانياً: اختصاص المحاكم الطائفية من حيث الأشخاص

ينحصر اختصاص المحاكم الطائفية بالأفراد المنتمين إليها دون سواهم (المادة ٣١ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، والمادة ٦ من قانون ١٩٦٢/٧/١٦).

أما إذا كان الفريقان أو أحدهما من الجنسية الأجنبية، فيقتضي التمييز بين حالتين: الحالة التي يخضع فيها الأجنبي في بلاده للحق المدني، والحالة التي يخضع فيها في بلاده للحق الديني.

أ ـ الحالة التي يخضع فيها الأجانب في بلادهم للحق المدني

إن القرار رقم ١٠٩ لر تاريخ ١٩٣٥/٥/١٤، يُعطي الاختصاص للمحاكم المدنية وحدها للنظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب الخاضعين في بلادهم للحق المدني.

وبالنسبة إلى الطوائف الاسلامية، فإن القرار رقم ١٠٩ قد تعدل بموجب المادة ١٨ من قانون تنظيم القضاء الشرعي تاريخ ١٩٦٢/٧/١٦، بحيث أنه إذا كان أحد الزوجين لبنانياً يكون الاختصاص للمحاكم الشرعية حتى ولو كان الزوج الآخر أجنبياً خاضعاً في بلاده للحق المدني.

ب ـ الحالة التي يخضع فيها الأجانب في بلادهم للحق الطائفي

إذا كان فرقاء الدعوى من الأجانب الخاضعين في بلادهم للشرائع الطائفية، تكون المحاكم الطائفية اللبنانية مختصة للنظر في قضايا أحوالهم الشخصية (القرار رقم ١٠٩ تاريخ ١٤/٥/١٩٣٥).

ثالثاً: الزواج المعقود في الخارج

نميّز بين حالتين: الزواج المعقود في الخارج وفقاً للتشريع الطائفي، والزواج المعقود في الخارج وفقاً للشكل المتبع في البلد الأجنبي.

أ ـ الزواج المعقود في الخارج وفقاً للتشريع الطائفي

إذا تم زواج اللبنانيين في الخارج وفقاً للتشريع الطائفي، يُعترف به في لبنان ويخضع لاختصاص المحاكم الطائفية.

ب ـ الزواج المعقود في الخارج وفقاً للشكل المتبع في البلد الأجنبي

ـ بالنسبة إلى غير المسلمين

عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القرار رقم ٦٠ ل.ر تاريخ ١٣/٣/١٩٣٦، فإن زواج اللبنانيين في بلد أجنبي سواء في ما بينهم أو بينهم وبين أجانب، يعتبر صحيحاً إذا احتُفل به وفقاً للشكل المعتمد في البلد الأجنبي. ونظراً لعدم وجود قانون مدني في لبنان يرعى أحكام هذا الزواج، فإن القانون المدني المطبق على الزواج في هذه الحالة هو القانون الأجنبي الذي احتفل بعقد الزواج في ظله (المادة ٢٥ من القرار ١٩٣٦)[٢٩].

ولكن لا مجال التطبيق المادة ٣٥ المذكورة عندما يُتبع الفريقان زواجهما المدني العقود في الخارج بزواج ديني في لبنان. ففي هذه الحالة، يطبق القانون اللبناني الطائفي العائد للطائفة التي عقد الزواج الطائفي أمامها، ولا يطبق القانون المدني الأجنبي الذي عقد الزواج في ظله[٣٠].

ولا يعود للزوجين الاتفاق فيما بينهما على اختيار القانون الذي عقد الزواج في ظله والذي يرغبان في تطبيقه على زواجهما، لأن القوانين التي تسود مواد الزواج متعلقة بالنظام العام.

ـ بالنسبة إلى المسلمين

إن زواج المسلم في الخارج مع مسلمة أو مع مسيحية وفقاً للقانون المدني الأجنبي، كان وما يزال معترفاً به من قبل دوائر الأحوال الشخصية التي تسجله في دوائرها.

---

(٢٩) تمييز، هيئة عامة، رقم ٣٦ تاريخ ١٩/١٢/١٩٦٤، باز، ١٩٦٤، ص ١٤٩.

(٣٠) تمييز، هيئة عامة، تاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣، النشرة القضائية ١٩٦٤، ص ٦٣.

رابعاً: بطلان الزواج المعقود أمام المرجع المدني في لبنان

تنص المادة ١٦ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، على أن يكون باطلاً كل زواج يجريه لبناني على الأراضي اللبنانية ينتمي إلى إحدى الطوائف المسيحية أو إلى الطائفة الإسرائيلية أمام مرجع مدني.

خامساً: تغيير الجنسية بعد إجراء عقد الزواج

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، على أن تغيير الجنسية بتاريخ لاحق لعقد الزواج، لا يُدخل أدنى تعديل على تطبيق الأصول والقواعد المبينة في هذا القانون(٣١).

سادساً: تغيير الطائفة من قبل الزوجين أو احدهما

هنا يجب التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى: تغيير الطائفة من قبل أحد الزوجين

قد يترك أحد الزوجين طائفته، إلا أنه، عملاً بالمادة ٢٣ من القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣، يبقى بالرغم من ذلك زواجه خاضعاً للقانون الذي احتفل في ظله بالزواج.

الحالة الثانية: تغيير الطائفة من قبل الزوجين معاً

عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣، إذا ترك الزوجان طائفتهما يتبع عندئذ زواجهما قانون طائفتهما الجديدة ابتداء من التاريخ الذي قيد فيه تركهما لطائفتهما في سجلات الأحوال الشخصية(٣٢).

تنازع الاختصاص بين المحاكم

إن التنازع في الاختصاص بين المحاكم الطائفية، يحصل عند صدور حكمين متناقضين عن محكمتين تابعتين لسلطتين طائفيتين مختلفتين في القضية نفسها وبين المتقاضين إيَّاهما، أو إذا صدر احدهما عن محكمة مدنية والآخر عن محكمة طائفية.

أولاً: تنازع الاختصاص من حيث المواد

يحصل هذا التنازع عندما تعلن محكمتان اختصاصهما في مواد الأحوال الشخصية.

---

(٣١) تمييز مدنية، غرفة أولى، هيئة ثانية قرار رقم ٩٣ تاريخ ١٩٧٠/٢/١٣ حاتم الجزء ١٠١، ص ٩.
(٣٢) تمييز عامة ١٩٧٠/٤/٩ رقم ١١٧٥، اجتهادات حسين زين، ص ١٣٠٢، رقم ٢٠.

ثانياً: تنازع الاختصاص من حيث الأشخاص

ينشأ هذا التنازع عن اختلاف طائفة المتقاضين، أو إذا كان أحدهم من تبعية أجنبية.

وإذا كان المبدأ هو إعطاء الصلاحية للمحاكم المدنية عند اختلاف طائفة المتقاضين، فقد استثنى المشترع منه بعض المواد كالزواج والارث.

ففي الزيجات المختلطة لدى الطوائف غير الاسلامية، يجب مبدئياً اجراء العقد أمام السلطة الروحية المنتمي إليها الزوج، ما لم يتفق طالبا الزواج على اختيار السلطة التي تنتمي إليها الزوجة، بموجب تعهد خطي يوقع عليه الطالبان معاً ويتضمن الرضوخ لقوانين الطائفة المذكورة (المادة ١٥ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١). وقد اعتمدت الطوائف الاسلامية المبدأ نفسه.

أما في ما يتعلق بالزيجات بين المسلمين وغير المسلمين، فإن محكمة التمييز أعطت، بغياب النص، الاختصاص إلى سلطة الطائفة التي عقد الزواج أمامها، سنداً للمادة ٣٦ من مرسوم ١٩٣٠/٢/٣[٣٣].

والسلطة الطائفية الصالحة للحكم في عقد الزواج ونتائجه، إنما هي السلطة التي عقد الزواج أمامها.

وإذا تمّ الزواج دون مراعاة الأصول، كأن يتم أمام رجل دين غير مأذون، فلا يعود باطلاً إلا أن رجل الدين الذي يعقده يتعرض في لبنان لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١.

وقد يتم الزواج أمام مرجع غير صالح كزواج ارثوذكسيين لدى الكنيسة الانجيلية في الكويت، وفي هذه الحالة قررت محكمة التمييز أن مثل هذا الزواج لا يعد باطلاً، وتكون السلطة المختصة للنظر في نتائجه السلطة الروحية الارثوذكسية استناداً إلى المادة ١٠ من القرار ٦٠ تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣. ولا يجوز تطبيق المادة ١٤ من قانون ١٩٥١/٤/٢ التي تجعل السلطة المختصة تلك التي عقد أمامها الزواج، لأنه لا يعتبر هنا منعقداً حسب الأصول[٣٤].

وقد نصت المادة ١٤ المذكورة أعلاه بأنه عند وجود عقدين صحيحين أو أكثر فالسلطة المختصة هي التي عقد لديها العقد الأول. أما عند وجود عقدين أو أكثر، أحدهما

---

(٣٣) قرار ١٩٥٠/٦/٢٦ المحامي ١٩٥٠، ص ٤٥٣.

(٣٤) تنص المادة ١٠ المعدلة بالمادة الأولى من القرار رقم ١٤٦ تاريخ ١٨ ت٢ ١٩٣٨، بأن يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى الطوائف المعترف بها إلى الأحوال الشخصية لنظام طوائفهم الشرعي في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية. (يراجع تمييز، هيئة عامة، رقم ٦ تاريخ ١٩٦٧/٦/٢٣، حاتم ٧٤، ص ١٢).

موافق للأصول، فالسلطة المختصة في هذه الحالة هي التي أجري أمامها العقد الصحيح (المادة ١٤).

أما في مواد الأرث الوصية والوقف لدى الطوائف الاسلامية، فإن محكمة طائفة المتوفي أو الواقف هي المختصة في مواد الارث والوصية والوقف في الحالة التي يكون فيها الورثة أو الموصى لهم أو مستحقو الوقف من طائفتين مختلفتين (المادة ٦٠ من قانون ١٩٦٢/٧/١٦).

وفي ما يختص بتركات غير المسلمين، فالمحكمة المختصة هي دائماً المحكمة المدنية سواء اختلفت طائفة المتوفي غير المسلم عن طائفة الورثة أم لم تختلف.

مراقبة صلاحيات المحاكم الطائفية

كانت محكمة الخلافات المنشأة بقرار من المفوض السامي، هي التي تنظر في الخلافات بين المحاكم الطائفية غير الاسلامية. وقد زالت هذه المحكمة وحلّت محلها محكمة استئناف ثم غرفة محكمة التمييز المدنية (المادة ١٧ من قانون ١٠ أيار ١٩٥٠). أما اليوم، فقد نصّت المادة ٩٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية على أن تنظر محكمة التمييز بهيئتها العامة في الاعتراض على قرار مبرم أو قابل للتنفيذ صادر عن محكمة مذهبية أو شرعية، لعدم اختصاص هذه المحكمة أو لمخالفته صيغاً جوهرية تتعلق بالنظام العام.

وإن رفع الدعوى أمام محكمة التمييز وفقاً للأصول، يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلى أن يصدر قرار المحكمة المذكورة. ويُستثنى من ذلك أحكام النفقة المستعجلة والقرارات الإدارية القاضية بتدابير مؤقتة معجلة الاجراء، كالمنع من السفر، فإن تنفيذها لا يوقف إلا إذا قررت ذلك محكمة التمييز (المادة ٢٧).

تنفيذ الأحكام الطائفية

تنص المادة ٢٩ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، بأن الأحكام الصادرة عن المحاكم الطائفية الصالحة للتنفيذ تنفذ بواسطة دائرة التنفيذ، وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية.

ولا يحق لرئيس دائرة التنفيذ وقف تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية لخروج ذلك عن اختصاص المحاكم المدنية[٣٥].

وللمحاكم الطائفية، في الأمور الداخلة ضمن اختصاصها، أن تستعين عند الاقتضاء بمأموري الضابطة العدلية لاجراء معاملات التبليغ والاحضار (المادة ٢٨ من قانون ٢/٤/١٩٥١). أما الأحكام الطائفية الصادرة خارج لبنان، فإنها تنفذ، عملاً بالمادة

---

(٣٥) تمييز، هيئة عامة، رقم ١٧ تاريخ ٩/١٠/١٩٦٤، حاتم الجزء ٥٨، ص ١٦.

٣٠ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، على الأراضي اللبناني بعد اعطائها الصيغة التنفيذية من قبل المراجع المختصة إذا كانت صادرة عن محاكم مدنية أجنبية.

أما إذا كانت الأحكام الطائفية صادرة في الخارج عن محاكم طائفية، فإنها تُعطى الصيغة التنفيذية من قبل المراجع الطائفية اللبنانية وفقاً لقانونها الداخلي. ومن بين هذه الأحكام، تلك الصادرة عن محكمة «الروتا» في روما والمتعلقة بلبنانيين من أبناء الطوائف الكاثوليكية(٣٦).

وبالنسبة إلى القضاء الشرعي، اعتبرت محكمة استئناف بيروت أنه إذا قرر قاضي الشرع في بيروت اعطاء الصيغة التنفيذية لحكم صادر عن مجلس التمييز الشرعي في بغداد، فلا يجوز الطعن بهذا القرار أمام المحاكم المدنية لجهة تجاوز القاضي الشرعي اختصاصه ومخالفته الأصول(٣٧).

كما قررت محكمة التمييز انه إذا كان القانون الأجنبي لا يفرض تعليل الأحكام، يكون الحكم الأجنبي غير المعلل والمطلوب اعطاؤه الصيغة التنفيذية في لبنان والصادر عن محكمة أبو ظبي الشرعية، قد اكتسب الصيغة الشكلية لقيامه قانوناً(٣٨).

ولا بد من الاشارة إلى أن الأحكام الأجنبية المتعلقة بالأهلية وبالأحوال الشخصية والقرارات الأجنبية الصادرة عن القضاء الرجائي، تنتج مفاعيلها حكماً في لبنان دون اقترانها بالصيغة التنفيذية، شرط أن لا تكون موضوع نزاع(٣٩).

وقد ذهب الاجتهاد إلى اعتبار الأحكام المتعلقة باثبات الوفاة وانحصار الارث غير خاضعة لموجب الصيغة التنفيذية(٤٠).

إن الانتماء الطائفي، يؤدي إلى انشاء رابطة شخصية دينية بين المواطن والدولة ويرتب أيضاً آثاراً مدنية عديدة.

كذلك فإن تعددية أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان، عائدة إلى جذور اجتماعية وتاريخية وسياسية وطائفية. وإلى المطالبة بنظام موحد للأحوال الشخصية، ينبغي حصول تغيير جذري في المجتمع اللبناني، لأن التشريع ليس إلا صورة واضحة عن الوضع الاجتماعي يجسد ارادة الشعوب في فترة معينة.

---

(٣٦) لا تعتبر محكمة التمييز هذه القرارات أحكاماً أجنبية، لأن المحاكم التي تصدرها هي امتداد طبيعي للمحاكم الطائفية الوطنية (تمييز مدنية. هيئة ثانية رقم ١٠٣ تاريخ ١٩٧٠/١١/١٨)، حاتم الجزء ١١٠، ص ٢٧.

(٣٧) استئناف، مدنية، الغرفة الثالثة، رقم ١٠ تاريخ ١٩٧٠/١/١، حاتم الجزء ١٠٦، ص ٥٠.

(٣٨) تمييز، مدنية غرفة أولى، رقم ـ ١ ـ تاريخ ١٩٨٢/٣/٩، حاتم الجزء ١٧٥، ص ٥٧٣.

(٣٩) المادة ١٠١٢ محاكمات مدنية.

(٤٠) تمييز مدنية، غرفة أولى، هيئة ثانية رقم ١٥٠ تاريخ ١٩٦٨/١٠/١٨، حاتم الجزء ٨٦، ص ٣٥.
وللتوسع أكثر في الموضوع بشكل عام، يراجع مؤلفنا باللغة الفرنسية:
«مفاعيل الأحكام الأجنبية في لبنان»، أطروحة دكتوراه في الحق الدولي الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة القديس يوسف ـ بيروت ١٩٩١ ـ ص ١٩١ وما يليها.

E T S

SAID INDUSTRIES

Reparations de Toutes Sortes Moteurs
Pompes à Injections Moteurs
Agricoles & Industriels

مؤسسة

سعيد الصناعية

تصليح جميع انواع الطلمبات والبخاخات
وعموم انواع سيارات المازوت والآلات
الزراعية والصناعية

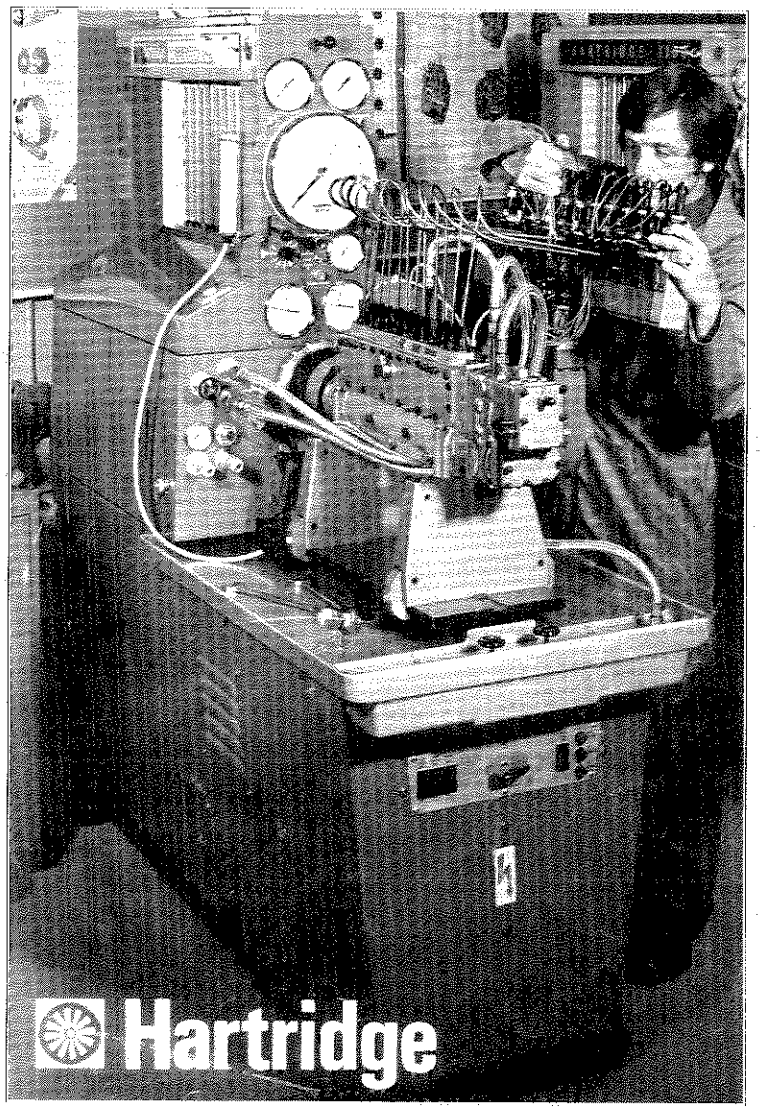

Sad Al-Bouchrieh - Quartier Moudawar - Tél.: 884238 - Fax: 885090 - 887051

سد البوشرية - حي المدور - تلفون: ٨٨٤٢٣٨ - فاكس: ٨٨٥٠٩٠ - ٨٨٧٠٥١ - جهاز: ١٤٣٠٢ - ١٤٤١٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

د. نبيه غانم(*)

إن فكرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليست من بنات أفكار أهل الطائف، وإنما هي وليدة الفكر السياسي في الديموقراطيات العريقة، حيث فرضت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، تحولات مماثلة في الديموقراطية السياسية التي لم يعد بإمكانها تجاهل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة.

والديموقراطية السياسية التي تعود جذورها إلى الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، تستند إلى مفهوم المواطن بالمطلق (Le citoyen)، أي الكائن الذي يعيش في مجموعة بشرية، يتفاعل معها بعقلانية، ويشكل الحجر الأساسي في البناء القانوني الأساسي المعبر عنه بدستور المجتمع أو الدولة.

وحق المواطن في اختيار النظام الذي يتوافق مع إرادته، ينبع من نظرية حق الانتخاب القانوني (Electorat de droit)، وهي النظرية المعروفة بنظرية **السيادة المجزأة**، التي تجعل من كل مواطن صاحب حق بجزء من السيادة الشعبية، أي صاحب حق في المساهمة بالتنظيم الحكومي. وهكذا فكل مواطن يتمتع بالحرية الكاملة في انتخاب ممثليه، وعلى قدم المساواة مع المواطنين الآخرين، وهو حق يستحيل على الدولة أن تسلبه إياه أو أن تنتقص من مضمونه:

«Le droit de vote est un droit qui appartient, à titre originaire, à chaque citoyen, et ne peut lui être enlevé».

على أن هذا المفهوم للديموقراطية يصطدم بنظرية أخرى تعرف بنظرية **السيادة الوطنية الكاملة** (Electorat-fonction). فالسيادة هنا هي للدولة وليست للمواطن. وإذا

(*) مهندس زراعي، مجاز في الحقوق، د. في الاقتصاد، أستاذ في الجامعتين اللبنانية واليسوعية، عضو المحكمة الدولية لحماية البيئة في محيط البحر الأبيض المتوسط.

كان لهذا الأخير حق بانتخاب ممثليه، فإنه يقوم بوظيفة وطنية مجتمعية ولا يمارسها إلا بمقدار ما تهبه إياها الدولة، وإذا ما وجدت بأنه أهل للقيام بهذه الوظيفة.

وهكذا، فإن الانتخاب هنا ليس حقاً، ولا هو عام، والدولة تستطيع جعله إلزامياً.

وحق الانتخاب بمقتضى هذه النظرية هو حق محدود، وذلك بالاستناد إلى عدد من المعايير، بعضها مرتبط بدفع مبلغ من المال (Suffrage censitaire) أو بإثبات ملكيته. فالمالك هو أكثر تعلقاً بالوطن، وبالتالي أكثر حرصاً على مصالحه، أو بدرجة معينة من الكفاءة (Suffrage capacitaire) تمنحه أكثر قدرة على المساهمة في تنظيم الوطن، أو بسنّه أو جنسه، أو عرقه، أو بمسلكيته المدنية...

وقد تعرَّض مفهوم الديموقراطية السياسية القائم على نظرية السيادة المجتزأة للانتقادات الكثيرة عبر تاريخه، وأول هذه الانتقادات جاء من كارل ماركس، ومن معظم أركان الحركة الاشتراكية، الذين انقضوا عليه بقوة، متبارين في إظهار خطأ النظرية الفلسفية والقانونية التي يقوم عليها، متهمين إياها بأنها اختارت أسهل الحلول، وأعفت نفسها من البحث عن الحلول الفضلى. فجوهر موضوع السياسة، ليس «المواطن» بمعناه المطلق، وإنما هو الإنسان الحقيقي، أي الإنسان في وضعه الحياتي والعملي (L'homme situé). وهذا الإنسان يختلف عن «المواطن» بكونه صاحب موقع مستقل اقتصادياً واجتماعياً، وحتى جغرافياً. فهو يقوم بنشاط مهني، وينتمي إلى فئة اجتماعية معينة يفترض فيه التضامن معها لوحدة المصالح وظروف العمل والدخل ومستوى العيش...

وهذا الإنسان يشارك في النظام السياسي «كمواطن»، ولكن لا يمكن التصور بأن هذه المشاركة يجب أن تقتصر على ممارسة حق الاقتراع الدوري، فيكون ظهوره السياسي مجرد التماعة محصورة بلحظة الإدلاء بصوته، يعود بعدها إلى بيته متخلّياً عن مساهمته الوطنية والسياسية، إلى أن تحين لحظة الاستفتاء التالية، غائباً في أثناء ذلك عن الحياة السياسية، خاضعاً لما يصممه له الحكام، أية كانت نتائج هذا التصميم على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

من هنا، نشأت فكرة إنشاء المجالس الاقتصادية والاجتماعية، وهي في جوهرها تعبير عن خشبة المجتمع من استئثار ممثلي الشعب خلال ولايتهم، ومن تعرّضهم للمغريات والأخطاء والشطط؟ فيفرطون خلال ولايتهم بحقوق المجتمع الذي يمثلونه.

وإنشاء هذه المجالس يتوافق من الوجهة السياسية، مع اتجاهين عرفتهما المجتمعات:

ويرمي **الاتجاه الأول** إلى استبدال المجالس السياسية بالمجالس الاقتصادية والمهنية، وقد تبنته المدارس اليمينية الفاشية والاشتراكية المتطرفة في يوغوسلافيا (مجلس المنتجين) وفي ايطاليا (مجلس الأشعة Chambre de faisceaux) وفي البرتغال

(المجلس النقابي Chambre corporative).

ويعمل هذا الاتجاه على تجسيد المصالح المشتركة التي تجمع المال وأرباب العمل ضمن النشاط الواحد والمهنة الواحدة، بما يضمن القضاء على التقسيم المصطنع بين الطرفين، ويعبّر عن انصهار المهن والنشاطات في كيان الدولة. وبالنسبة إلى الاشتراكيين المتطرفين، فإنه يهدف إلى تمثيل الإنسان في إطار الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يتيح بروز سيادة الشعب الحقيقية.

أما الاتجاه الثاني، فهو يرمي إلى تمثيل الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، لاستكمال التمثيل السياسي وتوجيه هذا التمثيل نحو المسائل الحياتية التي نعيشها مباشرة، والتي عادة ما تهملها المجالس السياسية أو لا تتقنها بالمقدار الكافي.

وهذا الاتجاه، هو الذي تبنّته التيارات الاشتراكية، وهو الذي اعتمدته جمهورية «ويمار» الألمانية، التي كانت تقيم مجلساً اقتصادياً إلى جانب المجلس السياسي.

ثم أخذت هذه الفكرة طريقها إلى النظام السياسي الفرنسي عبر الأحزاب اليسارية، فكان لحكومة «ادوار هريو» الراديكالية سنة ١٩٢٤ الفضل في إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي، الذي كان يتألف من أشخاص يمثلون المستهلكين والعمال والرأسماليين، والذي استمر حتى ١٩٣٦، حيث أجرت عليه حكومة الجبهة الوطنية بقيادة «ليون بلوم» تعديلات جديدة إلى أن جاء دستور ١٩٤٦ (المادة ٢٥) الفرنسي لينص بصراحة على إنشاء مجلس اقتصادي. ولا شك بأن الديموقراطية السياسية المطعمة بالديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية كانت جزءاً لا يتجزأ من برنامج مجلس المقاومة الوطني، الذي وضع نصب عينيه واجب العمل على تطبيقها، فأضاف المجلس الاقتصادي إلى لائحة المؤسسات الدستورية، كالجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الجمهورية، وإن بمقدار أقل من السلطات.

ومع الدستور الديغولي سنة ١٩٥٨، استمر المجلس قائماً ولكن باسم معدل وهو اسمه الحالي أي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بعد مناقشات طويلة كادت أن تفضي إلى إنشاء مجلس شيوخ نقابي، ثم صرف النظر عنه واستبدل بصيغة مجلس الجمهورية الرابعة حيث مثلت القوى الاقتصادية والاجتماعية والنقابية بالنسبة لأهميتها، وهذا ما يدعو إلى التأكيد بأن رجال الجمهورية الخامسة، اعترفوا، على غرار رجال الحكم الاشتراكي في الثلاثينات، بأهمية تحقيق الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية، التي لا تزال نافذة حتى الآن.

إن مجرد النظر إلى الفرد كـ «إنسان»، وليس كـ «مواطن» في المطلق، يعود إلى البحث في إعادة النظر في طرق التمثيل الكلاسيكية في الأنظمة الديموقراطية، ذلك أن تحرير الإنسان من اعتباره رقماً عادياً، والتفاعل معه على أنه إنسان له أوضاعه الخاصة الناتجة عن أوضاعه الاقتصادية الحقيقية، لا بد من أن يساعد على إقامة نظام ديموقراطي يأخذه

كما هو. ومن المنطقي أن يكون إلى جانب المجلس السياسي الذي يتمثل فيه «المواطن» المطلق، مجلس آخر يتألف من ممثلي المنتجين والتجار وممثلي أي نشاط اقتصادي آخر، إضافة إلى رجال الفكر والاختصاص.

وإذا ما استُثنيت مرحلة فيشي، فإن وجهة النظر الاشتراكية هي التي سادت الفكر السياسي الفرنسي المعاصر.

موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من المجلس النيابي

في هذا المستوى، تساءل الباحثون وعلماء القانون عن صاحب الحق بالأولوية والسيادة: البرلمان أم المجلس السياسي، أي البرلمان أم المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

الحقيقة أن السيادة هي للبرلمان السياسي، فهو ينبثق عن عملية اقتراع ديموقراطية يشترك فيها جميع المواطنين انطلاقاً من حقهم المقدس بالاقتراع، أو بالامتناع عنه، وهو حق لا نزاع فيه ولا مخالفة...

وهذه السيادة كانت في الماضي السحيق للملك مبررة بتمثيله للإرادة الإلهية، ثم آلت بعد دحرجة التيجان وبروز التيارات الديموقراطية إلى البرلمان الممثل للحقيقة الشعبية.

وعندما كانت هذه الديموقراطية تتعرض للتزوير أو يتحكم بها الحزب الواحد أو يغلب على أعضاء البرلمان الاسترخاء الطبقي أو يفتك بهم الفساد وايثار المصالح الخاصة على المصالح الوطنية الكبرى، فإن ذلك كان يؤدي إلى الثورات والانقلابات العسكرية إلى بروز قادة يعطلون أعمال البرلمان، أو يُهمِّشون دوره بفرض إرادتهم العلوية، أو باللجوء إلى عملية الاستفتاء، أي العودة إلى مصدر السيادة التي هي الشعب دون سواه، كما حصل مع رجال تاريخيين عظام مثل نابوليون وديغول وعبدالناصر وحافظ الأسد.

وحتى في ظل النظام البرلماني، فغالباً ما كانت إحدى المؤسسات الدستورية تطغى على الآخرين، فيتحول النظام إلى نظام مجلسي يفرض فيه المجلس رأيه على الحكومة، أو العكس، فتلجأ الحكومة إلى بدعة المراسيم الاشتراعية، أو حتى المراسيم التنظيمية، حيث تحتفظ لنفسها بالكلمة الفصل في كل ما يتعلق بإدارة المجتمع، رافعة سيف الحل في وجه المجلس النيابي.

ولمعالجة مثل هذه المزالق الديموقراطية، كانت الدساتير تتجه إلى إيجاد صيغ تتعاون فيها السلطات انطلاقاً من قواسم مشتركة تتقاطع عندها الصلاحيات وتتوازن.

وما قانون محاكمة الرؤساء والوزراء الذي نص عليه أكثر من دستور، وما قانون إنشاء المجالس الدستورية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية، إلا للوقوف في وجه غلواء الحكم من رؤساء ووزراء ونواب وميلهم إلى تحويل السلطة إلى تسلط، والديموقراطية إلى توتاليتارية سافرة أو مقنّعة...

نعم إنّ السيادة هي للبرلمان السياسي، وما الحكومة سوى هيئة يوليها البرلمان تنفيذ قراراته ويكلفها بإدارة شؤون البلاد والعباد، أما محاكمة الرؤساء والوزراء، والمجلس الدستوري فلحماية المجلس والحكومة والبلاد من النفوس الأمّارة بالسوء والتي غالباً ما تذهب بها غطرستها إلى الاعتداء على مصالح الناس وعلى نصوص الدستور والقانون. كذلك فإن مجلس الشيوخ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هما لاستكمال أدوات الحكم أو لإشراك المناطق الريفية والهيئات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، التي لم يتسن لها الوصول إلى البرلمان بما يتناسب وأهميتها العددية وثقلها الاقتصادي والاجتماعي والفكري، بعدما بات معروفاً بأن المجالس النيابية تنتخب على أساس جغرافي وتمثل المدن أكثر مما تمثل الريف. بينما مجالس الشيوخ والمجالس الاقتصادية والاجتماعية تُختار على أساس المناطق والمهن، وتُعتبر من المخارج الديموقراطية التي تؤمن أوسع تمثيل للشعب، وتحاول اشراك الهيئات والبلديات والمهن في اقرار المشاريع التي يُحيط أعضاؤها بمعرفتها أكثر من أعضاء المجلس النيابي وتمس مصالحهم بصورة مباشرة.

صفة المجالس الاستشارية

لقد حذا اتفاق الطائف حذو المجالس الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة في فرنسا، فأعطاه صفة استشارة عادية، أي أن رأيه يُطلب من قبل مجلس النواب أو الحكومة دون أن يكون هذا الرأي ملزماً لهما. ويحق للمجلس كما يحق للحكومة أن يأخذا برأيه كلياً أو جزئياً أو أن يرفضاه برمته.

وشكلت هذه الصفة فارقاً أساسياً بينه وبين المجلس النيابي الذي لقراراته صفة القوانين المُلزمة للدولة بكاملها.

ونحن، مع اغتباطنا بالعلنية المعطاة لهذه القرارات من خلال نشرها في الجريدة الرسمية، لإفساح المجال أمام وسائل الاعلام والحلقات النقابية والفكرية للاطلاع عليها وتأييدها، فيصعب بعد ذلك على المجلس النيابي تجاوزها أو مخالفتها أو اهمالها، لأنه بذلك يكون قد ضرب بآراء أصحاب المصلحة وأهل الاختصاص عرض الحائط، وتعرض بذلك لنقمة الرأي العام؛ إلا أننا نعجب كيف أن مشروع قانون الحكومة قد أعطى الحق بطلب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لرئيس الحكومة وللحكومة على قدم المساواة، وذلك خلافاً لنص وثيقة الطائف، وللنموذج الفرنسي الذي اعتمد أساساً لمجلسنا، ولأن في ذلك ما يجعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، كما فيه ما يعزز دور الأشخاص على حساب دور المؤسسات. وإننا نؤيد حق المجلس اقتراح الحلول والتوصيات. ومعنى ذلك أن المجلس الاقتصادي يدرس المشاريع المحالة إليه لإبداء المشورة، ولكنه، أيضاً، يأخذ المبادرة في معالجة المواضيع الواقعة ضمن اختصاصه، حتى ولو لم تُعرض عليه، وإلا

يكون دائرة حكومية عادية تنتظر ما تُكلّف به من دراسات، ويكون المجلس قد تنكّر لخلفية الفلسفة والديموقراطية التي جعلت منه مؤسسة دستورية مكمِّلة للمؤسسات السياسية، في سبيل اشراك الهيئات المهنية والفكرية على اختلافها، في كل ما يتعلق بالأمور التي تعنيها مباشرة.

مهل المجلس لإنجاز مهامه

أمّا المهل المعطاة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسة موضوع معين، فلا يجوز أن يحددها رئيس الحكومة أو حتى الحكومة أو المجلس النيابي. كما لا يجوز تحديدها قانوناً، لأن الفعاليات الممثلة في المجلس بما لها من اختصاص في هذه المواضيع أكثر معرفة بها، والأفضل أن يُميَّز بين المواضيع المحالة فيكون لبعضها طابع العجلة، فتُدرس في دورة واحدة، أو عادية، ويُمكن أن تمتد لأكثر من دورة.

حضور الوزراء اجتماعات المجلس

اعترض أحد الوزراء وبحق على تأليف غرف معينة لدرس المشاريع المحالة إلى المجلس، ذلك أن هذه الغرف يجب أن تشمل جميع القطاعات. أما اعتراضه على حضور الوزير المختص لجلسات الهيئة العامة للمجلس للمناقشة وإبداء الرأي، مما اعتبره تنازلاً من هذا الوزير وانتقاصاً من كرامة الحكومة وإجهازاً على الحياة الديموقراطية، فإنه اعتراض في غير محله، ذلك أن اشتراك الوزير في الجلسات التي تناقش موضوعاً عائداً لوزارته واشتراكه في المناقشة، من شأنه أن يغني هذه المناقشة، وأن يسمح له بنقل وجهة نظر الحكومة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووجهة نظر المجلس إلى الحكومة، بما يساهم في إبقاء الضوء على زوايا الموضوع المطروح للمناقشة.

تمثيل القوى الاقتصادية

وحول تمثيل القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يجب التأكيد على مبدأين أساسيين: **الأول** هو ضرورة اشراك جميع القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة في البلاد، بحيث تلتقي وتتعارف وتتبادل الآراء في همومها وشجونها، وتنتهي إلى ايجاد قواسم مشتركة في ما بينها، **والثاني** اعطاء الحق للتنظيمات الممثلة للقوى الهامة بتسمية ممثليها وربما غدا بانتخاب القاعدة لها.

ويُستحسن أن يتألف المجلس من العدد الكافي لتمثيل جميع النشاطات الهامة، ولتكوين الغرف المختصة التي يتم اقرارها، بحيث تشتمل على النوعية اللازمة التي تعني ليس فقط الأشخاص الذين يتمتعون بالصفة التمثيلية، وإنما أيضاً الأشخاص الذين تسمح لهم ثقافتهم وخبرتهم وكفاءتهم العلمية وخبرتهم المهنية الطويلة بالقيام بواجب

الاشتراك في مناقشة المواضيع المطروحة على المجلس بدرجة عالية من الأداء واستيعاب المشاكل التي تثيرها هذه المواضيع، والدقة في اختيار النصوص الملائمة لها. ذلك أن الآراء التي يبديها المجلس، وكذلك دراساته وتقاريره، تشكل جزءاً هاماً من مراحل إعداد القوانين، وتتطلب بالتالي إحاطة كاملة بهذه المواضيع شكلاً ومضموناً.

ومن أجل ذلك، فإنه لمن الخير أن تخصص الحكومة لرجال الفكر والقانون والاختصاص العدد الكافي من مقاعد المجلس، وللهيئات الممثلة في المجلس كل المصلحة بأن تختار لتمثيلها الأشخاص الذين يتحلون بالعلم والكفاءة والخبرة المهنية والمواصفات الأخلاقية.

وكان من الأجدر أن تنتخب القوى الحية ممثليها بدلاً من تعيينهم، إلا أن هيئات هذه القوى الناخبة كثيرة العدد وموزعة جغرافياً، ويصعب عملياً دعوتها إلى العملية الانتخابية، مما جعل المشترع يميل إلى تكليف لجانها التنفيذية بهذا الدور، مما قد يجعل هذه الطريقة عرضة للانتقاد كونها تقصر اختيار الممثلين على هيئات مصغرة، فيما صفة التمثيل هي حق من حقوق جماهير القوى المذكورة بمفهومها الواسع دون سواها.

كذلك فإن **انتقاء الحكومة لعدد من الأعضاء سيكون موضوع انتقاد**، إذ يخشى أن يتم تعيين الأنصار والمقربين والمحسوبين على السلطة أو القائلين بسياستها، مما قد يعطل آراء ممثلي القوى الحية، وقد يشلها في بعض الأحيان. وهذا ما حصل في فرنسا سنة ١٩٨٩، فكيف السبيل إلى تماشيه في لبنان؟

في فرنسا، ومنذ سنة ١٩٨١، أي منذ وصول الحزب الاشتراكي إلى الحكم، وممثلو القوى الحية بغالبيتهم، يُطالبون **بتغلب الطابع الاجتماعي** على الطابع الاقتصادي، وهذا يعني من الناحية العملية، زيادة، نسبة ممثلي العمال والمزارعين، وممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمعروف أن هذه المؤسسات تشكل الغالبية العظمى من المؤسسات الانتاجية في لبنان، ولو بدا في الأجواء الحالية ما يشير إلى أنها في طريق التوهين والانقراض تحت وطأة المؤسسات المتعاظمة الحجم ورأس المال.

أما ولاية المجلس، فلا يجوز أن تقل عن خمس سنوات، ليتسنى للأعضاء التمرس بواجباتهم وصلاحياتهم، وأن يتسع لهم الوقت الكافي لتثمير خبراتهم وتجسيدها بالعطاءات المثمرة والمطلوبة. وأي تقصير لهذه الولاية سيكون على حساب إنتاجية المجلس وفعالية مشاركته في ايجاد الحلول الملائمة لمشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة إلى المشاركين في المجلس الاقتصادي فيقتضي أن يمثلوا:

(١) الفاعليات المنتجة، من صناعيين ومزارعين ومقاولين ومتعهدين وأصحاب المؤسسات السياحية.

(٢) عمال ومستخدمي قطاع الإنتاج والخدمات.
(٣) قطاع النقابات النظامية المعترف بها.
(٤) التعاونيات.
(٥) قطاع الإنتاج الفكري من أساتذة الجامعات والصحفيين والكتّاب والفنانين.
(٦) قطاع الشباب والطلبة (والمؤسسات الاجتماعية والنسائية والثقافية غير الحكومية).

على أن تُخصَّص كل من هذه الفئات بالعدد الذي يتفق مع أهميتها في البلاد، وذلك بالاستناد إلى بعض المعايير، كنسبتهم من السكان، ونسبة مساهمتهم في الاقتصاد الوطني، ودورهم الفكري، وذلك ليس فقط على أساس الأوضاع الراهنة وحسب، وإنما أيضاً في ضوء ما ينتظر لها من دور في المستقبل.

اجتماعات المجلس

ينص النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على وجوب الانعقاد في دورتين عاديتين ودورات استثنائية. أما الدورتان العاديتان، فتبدأ الأولى في ١٥ كانون الثاني وتنتهي في ١٥ أيار. وتبدأ الثانية في ١٥ تشرين الأول وتنتهي في ١٥ كانون الأول. وأما الدورات الاستثنائية فتعقد خارج هاتين الدورتين وتكون بطلب من الحكومة التي تعين مواضيعها بمرسوم. وتكون الجلسات خلال جميع هذه الدورات علنية، تماماً كما في المجلس النيابي، ويمكن للوزراء المعنيين حضورها دون أن يكون لهم حق التصويت.

وإذا ما تأملنا في الوقت الذي تستغرقه هذه الدورات، وحجم العمل المطلوب من أعضاء مكتب المجلس، ومن أعضاء الغرف المتخصصة، لتبين لنا أنها تلتهم كامل الوقت الإنتاجي للأعضاء، مما يصح معه التساؤل عن أسباب مجانية عملهم، على النحو الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً لدى احالته مشروع قانون إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى المجلس النيابي، وهل يعقل أن يطلب من عمال ونقابيين وأدباء ومفكرين وأساتذة جامعيين وهم من طبقتي الفقراء والمتوسطي الحال، بأن ينقطعوا عن أعمالهم وجامعاتهم بدون أي مقابل، في الوقت الذي ترتفع معه تعويضات ومخصصات أعضاء المجلس النيابي باستمرار، وقد نص الدستور على المجلسين معاً، ورأينا أنهما متكاملان ويهدفان إلى خدمة التشريع والوطن؟

مهام المجلس

تشمل مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع المسائل الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية المطروحة، فيعطي رأيه فيها، إما بناء لطلب الحكومة، أو بمبادرة ذاتية منه.

والفكرة الأساسية التي يستند إليها نظام هذه المؤسسة الدستورية هي تلك التي تعطي لأصحاب المصالح الاقتصادية والاجتماعية منبراً رسمياً يستطيعون من خلاله التعبير عن أنفسهم والدفاع عن مصالحهم ووجهات نظرهم. وهم يختلفون في ذلك عن أعضاء المجلس النيابي، أي الهيئة الدستورية المنتَخبة، في أن هؤلاء مستقلون عن هذه المصالح وغير مقيدين بها.

والمهمة الموكلة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى النصوص الدستورية والقانونية، **هي مهمة مثلثة**، إذ أنها تتيح مشاركة قوى البلاد الحية في السياسة الحكومية الاقتصادية والاجتماعية، وتسمح بدراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، وابداء الرأي في المشاريع المحالة إليها، واقتراح الحلول لها، باستثناء المسائل المالية التي هي من اختصاص المجلس المنتخب، كما وأنها تفتح طريق الحوار بين الفئات المهنية المختلفة.

ولهذه الغاية، فإن المجلس يُبدي رأيه، ويضع تقارير ودراسات بنتيجة مناقشات ممثلي التنظيمات المهنية والاجتماعية وذلك بعد مناقشتها واخضاعها للتصويت، لتأتي هذه المستندات معبّرة عن رأي أكثرية ممثلي هذه التنظيمات.

وبمقتضى النصوص القانونية، يوجه رئيس المجلس هذه الآراء والتقارير والدراسات إلى السلطات العامة، أي رئاسة الوزراء، ورئاسة المجلس النيابي. وهكذا يمكن لهذه السلطات الاطلاع على نتيجة المناقشات الحرة التي تكون التنظيمات المهنية والاجتماعية قامت بها، وعلى رأي أكثريتها، وطبيعة الجوامع المشتركة بين أعضائها، وتحفظات الذين عارضوها، أو كان لهم فيها آراء مختلفة.

ومن الطبيعي أن تحتفظ السلطات المنتجة بحريتها في تقويم هذه المستندات وفي اتخاذ القرارات بشأنها، ولكن بعد أن تكون قد أحاطت بطبيعة ونسبة التأييد الذي تحظى به من قبل قوى البلاد الحية الاقتصادية منها والاجتماعية المشاركة في المجلس الاقتصادي وغيرها من شرائح الرأي العام والوسائل الاعلامية المختلفة.

تنظيم المجلس الداخلي

إن تنظيم المجلس الداخلي يشبه إلى حد بعيد التنظيم الداخلي للمجلس النيابي. فالأعضاء المعينون ينتخبون رئيساً ونواباً له ومكتباً وأميناً عاماً وغرف عمل.

الرئاسة والمكتب

يرئس رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعات الهيئة العامة ومكتب

المجلس وأي اجتماع مشترك للغرف، ويضع جدول أعمال هذه الهيئات، ويتلقى المراجعات لدى المجلس، وينظم دراستها ومناقشتها داخل هيئاته، ويحيل الآراء والتقارير والدراسات إلى المراجع المختصة. ويمثل المجلس أمام السلطات العامة، ويؤمن علاقاته معها، ويقوم بوظيفة العلاقات العامة تجاه الرأي العام فيوفر الدعاية له ويدافع عن دوره وصلاحياته.

أما مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يشمل عدداً من الأعضاء لا يجوز أن يقل عن إثني عشر عضواً، بمن فيهم ثلاثة نواب رئيس ومفوضان وأربعة أمناء سر.

وينبغي أن يمثل المكتب أهم التنظيمات التي يتألف منها، وتكون مدة ولايته نصف سني ولاية المجلس.

أما مهامه فتشمل البت بجميع المسائل الهامة التي تتعلق بنشاط المجلس. فهو يضع نظامه الداخلي، ويتشاور مع التنظيمات والفرق التي يتألف منها المجلس بمواضيع المراجعات الذاتية، ويضع جدول أعمال نشاطات المجلس، ويوزع تواقيع المراجعات على الغرف المختصة، ويحدد عدد أعضاء هذه الأخيرة بالتشاور مع التنظيمات الممثلة للقوى الاقتصادية والاجتماعية الحية.

ويقوم إلى جانب رئيس المجلس، الذي هو رأسه وموجهه ورمزه، الناطق باسمه نواب الرئيس الذين يتولون الشؤون التي يفوضهم بها، ويرئس أكبرهم سناً الهيئة العامة أثناء غياب الرئيس.

وتنحصر مهام المفوضين بالإشراف على شؤون المجلس المالية.

أما الأمين العام، فإنه يُسمَّى بقرار صادر عن رئاسة المجلس، بالاستناد إلى انتخابه من قبل مكتب المجلس بالأكثرية المطلقة. أما مهامه فهي التالية:

(١) الاشراف على حسن تنفيذ قرارات مكتب المجلس.

(٢) تنظيم أعمال الغرف والهيئات المنبثقة عنها، في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية التي ترعى شؤون المجلس.

(٣) تنظيم وإدارة دوائر المجلس الادارية.

(٤) الاتصال الدائم برئيس المجلس وأعضاء المكتب ورؤساء الغرف والمستشارين.

(٥) التدخل في علاقات المجلس مع الحكومة والمجلس النيابي والادارات العامة.

(٦) حضور اجتماعات المكتب وتدوين محاضر بها.

الغرف

يقوم مكتب المجلس بتوزيع الأعمال التي تُطلب من المجلس (أو يبادر هو إلى

دراستها) على عدد من الغرف التي يمكن اعتبارها خلايا العمل الحقيقية فيه، فهي التي تعد الآراء والدراسات والتقارير وترفعها إلى الهيئة العامة لمناقشتها واقرارها. ويمكن تصور عدد هذه الغرف ومهامها على الوجه التالي:

١ ـ غرفة الشؤون الاجتماعية

وتتولى دراسة كل ما يتعلق بالتربية والتعليم والأبحاث العلمية والصحة والسكان والعمالة والعمل والتدريب المهني...

٢ ـ غرفة الشؤون الزراعية

وتتولى دراسة كل ما له علاقة بشؤون الزراعة والري والتموين والتعاونيات.

٣ ـ غرفة الشؤون الصناعية

وتتولى دراسة كل ما له علاقة بالصناعة والطاقة والمواد الأولية والتسويق الصناعي والتجاري.

٤ ـ غرفة الشؤون الاقتصادية والمالية

وتتولى دراسة الأوضاع الاقتصادية والدخل القومي والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية والنقد والادخار والتسليف والضرائب.

٥ ـ غرفة الشؤون السياحية والنقل

وتتولى دراسة المواضيع المتعلقة بالسياحة والنقل وإدارة الأرض والنشاطات الفنية والتقنية.

٦ ـ غرفة الشؤون البيئية

وتتولى دارسة المواضيع التي لها علاقة بالبيئة والتنظيم المدني والسكن.

٧ ـ غرفة العلاقات العربية والدولية

وتتولى دراسة علاقات لبنان الاقتصادية مع الخارج العربي والدولي، بما فيها المعاهدات الخارجية المبرمة والتي تقضي مصلحة لبنان بدرسها والسعي إلى إبرامها.

٨ ـ غرفة التنسيق

وتتولى التنسيق بين أعمال الغرف الأخرى، وتكون برئاسة رئيس المجلس أو أحد نوابه وبحضور أعضاء المكتب ورؤساء الغرف الأخرى.

ويمكن زيادة أو تخفيض عدد هذه الغرف في ضوء التطورات الاقتصادية وحجم ونمو القطاعات التي تعنى بها في المستقبل.

وفي مطلع كل سنة، تنتخب كل من الغرف رئيساً ونائبين للرئيس، وتعقد اجتماعاتها بمعدل اجتماع واحد أسبوعياً على الأقل، ويقوم أحد أعضائها، بتكليف من الرئيس، بدور المقرر الذي يضع بمساعدة موظفي الغرفة التقارير قبل اقرارها في الغرفة

ويعرضها ويدافع عنها أمام الهيئة العامة ومجلس الوزراء والنواب.

أما عدد أعضاء كل من الغرف، فيتحدد في ضوء أهمية القطاعات التي تعمل على دراسة مشاكلها، وفي ضوء عدد أعضاء ممثلي هذه القطاعات في الهيئة العامة، ويجب أن يتراوح بين ثمانية أعضاء وخمسة عشر عضواً. ويمكن لأي من أعضاء الهيئة العامة حضور اجتماعات أيٍّ من الغرف والاشتراك في المناقشة، ولكن دون حق التصويت.

ولقد درجت بعض الحكومات، ومنها الحكومة الفرنسية، على احتفاظها بحق ضم بعض الاختصاصيين وأصحاب الكفاءات لمدة سنة أو سنتين، على أن لا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء كل غرفة للمشاركة في مناقشاتها. ويمكن تكليف أحدهم بدور مقرر الغرفة دون أن يكون له حق التصويت.

الهيئة العامة

تجتمع الهيئة العامة مرتين خلال الأسبوع الأول أو الأسبوع الأخير من كل شهر. ويكون اجتماع جدول أعمال يوزع على الأعضاء مع كتاب الدعوة التي يجب أن تبلغ إليهم أسبوعاً قبل مدة الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

كذلك، يُبلغ جدول الأعمال إلى رئيس الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة، وإلى الوزراء الذين يشتمل هذا الجدول على مواضيع تقع في صلب صلاحيات وزاراتهم. ويُدعى هؤلاء الوزراء إلى حضور اجتماعات الهيئة العامة للاشتراك في مناقشة المواضيع التي تهمهم.

وتضع بنهاية كل جلسة، محضراً تبلغ نسخة منه إلى رئيس الحكومة وأخرى إلى الوزير المختص، وينشر ملخص عنه في وسائل الاعلام المختلفة.

وتبدأ اجتماعات الهيئة العامة الدورية بقراءة تقرير الغرفة يقوم بها مقررها، وتليها مناقشة عامة يشترك فيها ممثلون عن جميع التنظيمات التي يتألف منها المجلس، ثم مداخلة للوزير المختص ثم درس التعديلات الناتجة عن المناقشة، وأخيراً التصويت على المشروع في صيغته النهائية.

طرق المراجعة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هنالك مبادىء ترعى طرق مراجعة المجلس وأخرى تتناول آلية العمل داخله.

طرق المراجعة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثمة مبادىء ترعى طرق مراجعة المجلس، وأخرى تتناول آلية العمل داخله.

(١) طرق مراجعة المجلس من قبل الحكومة والمجلس النيابي

يساهم عرض هذه الطرق المنصوص عنها في قوانين وأنظمة في دول العالم، في توضيح صلاحيات المجلس ونوعها.

وهنالك نوعان من طرق المراجعة: المراجعة الحكومية والمراجعة الذاتية.

أما المراجعة الحكومية، فهي إلزامية في بعض الحالات واستثنائية في حالات أخرى.

وتُعتبر المراجعة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلزامية كلما كان الموضوع يتعلق بالتخطيط وبالقوانين ـ المشاريع. ويتعين على المجلس درس مشاريع التخطيط واحداً واحداً، بعد أن يكون قد استمزج آراء بعض أعضائه خلال وضعه من قبل السلطات الحكومية...

ولا تتوقف صلاحية المجلس عند هذا الحد، فالحكومة ملزمة كما هو حاصل في فرنسا منذ التعديلات التي حصلت سنة ١٩٨٤، باطلاعه على كيفية تنفيذ الخطط ونتائجها.

أما بالنسبة إلى القوانين ـ المشاريع، فإن المجلس يبحث في المتعلق منها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالزراعة والصناعة والسياحة والإعمار والتربية والتعليم إلخ...

وعلى المجلس أن يضع تقريرين في السنة حول أوضاع البلاد الاقتصادية، الأول في نهاية شهر حزيران والثاني في نهاية شهر كانون الأول.

أما المراجعة الاستنسابية، فإنها تتناول جميع المشاريع والقوانين التي تتصل بكافة أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في صلب مهام المجلس.

وأياً كان شكل المراجعة الحكومية، فإن الذي يقوم بها هو رئيس مجلس الوزراء باسم الحكومة، وله ان يعطيها الطابع العادي أو الاستثنائي والمعجل. وفي هذه الحالة الأخيرة ، يتعين على المجلس أن يبدي رأيه فيها في مهلة شهر واحد من تاريخ تبلغها...

يبقى بأن نتحدث عن «المراجعة الذاتية»، وهي منبثقة عن حق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع يده على القضايا التي تدخل في صلب مهامه، وبدراستها ومناقشتها، ولفت نظر الحكومة إلى الاصلاحات الضرورية الواجب اتخاذها بشأنها.

وتساهم المراجعة الذاتية التي يقتضي اشعار الحكومة بها، في اشراك ممثلي القوى الاقتصادية والاجتماعية الحية في جميع الشؤون الداخلة في صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي اعلان رأيه بالموافقة عليها أو بتعديلها واصلاحها في ضوء رؤية التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية التي يمثلونها...

وفي جميع المراجعات، يساهم المجلس بطرق مختلفة، ومن خلال مناقشاته وآرائه

وتقاريره، في التقريب بين وجهات النظر المتضاربة في البلاد، وبين المؤسسات الرسمية والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية، وبين التيارات المختلفة داخل كل من هذه المؤسسات والتنظيمات.

(٢) آلية العمل في داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن آلية العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي التالية:

أولاً: يتبلغ الرئيس المراجعة الوافدة من المجلس النيابي أو من الحكومة.

ثانياً: تحال المراجعة إلى المكتب، الذي يضيف إليها مبادراته الذاتية، ويحيلها إلى الغرفة المختصة مع تحديد المهلة اللازمة لإنجاز دراساتها حول الموضوع.

ثالثاً: بوصول المراجعة إلى إحدى الغرف، تعين الغرفة مقرراً لكل موضوع وتجمع المستندات المتوفرة، وتستمع إلى آراء أصحاب الكفاءات والخبرة. ونتيجة ذلك، يضع المقرر تقريراً حول المشروع يعرضه على أعضاء الغرفة مجتمعين لإقراره ثم يودعه مكتب المجلس الذي يحيله إلى الهيئة العامة.

رابعاً: تبدأ الهيئة العامة بالاستماع إلى تقرير الغرفة المختصة يلقيه مقررها، ثم تجري المناقشة من قبل جميع القوى المشتركة إضافة إلى الوزير المختص، ثم تضاف التعديلات الناتجة عن المناقشات فوراً، أو بعد عرضها من جديد على الغرفة المختصة.

خامساً: وفي هذه الحالة الأخيرة، يُعرض التقرير مجدداً على الهيئة العامة حيث يجري التصويت على صيغته النهائية.

سادساً: ترسل نسخة من التقرير النهائي إلى كل من الحكومة ورئاسة المجلس النيابي والجريدة الرسمية، مع الحرص على إشراك وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، بحضور جلسات مناقشات الهيئة العامة.

هذا ويُفترض بالمجلس أن يضع تقريراً نصف سنوي بنتائج أعماله يودعه الحكومة والمجلس النيابي، كما يُفترض في الحكومة والمجلس النيابي، من جهتهما، أن ينشرا سنوياً النتائج التي آلت إليها أعمال المجلس الاقتصادي الاجتماعي باستشاراته وتوصياته.

إن أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكمن في دوره الحواري بين القوى الاقتصادية والاجتماعية الحية، من جهة، والسلطات العامة، من جهة ثانية. فالحكومة والمجلس النيابي يجدان في التعاون معه فائدة غالية جداً، ذلك أن أعماله تتسم بالجدية والموضوعية خصوصاً وأن أعضاءه ليسوا من التكنوقرات وحسب بل أيضاً من الأشخاص الذين يمارسون الحياة العملية ولا يرقى الشك إلى كفاءاتهم المتنوعة بحكم انتمائهم إلى القطاعات المهنية المختلفة.

وهو إلى ذلك ينشىء علاقات مباشرة ومتفهّمة، بين ممثلي هذه القطاعات الذين يسعون من خلال مناقشاتهم إلى عرض وجهات نظرهم وتحديد مصالحهم، مما يؤدي إلى البحث عن القواسم المشتركة والتسويات التي تقرب بين آرائهم ومواقفهم المتناقضة دون التضحية بجوهر مطالبهم، فلا تأتي مفروضة عليهم، بل آخذة بأهمها، مما يشيع نوعاً من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف الفئات التي يتألف منها المجلس.

ولا شك في أن التقارير حول آراء ودراسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وما تتضمنه من طروحات متناقضة، تساعد الحكومة والمجلس النيابي في معرفة حقيقة مواقف أصحابها، وبالتالي، في اتخاذ القرارات العملية بشأنها.

إن المجلس النيابي والاجتماعي، وبفضل تنوع وكثافة تجارب أعضائه اليومية، يزداد شعوراً بالثقة الذاتية، بأنه يساهم مساهمة فعالة في التصدي لمشاكل المستقبل، ووضع التوصيات الآيلة إلى اتخاذ القرارات الكبرى التي تتفق مع مصالح جميع الفئات التي يتألف منها، والتي تتناول ليس فقط ايجاد الحلول للمشاكل الصعبة، وإنما أيضاً، التخطيط لمستقبل البلاد في المديين المتوسط والطويل الأجل.

والواقع أن دور المجلس الاقتصادي لا يقتصر على معالجة المسائل التي تطرحها عليه الحكومة والمجلس النيابي، بل إنه يُساهم في تكوين وتنظيم المجالس المحلية التي يمكن أن تقيم معها علاقات وثيقة.

وليس من قبيل الصدف أن تكون المنظمات الدولية قد أوجدت في هيكليتها الادارية والوظيفية، لجاناً ومجالس اقتصادية واجتماعية، وحذت حذوها معظم الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية في افريقيا وأميركا اللاتينية، مبدية ارتياحها للنتائج الايجابية التي كسبتها من هذا الطريق.

أجل، إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو مؤسسة دستورية، أثمرت ايجاباً في فرنسا وفي الدول التي اقتدت بها فيما بعد، فوجدت في هذا المجلس أداة استشارية تمثلت فيها معظم القوى الحية التي اتخذت منه منبراً حراً لعرض آرائها ووجهات نظرها.

وبمقدار ما يكون العمل داخل هذه المؤسسة جدياً وموضوعياً، تزداد الثقة الرسمية والشعبية بها، وترتفع درجة التعاون معها.

وممّا لا شك فيه أن وجود ممثلي الفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت سقف واحد، يتيح لهم التشاور والتحاور المستمر، سواء في اجتماعات الهيئة العامة أو في اجتماع الغرف، وحتى في أروقة المجلس ومكاتبه، مما يساعد في حل معظم التناقضات ما بينها، وصولاً إلى توفير مناخات الثقة والتفاهم والاستقرار ممّا يعزز الوحدة الوطنية، والحياة الديموقراطية والاقتصادية في البلاد.

المراجع

- مشروع قانون إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الدكتور عصام نعمان)
- مشروع قانون الحكومة الكرامية
- مشروع قانون الحكومة الحريرية
- الأعمال التمهيدية التي سبقت إقرار القانون اللبناني، تشرين الأول ـ كانون الأول ١٩٩٤.

- DUVERGER Maurice, **«Institutions Politiques et Droit Constitutionnel»**, Thémis, P.U.F.
- TOFFLER Alvin, **«Les Nouveaux Pouvoirs»**, Fayard.
- MARTIN - PANNETIER, André, **«Institutions et Vie Politique Française»**, Librairie Générale du Droit et de Jurisprudence. 2ème édition.
- BYE, **«Le Conseil Economique»**, Mélanges Magnol, 1948.
- ARCHAMBAULT, **«Conseil Economique et Régime Démocratique»**.
- AUBRY. M **«le Conseil Economique»**. Revue du Droit Public, 1981.
- MATHIEW. G et RIVERO. J. Articles Divers sur le Conseil Economique et Social.
- **Publications du Conseil Economique et Social Français. Textes Constitutifs. Guide à l'Usage des Conseillers. Rapports Annuels 1980 - 1992. Règlement Intérieur.**
- **Textes Constitutifs du Conseil Economique et Social Tunisiens.**
- **Publications Relatives aux Conseils Economiques et Sociaux dans les Pays de la CEE.**

الأسرة اللبنانية بعد الحرب
«مقاربة استطلاعية»(*)

د. فاديا حطيط(**)

I ـ مدخل

كيف تخطت الأسرة اللبنانية واقع الحرب؟ ما هي الآثار التي خلفتها الحرب على واقع الأسرة؟ وهل تعكس بنيتها العلائقية الراهنة تلك الآثار وبأية طريقة؟

لا شك أن تجربة الحرب لا يمكن أن تمر مروراً عابراً، ليس فقط لأنها دامت سبعة عشر عاماً، بل لأنها غيّرت في أساليب الحياة وفرضت وسائل مقاومة ودفاع مختلفة عمّا هو معتاد في زمن السلم.

فالحرب تفرض تثقيلاً لمهمات واهمالاً لأخرى. فيطال التثقيل المهمات التي تتصل بشؤون الحياة مباشرة، من غذاء وحماية وشؤون حياتية يومية لا يمكن العيش بدونها. أما الاهمال فيطال نواحي الثقافة وشؤون الفكر، فتتقلص حتى تختزل في البعد السياسي. وتمسي الحياة سيراً على حد الضرورة، تجنباً لموت وطلباً لحياة. وحين يصبح الموت والحياة هما حدّي العيش (وليس العمر)، تُلغى التفاصيل من مواعيد وأعياد وقضايا كبرى وصغرى، ويبقى الهمّ سيداً مطلقاً على الساحة.

ومن المعلوم ان الرقي والتطور يقاس بمدى انخفاض ذلك الهم تحديداً (اقتصادي

(*) دراسة أعدت بتكليف من «جمعية تنظيم الأسرة في لبنان» التي لها امتياز السعي إلى الدراسات والأبحاث العلمية، وعلى المؤلف وحده مسؤولية زاوية النظر ووجهته.

(**) استاذة في كلية التربية ـ الجامعة اللبنانية.

أم نفسي اجتماعي أم سياسي) وبمدى زيادة تلك التفاصيل (وهي ما يدعوها الباحثون بالثقافة).

وتشكل بنية العلاقات الأسرية أحد جوانب المستوى الثقافي وترتسم فيها أشكال التطور اللاحقة بمكانة وادوار أطرافها، كما ترتسم فيها سمات التكوين الاجتماعي العام، وما فيه من عناصر الموروث والشعبي والمحلي والخاص. كما ان مواقع الأبوة والأمومة والطفولة هي مواقع ثقافية تحديداً، ويمكن النظر من خلال أي موقع فيها لتعيين مستوى التطور اللاحق بالبنية الاجتماعية عموماً.

وقد لحق بهذه المواقع، وتوزيع الأدوار والمكانة فيها، أثر كبير من الحرب. ذلك ان الحرب ساهمت بشكل بارز في تقوية نفوذ الأسرة وتأثيرها بسبب ضعف المؤسسات الأخرى (المدرسة، النوادي، مؤسسات العمل...) من جهة، وبسبب الحاجة التي تولدها الحروب عادة للاحتماء ولنشدان الأمان العاطفي الذي تمثله الأسرة.

وقد طال هذا الوضع كل عناصر البنية الأسرية، غير ان المرأة كانت الأكثر تأثراً وانجراحاً. إذ أن قوة الحاجة إلى الأسرة دفعت المرأة إلى تثقيل دورها الأسري. فقد أدت الحرب إلى وقف الكثير من النشاطات خارج الأسرة. تقلص زمن المدرسة وزمن العمل وزمن النشاط الاجتماعي واستطال زمن الأسرة. صار الوقت الذي تمضيه المرأة مع أهلها وزوجها وأولادها أكثر أهمية لأسباب موضوعية ولأسباب ذاتية.

وكبر القلق، خصوصاً على الأب أو الابن أو الزوج أو الصديق، وصرفت المرأة طاقتها في القلق والتوتر وتدبير الشؤون، وتضاءلت الطاقة التي تصرف في الانتاج خارج الأسرة. من هنا ثقل وجود المرأة في الأسرة وانصبت عليها أعباء نفسية وحياتية كبرى.

وأدى هذا الوضع إلى مفارقة. فالنساء قمن بدور أسري بالغ الأهمية، لكنهن بالمقابل لم ينلن مكانة متناسبة وهذا الدور. لقد بدت الهوة كبيرة ما بين الامكانات الفعلية للمرأة وما بين المردود الذي حصلته.

هذه المفارقة لن تلبث ان تتحول في زمن السلم إلى أزمة. فالمرأة القادرة، المتعلمة، ذات الامكانات والدور الهام، لن يمكنها ان تتعايش مع مكانة أدنى منزلة. وهي مفارقة تنسحب على المجتمع اللبناني عموماً. إذ لا ينكر أحد أن هذا المجتمع راكم بسبب وضعه الخاص والتعدد والمتميز، خبرات اجتماعية وضعته إلى جانب العديد من المجتمعات المتقدمة، غير ان الحرب أدت إلى جموده القسري. من هنا ما نشهده الآن في زمن السلم من أزمات على صعيد القيم أو في الاقتصاد أو في السياسة أو في التربية. إذ لا يعقل أن تجتمع القدرة على الانطلاق مع رفض الانزواء، ولا يمكن كبح جماح المنطلق دون أن تشدّ من خلف أو تغلق الباب من أمام. وكل شدّ قسري أو اغلاق مفتعل هو عمل مأزمي بالضرورة.

أ ـ هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى القاء الضوء على واقع الأسرة اللبنانية بعد الحرب، خصوصاً لجهة الآثار التي خلفتها هذه الحرب في بنية الأسرة وعلاقاتها.

وتركز النظر على واقع المرأة في الأسرة، باعتبارها ـ كما أسلفنا ـ الطرف الأقرب إلى تمثيل وضعية التأزم الناجمة عن الحرب.

ب ـ الفرضية

تنطلق هذه الدراسة من تصور يرى ان الأسرة اللبنانية لعبت دوراً هاماً وأساسياً في مواجهة الحرب، تمثل بتعميق تفاعلها مع أفرادها وتعويض هامشية المؤسسات الأخرى من خلال تثقيل فعلها المرجعي.

غير أن انتهاء الحرب وانتفاء الأسباب الموجبة للقيام بهذا الدور، كما ان استتباع الأباء لأبنائهم على نحو لا يتوافق مع حاجاتهم النمائية أو نضوجهم النفسي والاجتماعي، كلها أمور تضع الأسرة اللبنانية في مأزق. فكيف تعود الأسرة إلى دورها الطبيعي (المتوافق مع الأدوار الاجتماعية الأخرى) دون أن تتخلخل كمرجعية ضابطة لسلوك الابناء؟

بالمقابل، شكلت الحرب جبهة دفعت الأسرة دفعاً إلى حفز كل وسائلها ومهاراتها للدفاع عن نفسها بازائها، غير ان انتهاء الحرب يفسح المجال أمام الأسرة للتخلي عن الدفاعات والانتباه إلى المعطيات الوجودية الأخرى. فالأمور التي كانت مؤجلة لم يعد من داع لتأجيلها، والأمور التي كانت الأسرة قد غضت النظر عنها صارت في صلب الاعتبارات، ناهيك ما صرفته هذه الأسرة من طاقة في التحفز والدفاع انهكتها واضعفت بنيانها.

هذه الدراسة تفترض إذاً ان نوعاً من التفكك قد أصاب الأسرة اللبنانية بعد الحرب يتمثل بالاضطراب العلائقي بين أفرادها: زوج وزوجة أهل وأبناء، أسرة وأقارب، وينعكس حكماً على ممارسة السلطة فيها.

ج ـ المتغيرات

يشكل التفكك المتغير، التابع الذي ستعمل الدراسة على كشفه من خلال المؤشرات التالية:

- حالات الانفصال أو الطلاق أو الهجر.
- المشكلات الاخلاقية و/أو النفسية و/أو التربوية.
- الاضطراب النفسي عند الأبناء.

أما محاور النظر إلى التفكك (أي المتغيرات المستقلة) فهي:

ـ الانتماء الطائفي/ المناطقي.
ـ المستوى الاجتماعي/ الاقتصادي للأسرة.
ـ المستوى التعليمي للأهل.
ـ بنية الأسرة (تقليدية أو حديثة).
ـ التهجير.
ـ الهجرة.

د ـ التقنية

حتى لا يطغى الجانب النظري على التحليل، ومن أجل تأمين اسناد ومصداقية لهذا التحليل، قمنا في دراستنا هذه باستطلاع ميداني بين تشرين الأول وكانون الأول ١٩٩٣، حاولنا فيه سبر الواقع بشكل أولي بسيط. هذا الاستطلاع اعتمد على استمارة تضمنت مختلف المحاور التي ذكرت أعلاه، ووجهت أساساً إلى الأم (إلا في حالات التعذر) لأننا، كما أوضحنا، نعتقد أنها كانت الأقرب إلى المشكلة والأجدر بالتالي لتمثيل المصاعب التي عانتها الأسرة.

هـ ـ عينة الدراسة

تركز الاستطلاع على منطقة الشياح ـ عين الرمانة، لأنها من المناطق التي عانت مباشرة ويلات الحرب والتهجير. وتشكلت العينة من مئتي أسرة توزعت بالتساوي على المنطقتين، من الأسر التي عانت من التهجير، باعتباره من أبرز مؤشرات الحرب. فلا شك أن الأسر التي تعرضت للتهجير كانت أكثر قرباً وبالتالي أكثر عرضة للمخاطر المختلفة التي تؤدي إلى تفكك بنيتها وتشويه نمط علاقاتها في الداخل ومع الخارج.

II ـ تحليل النتائج: القسم الأول

١ ـ التركيب الطائفي للعينة

تشكلت عينة الدراسة من مئتي أسرة لبنانية، توزعت من حيث سماتها الديمغرافية كالتالي:

الشياح:	١٠٣ أسرة مسلمة ·
عين الرمانة:	٩٦ أسرة مسيحية
	١ غير محدد
المجموع:	٢٠٠ أسرة

جدول رقم (١)

٢ ـ العمر (عمر الزوج):	مسلم	مسيحي	لا جواب	المجموع
من ٢٠ ـ ٢٩	٧ (٦,٨٪)	١ (١٪)		٨ (٤٪)
من ٣٠ ـ ٣٩	٢١ (٢٠,٤٪)	٢٦ (٢٧,١٪)		٤٧ (٢٣,٥٪)
من ٤٠ ـ ٤٩	٢٠ (١٩,٤٪)	٣١ (٣٢,٣٪)		٥١ (٢٥,٥٪)
من ٥٠ ـ ٥٩	٢٥ (٢٤,٣٪)	٢٥ (٢٦٪)		٥٠ (٢٥٪)
من ٦٠ إلى أكثر	٢٩ (٢٨,٢٪)	١٠ (١٠,٤٪)	١	٤٠ (٢٠٪)
لا جواب	١	٣		٤ (٢٪)
مجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

تتوزع أسر العينة توزيعاً عادلاً على مختلف الفئات العمرية، بمعدل الربع تقريباً لكل فئة، مما يعني أن العمر لن يكون عاملاً مؤثراً في المواقف التي ستظهر في هذه الدراسة. ومن المفيد الإشارة إلى الاتجاه البسيط الذي ظهر لدى الأسر المسلمة في الزواج المبكر (٦,٨٥٪) بالمقارنة مع الأسر المسيحية (١٪). كذلك يظهر ان نسبة الأزواج المسيحيين من عمر ٤٠ ـ ٦٠ هي أكبر من نسبتها لدى المسلمين (٨٥,٣ مقابل ٤٣,٧).

٣ ـ الفارق العمري بين الزوجين

يبدو الاتجاه السائد في الأسرة اللبنانية سائراً نحو مزيد من التقارب في أعمار الزوجين. ونلاحظ انه في معظم أسر العينة (٤٣,٥٪)، لم يتعد هذا الفارق الخمس سنوات وتقل النسبة إلى الثلث حين يرتفع الفارق إلى ما بين ٥ و٩ سنوات.

جدول رقم (٢)

الفارق العمري/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	لا جواب	مجموع
أقل من ٥ سنوات	٣٨ (٣٦,٩٪)	٤٦ (٥٠٪)	-	٨٧ (٤٣,٥٪)
من ٥ ـ ٩ سنوات	٤٠ (٣٨,٨٪)	٢٧ (٢٨,١٪)	-	٦٧ (٣٣,٥٪)
من ١٠ إلى أكثر	٢٣ (٢٢,٣٪)	١٦ (١٦,٧٪)	١	٤٠(٢٠٪)
لا جواب	٢(١,٩٪)	٤ (٤,٢٪)	-	٦ (٣٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

ويلاحظ في الجدول أعلاه أن الأسر المسيحية هي أكثر تمثيلاً للاتجاه السائد من الأسر المسلمة، إذ ان أكثر من نصف الأسر المسيحية لم يتعد الفارق في العمر بين الزوجين الخمس سنوات، أما لدى الأسر المسلمة فلم تتعد هذه النسبة الـ (٣٦,٩٪).

٤ ـ تاريخ الزواج

يظهر لنا من مقارنة تواريخ الزواج المحددة في الاستمارة، ان الأسر المسيحية في عينتنا هي أحدث من حيث تاريخ الزواج من الأسر المسلمة (٦٥,٦٪ بعد ١٩٧٠ مقابل ٤٥,٧٪). وهذا يؤكد لنا إذا ما تذكرنا اعمار الأزواج في الجدول السابق، الميل إلى تأخير سن الزواج لدى الأسر المسيحية بالمقارنة مع الأسر المسلمة.

جدول رقم (٣)

تاريخ الزواج/ طائفة الزوج	مسلم	مسيحي	غير محدد	مجموع
قبل ١٩٦٠	٢٣ (٢٢,٣٪)	١٣ (١٣,٥٪)	١	٣٧ (١٨,٥٪)
بين ١٩٦١ و١٩٦٩	٣٢ (٣٣٪)	١٩ (١٩,٨٪)	-	٥٢ (٢٦٪)
بين ١٩٧٠ و١٩٧٩	٢٥ (٢٤,٣٪)	٣٤ (٣٥,٤٪)	-	٥٩ (٢٩,٥٪)
من ١٩٨٠ إلى ما بعد	٢٢ (٢١,٤٪)	٢٩ (٣٠,٢٪)	-	٥١ (٢٥,٥٪)
لا جواب	-	١ (١٪)	-	١
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

٥ ـ الوضع المعيشي

ان تصنيف الوضع المعيشي والوضع الاقتصادي بشكل عام، يثير في لبنان مشكلات عديدة. فالأسر عموماً تميل إلى التستر على وضعها، في حال الفقر كما في حال الغنى، ربما بسبب قيمة «السترة» التي ما زالت من القيم المنتشرة، وكذلك بسبب وجود مداخيل غير منظورة لا تريد الأسرة أو لا تستطيع تحديدها.

تفادياً لهذه المشكلات، رأينا أن نتناول هذا الجانب من منظارين، الأول وهو تصنيف العائلة لوضعها، هل ترى انه متدن أم متوسط أم ميسور، والثاني تحديد تقريبي للمدخول. واذا أضفنا إلى ذلك المستوى المهني للزوج، تتوافر لنا معلومات على جانب من الصدقية، تساعدنا في تصنيف الأسر.

جدول رقم (٤)

الوضع المعيشي/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	لا جواب	مجموع
متدني	٤٢ (٤٠,٨٪)	٤٦ (٤٧,٩٪)	٠	٧٨ (٣٩٪)
متوسط	١٨ (١٧,٥٪)	٤ (٤,٢٪)	٠	٨٩ (٤٤,٥٪)
لا باس به	٦ (٥,٨٪)	٥ (٥,٢٪)	٠	٢٢ (١١٪)
ميسور	٣٧ (٣٥,٩٪)	٤١ (٤٢,٧٪)	١	١١ (٥,٥٪)
مجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

إن حوالى نصف الأسر تفيد بأن وضعها متوسط (٤٤,٥٪) أو أنه ليس متدنياً أو ميسوراً (٥٥,٥٪)، ومعظم الأسر الباقية تصف وضعها بأنه متدنٍ (٣٩٪). أما من يرى وضعه ميسورا، فلم يتعد ٥,٥٪ من مجموع الأسر.

ويلاحَظ ان الأسر المسيحية في العينة تتوزع بشكل أكثر حدة من الأسر المسلمة على طرفي التصنيف. فهناك (٤٧,٩٪) منها ترى أن وضعها متدنٍ و(٤٢,٧٪) منها ترى أن وضعها ميسور.

ولا يغير مستوى التعليم عند الزوج من تقييم الأسر لوضعها المعيشي، إذ أن أكثر نسبة من الذين رأوا ان وضعهم كان ميسوراً هي الأسر التي كان الزوج فيها أمياً، والنسبة الأكبر من الذين رأوا ان وضعهم متدن كانت من المستوى الثانوي في التعليم[١]. (جدول غير مذكور)

٦ ـ مدخول الأسرة

جدول رقم (٥)

المدخول/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	لا جواب	مجموع
أقل من ٣٠٠ ألف ل.ل	٢٢ (٢١,٣٪)	١٠ (١٠,٤٪)	٠	٣٢ (١٦٪)
أقل من ٧٠٠ ألف ل.ل	٣٥ (٣٤٪)	٤٣ (٤٤,٨٪)	١	٧٩ (٣٩,٥٪)
من ٧٠٠ وما فوق	٤ (٣,٩٪)	١٤ (١٤,٦٪)	٠	١٨ (٩٪)
لا جواب	٤٢ (٤٠,٨٪)	٢٩ (٣٠,٢٪)	٠	١٧ (٣٥,٥٪)
مجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

(١) يرد في متن الدراسة العديد من الإشارات إلى ارتباطات احصائية من دون ايراد الجداول التي تضمنتها. وذلك رغبة بعدم تثقيل النص بالمزيد من الأرقام والإطالة.

يلاحظ في الجدول رقم (٥) ان أكثر من ثلث الأسر (٣٥,٥٪)، لم يُعط جواباً محدداً على السؤال. فهل الحذر منع الأسر من تحديد مدخولها أم هو جهل الزوجة بمدخول الزوج؟

في كل حال، ينبئنا هذا الجدول بعدم مصداقية الأسر في تقييم وضعها المعيشي. إذ نلاحظ ان من أصل ١٢٩ أسرة حددت مدخولها الشهري، هناك ١١١ أسرة أفادت بأن هذا المدخول لا يتعدى السبعماية ألف ليرة لبنانية. وغني عن البيان ان هذا المدخول لا يكفي لأن يصنف أكثر من نصف الأسر وضعهم بأنه وسط كما ظهر لدينا. أو ان الذين لم يعطوا جواباً محدداً كانوا جميعهم من متوسطي الحال أو ميسوريها؟

ان النظر إلى الأرقام من زاوية الانتماء الطائفي، يبين ان الأسر المسيحية تبدو في حال أفضل من الناحية الاقتصادية من الأسر المسلمة. كما ان نسبة الذين امتنعوا عن الإجابة لدى هذه الأسر (٣٠,٢٪) أقل من نسبة الأسر الممتنعة في الطائفة المسلمة (٤٠,٨٪) وربما يكون هذا الفارق سبباً في التفاوت الاقتصادي بين الأسرتين.

أما من زاوية تعليم الزوج، فقد ظهر لنا (جدول غير مذكور) ان المدخول يرتفع نسبياً مع التعليم. لكن الأمر لا يشكل قاعدة عامة، إذ نلاحظ ان نسبة من يُحصِّلون من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ليرة هم أكثر من المستوى الثانوي ممن هم في المستوى الجامعي، وان الأسرتين الوحيدتين اللتين أفادتا بأنهما يحصلان أكثر من مليون ليرة شهرياً كان الزوج فيهما من مستوى متوسط. ويذكر ان نسبة الامتناع عن الإجابة في الشأن المالي تزداد مع انخفاض التعليم.

٧ ـ مهنة الزوج

بالرغم من المشكلات التي يطرحها التصنيف المهني من الناحية الاقتصادية، إلا أنه يبقى أمراً ضرورياً خصوصاً لجهة الدلالة الثقافية التي يحملها والتي تفيد في تكوين صورة أولية عن وضع الأسرة السوسيو ـ ثقافي. ومن المعروف ان الحقل الثقافي الذي تعيش فيه أسرة معينة، ينعكس على مجمل علاقاتها وتطلعاتها. ويساهم العامل الاقتصادي باغناء هذا الحقل أو افقاره، غير انه ليس العامل الوحيد في ذلك كما أنه ليس العامل الحاسم.

ويظهر لنا من الجدول (٦) ان أسر الطائفتين متشابهتان عموماً من حيث المهن، وان الوضع المهني الغالب هو وضع الفئة الوسطى، إذ يمكن، نتيجة غياب التحديد الصارم للمهنة، نقل بعض الأسر التي صنفت في الفئة الأولى إلى الفئة الثانية وبالعكس.

ويلاحظ ان نسبة الذين لم يعطوا جواباً محدداً عن المهنة، هي أكبر لدى الأسر المسلمة منها لدى الأسر المسيحية.

جدول رقم (٦)

المهنة / الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	لا جواب	المجموع
وظائف عليا	١ (٪١)	٢٣ (٪٢٤)	-	
مهن حرة	١٦ (٪١٥,٥)	٣ (٪٣,١)	-	
تاجر أو صناعي	٧ (٪٦,٨)			
وظائف وسطى	٢٠ (٪١٩,٤)	٢٥ (٪٢٦)	-	
مهن مستقلة	٢٠ (٪١٩,٤)	١٦ (٪١٦,٧)	-	
وظائف دنيا	١ (٪١)	٤ (٪٤,٢)	-	
عمال ومستخدمون	١١ (٪١٠,٧)	١١ (٪١١,٥)		
الزوج لا يعمل	١٠ (٪٩,٧)	٨ (٪٨,٣)	١	
لا جواب	١٧ (٪١٦,٥)	٦ (٪٦,٣)	-	
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

ويتبين أن مستوى التعليم يؤثر في مهنة الزوج. فنلاحظ مثلاً ان ذوي المستوى الجامعي توزعوا على الوظائف العليا والوسطى والمهن الحرة، كما جذبت المهن الحرة معظم ذوي مستوى التعليم المتوسط، بينما كان معظم العاطلين عن العمل من المستويات الدنيا في التعليم (جدول غير مذكور).

٨ ـ مهنة الزوجة

يظهر جليا من الجدول (٧) ان نسبة الزوجات العاملات ضئيلة جداً في عينة الدراسة. فثلاث عشرة زوجة فقط من أصل مئتين يعملن، أي ما نسبته ٦,٥٪.

جدول رقم (٧)

عمل الزوجة / الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	لا جواب	المجموع
تعمل	٤ (٪١)	٩ (٪١)	-	١٣ (٪٦,٥)
لا تعمل	٩٧ (٪٩٤,٢)	٨٦ (٪٨٩,٦)	١	١٨٤ (٪٩٢)
غير محدد	٢	١	-	٣ (٪١,٥)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

٩ ـ المستوى التعليمي

جدول رقم (٨)

تعليم الزوج/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	لا جواب	مجموع
أمي	٢١ (٢٠,٤٪)	٩ (٩,٤٪)	١	٣١ (١٥,٥٪)
ابتدائي	٤٦ (٤٤,٧٪)	٢٩ (٣٠,٢٪)	-	٧٥ (٣٧,٥٪)
متوسط	٢١ (٢٠,٤٪)	٤٣ (٤٤,٨٪)	-	٦٤ (٣٢٪)
ثانوي	٩ (٨,٧٪)	٦ (٦,٣٪)	-	١٥ (٧,٥٪)
جامعي	٦ (٥,٨٪)	٩ (٩,٤٪)	-	١٥ (٧,٥٪)
مجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

تبدو نسبة الأمية (١٥,٥٪) ضئيلة في عينة الدراسة، ولكنها نسبة معقولة مقارنة بالدراسات التي تناولت المهجرين. فلقد بلغت هذه النسبة لدى د. علي فاعور في كتابه «**بيروت ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠**»[٢] حوالى ٢٠٪ في منطقة الشياح لدى السكان من عمر خمس سنوات وأكثر. وهي تقريباً النسبة ذاتها لدى الأسر المسلمة في العينة (وهي كلها من منطقة الشياح). كذلك يذكر كسباريان وبودان في تقريرهما حول مهجري الحرب في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧[٣] ان هذه النسبة هي بحدود ١٥,٨٪ لدى المهجرين و١٠,٥٪ لدى الذكور منهم، وهي نسبة تقترب إلى حد بعيد من نسبة الأميين في عينتنا إذا ما أخذنا في الاعتبار ان اعمار المستجوَبين في دراستنا هي أكبر من اعمار المستجوَبين في الدراسات الأخرى مما قد يزيد من نسبة الأمية لديهم.

كذلك تقترب نسبة فئة التعليم الابتدائي من النسب المذكورة في دراسة د. فاعور، إذ تبلغ فيها نسبة ذوي المستوى الابتدائي من أرباب الأسر الذكور المهجرين ٣٩,٥٪ وفي دراستنا ٣٧,٥٪. أما نسبة ذوي التعليم الثانوي وما فوق، فتبدو لدينا أكثر ارتفاعاً من دراسة د. فاعور ولكنها أقل من نتائج دراسة كسباريان وبودوان (١٥٪ مقابل ٩,١٪ مقابل ٢٢,١٪). ويبدو أن الاختلاف ناتج عن المصدر الجغرافي للمهجرين.

وبالمقارنة ما بين الطائفتين، يظهر أرباب الأسر المسيحية أكثر تعلماً من الأسر المسلمة، إذ تصل نسبة الأميين في الأسر الأخيرة إلى أكثر من ضعفي الأميين في الأسر الأولى. وتزيد نسبة ذوي المستوى الجامعي عند ابناء الطائفة المسيحية عن أمثالهم في الطائفة الأخرى.

---

(٢) فاعور، علي: «بيروت ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠»، المؤسسة الجغرافية، بيروت ١٩٩١، ص٢٥٥.

(٣) كسباريان، بودران: «مهجرو الحرب في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧»، معهد دراسات العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، جامعة لافال كيبيك ـ كندا، حزيران ١٩٩١. ٣ أجزاء.

١٠ ـ مستوى تعليم الزوجة

جدول رقم (٩)

المستوى التعليمي / الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	مجموع
أمية	٣٨ (٣٦,٩٪)	١٠ (١٠,٤٪)	١	٤٩ (٢٤,٥٪)
مستوى ابتدائي	٣١ (٣٠,١٪)	٢٦ (٢٧,١٪)	-	٥٧ (٢٨,٥٪)
مستوى متوسط	٢٢ (٢١,٤٪)	٣٣ (٣٤,٤٪)	-	٥٥ (٢٧,٥٪)
مستوى ثانوي	١٠ (٩,٧٪)	١٦ (١٦,٧٪)	-	٢٦ (١٣٪)
مستوى جامعي	٢ (١,٩٪)	١١ (١١,٥٪)	-	١٣ (٦,٥٪)
مجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

يلاحظ من الجدول رقم (٩) أن نسبة الأمية عند النساء تزيد عما هي عند الرجال، وهو أمر متفق عليه. غير أن الأمر المفاجيء هو ارتفاع مستوى التعليم عند النساء عن مستواه عند الأزواج. ويبرز هذا الاتجاه خصوصاً في الأسر المسيحية، حيث تبدو نسبة الأمية منخفضة ومستوى التعليم المتوسط وما فوق يصل إلى حوالي ٦٢٪ من الأمهات المسيحيات في العينة.

ويرتدي هذا الواقع أهمية كبرى، لأن تعليم الزوجة ينعكس في مجمل العلاقات الأسرية ويؤثر بشكل قوي. وتقول الدراسات إنه أقوى من تأثير تعليم الزوج، في الممارسات اليومية للأسرة وفي قيمها وتطلعاتها.

ومما يزيد من أهمية الأمر، الارتباط القوي ما بين مستوى تعليم الزوجة ومستوى تعليم الزوج كما ظهر في التحليل الاحصائي لمعطيات الدراسة (جدول غير مذكور). فكلما ارتفع تعليم الأزواج، ارتفع بالمقابل مستوى تعليم الزوجات والعكس صحيح أيضاً.

خلاصة حول القسم الأول

تبدو أسر العينة حسبما تقدم من معطيات، أسراً متوسطة الحال عموماً، إن لجهة الوضع المعيشي أو لجهة التعليم أو لجهة المستوى المهني. ويمكن وضعها ضمن الفئة الوسطى على السلم الاجتماعي. ومعروف أن الفئة الوسطى هي أكثر الفئات تأثراً بمتغيرات التطور الاجتماعي، وذلك بسبب نزوعها إلى الانفتاح على المستجدات وتطلعها البارز للارتقاء الاجتماعي.

ويمكن القول ان الفئة الوسطى كانت أكثر الفئات تعرضاً للأذى الناجم عن الحرب. فمن جهة، انعكس انهيار الوضع الاقتصادي بشكل قوي على وضعها، بحيث تراجعت بدرجة كبيرة إلى الوراء. ومن جهة أخرى، تمتاز هذه الفئة بالأصل بشدة توظيفها

الأسري عموماً[٤] (ضبط أكبر للأولاد ومراقبة أشد لمسارهم الدراسي وتطلعات أكبر بشأنهم)، مما يعني ان كل اضطراب في المعاش الأسري يطال هذه الفئة بشكل أعمق مما يطال الفئات الأخرى، وينعكس مباشرة في بيئة أسرتها. فكيف تلقت هذه الأسر مصاعب الحرب والتهجير وما مدى التفكك الذي لحقها بنتيجتهما؟

وتفيدنا معطيات الدراسة بأن أسر الطائفة المسيحية في العينة تبرز تقدماً في مجالي التعليم والاقتصاد. فهل يؤدي هذا الواقع إلى التخفيف من حدة المعاناة لدى هذه الأسر، وبالتالي هل يؤدي الأمر إلى حالة تفكك أقوى في الأسرة المسلمة منها في الأسرة المسيحية؟

II ـ القسم الثاني

الوضع السوسيو ـ ثقافي للأسر

في هذا القسم من الدراسة، سوف نتناول الجوانب ذات الطابع الثقافي في معاش الأسرة، وهو مرتبط مباشرة بالوضع الاجتماعي الذي جرى عرضه في القسم الأول. ولقد حاولنا استشفاف مدى دخول القيم «الحديثة» و/أو استمرار القيم التقليدية في التأثير على المجال الأسري.

أ ـ القرابة بين الزوجين

بشكل عام، يمكن القول إن معظم الأسر في العينة (حوالى الثلثين) لم يلعب عامل القرابة دوراً في زواج ركنيها. ولكن وجود عامل القرابة في الثلث المتبقي، وخصوصاً قرابة العمومة (١٦,٥٪ اقرباء لجهة الأب)، يشير إلى استمرار قوة العوامل التقليدية في الأسرة، سيما وان الكلام يجري على أسر تعيش في المدينة (وان كان على أطرافها) وليس في الريف.

ويظهر من الجدول (١٠)، ان الاتجاه التقليدي لجهة زواج الأقارب يبدو لدى الطائفتين. غير انه من الملفت للنظر، ان الزواج من أقرباء الأب يبدو أكثر ممارسة لدى الطائفة المسلمة (٢٠,٤٪ مقابل ١١,٥٪). وبالمقابل فإن الزواج من أقرباء الأم، ينتشر أكثر لدى الطائفة المسيحية (١٥,٦٪ مقابل ٩,٨٪).

---

(٤) عديدة هي الدراسات التي أشارت إلى هذا الواقع. ونكتفي هنا بالإشارة إلى دراسة د. زهير حطب ود. عباس مكي حول السلطة الأبوية والشباب الصادرة عن معهد الانماء العربي، ١٩٨٠، ومن نتائجها «أن أكثر الفئات الاجتماعية الاقتصادية لهذه السلطة هي الفئات الوسطى ...» ص٢١٩ ونشير أيضاً إلى أطروحة الدكتورة التي أجريناها حول «المتون الاجتماعية، الجنسية والدينية في التربية الاخلاقية للعائلة اللبنانية ـ مقارنة بين الطوائف المسلمة والمسيحية في بيروت»، جامعة السوربون باريس الخامسة، ١٩٨٩، وكانت نتائجها متفقة إلى حدّ كبير مع هذا الاتجاه.

جدول رقم (١٠)

درجة القرابة / الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	لا جواب	مجموع
لا قرابة	٧١ (٦٨,٩٪)	٧ (٧٢,٩٪)	٠	١٤١ (٧٠,٥٪)
ابناء عم أو عمة	١٢ (١١,٧٪)	٦ (٦,٣٪)	٠	١٨ (٩٪)
ابناء خال أو خالة	٥ (٤,٩٪)	٢(٢,١٪)	٠	٧ (٣,٥٪)
قرابة لجهة الأب	٩ (٨,٧٪)	٥ (٥,٢٪)	١	١٥ (٧,٥٪)
قرابة لجهة الأم	٥ (٤,٩٪)	١٣ (١٣,٥٪)	٠	١٨ (٩٪)
غير محدد	١ (١٪)	-	٠	١ (٠,٥٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه للزواج من الأقارب بالرغم من ضعفه النسبي، لا يتأثر ـ كما بدا من تحليل النتائج في الجدول رقم ١١ ـ بالمستوى التعليمي. فنلاحظ أن أكثر من نصف الأزواج من مستوى جامعي تزوجوا من أقرباء لهم، وكانت نسبتهم هي الأكبر في هذا المجال. فإن كنا نتوقع أن يكون حاملو الاجازات الجامعية أكثر شبابا من الأميين، يحق لنا أن نرى الأمر كنوع من الردة نحو تقليدية العلاقات الأسرية.

جدول رقم (١١)

درجة القرابة / تعليم الزوج	أمي	مستوى ابتدائي	مستوى متوسط	مستوى ثانوي	مستوى جامعي	المجموع
لا قرابة	٢٤ (٧٧٪)	٤٩ (٦٥,٣٪)	٥٠ (٧٨,١٪)	١١ (٧٣,٣٪)	٧ (٤٦,٧٪)	١٤١ (٧٠,٥٪)
ابناء عم أو عمة	١ (٣,٢٪)	١٠ (١٣,٣٪)	٣ (٤,٧٪)	١ (٦,٧٪)	٣ (٢٠٪)	١٨ (٩٪)
ابناء خال أو خالة	٢ (٦,٥٪)	٢ (٢,٧٪)	١ (١,٦٪)	١ (٦,٧٪)	١ (٦,٧٪)	٧ (٣,٥٪)
قرابة لجهة الأب	٣ (٩,٧٪)	٥ (٦,٧٪)	٣ (٤,٧٪)	٢ (١٣,٣٪)	٢ (١٣,٣٪)	١٥ (٧,٥٪)
قرابة لجهة الأم	١ (٣,٢٪)	٩ (١٢٪)	٦ (٩,٤٪)	-	٢ (١٣,٣٪)	١٨ (٠٪)
لا جواب	-	-	١ (١,٦٪)	-	-	١ (٠,٥٪)
المجموع	٣١	٧٥	٦٤	١٥	١٥	٢٠٠

ب ـ عدد الولادات

أكثر من نصف العينة (٥٢,٥٪)، لدى أفرادها ما بين ثلاثة وخمسة أولاد. تليهم فئة الستة إلى ثمانية أولاد (١٩٪)، أي أن معدل الولادات ما زال مرتفعاً نسبياً، مما يشير إلى اتجاه تقليدي.

هذا الاتجاه التقليدي، يبدو أكثر بروزاً لدى الطائفة المسلمة، حيث نجد أن هناك

إحدى عشرة أسرة لديها تسعة أولاد أو أكثر، بينما لا نجد أسرة واحدة من الطائفة المسيحية في هذه الفئة. كذلك فإن ربع أسر الطائفة الأخيرة اقتصر على ولادتين، في حين لم تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٦,٨٪ لدى الطائفة الأولى.

جدول رقم (١٢)

عدد الولادات/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
ولادة واحدة	٣ (٢,٩٪)	٧ (٧,٣٪)	-	١٠ (٥٪)
ولادتان	٧ (٦,٨٪)	٢٢ (٢٢,٩٪)	-	٢٩ (١٤,٥٪)
ثلاث إلى خمس ولادات	٥٤ (٥٢,٤٪)	٥١ (٥٣,١٪)	-	١٠٥ (٥٢,٥٪)
ست إلى ثماني	٢٧ (٢٦,٢٪)	١١ (١١,٥٪)	-	٣٨ (١٩٪)
تسع أو أكثر	١١ (١٠,٧٪)	-	١	١٢ (٣٪)
لا ولادات	١ (١٪)	٥ (٥,٢٪)	-	٦ (٣٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

أما بالنسبة إلى أثر التعليم، فإننا نفاجأ بأنه على الرغم من أن الولادات الكثيرة في فئتي ست إلى ثمانٍ أو تسع وأكثر، برزت أكثر لدى أسر الأزواج الأميين، إلا أن أثر التعليم بقي ضعيفاً نسبياً في هذا المجال، إذ نلاحظ ان النسبة الأكبر من حملة المستوى الجامعي (يفترض انهم أكثر شباباً من الأزواج الأميين، وبالتالي فإن احتمال انجابهم لأولاد جدد لم ينقطع بعد) هم ممن انجبوا ما بين الثلاثة وخمسة أولاد. وان الاكتفاء بمولود واحد أو بمولودين يمكن أن يرد بنسب متقاربة لدى مستويات التعليم المختلفة (جدول غير مذكور).

ج ـ ممارسات دينية

تمارس أسر العينة الشعائر الدينية بشكل قوي، كما يظهر لنا في الجدول رقم (١٣). ويبدو واضحاً أن هذه الممارسة قد زادت أثناء الحرب، خصوصاً لدى أسر الطائفة المسيحية التي يشير ٥٤,٢٪ منها إلى تجدد عادة الصلاة والصوم أثناء الحرب (جدول غير مذكور). في حين تبين الأجوبة ان ١٩,٤٪ من الأسر المسلمة استجدت لديها بعض الممارسات مثل الصلاة والصوم (٨,٧٪) وارتداء الحجاب (٩,٧٪) والامتناع عن المشروبات الكحولية (١٪) وحافظ الباقون على ممارساتهم القديمة.

جدول رقم (١٣)

الممارسة الدينية/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
الممارسة تراجعت	٥ (٤,٩٪)	٨ (٨,٣٪)	٠	١٣ (٦,٥٪)
الممارسة زادت	٢٥ (٢٤,٣٪)	٣٣ (٣٤,٤٪)	٠	٥٨ (٢٩٪)
بقيت قوية	١٤ (١٣,٦٪)	١٩ (١٩,٨٪)	٠	٣٣ (١٦,٥٪)
بقيت كما هي	٥٧ (٥٥,٣٪)	٣٠ (٣١,٣٪)	١	٨٨ (٤٤٪)
بقيت ضعيفة	٢ (١,٩٪)	٦ (٦,٣٪)	٠	٨ (٤٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى التعليم يبدو عاملاً مؤثراً في زيادة أو ضعف هذه الممارسات، إذ تشير الأجوبة إلى أن الممارسات بقيت على حالها ولم تتأثر بالحرب لدى ٧٣,٣٪ من الأزواج حملة المستوى الجامعي، بينما زادت لدى ٥٩,١٪ ممن هم في مستوى تعليم ابتدائي وما دون (جدول غير منكور) غير أن عامل التعليم نفسه لدى الزوجة يصبح أضعف تأثيراً في تغيير الممارسات الدينية (جدول غير منكور).

د ـ الممارسات الغيبية

تظهر الممارسات الغيبية (مثل السحر والتنجيم والنذور وقراءة الكف وقراءة الفنجان) عند حوالى ثلث أسر العينة. وهي تزيد بنسبة كبيرة عند الأسر المسلمة مما عند الأسر المسيحية (٦٠,٣٪ مقابل ١٠,٤٪). وتذكر هذه الأسر ان الأحداث كانت سبباً لهذه الممارسات في ٢٤,٣٪ من الحالات (جدول غير منكور).

الجدول رقم (١٤)

ممارسات غيبية/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
لجأت لنوع واحد	٥٥ (٥٣,٤٪)	٩ (٩,٤٪)	٠	٦٤ (٣٢٪)
لجأت لنوعين	٥ (٤,٩٪)	١ (١٪)	٠	٦ (٣٪)
لجأت لثلاثة أنواع	١ (١٪)	٠	٠	١ (٠,٥٪)
لجأة لأربعة أنواع	١ (١٪)	٠	٠	١ (٠,٥٪)
لم تلجأ لذلك	٤١ (٣٩,٨٪)	٨٦ (٨٩,٦٪)	١	١٢٨ (٦٤٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

وتدل الأرقام على ان مستوى تعليم الزوج لم يؤثر على الممارسة الغيبية للزوجة. كذلك الأمر بالنسبة إلى مستوى تعليمها نفسه، حيث لم تظهر فروقات ذات دلالة

احصائية بين ممارسة الزوجة ذات التعليم الجامعي وممارسة الزوجة الأمية (جدول غير مذكور).

٥ ـ استعمال وسائل منع الحمل

بالرغم من أن ولادات الأسر المسلمة هي أكبر من ولادات الأسر المسيحية، إلا أن اللجوء إلى وسائل منع الحمل لدى الأخيرة هو أقل منه لدى الأولى (٤٨,٥٪ مقابل ٨٥,٤٪) كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

وسائل/ طائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
لا وسائل منع الحمل	٥٠ (٤٨,٥٪)	٨٢ (٨٥,٤٪)	١	١٣٣ (٦٦,٥٪)
حبوب منع الحمل	٣٠ (٢٩,١٪)	٦ (٩,٤٪)	٠	٣٩ (١٩,٥٪)
اللولب	١٨ (١٧,٥٪)	٢ (٢,١٪)	٠	٢٠ (١٠٪)
وسائل أخرى	٥ (٤,٩٪)	٣ (٣,١٪)	٠	٨ (٤٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

وهذا التفاوت يعود ربما إلى ما كنا قد لاحظناه من ميل إلى تأخير سن الزواج لدى الأسر المسيحية بالمقارنة مع الأسر الأخرى (راجع ما ذكر بشأن تاريخ الزواج)، إضافة إلى الاتجاه الأبرز لدى هذه الأسر للتزاوج في عمر متقارب (راجع الجدول رقم ٢).

ولم يظهر التحليل الاحصائي تأثيراً يذكر لمستوى تعليم الزوج بالنسبة إلى استعمال وسائل منع الحمل، بينما كان ارتفاع تعليم الزوجة عاملاً مؤثراً في زيادة استعمال هذه الوسائل (جدول غير مذكور).

و ـ الاجهاض

ان موضوع الاجهاض يتميز بحساسية خاصة. فالاجهاض غير معترف به رسمياً وترفضه الهيئات الروحية في مجتمعنا المتدين عموماً.

ومعالجتنا لمسألة الاجهاض من الوجهة التي نتناول (الجانب الثقافي للأسرة) تطرح بذاتها اشكالية. فهل نعتبر ان الأسر التي تمارس الاجهاض هي أسر حديثة وتلك التي لا تمارسه هي اسر تقليدية أم العكس؟ ما نود ايضاحه هو ان تصنيف الأسر إلى تقليدية وحديثة لا يحمل في ذاته أي حكم خلقي، وإنما يهدف إلى الكشف عن مدى تغلغل الممارسات الجديدة في اسرتنا. ونعرف أن ممارسة الاجهاض مرتبطة بتعليم المرأة وخروجها إلى العمل وعدم اكتفائها بوظيفة الانجاب التي كانت قبلاً هي السائدة. ولكن

بالمقابل، فإن المرأة المتعلمة تكون في العادة أكثر وعياً لموضوع تخطيط الانجاب، وأبرز دليل على ذلك زيادة استعمال وسائل منع الحمل عند الزوجات المتعلمات، كما بدا لنا في الجدول السابق.

ونحن، حين وضعنا السؤال المتعلق بالاجهاض، كان تخوفنا كبيراً من عدم الاجابة عليه، لذلك لم يتعلق سؤالنا بما إذا كان الاجهاض عفوياً أو مقصوداً، بل حاولنا معرفة حالات الاجهاض، وبالتالي لا يمكننا الاستفادة من الأجوبة لتكوين صورة كافية عن مواقفهن الاجتماعية والمتعلقة منها خصوصاً بالاجهاض.

وتدل المعطيات الميدانية التي توافرت لدينا على أن الاجهاض واقعة معروفة لدى ما يقارب نصف زوجات العينة (٤٥٪). انظر الجدول رقم (١٦). ولكن ما يلفت النظر في الأجوبة هو كثرة عدد حالات الاجهاض لدى الأسرة المسلمة (٥٣,٤٪ منها لديها حالات اجهاض) بالمقارنة مع الأسر المسيحية (٣٥,٤٪)، بالإضافة إلى أن الأسر التي عرفت ثلاث حالات اجهاض بلغت ١١,٧٪ من الأسر الأولى، بالمقارنة مع ٥,٢٪ لدى الأسر الثانية. فهل يمكن اعتبار الأسباب الصحية أو الطبيعية وراء هذا الاختلاف؟

جدول رقم (١٦)

حالات الاجهاض /الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
لا حالات اجهاض	٤٨ (٤٦,٦٪)	٦٢ (٦٤,٦٪)	-	١١٠ (٥٥٪)
حالة واحدة	٢٢ (٢١,٤٪)	١٧ (١٧,٧٪)	-	٣٩ (١٩,٥٪)
حالتان اثنتان	٢١ (٢٠,٤٪)	١١ (١١,٥٪)	-	٣٢ (١٦٪)
ثلاث أو أكثر	١٢ (١١,٧٪)	٥ (٥,٢٪)	١	١٨ (٩٪)
لا جواب	-	١ (١٪)	-	١ (٠,٥٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

ان معالجة المعطيات من زاوية المستوى التعليمي للزوجة (جدول غير منكور)، تبين لنا ان عدد حالات الاجهاض ينخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي. ويصبح هذا الفارق مفهوما إذا ما تذكرنا ارتفاع مستوى التعليم عند الزوجات المسيحيات بالمقارنة مع الزوجات المسلمات.

ز ـ درجة التساهل مع الأبناء

بالنسبة إلى الذكور، جاءت أجوبة الأسر كالتالي:

جدول رقم (١٧)

	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
هل تسمح الأسرة لابنها العازب بالعيش وحيداً؟				
نعم تسمح	١٧ (٪١٦,٥)	١١ (٪١١,٥)	٠	٢٨ (٪١٤)
لا تسمح	٧١ (٪٦٨,٩)	٥٨ (٪٦٠,٤)	١	١٣٠ (٪٦٥)
لا جواب	١٥ (٪١٤,٦)	٢٧ (٪٢٨,١)	٠	٤٢ (٪٢١)
* **هل تسمح له بالتاخر ليلاً؟**				
نعم	٢٦ (٪٢٥,٢)	١٨ (٪١٨,٨)	١	٤٤ (٪٢٢)
كلا	٦٢ (٪٦٠,٢)	٥١ (٪٥٣,١)	٠	١١٤ (٪٥٧)
لا جواب	١٥ (٪١٤,٦)	٢٧ (٪٢٨,١)	٠	٤٢ (٪٢١)
* **هل تسمح له باستقبال من يشاء في غرفته؟**				
نعم	٤٥ (٪٤٣,٧)	١٣ (٪١٣,٥)	١	٥٩ (٪٢٩,٥)
كلا	٤٣ (٪٤١,٧)	٥٦ (٪٥٨,٣)	٠	٩٩ (٪٤٩,٥)
لا جواب	١٥ (٪١٤,٦)	٢٧ (٪٢٨,١)	٠	٤٢ (٪٢١)
* **هل تسمح له بإقامة حفلة راقصة في المنزل؟**				
نعم	٢٨ (٪٢٧,٢)	٣٦ (٪٣٧,٥)	٠	٦٤ (٪٣٢)
كلا	٦٠ (٪٥٨,٣)	٣٣ (٪٣٤,٤)	١	٩٤ (٪٤٧)
لا جواب	١٥ (٪١٤,٦)	٢٧ (٪٢٨,١)	٠	٤٢ (٪٢١)
* **هل تسمح له بممارسة الرياضة**				
نعم	٦٤ (٪٦٢,١)	٥٩ (٪٦١,٥)	١	١٢٤ (٪٦٢)
كلا	٢٤ (٪٢٣,٣)	١١ (٪١١,٥)	٠	٣٥ (٪١٧,٥)
لا جواب	١٥ (٪١٤,٦)	٢٦ (٪٢٧,١)	٠	٤١ (٪٢٠,٥)
المجموع	١٠٣	٣٦	١	٢٠٠

أما بالنسبة إلى الاناث فكانت أجوبة الأسر كالآتي:

جدول رقم (١٨)

	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
* هل تسمح الأسرة لابنتها بالعيش وحيدة؟				
نعم تسمح	٣ (٢,٩٪)	٢ (٢,١٪)	٠	٥ (٢,٥٪)
لا تسمح	٨١ (٧٨,٦٪)	٧١ (٧٤٪)	١	١٥٣ (٧٦,٥٪)
لا جواب	١٩ (١٨,٤٪)	٢٣ (٢٤٪)	٠	٤٢ (٢١٪)
* هل تسمح لها بالتاخر ليلاً؟				
نعم	٧ (٦,٨٪)	٦ (٦,٣٪)	٠	١٣ (٦,٥٪)
كلا	٧٧ (٧٤,٨٪)	٦٧ (٦٩,٨٪)	١	١٤٥ (٧٢,٥٪)
لا جواب	١٩ (١٨,٤٪)	٢٣ (٢٤٪)	٠	٤٢ (٢١٪)
* هل تسمح لها باستقبال من تشاء في غرفتها؟				
نعم	٣١ (٣٠,١٪)	٥ (٥,٢٪)	٠	٣٦ (١٨٪)
كلا	٥٣ (٥١,٥٪)	٦٨ (٧٠,٨٪)	١	١٢٢ (٦١٪)
لا جواب	١٩ (١٨,٤٪)	٢٣ (٢٤٪)	٠	٤٢ (٢١٪)
* هل تسمح لها باقامة حفلة راقصة في المنزل؟				
نعم	١٩ (١٨,٤٪)	٢٥ (٢٦٪)	٠	٤٤ (٢٢٪)
كلا	٦٥ (٦٣,١٪)	٤٨ (٥٠٪)	١	١١٤ (٥٧٪)
لا جواب	١٩ (١٨,٤٪)	٢٣ (٢٤٪)	٠	٤٢ (٢١٪)
* هل تسمح لها بممارسة الرياضة؟				
نعم	٤٢ (٤٠,٨٪)	٥٤ (٥٦,٣٪)	٠	٩٦ (٤٨٪)
كلا	٤٢ (٤٠,٨٪)	٢٠ (٢٠,٨٪)	١	٦٣ (٣١,٥٪)
لا جواب	١٩ (١٨,٤٪)	٢٢ (٢٢,٩٪)	٠	٤١ (٢٠,٥٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

ويلاحظ من مقارنة الجدولين السابقين ما يلي:

أولاً: درجة التساهل تبدو ضعيفة نسبياً في كلتا الأسرتين.

ثانياً: يطال المنع الاناث أكثر مما يطال الذكور.

ثالثاً: في حال وجود تساهل إزاء الاناث، فإنه أكثر وروداً لدى الأسرة المسيحية.

رابعاً: تختلف اسرتا الطائفتين اختلافاً كبيراً إزاء عدد من المواضيع: ممارسة الرياضة واقامة حفلة راقصة في المنزل، يشكلان سلوكاً مقبولاً أكثر لدى الأسر المسيحية، بينما استقبال الأصدقاء في غرفة الابن لا يلقى المنع نفسه عند الأسرة المسلمة.

خامساً: نسبة غياب الأجوبة كبيرة لدى الاسرتين، ولكنها أكبر بشكل واضح لدى الأسرة المسيحية في ما يتعلق بالذكور.

في معالجة المعطيات من زاوية التعليم، نُفاجأ بأن أسر الأزواج ذوي المستوى الجامعي هي أقل الفئات التعليمية تساهلاً في كل المجالات، وأكثرها تردداً بالمقابل إذ كانت فئة «لا جواب» لديها هي الأكبر دائماً. وربما مرد الأمر إلى أن هذه الفئة ليس لديها أبناء في عمر تطرح فيه مثل هذه المشكلات، وبالتالي فإن لا خبرة لديها في هذا المجال (جدول غير مذكور)

ممارسة السلطة

يفيدنا متغير ممارسة السلطة، في معرفة طبيعة العلاقات السائدة ما بين الزوجين، ومدى مشاركة الزوجة في تحمل القرارات المتعلقة بالأسرة.

وتشير الاجابات الواردة في الدراسة حول من كان يأخذ قرار الانتقال وتغيير السكن في أثناء الحرب، إلى اتجاه متشابه في أسر الطائفتين، حيث يبرز الزوج كحامل متفرد للمسؤولية في معظم الحالات.

جدول رقم (١٩)

من ياخذ القرار /الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
الزوج فقط	٤٦ (٤٤,٧٪)	٤٦ (٤٧,٩٪)	٠	٩٢ (٤٦٪)
الزوجة فقط	٢٣ (٢٢,٣٪)	٩ (٩,٤٪)	٠	٣٢ (١٦٪)
الزوجان معاً	١٨ (١٧,٥٪)	٤٠ (٤١,٧٪)	٠	٥٨ (٢٩٪)
الأسرة ككل	١٦ (١٥,٥٪)	١ (١٪)	١	١٨ (٩٪)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

ويلفت النظر في هذا الجدول نسبة تفرد الزوجة في الأسرة المسلمة في تحمل المسؤولية في ٢٢,٣٪ من الحالات مقابل ٩,٤ في الأسرة المسيحية. بينما تبرز مشاركة الزوجين معاً في اتخاذ مثل هذا القرار بشكل كبير لدى الأسرة الأخيرة (٤١,٧٪).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى النسبة البارزة لحالات تحمل الأسرة بمجملها مثل هذا القرار في الطائفة المسلمة (١٥,٥٪) وغياب مثل هذا الأمر عن الطائفة الأخرى.

وتأكيداً لما سبق، تبين أجوبة الأسر على سؤال حول على من كانت تقع أكثر الأعباء

الحياتية أثناء التهجير، ان تحمل الأعباء من قبل الزوجين معاً كان أكبر لدى الأسرة المسيحية منه لدى الأسرة المسلمة، وان مشاركة الأبناء في تحمل المسؤوليات يبدو اتجاهاً أكثر بروزاً في الأسرة المسلمة.

جدول رقم (٢٠)

تحمل الأعباء/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
على الزوج فقط	٥٠ (٪٤٨,٥)	٤٤ (٪٤٥,٨)	٠	٩٤ (٪٤٧)
على الزوجة فقط	٢٨ (٪٢٧,٢)	٢٨ (٪٢٩,٢)	٠	٥٦ (٪٢٨)
على الزوجين	١١ (٪١٠,٧)	٢٢ (٪٢٢,٩)	٠	٣٣ (٪١٦,٥)
على أكثر منهما في الأسرة	١٤ (٪١٣,٦)	٢ (٪٢,١)	١	١٧ (٪٨,٥)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

ونلقى مزيداً من التأكيد في الجدول التالي حول من تدبَّر الأمور الحياتية أثناء التهجير. فنلاحظ ان الزوج أتى في المرتبة الأولى في أسرة الطائفتين. وذكرت الزوجة المسلمة انها تدبرت الأمور بمفردها في (٢٥,٢٪) من الحالات وان الأولاد شاركوا في تدبير هذه الأمور في ١٨,٤٪. بينما برز اتجاه المشاركة بين الزوجين أقوى لدى الأسرة المسيحية.

جدول رقم (٢١)

مدبر الأمور/ الطائفة	الزوج مسلم	الزوج مسيحي	غير محدد	المجموع
الزوج فقط	٤٧ (٪٤٥,٦)	٥٥ (٪٥٧,٣)	٠	١٠٢ (٪٥١)
الزوجة فقط	٢٦ (٪٢٥,٢)	١٥ (٪١٥,٦)	٠	٤١ (٪٢٠,٥)
الزوجان معاً	١١ (٪١٠,٧)	٢٤ (٪٢٥)	٠	٣٥ (٪١٧,٥)
أكثر من فرد	١٩ (٪١٨,٤)	٢ (٪٢,١)	١	٢٢ (٪١١)
المجموع	١٠٣	٩٦	١	٢٠٠

ويلعب متغير تعليم المرأة دوراً مؤثراً إلى حد معين في منع استئثار أحد الشريكين بتحمل المسؤولية، إنْ لجهة اتخاذ القرار أو تدبير الأمور أو تحمل الأعباء. فنلاحظ أن مشاركة الزوجين معاً تزداد، مع ارتفاع المستوى التعليمي (جداول عدد ٣ غير منكورة). ولم يكن لمتغير تعليم الزوج مثل هذا التأثير (جداول عدد ٣ غير منكورة)، مما يوحي بأن التغير لن يحصل لدى المرأة بفعل عوامل خارجة عنها، بل انها يجب أن تغير في نفسها حتى تغير في وضعها، وان تغير ظروف الزوج قد يساعد في تحسين الوضع ولكنه حتماً لن يغير من وضعية المرأة نفسها.

خلاصة القسم الثاني: الوضع السوسيو ـ ثقافي للأسرة

يبين لنا القسم الثاني من الدراسة، ان أسرة العينة كانت متجاذبة عموماً ما بين القيم التقليدية والقيم والتحديثية. في الاتجاه التقليدي، نلاحظ استمرار عادة التزواج من الأقرباء، وإرتفاع نسبة المواليد، وقوة الممارسات الدينية والغيبية. وميل الأسرة إلى التشدد خارج نطاق الأسر هو شائع نسبياً، وتميل الولادات إلى التناقص، كما أن الممارسات الغيبية ما زالت فاعلة وان كانت ليست بقوة الماضي نفسها.

ومع قناعتنا التامة بأن هذه الممارسات، وإن كانت تتضمن قيماً اجتماعية، إلا أنها لا تكفي وحدها لتصنيف الأسر بين فئتي الحداثة والتقليدية. ولكننا نرى فيها إشارة بسيطة تتطلب دراسة أكثر عمقاً، تدل على ان الأسرة المسيحية أقرب إلى تمثيل الاتجاه الحديث، والأسر المسلمة ما زالت متمسكة ببعض الممارسات التقليدية. وقد يكون متغير التعليم هو سبب هذا الاختلاف. ونذكر أن زوجات الأسر المسيحية في العينة كانت أكثر تعلماً.

ولكن في مناقشة متغير التعليم بذاته، نلاحظ انه لم يكن فاعلاً في مجالات عديدة، مما يوحي بأن الاتجاه التقليدي ما زال يمارس مقاومة ناجحة ضد اتجاه التحديث المتمثل بالتعليم. ولقد تبين لنا ان مؤشر التعليم لم يؤثر مثلاً في التزاوج من الأقرباء، ولم يؤثر في عدد الولادات ولا في الممارسات الغيبية. أما المجالات التي كان تأثيره فيها جلياً، فهي المجالات الخاصة مباشرة بالمرأة مثل إستعمال وسائل منع الحمل والاجهاض ومشاركة الزوج في تحمل مسؤوليات الأسرة. مما يشير إلى أن المرأة أكثر انفتاحاً على التغيير إذا اتحيت لها الفرصة لذلك.

ونصل من كل ذلك إلى التساؤل عما إذا كانت الحرب والتهجير هما السبب في هذا التزواج بين اتجاهي التقليدية والحداثة، وهما اللذان منعا أو كبحا الممارسات التحديثية؟ فهل يكون التهجير وعودة الأسر إلى منابتها واقترابها من عائلتها الأصلية، زاد من نسبة التزواج من الأقرباء؟ وهل يكون الخوف من الموت والقلق من جراء الحرب، سببا في إعادة ظهور الممارسات الغيبية؟ وهل تكون افرازات الحرب هي التي جعلت الأسر الأكثر تأهيلاً للتساهل مع ابنائها، وهي الأسر الأكثر تعليماً، ترتد إلى التشدد إزاءهم؟

القسم الثالث: التهجير والهجرة

٣ ـ التهجير

إن مناطق إستقطاب المهجرين في الحرب كانت بالترتيب: الجنوب (٧٩٪ من حالات التهجير) ثم بيروت (٦٤٪ من حالات التهجير) ثم جبل لبنان (٢٨٪) ثم البقاع (١٣٪) وأخيراً الشمال (١,٥٪).

وقد توزعت هجرات أسر العينة على الوجه التالي:

	الزوج	الجنوب	بيروت	جبل لبنان
(التهجير الأول) مسلم	٦١,٢٪	٢٠,٤٪	٨٪	المدة: ٣ سنوات وما دون (٨٣,٥٪)
(التهجير الأول) مسيحي	٣,١٪	٥٩,٤٪	٣٦,٥٪	المدة: ٣ سنوات وما دون (٩٥,٩٪)
(التهجير الثاني) مسلم	٥٤,٤٪	١٧,٥٪	٤,٩٪	المدة: ٣ سنوات وما دون (٧٥,٧٪)
(التهجير الثاني) مسيحي	صفر	٢٠,٨٪	٦,٣٪	المدة: ٣ سنوات وما دون (٢٦٪)
(التهجير الثالث) مسلم	٣٢٪	٧,٨٪	٢,٩٪	المدة: ٣ سنوات وما دون (٤٤,٧٪)
(التهجير الثالث) مسيحي	صفر	٤,٢٪	صفر	المدة: ٣ سنوات وما دون (٦,٣٪)

وتوحي حركة الهجرة ان أبناء الطائفة المسلمة كانوا أكثر تنقلاً في المكان، إذ تعرضوا لعدد مرات تهجير أكبر من أبناء الطائفة المسيحية الذين أظهروا ميلاً نسبياً للاستقرار في الأماكن الجديدة. نلاحظ ان ٩٥,٩٪ من الذين هجروا أول مرة، بقوا أكثر من ثلاث سنوات في أماكنهم الجديدة و٤٪ فقط تركوا هذه الأماكن في أقل من سنة، بينما نلاحظ عند الأسر المسلمة ان هناك ٤٠,٨٪ قد بقوا أقل من سنة.

هذا الأمر أدى إلى زيادة عدد تجارب التهجير التي تعرض لها المسلمون، وبالتالي زاد احتمال عدم الاستقرار في معاشهم الأسري. ويبدو أن المسلمين كانوا مضطرين إلى هذا التنقل، لأن الجنوب كان قبلة معظمهم، وهو بالأصل لم يكن آمناً بل تعرض لمصاعب الاحتلال إضافة إلى مصاعب الحرب، لذلك لم يشكل مستقراً آمناً كما هو الحال في منطقة جبل لبنان، حيث كان احتمال العيش بسلام يبدو أكبر نظراً لغياب العامل الاسرائيلي.

ولقد شكلت الهجرات الداخلية في بيروت هروباً مؤقتاً لمجموعة كبيرة من سكان الضواحي، وخصوصاً لأبناء الطائفة المسيحية.

أما العودة إلى المساكن الأصلية، فلقد تمت بمعظمها بعد عام ١٩٨٦ (٩٥,١٪ من الاسر المسلمة و٨٢,٣٪ من الأسر المسيحية)، كما ظهرت نسبة عودة لا بأس بها قبل هذا العام لدى الأسر المسيحية (١٧,٧٪ مقابل ٤,٩٪) (جدول غير مذكور).

ولقد كانت بيروت، كما تشير المعطيات، موئل المهجرين ذوي الوظائف الدنيا (في العينة) في الدرجة الأولى (٨٠٪). أما الجنوب، فقد اجتذب النسبة الأكبر من التجار والصناعيين (٥٠٪) (جدول غير مذكور). أما التعليم فلم يؤثر في اتجاه التهجير الجغرافي.

الهجرة إلى الخارج

الهجرة إلى الخارج من أجل العمل وتحسين الحال، هي أمر معروف لدى اللبنانيين منذ القدم، وربما كانت من المميزات التي أضفت على شخصية اللبناني سمة خاصة به.

فليست الحرب إذن سبباً مباشراً للهجرة، إلا أنها زادت أو دفعت اعداداً أكبر للهجرة هرباً من القصف ومن البطالة وسوء الحال. فمن طالت وما هي الآثار المترتبة على هذه الهجرة؟

تدلنا المعطيات أن عدد حالات الهجرة في الأسر المسلمة (٣١,١٪) أكبر من مثيلاتها لدى الأسر المسيحية (١١,٥٪). ونلاحظ أن الأبناء هم الذين هاجروا في أكثر الأحيان عند كل من الطائفتين (مع نسبة أكبر لدى المسلمين منهم) (جدول غير منكور).

كذلك الأمر بالنسبة إلى مدة التهجير، إذ يبدو أن من قام بالهجرة من الأسر المسلمة قد امضى فترة أطول بالمقارنة مع الأسر الأخرى (جدول غير منكور).

وتفيدنا المعطيات أن الهجرة زادت عند فئة التجار (٤٠٪) وأصحاب المهن الحرة (٢٩,٢٪) أكثر مما زادت لدى الفئات الأخرى. كما زادت لدى الأسر التي لا يعمل الزوج فيها (٤٧,٤٪)، ولكن الأبناء في هذه الأسر هم من هاجروا في ٩٠٪ من الحالات.

ولقد قصد المهاجرون البلدان العربية في الدرجة الأولى (١٠,٥٪)، ثم البلدان الأوروبية في الدرجة الثانية (٩٪)، وأخيراً البلدان الأميركية (٢,٥٪)

مشكلات التهجير

لا شك أن التهجير يترك بصمات عميقة على معاش الأسرة. وربما كلمة اقتلاع هي الأقدر على وصف حالة المهجر. ان يُقتلع الإنسان من مكانه وبيته يبدو أمراً صعباً لمن أراد التغيير، فكيف أمر من فُرض عليه الانتقال فرضاً وفي أقسى الظروف وأمرّها.

لقد حاولنا التعرف إلى المشكلات التي عانى منها المهجرون. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أننا نتوجه بأسئلتنا إلى أناس تجاوزوا محنة التهجير وبالتالي فإن أجوبتهم تعتمد على التذكر أكثر مما تعتمد على التجربة الراهنة. وقد يكون هذا الأمر أكثر كشفاً للمعاناة، إذ ما يبقى في الذاكرة هو الأقسى. كما أن هذه الحالة تساعد على كشف مترسبات التهجير في الوضع الحالي.

أ ـ مدى تأثر الأطفال المولودين أثناء التهجير

ان حوالى نصف الأسر المهجرة رُزق أطفالاً أثناء التهجير (٤٨,٥٪) والأسر المسلمة زادت النسبة لديها حتى (٥٩,٢٪). ولقد اتفقت معظم هذه الأسر على ان أطفالها عانوا من مشكلات نفسية أبرزها الاضطراب والخوف والتوتر النفسي (٢٨٪) يليها الاضطراب السلوكي (٢٢٪) وأخيراً الاحساس بالحرمان (١,٥٪).

وتبدو لنا هذه النسب على درجة كبيرة من الأهمية، خصوصاً وان الأسر عموماً تتحفظ على ذكر المشكلات النفسية التي يتعرض لها أبناؤها، إضافة إلى ما يمكن أن تكون الأيام قد محته من الذاكرة.

ب ـ مشكلات التهجير عموماً

تأكيداً على ميل الأسرة للتستر عموماً على مصاعبها، نلاحظ أن أية أسرة لم تذكر مشكلة اخلاقية واحدة لدى أبنائها، مثل تعاطي المخدرات أو ممارسات جنسية أو العاب قمار أو احتيال أو سرقة أو كذب. ونعتقد أن وضع حالات الاحتيال والسرقة والكذب تحت العنوان الاخلاقي، منع هذه الأسرة من ذكرها، مع قناعتنا بأن مثل هذه الحالات لا بد أن تنشأ في اجواء الاضطراب التي كانت سائدة.

أما المشكلات التي ذكرتها الأسر فهي تباعاً:

أولاً: المشكلات المعيشية، مثل فقدان الملجأ والماء والكهرباء وصغر مساحة المنزل (٩٤٪).

وتبدو هذه المشكلات متشابهة من حيث الحجم والنوعية لدى أسر الطائفتين، ولكنها، بالمقابل، تقل في حال كانت الزوجة أكثر تعلماً.

ثانياً: المشكلات الصحية، مثل الأمراض وفقدان الأدوية أو حالات الاجهاض أو اجراء عمليات جراحية (٨١٪).

وهذه المشكلات متشابهة أيضاً لدى الأسر الطائفتين، ولكنها تقل عند الزوجات الأكثر تعلماً.

ثالثاً: المشكلات النفسية، مثل الانطواء والتوتر الزائد واضطراب النوم والعناد والتمرد والاضطراب السلوكي عموماً.. إلخ (٨٠٪). وتشير الأجوبة إلى ورود هذه المشكلات أكثر لدى الأسر المسلمة ولدى الزوجات الأقل تعلماً.

رابعاً: المشكلات الاجتماعية، مثل المشاحنات مع الأقارب ودراسة الأولاد ورفقتهم (٢٤٪). وتدل الأرقام على ان المشاحنات ترد أكثر في الأسر المسلمة وعند الزوجات الأكثر تعلماً. أما المعاناة من دراسة الأولاد فتزيد عند الزوجات الأميات.

ج ـ الخلافات ما بين أفراد الأسرة

• **بين الزوج والزوجة:** تزيد الخلافات لدى الأسر المسلمة (٣٥٪) عما لدى الأسر المسيحية (١٧,٧٪).

ولا تتأثر هذه الخلافات عموماً بالمستوى التعليمي، وان بدا الأزواج من مستوى جامعي هم أقل خلافاً مع زوجاتهم. والأمر ليس صحيحاً بالنسبة إلى الزوجة.

أما في أسباب هذه الخلافات، فيأتي توتر الاعصاب في الدرجة الأولى منها (١٢٪) (خصوصاً لدى الطائفة المسلمة ٢٠,٤٪ مقابل ٣,١٪ لدى الطائفة المسيحية) تليها الأسباب الاقتصادية (١٠٪).

• **بين الأباء والأبناء:** تتذكر الزوجات ان الخلافات التي نشأت مع الأولاد قد زادت

وقت التهجير، وإنْ بنسبة ضئيلة (١٣,٥٪)، ولكن هذه الخلافات تبدو أكبر في الأسر المسلمة (١٨,٤٪ مقابل ٨,٣٪) دون أن يكون لتغير مستوى التعليم لدى الأهل أثر كثير في هذا المجال.

كذلك كان توتر الاعصاب السبب الأول في هذه الخلافات، يليه السبب الاقتصادي.

. بين الأسرة والأقارب: لم تزد هذه الخلافات بشكل كبير في أثناء التهجير، إذ بلغت نسبتها ١١,٥٪. ولكنها تركزت بشكل ساحق في الأسر المسلمة ولدى الزوجين من مستوى تعليم عال. وأيضاً كان توتر الأعصاب السبب الأول في هذه الخلافات، غير ان مشاكل السكن برزت في هذا المجال كسبب للخلاف مثلها مثل المشاكل الاقتصادية.

خلاصة القسم الثالث

تبدو مصاعب الأسرة بنتيجة التهجير كبيرة، وان حاولت الأسر اخفاء الكثير منها.

وتُظهر الأجوبة ان الأسرة المسلمة كانت أكثر معاناة في هذا المجال، ربما بسبب تعدد تهجيرها، وثانياً بسبب كبر حجمها، وثالثاً بسبب الصعوبات المادية بالمقارنة مع الأسرة الأخرى.

ولقد ظهر لنا ان المستوى التعليمي الأرفع والوضع الاقتصادي الأيسر، كان من شأنهما أن يخففان إلى حد كبير من ثقل المصاعب.

خلاصة عامة

هل كانت الفرضية التي انطلقنا منها صحيحة؟ هل تعيش الأسر حالة تفكك أو تأزم علائقي يمكن اعتباره نتيجة لظروف التهجير والحرب التي عرفتها؟

من الصعب الاجابة بنعم على هذا السؤال. فأجوبة الزوجات لم تشر صراحة إلى مأزم أو إلى تفكك. وفي اشارة أولى وأساسية، نلاحظ أن نسبة الطلاق لم تتعد ٢,٥٪ والهجر والانفصال لم يتجاوزا ٠,٥٪. وهي نسبة ضئيلة نعتقد انها توجد في حالات الحرب والسلم.

ولكن هل من السهل التماس موضوع التفكك باستمارة تتضمن عدداً محدداً من الأسئلة الصريحة تجيب عليها الزوجات، بالشكل الذي يتلاءم مع الصورة التي يرونها مناسبة لهنّ؟

ربما كان الأجدر دراسة موضوع التفكك الأسري دراسة عيادية فردية أو لجتماعية، تلاحظ مختلف مؤشرات هذه الظاهرة، وتتابع تفاعلاتها عبر مستوياتها الواعية وغير الواعية. وهذا ما لا تستطيع دراسة وصفية تعتمد تقنية الاستمارة الوصول إليه.

ولكن، بشكل عام، نعتقد ان رؤية الأمور من زاوية انعكاس الحرب على المعاش الأسري، هي رؤية مغلوطة ولا تستطيع الوصول إلا إلى أفق مسدود. وفي هذا المعنى، يعتبر الدكتور زهير حطب ان الحرب شكلت اطاراً أو مرحلة تاريخية تشكل ضمنها المجتمع بتركيب معين تجاورت التغيرات البنيوية الحاصلة فيه وغطت مستويات وقطاعات الحياة المجتمعية كافة(٥). أي أن الحرب في هذا التصور لم تكن حالة طارئة توقفت اثناءها الحياة مدة ١٧ عاماً لتعود بعدها إلى طبيعتها من جديد، وليست أيضاً جرافة اقتلعت كل شيء وقلبت الأمور رأساً على عقب، فجعلت الأسر المتماسكة تتفكك والنفوس السليمة تعتل والنظام يصير فوضى والأبيض يصير أسوداً.

ان الأمور برأينا لا تسير على هذا النحو. فلقد شكلت الحرب مرحلة من مراحل تطورنا الاجتماعي، قد تكون مرحلة أكثر بطأ وأقل توازناً في نمو مختلف عناصرها. لقد كانت تجربة عشناها وتكيفنا معها سلباً وايجاباً وانتجت الأسرة فيها إواليات دفاع ملائمة.

ولا شك في أن التهجير والحرب كانا تجربة قاسية، وربما لم تشر أجوبة الأسر كفاية إلى قساوتهما، بسبب البعد الزمني. غير أن الصحيح أيضاً أن الأسر وجدت الشكل الأنسب لتكيفها مع هذا الوضع.

ولقد لاحظنا في نتائج الدراسة أن سلوكات الأسر تغيرت تبعاً لعوامل مختلفة، منها المستوى الثقافي/ الاجتماعي والمستوى التعليمي. ولم يكن بالامكان وضع متغير الحرب من ضمن هذه المتغيرات المؤثرة، إذ ليست الحرب والعلاقات الأسرية «قضيتين نظريتين تنعكس الواحدة منهما في الأخرى»(٦). لذا لاحظنا سلوكات متجاذبة ومتناقضة، ولكنها بشكل عام متكيفة ومتوازنة.

ويهمنا، في الختام، أن نركز على بعض الاتجاهات التي ظهرت في الدراسة وتتعلق بوضع المرأة في الأسرة والتأثيرات المتبادلة بين موقعي الزوجين الاجتماعيين:

أولاً: مشاركة المرأة في القرارات، وتحمل المسؤولية، ومشاركة الأسرة جميعها في هذا الأمر، مما يشير إلى نوع من تبادل المسؤوليات والتخفيف من سلطوية الأب كحامل وحيد للقرار. والتطور يبدو ايجابياً لجهة الزوجة كما لجهة الابناء.

ثانياً: التعليم عامل اساسي في تغيير نمط عيش المرأة بشكل يتلاءم مع متطلبات الحياة الحديثة. وتعليم الزوج يفيد في تطوير بعض السلوك الأسري، ولكنه لا يكفي وحده في التغيير.

---

(٥) حطب، زهير، «العلاقات الأسرية في الحرب اللبنانية وموضع المرأة ضمنها» في المرأة الحرب في لبنان، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ١٩٩٠.

(٦) المرجع نفسه.

ثالثاً: ميل المرأة عموماً إلى التغيير. ونلاحظ أن التعليم غيَّر عندها بعض القيم بسهولة أكبر مما غير لدى الزوج.

رابعاً: انهيار الوضع الاقتصادي أضعف من مقاومة الأسرة عموماً والمرأة خصوصاً، وأدى إلى تأزيم الوضع الأسري. وكلما كان الوضع الاقتصادي أيسر، كلما استطاعت الأسرة حل الصراعات بشكل أسهل.

خامساً: ما زالت الأسرة تحتل موقعاً أولياً في وجدان المرأة اللبنانية. ويبدو أن العمل ما زال بعيداً عن منافسة الأسرة في اجتذابها للمرأة.

MYCO

ELECTRICITE INDUSTRIELLE
Maurice Younes

الكهرباء الصناعية
موريس يونس

Groupe Electrogène:

- **Tableaux Automatique**
- **Tableaux De Distribution**
- **Entretien**

انطلياس – شارع التقدم – ملك يوسف عازار – (المكتب) ٤١٤٤٨٨ – ٤٠٣٤٨٨ / ٠١
تلكس: ٤٤٣٨٨ MYCO LE فاكس: ٤٠٥٤٧٥ / ٠١

Antellias - Rue Al Takadum, Imm. Youssef Azar, Bureau: 01/414488 - 403488
Tlx: 44388 MYCO LE - Fax : 01/405475

المؤسسات البحثية
في العلوم الانسانية والاجتماعية في لبنان

د. مسعود ضاهر(*)

منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب الأهلية العام ١٩٧٥، شكل لبنان مركز إشعاع ثقافي وإعلامي وفني وتربوي على امتداد المشرق العربي. ويعود الفضل في ذلك إلى أن بيروت شهدت ولادة أولى الجامعات في الوطن العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهما الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف اللتان ما زالتا مستمرتين حتى الآن. وقد تخرج منهما عدد كبير من قادة الفكر والسياسة والاعلام، ومن كبار الشخصيات الاقتصادية والإدارية والفنية، بالإضافة إلى آلاف الأطباء والمهندسين ورجال الأعمال وغيرهم، وذلك على امتداد الوطن العربي وخارجه.

وإذا كان المجال لا يتسع لدراسة الأثر الثقافي للمدارس، والجامعات، والصحافة، ودور النشر، والمسارح، وغيرها من ركائز النهضة الثقافية في لبنان، فإننا نكتفي هنا بتحليل واحدة من أهم تلك الركائز وهي المؤسسات البحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية في لبنان، قبيل الحرب الأهلية وحتى الآن.

ونشير أولاً إلى بعض الملاحظات ذات الصلة المباشرة بتحديد مفهوم مؤسسات البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية في لبنان، وأبرزها:

أ ـ لسنوات طويلة، كانت الأبحاث الانسانية والاجتماعية متداخلة في حقل واحد يُعرف بالعلوم الإنسانية، داخل الجامعات وخارجها. ولم تستقل العلوم الاجتماعية عن باقي العلوم الإنسانية إلا منذ عقود قليلة حيث أُسِّست لها معاهد أو كليات خاصة بها ومستقلة عن كليات الآداب في الجامعات العاملة على الأراضي اللبنانية. ونشرت تلك المعاهد عدداً مميزاً من الأبحاث الاجتماعية الهامة.

(*) استاذ في كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية ـ قسم التاريخ.

ب ـ شكلت الجامعات في لبنان الحاضن الأساسي لمختلف أشكال البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية معاً وذلك حتى اندلاع الحرب الأهلية. ولم تظهر مؤسسات بحثية، رسمية أو خاصة، تعنى بهذه العلوم خارج مراكز البحث العلمي في جامعات لبنان والتي كان لها الفضل الأساسي في تدريب جيل بكامله من أفضل الباحثين اللبنانيين والمهتمين بالشؤون اللبنانية. وكان لها الفضل الذي لا ينسى في إصدار مجموعات كبيرة من أهم الدراسات العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ذات الصلة بتطور المجتمع اللبناني في مختلف مراحله.

ج ـ رغم حداثة نشأتها، قياساً إلى الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف، فإن الجامعة اللبنانية التي انطلقت العام ١٩٥٣، وأنشئت فيها كلية الآداب العام ١٩٥٨، ثم معهد العلوم الاجتماعية في مطالع الستينات، لعبت الدور الأكثر أهمية في مجال تدريب الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد ساهمت الجامعة خلال عقد واحد ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥، هو العقد الذي سبق اندلاع الحرب الأهلية مباشرة، في إطلاق مجموعة ممتازة من الباحثين وفي نشر عشرات الدراسات العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. لكن الحرب أوقفت كل هذا الزخم، وما زالت الجامعة اللبنانية تعيش على أمجاد تلك الفترة رغم مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب الأهلية. وذلك يطرح أكثر من تساؤل حول سياسة الدولة اللبنانية تجاه الجامعة الوطنية وما إذا كانت هناك خطة طويلة الأمد لاستنهاض وتطوير البحث العلمي فيها[١].

---

(١) في دراسة حديثة للدكتوره دولة خنافر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، توصيف شمولي لمراحل النهوض والانهيار التي شهدها البحث العلمي في الجامعة اللبنانية. فقد تأسس المركز بموجب المرسوم رقم ٧٣٦٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/١٨ متضمناً الأقسام التالية: علم الاجتماع الريفي، علم الاجتماع الصناعي، علم الاجتماع المدني (المديني)، علم الاجتماع الثقافي، علم الاجتماع القانوني. وقد مر المركز بأربع مراحل:

«المرحلة الأولى: تمحور النشاط في المركز خلالها حول التعاقد مع باحثين من خارج المعهد، لمدة سنة أو أكثر، ظهرت خلالها أبحاث جدية ودراسات تتسم بالموضوعية والروح العلمية. وقد صدر قسم منها ضمن منشورات مركز الأبحاث في المعهد وبلغ عددها ٢٣ كتاباً، أما القسم الآخر فلم ينشر.

المرحلة الثانية: تميزت بتراجع في المستوى والانتاجية. وتحول المركز خلالها لخدمة مصالح معينة على حساب شروط البحث العلمي، ودخلت إليه التجاذبات السياسية الخارجية عن طريق تقاسم مراكز النفوذ في مجلس المعهد لعقود البحث وتوزيعها على الباحثين، ولم يعتمد معيار الكفاءة. فقدمت خلال تلك الفترة أبحاث افتقدت، من حيث المستوى والنوعية، الهم البحثي إذا قورنت بأبحاث المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تردى وضع المركز من الناحية العملية وخاصة عندما وصلت الحركة الطلابية إلى درجة من القوة فرضت معها إعطاء كافة الطلاب الذين أنهوا سنة الجدارة بحثاً. نتيجة لذلك تردى الوضع في مركز الأبحاث، وهبط مستواها حتى أن بعضهم تقاضى أجراً ولم يبحث. هكذا عمت الفوضى، وتدنى المستوى خاصة وأن الهدف لم يعد البحث العلمي بحد ذاته بل أصبح وسيلة لخلق طفيليين يسترزقون باسم البحث العلمي.

المرحلة الرابعة: خضع فيها المركز لتجاذبات سياسية وطائفية حادة وذلك في بداية الحرب الأهلية ١٩٧٥. فتعطل دوره ثم توقف نهائياً عن العمل وما يزال حتى اليوم. وباغلاق مركز الأبحاث، فقد المعهد دوره ووظيفته وحتى مبرر وجوده، وتحول إلى كلية نظرية تعلم العموميات من كل علم. واقتصر دوره على تخريج أفواج من العاطلين عن العمل.

د ـ نشير كذلك إلى أن المجلات الثقافية، الشهرية منها والفصلية، ساهمت كثيراً في اطلاق حركة البحث العلمي في لبنان. فقد أصدرت غالبية الأقسام الفنية الأكاديمية في الجامعات العاملة في لبنان مجلات علمية متخصصة في التاريخ، والجغرافيا، والآثار والفنون، وعلم النفس، والأدب العربي، والأدب الفرنسي، والأدب الانكليزي، وعلم الاجتماع، والفلسفة وغيرها. وصدرت مجلات علمية باسم مجلة كلية الآداب، أو مجلة دراسات تربوية، أو مجلة أبحاث. وكانت ذات طابع شهري أو فصلي أو سنوي أحياناً. والسمة الأساسية لتلك المجلات أنها لم تكن منتظمة الصدور، وان هيئة تحريرها كانت تتبدل باستمرار، وان الجامعة هي التي كانت تمول اصدارها لأنها لم تكن معدة أساساً للبيع في الأسواق بل للتبادل الثقافي بين الجامعات.

هـ ـ من الملاحظ أيضاً أن عدداً كبيراً من دور النشر اللبنانية ومن مراكز اصدار الصحف في لبنان، كانت تصدر مجلات أدبية أو سياسية أو فنية أو اجتماعية للمساهمة في تسويق كتب الدار بالدرجة الأولى. هذا بالاضافة إلى أن جميع مراكز البحث العلمي التي أنشئت في لبنان، قبيل الحرب الأهلية وأثناءها، أصدرت مجلات علمية ذات طابع بحثي شمولي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها مجلات شهرية وأخرى فعلية. وأثر تلك المجلات لا ينسى إذ حفظت للبنان جانباً من دوره الثقافي المميز رغم الحروب الأهلية الطويلة التي جاوزت الخمسة عشر عاماً.

المنهج المعتمد في التوثيق العلمي للدراسة

لا شك أن حقل الدراسة شديد الاتساع والتنوع ومن الصعب جداً الإحاطة بمختلف جوانبه في حدود هذه الدراسة.

مع ذلك، لا بد من تسليط الضوء على السمات الأساسية التي تساعد في فهم أدق للتعريف بالبحث العلمي في مجالي العلوم الانسانية والاجتماعية، وبالمؤسسات التي ساهمت وما زالت تساهم في نشرها في لبنان، وأبرز هذه السمات:

أ ـ إن التحديد العلمي لمفهوم مؤسسة أو مركز للبحث في لبنان لا يتطابق بشكل تام مع التحديد المعتمد في البلدان المتطورة، ذلك أن المؤسسات هناك تتمتع باستقلالية مالية وإدارية شبه تامة، وذات خبرة عريقة في مجال المكننة الآلية والتوثيق الجيد، وهي

وما ينطبق على هذا المركز ينطبق على سائر مراكز الأبحاث العلمية المتوقفة في كل كليات الجامعة اللبنانية والوزارات والمعاهد، ويطرح بعمق مشكلة البحث العلمي في المؤسسات الرسمية الذي فقد دوره لصالح البحث العلمي في المؤسسات الخاصة. وهي مشكلة أساسية بحاجة إلى بحث معمق.

دولة خضر خنافر: «مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية بين مشكلات الماضي وتحديات المستقبل». مقالة منشورة في مجلة «العلوم الاجتماعية»، التي يصدرها معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، العدد الثالث لعام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، صفحات ٤٧ ـ ٥٢.

تعد أجيالاً متلاحقة من الباحثين في مختلف المجالات، وتصدر كتباً علمية معمقة ومجلات متخصصة، وتتمتع باستقرار ثابت رغم تبدل الحكومات وتنوع السياسات.

بالمقابل، فإن مؤسسات البحث العلمي في لبنان وباقي الدول العربية ودول العالم الثالث تفتقر إلى الاستقرار، والدعم المالي. وهي، في الغالب، مؤسسات تعتمد على الرأس الاداري المدبر الذي يرتبط نشاط المؤسسة ببقائه ويتقلص أو يضمحل بعد غيابه.

ب ـ اللافت للنظر أن مؤسسات البحث العلمي في لبنان كثيرة ومتنوعة، وهي ذات تاريخ عريق لأن بعضها يعود نشاطه إلى بداية عمل الجامعات نفسها. مع ذلك فإن هذه المؤسسات لم تحظ، حتى الآن، بدراسة علمية موثقة تساعد الباحثين على فهم إواليات عمل تلك المؤسسات وواقعها وآفاق تطورها. وقد واجهنا صعوبة كبرى عند إعداد هذه الدراسة في الحصول على الوثائق الرسمية لكل مؤسسة، ولائحة منشوراتها، ومخططاتها المستقبلية(٢).

لذلك اعتمدنا منهج التوثيق المباشر المستند إلى جمع كل ما يمكن الحصول عليه من مستندات رسمية للتعريف بتلك المؤسسات، وقد ساعدنا هذا التوثيق المكثف على رسم صورة تكاد تكون شمولية لأهم مؤسسات ومراكز البحث الفاعلة الآن على الساحة اللبنانية، في مجالي العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل خاص. مع إشارات مكثفة إلى المراجع القليلة المكتوبة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة.

لكن التوثيق الجيد وحده لا يكفي لفهم الصعوبات التي تعانيها تلك المؤسسات، خاصة في المرحلة الراهنة، فاعتمدنا منهجاً مركباً يستند إلى الوثائق المكتوبة، من جهة، وإلى المقابلات الشفوية مع عدد محدود من المديرين أو المسؤولين الفاعلين في أهم تلك المؤسسات والمراكز. وكان هدف الحوار المباشر، تسليط الضوء على واقع البحث العلمي في لبنان وآفاقه المستقبلية دون الغوص في ماضيه، البعيد والقريب. وانطلاقاً من هذا المنهج التحليلي المركب المستند إلى نص مكتوب يدعمه نص شفوي لا يقل عنه أهمية، استطعنا الحصول على معلومات دقيقة تساعد في رسم صورة هي أقرب ما تكون الحقيقة. وقد ساعدنا في ذلك أن الأساتذة الذين أجرينا معهم الحوار المباشر يمتلكون خبرة واسعة في مجال البحث العلمي، من حيث التخطيط، والإدارة، والتمويل، والصعوبات، والتوجهات المستقبلية، ودور لبنان الاقليمي المرتقب في إطار النظام الشرق أوسطي الجديد.

---

(٢) بدأ الباحث الدكتور شوقي دويهي بإعداد دراسة بالفرنسية تحت عنوان: «مراكز البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في لبنان». لكنه لم يكمل التوثيق لها. وتقوم بالمهمة الآن الباحثة الفرنسية إغنيس فافييه Agnès Favier التي قدمت لنا بعض المعلومات الهامة عن مؤسسات ومراكز البحث في العلوم الاجتماعية في لبنان.

بإيجاز شديد، يمكن وصف سمات المنهج المعتمد في هذه الدراسة على الشكل التالي:

أ ـ التوثيق الشمولي لكل مؤسسات ومراكز البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في لبنان، والتعريف بها انطلاقاً من وثائقها الأصلية كما وردت في الأوراق الرسمية الخاصة بكل مؤسسة ومركز.

ب ـ التمييز بين البحث العلمي داخل الجامعات العاملة في لبنان وخارجها. ذلك أن طبيعة البحث وأهدافه واواليات تنفيذه تختلف جذرياً في كل من المجالين.

ج ـ اعتماد المقابلات الشفوية مع مسؤولين في المؤسسات والمراكز العاملة خارج الجامعات بهدف التعرف إلى واقعها، ومشكلاتها، ومخططاتها المستقبلية.

د ـ تكثيف نظري لمجمل الآراء التي تضمنتها تلك الوثائق والمقابلات وتحليلها وصولاً إلى بعض الاستنتاجات العلمية في خاتمة البحث، وهي استنتاجات جماعية وليست فردية. وهي بذلك نتاج الحوار المفتوح مع نخبة متميزة من الباحثين والمشرفين على مؤسسات ومراكز بحثية علمية في لبنان.

وكان بودنا أن نُذيِّل هذا البحث بمجموعة وثائق مكتوبة، ساهم في إعدادها الأساتذة الذين حاورناهم. لكن بعضهم فضل الحوار المفتوح غير المدون. يضاف إلى ذلك أن الصفحات المحددة لهذا البحث لا تتسع لمثل هذه الوثائق الكثيرة التي توسعت حتى كادت تصبح مادة غنية جداً لكتاب علمي يحمل عنوان هذا البحث.

واقع المؤسسات والمراكز البحثية العاملة الآن في لبنان

غني عن التوكيد أن اعتماد نظام دقيق لتحديد مفهوم البحث العلمي، وبالتالي لإظهار المراكز التي تستحق هذه الصفة في لبنان، أمر صعب للغاية. ذلك أن قسماً كبيراً منها يقوم بالبحث العلمي انطلاقاً من أهداف سياسية أو تجارية نفعية لإظهار جدوى بعض المشاريع الاقتصادية في مجالات اجتماعية مختلفة.

لذلك لم نتوقف عند هذا الجانب، خاصة وان لبنان قد عانى حرباً أهلية طويلة أجبرت بعض المؤسسات العلمية فيه على التوقف عن العمل، أو القيام بالحد الأدنى من النشاط العلمي بسبب غياب التمويل الكافي، وهجرة أعداد كبيرة من الباحثين، وصعوبة إجراء أي مسح دقيق وشامل لحاجات المجتمع اللبناني.

وهذه الدراسة عربون تقدير ووفاء للذين حرصوا على إبقاء لبنان أرض حوار ثقافي رغم كل الصعوبات. فالمراكز العلمية الناشطة الآن هي ثمرة ذلك الحرص، لأن تعدد مصادر التمويل، وتنوع آراء الباحثين، وتداخل البحث العلمي بالسياسة والاقتصاد والخدمات العامة، ونشاط المؤسسات البحثية الخاصة بعد تقلص شديد للمؤسسات

العلمية التي ترعاها الدولة اللبنانية وغيرها؛ هي مصدر غني يستفيد منه لبنان والوطن العربي والعالم.

إنطلاقاً من هذه الرؤيا المنهجية، حاولنا تقديم صورة شبه متكاملة عن مؤسسات البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية في لبنان في واقعها الراهن. وقد اعتمدنا في تصنيفها التسلسل التاريخي لنشأتها دون أية اعتبارات أخرى، من أي نوع كانت. وكان بالإمكان تقسيم هذه المؤسسات أو المراكز تبعاً لتصنيفات متعددة: كمؤسسات رسمية وأخرى خاصة، ومؤسسات تُمَوَّل من داخل لبنان وأخرى من خارجه، ومؤسسات متخصصة بقضية محددة وأخرى ذات طابع شمولي، ومؤسسات عاملة في بيروت وضواحيها وأخرى تعمل في المدن اللبنانية أو المناطق خارج بيروت، ومؤسسات ما زالت ناشطة حتى الآن وأخرى متوقفة، إلى غير ذلك من التصنيفات. لكننا، بعد أن أنجزنا هذا الكم من التوثيق العلمي والذي يمكن أن يشكل مادة غنية لعدد من الأبحاث الفرعية الموثقة، وبعد أن أجرينا حوارات عدة مع مدراء ومسؤولين في عدد من هذه المؤسسات حول واقعها الراهن وآفاق عملها المستقبلية، تبين لنا أن تقديم هذه المؤسسات على أساس قدمها فقط يجنبنا الكثير من سوء الفهم والانتقادات المحقة طالما أن غالبية المسؤولين في تلك المؤسسات يرفضون تصنيفها ضمن أي إطار.

وأبرز هذه المؤسسات العاملة في لبنان في مجالي العلوم الإنسانية والاجتماعية والمستمرة في نشاطها هي التالية، حسب تاريخ تأسيسها:

١ ـ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت (١٩٦١)[٣]

في نهاية آذار ١٩٦١، تمت الموافقة على المخصصات المالية من جمهورية ألمانية الاتحادية، وباشر المعهد أعماله ونشاطاته. وفي الأول من آب من العام نفسه، حددت الجمعية العمومية للجمعية الألمانية للدراسات الشرقية اسم المعهد وأقرت نظامه الداخلي. وفي التاسع من كانون الأول ١٩٦١، نالت السفارة الألمانية في بيروت موافقة الحكومة اللبنانية على تأسيس المعهد.

يتلقى المعهد تمويله من الحكومة الألمانية ومن مؤسسات ألمانية حين تدعو الحاجة. ويشبه نظام العمل فيه نظام العمل في معاهد الاستشراق التابعة للجامعات الألمانية دون التزامات التدريس الأكاديمي. وقد تحددت مهماته على الشكل التالي:

١ ـ تشجيع الجيل الجديد من المستشرقين الذين يهتمون بالدراسات العربية والسامية والاسلامية.

---

(٣) اعتمدنا وثائق التعريف بالمعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ومقابلة مع مساعد المديرة، السيد محمد الحجيري، بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤.

٢ ـ إقامة علاقات مع العلماء والباحثين في الوطن العربي.

٣ ـ القيام بأبحاث ونشرها في مجالي الآداب العربية والاسلاميات.

يضم المعهد مكتبة غنية تزيد على مئة ألف عنوان وله اشتراك بقرابة ألف وخمسماية دورية ومجلة عالمية، مما يجعله مركزاً ممتازاً للبحث العلمي. وقد أقيم إلى جانبه مركز لاستضافة أكثر من عشرة باحثين. أصدر المعهد حتى الآن قرابة الأربعين كتاباً محققاً باللغة العربية تحت عنوان «النشرات الاسلامية»، و٥٦ كتاباً، غالبيتها الساحقة بالألمانية مع بعض الاصدارات بالانكليزية والفرنسية. ويقيم ندوات علمية متخصصة كل عام لباحثين من أجانب وعرب.

٢ ـ المجلس الوطني للبحوث العلمية (١٩٦٢)[٤]

هو مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية تتمتع باستقلال اداري ومالي، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. أنشىء المجلس بموجب قانون صادر في ١٤ أيلول ١٩٦٢، وكلف بمهمة رسم الخطوط العامة للسياسة العلمية، وتحقيق أفضل استعمال لموارد لبنان العلمية في سبيل النفع العام. كذلك كلف المجلس بمهام أخرى ذات طابع استشاري وتنفيذي، وهو يضطلع بدور المخطط والمنفذ في كل ما يتعلق بالبحث في مجال العلوم البحتة. يتولى المجلس تشجيع البحث العلمي ضمن إطار الخطوط العامة لسياسته العلمية، وتنسيق البحوث العلمية التي تهم تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي، واعداد الباحثين العلميين بإعطاء منح لنيل شهادة دكتوراه دولة أو لمتابعة التخصص العالي، وتقديم المساعدات المالية والتجهيزات إلى المختبرات وهيئات البحوث، والقيام باستقصاءات حول امكانيات البحث العلمي والطاقات البشرية العلمية والقيام بمسوحات حول الموارد الطبيعية في لبنان.

يمنح المجلس كذلك بعض المؤسسات العلمية العاملة في لبنان الاعتمادات المالية الضرورية لتنفيذ مشاريع بحوث علمية ذات فوائد اقتصادية واجتماعية، ويساهم في إجراء بحوث علمية معتبرة ذات أولوية، إما بالتعاقد وإما بواسطة مستخدمي المجلس العلميين. ويساعد أيضاً في تقديم المنح إلى علماء وباحثين لبنانيين للسفر إلى الخارج بمهمات علمية، وتأمين نشر الأوراق العلمية الناجمة عن البحوث في لبنان. ويعمل أيضاً على عقد المؤتمرات والحلقات العلمية في لبنان وتبنيها، وحضور ما يعقد منها في الخارج.

حتى العام ١٩٩٤، تركزت أهداف المجلس ضمن ثلاث مجموعات هي:

---

(٤) زودنا أمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية، الدكتور جورج طعمه، بكل الوثائق اللازمة للتعريف بالمجلس، وبنشاطه ودوره المستقبلي، وهي وثائق غنية وفيها تفاصيل كثيرة. وقد أجرينا معه مقابلة مطولة حول مشكلات البحث العلمي في لبنان بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤.

أ ـ أهداف مرتبطة بالانماء الاقتصادي والاجتماعي. وهي تشمل مسح الثروات الطبيعية والطاقات البشرية، وانماء البحوث التطبيقية، وتركيز الاهتمام على القضايا البيئية الملحة.

ب ـ أهداف مرتبطة بالانماء الثقافي والعلمي، وتشمل دعم التعليم العالي وتقوية الطاقة العلمية.

ج ـ أهداف مرتبطة بدور لبنان الثقافي دولياً، كالاشتراك بالمؤتمرات العلمية، والقيام ببحوث أساسية وتطبيقية في نطاق التعاون الدولي.

وقد توزعت نشاطاته على علوم البيئة، والتربة، والصحة العامة، والمياه، والزراعة، والصناعة، وعلوم البحار، والثروة الحيوانية، والطيور، والنبات، والتلوث وغيرها.

وخلال العام ١٩٩٤، دعم المجلس ثمانين باحثا منهم ٤١ في الجامعة الأميركية، و٣٨ في الجامعة اللبنانية، كما يدعم باحثين في الجامعة اليسوعية، بالإضافة إلى أبحاث أخرى خارج العلوم البحتة، يعدها باحثون في الزراعة والبيئة ومشكلات التلوث في مختلف الجامعات والمعاهد العاملة في لبنان.

يتلقى المجلس تمويله من الدولة اللبنانية، ومن المساعدات التي تقدمها حكومات دول صديقة كفرنسا، والمانيا، وسوريا، والنمسا وغيرها. بالإضافة إلى مساعدات مالية لتنفيذ برامج مشتركة أو مشاريع بحثية تمولها مؤسسات تابعة لمنظمات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

تسعى ادارة المجلس الآن لتعديل نظامه القديم والعمل على ستراتيجية علمية جديدة تجعل نشاطه المستقبلي يتوزع على وحدات علمية هي: وحدة العلوم الزراعية، وحدة علوم البيئة، وحدة علوم الطاقة، وحدة العلوم الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير وثائق المجلس إلى أنه قدم، حتى عام ١٩٩٤، مساعدة إلى ٣٣٣ باحثاً، وأوفد ٤١٢ طالباً إلى الخارج منهم ٢٧ في العلوم الزراعية، و٤٨ في العلوم الطبية والصحة العامة، و٧٢ في علوم البيئة والبحار، و١٠١ في العلوم الهندسية والتكنولوجيا، و١٦٤ في العلوم الأساسية. ومن نافلة القول أن المجلس الوطني للبحوث العلمية هو المؤسسة الأولى القادرة على التخطيط وتنفيذ سياسة علمية بحثية متكاملة في لبنان، في مختلف المجالات.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (١٩٦٣)[٥]

هذه المؤسسة هي جمعية لبنانية عربية علمية مستقلة وخاصة. قام بإنشائها نفر

---

(٥) حصلنا على الوثائق الأساسية لمؤسسة الدراسات الفلسطينية ولوائح بمنشوراتها، وأجرينا مقابلة مع مديرها العام الأستاذ محمود سويد، بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤.

من رجال الفكر اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، ويضم مجلس أمنائها ٤٢ شخصية من معظم الأقطار العربية.

أصدرت منذ إنشائها ما يزيد على ٤٥٠ كتاباً باللغات العربية والانكليزية والفرنسية، وهي تصدر ثلاث دوريات بهذه اللغات في بيروت وواشنطن وباريس. مؤسسة الدراسات الفلسطينية هي المؤسسة العلمية الوحيدة في العالم المتخصصة في موضوع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وهي، بفضل مستوى أبحاثها وانتاجها، تحتل مكانة عالمية مشهورة على المستويين العربي والعالمي، ولها علاقات بحثية واتفاقيات للنشر مع كبرى الجامعات ودور النشر الأميركية والبريطانية والفرنسية.

تمحورت مبادىء المؤسسة على القضايا التالية: النظر إلى القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني من منظار المصلحة العربية الجماعية، الاستقلال في العمل وعدم الارتباط بأية حكومة أو حزب أو تنظيم، الاقتصار على النشاط العلمي والبحثي والاعلامي الرصين الموجه نحو النخب العربية والأجنبية، الابتعاد عن النشاط السياسي والخلافات بين الدول والأطراف العربية، توخي الموضوعية ونبذ الانفعال والعنصرية والتجريح في كتاباتها ونشاطاتها كافة.

للمؤسسة أربعة مكاتب: الأول في بيروت ويضم ٢٦ شخصاً ويشغل مبنى من ثماني طبقات تملكه المؤسسة، وفيه مكتبة المؤسسة وهي أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني في الوطن العربي، ومن أهم مكتبات العالم في هذا المجال. والثاني في نيقوسيا/ قبرص للاتصال بالجامعات ومراكز البحث والباحثين في الأراضي المحتلة. والثالث في واشنطن ويشغل مبنى تملكه المؤسسة بالقرب من جامعة جورجتاون، وهو يصدر مجلة فصلية باللغة الانكليزية وأبحاثاً مشتركة مع كل من جامعات كولومبيا، وأوكسفورد، وكامبريدج، وعدد العاملين فيه ١٢ شخصاً. والرابع في باريس وعدد العاملين فيه خمسة أشخاص، ويُصدر مجلة فصلية بالفرنسية وكتباً بالفرنسية أيضاً.

تصدر المؤسسة دراسات وأبحاث مبتكرة بالعربية والانكليزية والفرنسية، وسلاسل توثيقية، بالإضافة إلى المجلات الثلاث عن الشؤون الفلسطينية باللغات الثلاث، وترجمة لأمهات المصادر الصهيونية عن العبرية مباشرة أو عن الانكليزية والفرنسية، وتنظم الندوات والمؤتمرات حول القضية الفلسطينية. بالإضافة إلى مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية واللجنة المالية المركزية، تضم المؤسسة لجنة أبحاث مركزية ولجنة رؤساء تحرير المجلات، وتعمل على دراسة القضية الفلسطينية في مختلف جوانبها، واحتمالات الصراع العربي ـ الصهيوني، وكيفية الحفاظ على التراث الفلسطيني والدفاع عن الحق العربي. حتى ١٩٨٢، كانت المؤسسة تضم دائرة أبحاث فيها أكثر من عشرة باحثين متفرغين أو نصف متفرغين، وتدرّس اللغة العبرية، وتنظم دورات لاعداد الباحثين الشباب.

للمؤسسة الآن القدرة على تنفيذ برامج محدودة فقط والاستمرار دون توسع. وهي تعتمد في تمويلها على المساعدات غير المشروطة، وبيع النتاج الثقافي، والنشر المشترك مع مراكز ثقافية عربية. وما زالت مكتبتها تغتني بكتب جديدة حتى ناهزت السبعين ألف مجلداً، وهي تستقبل يومياً عدداً من الباحثين المحليين وتقدم خدمات هامة لباحثين خارج لبنان.

ندوة الدراسات الانمائية (١٩٦٤)[٦]

تأسست العام ١٩٦٤ ثم نالت العلم والخبر رقم ٢٤٥/ ١د تاريخ ٦/١١/ ١٩٦٥. وقد اعتبرها المرسوم رقم ٣٨٧٢، تاريخ ١٤ أيلول ١٩٧٢، من الجمعيات ذات المنفعة العامة.

ندوة الدراسات الانمائية، مؤسسة علمية وطنية مركزها بيروت وغايتها العمل لإنماء الانسان، وتعزيز الوعي العام بموضوعات ومشكلات الانماء في شتى حقوله، معتمدة مفهوم الانماء الشامل والمتكامل.

ظهرت هذه الندوة يوم كان لبنان الرسمي يحاول بناء دولة عصرية استناداً إلى الاصلاحات الشهابية، ويسعى إلى صياغة مجتمع العدل، ويعتمد سياسة التخطيط الانمائي التي تتبناها الدول المتقدمة. فكان على النخبة المثقفة في لبنان أن تتحمل مسؤولية استثارة الوعي العميق لدى اللبنانيين بأن سياسة الانماء هي سياسة العصر، وبأن التخطيط له هو منهج العصر، وبأن مفهوم الانماء يعني النمو مع التغيير، ولا يقتصر دوره على الانماء الاقتصادي بل الانماء الشامل للتغيير النوعي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسي. لذلك توزعت وسائل عمل الندوة على الفروع الانمائية التالية: فرع الانماء الثقافي، وفرع الانماء التربوي، وفرع الانماء الاجتماعي، وفرع الانماء الصحي، وفرع الانماء السياسي، وفرع الانماء الاقتصادي، وفرع التخطيط الانمائي والمديني، وفرع الانماء العلمي والتكنولوجي، وفرع الاعلام الانمائي، وفرع التوثيق والنشر الانمائي، وفرع الانماء العربي، وفرع الانماء الدولي. وقد تنوعت نشاطاتها بحيث شملت المؤتمر السنوي، ومؤتمرات عامة ومعارض في المحافظات اللبنانية، وحلقات حوار وطنية وعربية ودولية. تتكون موارد الندوة من اشتراكات الاعضاء ومن الهبات والمساعدات الدورية التي تتلقاها من الهيئات العامة والخاصة.

نشرت الندوة وقائع نشاطاتها من دراسات ومؤتمرات وحلقات في ٤٥ كتاباً تشكل مكتبة غنية جداً حول مختلف جوانب الانماء في لبنان، وما زال لديها ثلاثة كتب تحت

---

(٦) وثائق ندوة الدراسات الانمائية. وقد أجرينا إتصالاً هاتفياً بمديرها العام الدكتور رفيق عيدو بتاريخ ٢/٢٠/ ١٩٩٥.

الطبع ستصدر قريباً. تحمل عناوين كتب الندوة، في الغالب، كلمة الانماء أو التخطيط أو التطور. وهي تتناول مفاهيم الانماء، وإنماء كل محافظة في لبنان، ومشكلات تعاون لبنان مع الدول العربية، ودور الجامعة الريادي في الاعداد للتقدم العلمي والتكنولوجي، والانماء والوفاق الوطني، والنقد الوطني، وإعادة تأهيل الإنسان في لبنان، والانماء وتحديات المرحلة المقبلة، وغيرها. وقد ارتبط اسم ندوة الدراسات الانمائية باسم أمينها العام الدكتور حسن صعب الذي بقي في هذا المركز منذ العام ١٩٦٥ حتى وفاته العام ١٩٩٠.

بقي أن نشير إلى أن الندوة قد استقطبت عدداً كبيراً من الباحثين اللبنانيين، خاصة من كبار الاداريين في الدولة اللبنانية، ولعبت دوراً أساسياً في مجال البحث العلمي لإنماء الإنسان والموارد البشرية والاقتصادية في لبنان على أسس عقلانية بهدف بناء دولة عصرية حديثة ومتطورة.

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (١٩٦٤)[٧]

كثيرة هي المجالس الثقافية العاملة الآن على الأراضي اللبنانية، لكن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي الذي تأسس العام ١٩٦٤ يعتبر الأقدم فيها. وقد وصفه الدكتور قسطنطين زريق بهذه العبارة الموجزة والبليغة الدلالة: «المجلس وقف نفسه على إحياء التراث الثقافي والوطني لجنوب لبنان، ومن خلاله للبنان عامة».

حرص المجلس على دعم ونشر الكلمة الثقافية الحرة، ووقف نشاطه الأساسي حول الجنوب اللبناني، خاصة القسم المحتل منه، فتحول النتاج الثقافي للمجلس إلى رافد أساسي من روافد الثقافة الوطنية والقومية والانسانية، انطلاقاً من تركيزه على مشكلة جنوب لبنان. ونجح في تأسيس وتطوير مكتبة غنية حافلة بالفكر، والأدب، والتراث، والأبحاث الجديدة، وكلها تساهم في تسليط الضوء على جنوب لبنان، فتحولت إلى ما يشبه مركز أبحاث لدراسته على غرار ما فعلت مؤسسة الدراسات الفلسطينية في الدفاع عن الحق العربي في الصراع العربي ـ الصهيوني. حفلت نشاطات المجلس بالمحاضرات الاسبوعية المتخصصة بقضايا الجنوب خاصة ولبنان عامة، وبالمعارض الفنية، والأمسيات الشعرية، والندوات والمؤتمرات العربية والدولية دعماً لتحرير لبنان، وتعزيزاً لثقافة وطنية ديموقراطية مقاومة، وتشجيعاً للمقاومة الوطنية اللبنانية في بعديها القطري والقومي ولتعزيز دورها ضد العدو الصهيوني.

خلال مسيرته الطويلة، أصدر المجلس ٣٥ كتاباً علمياً وتراثياً تشكل مكتبة غنية

---

(٧) اعتمدنا على الكتاب الوثائقي الضخم الذي نشره المجلس الثقافي للبنان الجنوبي تحت عنوان: «**خمسة وعشرون عاماً للجنوب والثقافة الوطنية**»، بيروت ١٩٩٠، وفيه ثبت تفصيلي بكل أعمال المجلس خلال ربع قرن. وقد استكملنا المعلومات الاضافية عن عمل المجلس في مقابلة مع أمينه العام، النائب حبيب صادق، بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٥.

جداً، لا بل أفضل ما كتب عن مسألة جنوب لبنان، وقد تُرجم بعضها إلى الفرنسية والانكليزية والاسبانية.

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي (١٩٧٣)[٨]

تأسس هذا المعهد في رحاب كلية بيروت الجامعية العام ١٩٧٣. من أهدافه:

١ ـ القيام بالاتصالات والمبادلات بين كل من يعنى بشؤون المرأة من أفراد ومنظمات في العالم العربي وفي أقطار أخرى شرقية وغربية.

٢ ـ توعية المجتمع العربي وسواه من المجتمعات بشأن أوضاع المرأة العربية الراهنة وما طرأ عليها من تبدلات بتأثير المدنية الحديثة.

٣ ـ التنويه بالمكاسب التي يمكن احرازها من خلال اطلاق امكانات المرأة وإدماجها في مشاريع التنمية بحث لا ينحصر نشاطها في البيت ومراكز التربية فحسب، بل يمتد إلى كل المجالات ويضمن لها احتلال مراكز قيادية.

٤ ـ رفع شأن المرأة العربية وتحسين وضعها على جميع الأصعدة.

٥ ـ تحسين وضع الطفل العربي وثقافته.

أصدر المعهد مجموعة كتب عن أدبيات عربيات، وعن المرأة في التشريع اللبناني، والمرأة في الاسلام، والمرأة والعمل في لبنان، والمرأة العربية في العلم والعمل، وبرنامج المهارات الحياتية الأساسية، وأضواء على الحركة النسائية المعاصرة. هذا بالإضافة إلى عدد من الأبحاث صدرت باللغة الانكليزية ويمكن الاطلاع عليها في الدليل الذي أصدره المعهد.

مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٧٥)[٩]

بعد نكسة ١٩٦٧، ازدادت الضرورة إلى تحريك قضية الوحدة العربية فكرياً عبر تأسيس مركز للدراسات عن قضية الوحدة العربية، فكان أول اعلان عن هذا الهدف بيان صدر في بيروت في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ تضمن شرحاً واضحاً لأهداف المركز، وطريقة عمله ووسائله، ووقعه اثنان وثلاثون مثقفاً من مختلف أقطار الوطن العربي. تأسس المركز سنة ١٩٧٥ بموجب علم وخبر رقم ٨٧/اد. وجاء في بيان التأسيس أن

---

(٨) اعتمدنا وثائق معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ومنشوراته كما أصدرتها كلية بيروت الجامعية.

(٩) زودنا الدكتور خير الدين حسيب، امين عام مركز دراسات الوحدة العربية، بكل الوثائق الأساسية للتعريف بالمركز، وباهدافه، ومنشوراته، وندواته ومشاريعه المستقبلية. وقد اجرينا معه مقابلة مطولة بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨، حول مشكلات البحث العلمي في لبنان وآفاق تطوره بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الخاصة، وإمكانية التعاون فيما بينها. وقد استفدنا من آرائه لصياغة استنتاجاتنا.

غاية المركز هي البحث العلمي حول مختلف نواحي المجتمع العربي والوحدة العربية بعيداً عن كل نشاط سياسي أو ارتباط حكومي أو انتماء حزبي. ويرى المركز أن تنمية الوعي الوحدوي تقوم على إعداد دراسات وبحوث، أو القيام بترجمة بحوث تحلل الواقع العربي في شتى مظاهره، واستجلاء وسائل توحيد أجزاء الوطن العربي وصيغها في مختلف الحقول، وان توحيد الوطن العربي ليس عملية متعددة الجوانب فحسب بل متعددة المراحل كذلك، وليس التوحيد السياسي سوى الشكل الأكثر اكتمالاً للوحدة، وان غايات المركز وأهدافه تتطلب أن يعمد إلى مخاطبة جميع طبقات وفئات المجتمع العربي بمختلف شرائح الاعمار والاختصاصات. ويحاول المركز أن يستقطب بنشاطاته أكبر عدد ممكن من المثقفين في جميع الأقطار العربية، ومن مختلف الأعمار والاختصاصات.

ولا يهدف المركز اطلاقاً إلى تكوين تجمع سياسي أو حزب أو جبهة سياسية، إنما يهدف فحسب إلى إعادة الزخم إلى التيار الفكري العربي الوحدوي. ولا تشترط المساهمة في عمل المركز أية شروط مسبقة من حيث هوية المثقف، ولا تتطلب إلا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية، بغض النظر عن المعتقدات والنظريات التي يؤمن بها. ولا يتخذ المركز أية مواقف سياسية مباشرة، ولا يساهم في النشاط السياسي، ولا يدخل في الصراعات أو الخلافات السياسية، ولا يرتبط بأية حكومة، ولا يتبنى أي نظام، ولا يدخل في محاور أو تحالفات أو جبهات. كما أنه يعتمد في تمويل نشاطاته أساساً على التمويل الذاتي من موارده المباشرة من مبيعات مطبوعاته وموارده الذاتية الأخرى، وعلى التبرعات والمساعدات المالية من المؤسسات والأشخاص في الوطن العربي التي تبدي الرغبة في تقديم تلك المساعدة دون فرض شروط وقيود على عمل المركز وأهدافه وخطه الثقافي.

يصدر المركز مجلة «المستقبل العربي» التي تصدر بانتظام منذ أيار/ مايو ١٩٧٨ وقد اتخذ لها شعاراً: «وعي الوحدة العربية ـ وحدة الوعي العربي». ويصدر أيضاً عدة سلاسل ثقافية تضم كل منها عشرات الكتب العلمية المتميزة التي تندرج في إطار الفكر القومي، والثقافة، والاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، والاعلام والاتصال، والقضية الفلسطينية، والعلوم والتكنولوجيا، والتاريخ، والتربية والتعليم، والجغرافيا، والتوثيق، وسلاسل الناشئة، ويوميات الوحدة العربية، كما أصدر قرابة الثلاثين مجلداً لأعمال الندوات العلمية التي نظمها، وساهم في نشر عدد مماثل لأطروحات الدكتوراه لباحثين عرب من جيل الشباب بهدف تشجيعهم والتعريف بانتاجهم العلمي المميز.

معهد الانماء العربي[١٠] (١٩٧٥)

تأسس المعهد بموجب القانون الليبي رقم ٦ الصادر العام ١٩٧٥، وهو يعمل في

(١٠) أمدنا الدكتور محمد الدبس، المكلف بتسيير شؤون معهد الانماء العربي، بكل الوثائق الضرورية للتعريف بالمعهد، وفرق البحث العملي فيه، ودورياته، ومشكلاته المالية. وقد أجرينا معه مقابلة مطولة بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٤.

لبنان منذ ذلك التاريخ كمركز للنشر.

يهدف المعهد إلى تحقيق نهضة علمية وتقنية شاملة ومتكاملة تنطلق من الثقافة والقيم العربية والاسلامية والانسانية، وتساهم في حل بعض المعضلات وتحقيق تنمية عربية شاملة، ملتزماً في ذلك منهجية البحث العلمي. وهو يقوم بتعبئة جهود العلماء والباحثين العرب في سبيل تحقيق النهضة العلمية والتقنية المنشودة وتهيئة كافة الوسائل الضرورية لتأدية رسالتهم. ويركز، بشكل خاص، على التخطيط للبحوث والدراسات التي تستلزمها التنمية العربية، والقيام ببحوث ودراسات في مجال تحقيق التعاون الانمائي والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، واقتراح خطط التعاون بين مراكز ومعاهد البحث العلمي في الوطن العربي والمراكز والمعاهد المماثلة في العالم، خاصة مع المنظمات الدولية.

عمل المعهد خلال العقدين الماضيين على تنظيم الدورات والحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية، وعلى نشر البحوث العربية وتشجيع الترجمة حول قضايا بحثية تعنى بشؤون التنمية العربية. وأصدر مجلات دورية باللغة العربية تناولت شؤون الإنماء والفكر والعلم والتكنولوجيا. وأنشأ مركزاً للتوثيق العلمي والانمائي، وعمل على تكوين فرق للبحث العلمي، واصدر موسوعة علمية عربية، ودليلاً مصنفاً لجميع البحوث العلمية ذات الأهمية الانمائية التي تنشر في الوطن العربي وخارجه. وعمل كذلك على إنشاء دليل مصنف للعلماء والخبراء العرب في مختلف التخصصات.

كان المعهد، لسنوات طويلة، أهم المؤسسات الثقافية العاملة في لبنان التي شكلت فرقاً بحثية للعمل الجماعي، منها فريق الدراسات العلمية والتكنولوجية، وفريق دراسات الفكر العربي، وفريق الدراسات السياسية والاقتصادية، وفريق المدونة الصحافية. وأصدر ٣١ عدداً من مجلة «العلم والتكنولوجيا»، و٧٩ عدداً من مجلة «الفكر العربي»، و٤٣ عدداً من مجلة «الفكر الستراتيجي». وبلغ عدد الباحثين المتفرغين للعمل فيه، أو نصف المتفرغين، أو المتعاقدين معه لانجاز أبحاث علمية، ما يزيد على المئة باحث في بعض الأحيان. كما بلغ عدد العاملين فيه قرابة ١٧٠ باحثاً ومساعد باحث، وموظف. وقد تقلص هذا العدد الآن إلى أقل من ١/١٠ (عشر) ما كان عليه مما يدل على أزمة كبيرة يمر بها المعهد اليوم. نشر المعهد عدداً كبيراً من الكتب الفكرية والاجتماعية والسياسية والتربوية، بالإضافة إلى الندوات العلمية. ولديه الآن عدد كبير من المخطوطات الجاهزة للنشر. وقد لعب دوراً رائداً في الفترة السابقة وكان ملتقى لعدد كبير من أهم الباحثين اللبنانيين والعرب، وساهمت منشوراته في تعزيز المكتبة العلمية العربية في مجالات متنوعة.

مؤسسة البحوث والاستشارات (١٩٧٧)[١١]

أنشئت هذه المؤسسة بموجب العلم والخبر رقم ٣٤٩٧٩ تاريخ ٨ شباط ١٩٧٧. وهي مؤسسة استشارية لبنانية تقوم بإعداد وانجاز الدراسات والأبحاث، وتقديم الاستشارات في الشؤون الاقتصادية والمالية والادارية والاجتماعية والتربوية والقانونية والهندسية والتكنولوجية.

تضم المؤسسة عدة أقسام متخصصة هي: قسم البحوث الاقتصادية والاحصائية، قسم الدراسات الهندسية والصناعية، قسم الدراسات الزراعية، قسم المعلوماتية أو الكومبيوتر، قسم البحوث الاجتماعية والتربوية، قسم الدراسات والاستشارات الحقوقية والادارية والتنظيمية، وقسم التوثيق والأرشفة.

بالإضافة إلى انجاز الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة التي قامت بها المؤسسة، فهي تساهم في تنظيم الحلقات والدورات والندوات العلمية في مختلف المواضيع التي تقع ضمن نشاطات أقسامها، وتتعاون مع استشاريين فنيين ومؤسسات متخصصة أخرى، داخل لبنان وخارجه.

أبرز إنجازات المؤسسة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، هي الدراسات الاحصائية الميدانية لاستطلاع الرأي العام، ودراسة ظاهرات اجتماعية، وسوق العمالة والعمل، والهيكليات النقابية، والتعاونيات، ودراسات ديموغرافية، والضمان الاجتماعي، والخدمات، والرعاية الاجتماعية، ونظام التعليم، والتخطيط التربوي، ودراسة الجدوى الاقتصادية لعدد كبير من المصانع، والفنادق، وشركات النقل، وشركات حفر آبار المياه، وإنشاء مصارف، وتعهدات ري زراعي، ومزارع لتربية الأغنام وصناعة الأجبان، وسوق الورق، وسوق الرخام. هذا بالإضافة إلى اصدار مؤشر فصلي لأسعار السلع، والخدمات الاستهلاكية، والغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان، ودراسة ميزانية الأسرة في لبنان، ودراسات احصائية اجتماعية حول أوضاع المرأة والطفل في لبنان، ودراسات معمقة حول الأوضاع الصحية في لبنان، والمستشفيات، والمستوصفات، والتعاونيات، وتقديمات الضمان الاجتماعي. وقد نشرت المؤسسة عدداً كبيراً من التقارير في هذا المجال، وكانت الأرقام التي تقدمها حول ارتفاع الأسعار وكلفة المعيشة تُعتمد، معظم الأحيان، كمؤشر علمي دقيق أثناء المفاوضات بين العمال وأرباب العمل والحكومة. وقد نالت المؤسسة شهرة واسعة في هذا المجال، واكتسبت احترام المؤسسات الدولية التي تهتم بالشأن اللبناني، خاصة منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي التي تتعاون باستمرار مع المؤسسة

---

(١١) زودنا الأستاذان حسين حمدان وكمال حمدان بكل الوثائق اللازمة للتعريف بالمؤسسة، وبنشاطها الثقافي، وآفاق تطورها المستقبلي. وقد أجرينا معهما مقابلتين مطولتين بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨ كان لهما الأثر الواضح في استنتاجاتنا.

وتكلفها القيام بدراسات ميدانية في مجالات متنوعة، اقتصادية واجتماعية وانسانية.

مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر (١٩٧٧)[١٢]

(C.E.R.M.O.C)

افتتح المركز له فرعاً في عمان ـ الأردن سنة ١٩٨٨ توكيداً لدوره الاقليمي. وهو مؤسسة أبحاث وتوثيق ذات صفة أكاديمية، تابع لمديرية العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدائرة العامة للعلاقات الثقافية، العلمية والفنية لدى وزارة الخارجية الفرنسية.

يهتم بتشجيع الأبحاث حول مستقبل المجتمعات في الشرق الأوسط، وخصوصاً من خلال دراسات ميدانية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات العلمية والباحثين المحليين. تضم مكتبة المركز في بيروت حوالى ١٢ ألف كتاب باللغات العربية والأجنبية وهي الآن في طور البرمجة الآلية. أما مكتبة المركز في عمان فمتخصصة بالموضوعات الاردنية والفلسطينية. يقوم المركز بإعداد ملفات توثيقية ذات صلة مباشرة ببرامج الأبحاث التي يُعِدُّها، وهي تدور في الغالب حول موضوعات المدن، والمجتمع، والمياه، والقطاع الخاص، وعلاقة الدولة بالمجتمع...

يصدر المركز نوعين من المنشورات:

أ ـ كرّاسات المركز. Cahiers du C.E.R.M.O.C: وقد صدر منها منذ العام ١٩٩١ ثمانية كراسات علمية تناولت موضوعات زراعية وسكانية ومدينية وصحية واقتصادية ومائية، عن سوريا ولبنان والأردن. وهناك أربعة كراسات قيد الطبع حول موضوعات لبنانية واردنية وفلسطينية.

ب ـ أعمال المركز Ouvrages du C.E.R.M.O.C.: وهي تضم مؤلفات فردية أو جماعية، وتقوِّم نتائج الأعمال التي نظمها المركز في إطار برامج أبحاثه. ومنذ ١٩٧٨ حتى الآن، أصدر المركز ما يزيد عن عشرين كتاباً علمياً متميزاً حول الموضوعات التالية: الصناعة، واليد العاملة، والهجرة، وتطور المدن، والحرب اللبنانية.

وقد شملت موضوعاته لبنان وسوريا والأردن ومصر وصولاً إلى دول الخليج العربي. ويلاحظ أن المركز قد نشر أربعة كتب باللغة العربية هي: «**الصناعة والسياسة الصناعية في مصر**»، و«**الصناعة اللبنانية وأسواق الخليج العربي**»، و«احتياطات اليد العاملة والدخل النفطي»، و«**النمو الصناعي في اقتصاد مُعان: الحالة الاردنية**».

---

(١٢) أمدنا الدكتور جان هانويه Jean Hannoyer، الباحث الفرنسي المعروف ومدير مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، بكل الوثائق الضرورية لمعرفة نشاط المركز، ومنشوراته، وفرق العمل فيه، وآفاق تطوره. وقد أجرينا معه مقابلة مطولة بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧.

وتُعتبر أعمال المركز وكراساته من الأبحاث العلمية المتخصصة. كما أنه يقيم علاقات وثيقة مع عدد من الباحثين اللبنانيين الذين يتقنون جيداً الفرنسية لأن ندواته ونشاطاته الثقافية هي باللغة الفرنسية أساساً.

مركز الانماء القومي (١٩٨٠)[١٣]

هو مركز للدراسات الإنسانية بالدرجة الأولى. يقوم بإعداد الأبحاث والدراسات العلمية ونشرها وتوزيعها، وذلك بهدف تعبئة جهود الباحثين العرب، بصرف النظر عن أقطارهم وانتماءاتهم السياسية، من أجل تنظيم فعالياتهم وتوظيفها في خدمة الأهداف النهضوية العربية. وتسعى أبحاث المركز إلى وضع ستراتيجية قومية تعتمد أساليب واقعية لمواجهة علمية شاملة للمشكلات العربية. يعمل المركز على انتاج مصادر علمية أساسية في حقول العلوم الإنسانية، عن طريق البحث والتأليف من جهة، والترجمة للمصادر الأساسية الغربية من جهة ثانية.

وهو يقدم استشارات علمية للمشاريع التنموية، ويعمل على إعادة كتابة التاريخ العربي على أسس موضوعية، وعلى إصدار الموسوعة العربية العالمية، وعلى نقل التراث العلمي الإنساني. يقيم المركز تعاوناً وثيقاً مع مراكز أبحاث عربية وعالمية، ويتلقى مساعدات غير مشروطة من الأصدقاء والمؤمنين بأهدافه الانمائية. يصدر مجلة «**الفكر العربي المعاصر**» منذ العام ١٩٨٠، وقد نشر منها مئة عدد حتى ١٩٩٤. كذلك يصدر مجلة «**العرب والفكر العالمي**» التي صدر العدد الأول منها العام ١٩٨٧، وهي مجلة متخصصة في ترجمة الأبحاث المعمقة في مجال العلوم الإنسانية.

منذ العام ١٩٨٦، بدأ المركز بإصدار كتب علمية لباحثين عرب أو مترجمة عن اللغات الأجنبية، وقد أغنى المكتبة العربية بأكثر من ٣٤ كتاباً علمياً في مجالات متعددة من العلوم الانسانية، خاصة أعمال فوكو، وفوكوياما، ومحمد أركون، وكانط، وماكس فيبر، وجورج بالانديه، وكلود ليفي ستروس وغيرهم.

لعب مركز الانماء القومي، عبر مجلاته وكتبه الموضوعة والمترجمة، دوراً هاماً في تزويد طلاب الجامعات العربية بترجمات دقيقة لينابيع الفكر الأوروبي المعاصر في العلوم الإنسانية. وهو يقيم صلات وثيقة مع عدد من الباحثين العرب المتميزين بهدف إنجاز مشاريعه الثلاثة الكبرى: إعادة كتابة التاريخ العربي، والموسوعة العربية العالمية، ونقل المصادر الأساسية للفكر الإنساني العالمي إلى اللغة العربية. وهي مشاريع كبيرة تساهم، في حال إنجازها بالشكل العلمي الذي يخطط له المركز، في إحداث نقلة نوعية في البحوث

(١٣) قدم لنا الأستاذ زكي عاصي، نائب مدير مركز الإنماء القومي، وثائق المركز، ولوائح بمنشوراته ودورياته، وشرح المشكلات التي يعانيها. وأجرينا معه مقابلة مطولة بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧.

العلمية في مجالي العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي. لكن إنجازها يتطلب موازنة مالية كبيرة ومستمرة.

مؤسسة الحريري الخيرية (١٩٨٣)[١٤]

«غايتها: التنمية الثقافية ونشر العلم والمعرفة على مختلف أنواعه، والتنمية الاجتماعية وتحسين رفع المستوى الفردي والاجتماعي، ومساعدة القطاعات المختلفة على تحقيق انجازات ومشاريع ذات نفع عام». يؤكد مديرها العام إن المؤسسة لم تخطط للقيام بأبحاث علمية أو تشكيل فرق للبحث العلمي، بل انصرفت، منذ البداية، لتشجيع الطلاب المتفوقين في لبنان وتقديم المنح الدراسية لهم داخل لبنان وخارجه، وذلك دون أية اعتبارات طائفية أو سياسية أو مناطقية، فالمعيار الأساسي، لا بل الوحيد المعتمد في اعطاء المنحة، هو التفوق العلمي.

منشورات المؤسسة أبحاث علمية أعدها متخصصون في العلوم الانسانية والاجتماعية. وقد صدر منها حتى الآن:

ـ «**لبنان في تاريخه وتراثه**». وهو كتاب تاريخي لمجموعة باحثين، صدر في جزئين العام ١٩٩٣.

ـ سلسلة «**الاسلام والمسلمون في العالم**». وهي سلسلة بالفرنسية وتترجم إلى العربية، وقد صدر منها الجزء الأول باللغتين العام ١٩٩٣، ويتوقع صدور خمسة مجلدات ضمن هذه السلسلة، بالاشتراك مع دار نشر فرنسية في باريس.

ـ «**لبنان: الواقع وحاجيات التأهيل والتنمية**»، وقد صدر العام ١٩٨٧.

ـ «**مسح إجمالي للحاجيات الأولية للقرى والبلدات وأحياء المدن اللبنانية**». وهو كتاب اجتماعي صدر في خمسة مجلدات العام ١٩٨٦.

ـ «**المستقبل من اختيارك**». وهو مرجع للاختصاصات الأكاديمية والمهنية في لبنان، صدر العام ١٩٩٠.

ـ «**التقويم التربوي أداة ترشيد للعملية التربوية**»، وقد صدر العام ١٩٩٤.

ـ «**أجيال مؤسسة الحريري**». وقد صدرت المجموعة الأولى والثانية منه العام ١٩٩٤.

---

(١٤) زودنا الأستاذ مصطفى الزعتري، أمين عام مؤسسة الحريري، بالوثائق الأساسية الضرورية للتعريف بنشاط المؤسسة الثقافي ومنشوراتها العلمية ومشاريعها المستقبلية. وقد أجرينا معه مقابلة مطولة بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩.

الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية (١٩٨٧)[١٥]

تعنى بدراسة تاريخ لبنان في العهد العثماني استناداً إلى المصادر الأساسية، وضرورة اهتمام الباحثين اللبنانيين بالأرشيف العثماني، وتبادل الخبرات بينهم وبين الباحثين الأتراك والأجانب العاملين في هذا المجال لتجديد كتابة التاريخ اللبناني على أسس علمية حديثة. وهي تسعى إلى دراسة مختلف ميادين التاريخ اللبناني في العهد العثماني، والتعريف بالأصول العائدة لتلك المرحلة، واصدار مجلة علمية متخصصة لهذه الغاية، والتعاون مع الجمعيات والمنظمات العلمية اللبنانية والعربية والدولية التي تعنى بالدراسات العثمانية، وإلى نشر دليل عن الأرشيف العثماني الخاص بتاريخ لبنان. نظمت الجمعية في بيروت المؤتمر الأول حول: «تاريخ المقاطعات اللبنانية في القرن الثامن عشر»، وهي تحضر للمؤتمر الثاني خلال هذا العام.

المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم (١٩٨٧)[١٦]

مؤسسة علمية تهدف إلى القيام بأبحاث نظرية وتطبيقية ومتعددة الاختصاصات حول سبل إرساء السلم الأهلي الدائم في لبنان استناداً إلى العلوم الانسانية الحديثة. تهدف المؤسسة إلى نشر ادراك جماعي حول عبثية الحروب الداخلية في تاريخ لبنان، وعبثية تحويل الصراعات الخارجية إلى نزاعات داخلية، والمساهمة في بناء ثقافة لبنانية جامعة مستمدة من تاريخ لبنان وواقعه ومن العلوم الإنسانية الحديثة يكون أهم عناصرها نبذ كل أشكال الاستقواء وتيارات العزل والانعزال، وارساء ثوابت في المشاركة وفي احتواء النزاعات بالتفاوض. وتركز المؤسسة اهتمامها على شؤون الثقافة المدنية باعتبارها الركيزة التحتية للسلم الأهلي الدائم، خصوصاً بالنسبة إلى لبنان الذي عرف تاريخاً طويلاً من الاختبار في النزاعات وكيفية احتوائها.

نظمت المؤسسة عدداً كبيراً من الندوات والمؤتمرات في لبنان وقبرص بلغ عددها سبع ندوات، ونشرت أعمالها في كتب هي: «**الحق في الذاكرة**»، و «**العبور إلى الدولة**»، و «**هوية المعاناة**»، و «**معنى لبنان**»، و «**حاجات لبنان البحثية التطبيقية في العلوم الانسانية**»، و «**مواطن الغد**»، و «**البناء الديموقراطي**». وقد صدرت تباعاً ما بين ١٩٨٧ و١٩٩٤. وهي تعد لنشر أعمال ندوة «بناء السياسات الاجتماعية في لبنان» خلال العام ١٩٩٥.

---

(١٥) أمدنا الدكتور منير اسماعيل بالوثائق الأساسية للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية، وأطلعنا على مشاريعها المستقبلية في مقابلة مطولة معه بتاريخ ١٩٩٥/٢/٣.

(١٦) أرسل إلينا الدكتور انطوان مسرة، المنسق الأساسي للمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، كل الوثائق الضرورية للتعريف بعمل المؤسسة، ومنشوراتها، وآفاق عملها المستقبلية.

المركز اللبناني للدراسات (١٩٨٩)[١٧]

مؤسسة مستقلة تعنى بالبحوث وتهتم بقضايا التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يتعاون مع مجموعة من الاختصاصيين في لبنان والعالم العربي، ويقيم علاقات تعاون مع مراكز بحوث مشابهة في المنطقة والعالم. يمول المركز أنشطته من خلال دعم مؤسسات مانحة له، من لبنانية ودولية، ومن مبيعات منشوراته، ومن العقود الاستشارية التي يوقعها لمنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ومن التبرعات غير المشروطة التي يتلقاها من أفراد أو مؤسسات.

ينجز المركز أبحاثاً متخصصة، وينظم مؤتمرات علمية دورية، ويعنى بقضايا الديموقراطية، والحكم، وحقوق الانسان، والمجتمع المدني، وتحليل الرأي العام، والتنمية الاقتصادية، والتربية المدنية، والتدريب المهني والتقني، والتعليم العالي، والبيئة، والعلاقات الدولية، والعلاقات العربية ـ العربية، والصراع العربي الصهيوني ومسار التسوية. يصدر مجلة «أبعاد» التي تعنى بالدراسات اللبنانية والعربية. وهي مجلة دورية تصدر باللغة العربية.

كما ينشر المركز مجلة بيروت ريفيو Beirut Review، وهي مجلة نصف سنوية تصدر باللغة الانكليزية وقد صدر منها سبعة أعداد حتى الآن، وتكاد تعادل في أهمية مقالاتها ومحاورها المجلات العلمية الأوروبية والأميركية المتخصصة.

كذلك ينشر المركز تقريراً شهرياً بالانكليزية تحت عنوان ليبانون ريبورت Lebanon Report، وهي المجلة الانكليزية الشهرية الوحيدة التي تصدر بانتظام باللغة الانكليزية في بيروت وتوزع في جميع أنحاء العالم، وتتضمن تحاليل سياسية ودبلوماسية واقتصادية من خلال عرض مكثف لمقابلات ومقالات وترجمات لوثائق مهمة مع ثبت يومي بأبرز الأحداث التي شهدها لبنان خلال شهر. هذا بالاضافة إلى أن المركز يصدر كثيراً من التقارير ذات التوزيع المحدود أو غير المعدة للنشر حول الاقتصاد اللبناني، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

ورغم حداثة المركز في النشر، فقد أصدر خلال أعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ بعض الدراسات العلمية الهامة وهي: «**الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات**»، وقد صدر العام ١٩٩٣. وكتاب «**المواطن والتربية المدنية في لبنان**»، سنة ١٩٩٤. كما صدر له سنة ١٩٩٣ بالانكليزية كتاب: «**دراسة حول احتياجات وفرص العمال الحرفيين في لبنان**»، وكتاب: «**التطور المؤسساتي في لبنان ما بعد الحرب: تقييم المساعدة الأجنبية**».

---

(١٧) زودنا الأستاذ فارس أبي صعب، مدير تحرير مجلة «أبعاد» التي يصدرها المركز اللبناني للدراسات، بكل الوثائق الأساسية للمركز، ومنشوراته، وآفاق عمله المستقبلية.

وفي مطلع ١٩٩٥، أصدر كتاب: «**اللامركزية في لبنان**». ونظم في بيروت، مؤتمراً هاماً بعنوان: «العالم العربي واحتمالات التسوية: مخاطر وتحديات». وتشير وثائق المركز إلى مشاريع مستقبلية كثيرة يعد لها بالاتفاق مع مؤسسات لبنانية وعربية ودولية.

مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق (١٩٩٠)[١٨]

هو مؤسسة لبنانية مستقلة ظهرت مع بداية التحولات السياسية والجغرافية الكبرى في العالم التي أثارت مناقشات ستراتيجية واسعة حول المستقبل الجديد السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي والعسكري للعالم، وخصوصاً لما اصطلح على تسميته بـ «الشرق الأوسط» في اطار التغيرات الجديدة.

يضم المركز قسماً للدراسات، ولجنة للتقويم العلمي، وقسماً للتوثيق، ومكتبة متخصصة بتدوين أهم الوقائع الصحفية على ميكروفيلم مع فريق فني متخصص في التوثيق والكومبيوتر، وقسماً للأبحاث، وقسماً للتحليل واصدار التقارير الشهرية والفصلية عن عدد من البلدان التي تقع في دائرة اهتمامه.

يصدر المركز تقريراً فصلياً بعنوان «شؤون تركية»، ونشرة شهرية بعنوان «شؤون الأوسط» التي صدرت أعدادها الأولى في مطلع ١٩٩١، وهي تهتم برصد ومتابعة قضايا منطقة الشرق الأوسط الستراتيجية. ويصدر كذلك سلسلة شهرية بعنوان «مقالات معربة» تنقل أهم واحدث الدراسات والمقالات ذات الطابع الستراتيجي، وخصوصاً ما يتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط. إلى ذلك، يعمل المركز على نشر بعض الكتب والأطروحات والرسائل الجامعية. وقد شارك في ندوات علمية حول «الشرق الأوسط» في لبنان والأردن وقبرص ومصر والسودان وايران والولايات المتحدة الأميركية. كما شارك في مؤتمرات حول التوثيق في سوريا وقبرص. ونظم خلال العام ١٩٩٣ ندوة في لبنان حول: «نظم استرجاع المعلومات والتجربة العربية في هذا المجال». كما نظم العام ١٩٩٤ مؤتمراً هاماً حول مشكلة المياه في الشرق الأوسط.

تتوزع منشورات المركز على أساس الدوريات التي تضم «شؤون الأوسط» و«شؤون تركية»، والتقرير الصحافي اليومي، من جهة، والكتب التي صدر منها ١٨ كتاباً حتى الآن، من جهة ثانية. وله سلسلة من المقالات المعربة التي صدر منها ١٧ دراسة تدور معظمها حول السياسة الأميركية، والنظام العالمي الجديد، والصراع العربي الصهيوني، والانتشار النووي، واليابان، ومعاهدة ماستريخت ومستقبل أوروبا، والعلاقات الاسرائيلية، العربية من منظور تاريخي. ويلاحظ أن كتب المركز تحمل أيضاً

---

(١٨) أمدنا الدكتور طلال العتريسي، مدير مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بالوثائق الأساسية للتعريف بالمركز، ودورياته، ومنشوراته، وخطط عمله المستقبلية.

عناوين مشابهة حول أميركا، وأوروبا، وحرب الخليج، بالاضافة إلى موضوعات أخرى كالأصولية الاسلامية والنظام العالمي، والعرب والأتراك في عالم متغير، والعلاقات الاسلامية المسيحية، والاسلام والسياسة، ومشكلة المياه في الشرق الأوسط وغيرها.

المؤتمر الدائم للحوار اللبناني (١٩٩٣)[١٩]

يلتزم بترسيخ السلم الأهلي في لبنان بعد الحرب الأهلية، ويعمل على بنائه على مثال يقارب بين المجتمع والدولة، بما يحتاج ذلك من تعميق وتعميم لقيم الاعتدال والتسوية والاعتراف بالآخر. وقد وضع المؤتمر برنامجاً للعمل على موضوعات مثل البيئة، والمياه، واللامركزية الادارية، ومؤسسات المجتمع المدني، والحرب وآثارها، والسلم ومقتضياته، والذاكرة، والاطلالة على انجازات العالم الفكرية بداعي الافادة منها من خلال منظور وطني محدد.

يصدر مجلة نصف شهرية بعنوان «قضايا لبنانية» التي تسعى إلى أن تكون مجالاً مفتوحاً لطرح المسائل والمشكلات والهموم الوطنية، وإلى تكوين مفاهيم فكرية ومجتمعية وثقافية وسياسية حديثة ومغايرة، والمساهمة في إشاعة مناخ الحوار الديموقراطي في لبنان.

تسعى المجموعة التي تصدر «قضايا لبنانية» إلى اصدار أربع سلاسل ثقافية هي التالية:

١ ـ سلسلة «**المجتمع والدولة**»، وقد صدر عنها كتاب «**الثروة المائية في لبنان بين الأطماع والمفاوضات**»، وكتاب «**مشكلة التلوث وقضايا البيئة**»، وكتاب: «**مسألة اللامركزية الادارية والبلديات**».

٢ ـ سلسلة «**مسائل فكرية لبنانية**»، تعنى بالحوار الاسلامي ـ المسيحي، والتصدي لمسألة اعادة كتابة التاريخ اللبناني، وطرح إشكالية «الحداثة والعالم العربي»، وملف عن السينما ودورها الابداعي.

٣ ـ سلسلة «**وجوه من لبنان**». وقد بدأ العمل لإصدار أربعة ملفات كاملة عن رينيه حبشي، وموسى الصدر، وكمال الحاج، وشكيب أرسلان، بالإضافة إلى دراسة شخصيات لبنانية ثقافية أخرى.

٤ ـ سلسلة «**مسائل وشخصيات معاصرة**»، وتهدف إلى تقديم لوحة عن التيارات الفكرية والثقافية والسياسية المعاصرة والحديثة في العالم. ويتم العمل على اصدار ملف عن الفكر الفرنسي المعاصر، وآخر عن أزمة الثقافة المعاصرة في العالم. وقد

---

(١٩) أجرينا لقاء مع بعض العاملين في الهيئة التحضيرية للمؤتمر الدائم للحوار اللبناني. وزودنا عضو الهيئة، السيد هاني فحص، بوثائق المؤتمر، ومنشوراته، وتوقعاته لعمل المؤتمر في المستقبل.

صدر عن هذه السلسلة كتاب يعرض لفلسفة كارل بوبر. بالاضافة إلى دراسة شخصيات ثقافية أُخرى منها الكاتب الايراني داريوس شايغان، وهي قيد الاعداد.

يتعاون جماعة المؤتمر مع مجموعة من الباحثين اللبنانيين المتخصصين في مجالات فلسفية وثقافية متنوعة، وهاجس المؤتمر تعزيز السلم الأهلي في لبنان واعتماد الحوار العقلاني منهجاً لبناء علاقة متطورة بين المجتمع اللبناني والدولة اللبنانية.

مراكز ثقافية متفرقة

لا يتسع المجال للتعريف بجميع مراكز البحث والمؤسسات الثقافية العاملة الآن في لبنان. لذلك استعرضنا أبرز تلك المؤسسات، وسنكتفي بإضافة تعريفات سريعة لما تبقى منها. بعضها مؤسسات شبه متوقفة، ومنها ذات نشاط متقطع. أهمها:

أ ـ **«مؤسسة بيت المستقبل»**[٢٠] وقد تأسست العام ١٩٨٧ في عهد الرئيس السابق أمين الجميل.

كان المشرفون عليها يخططون لجعلها المؤسسة الثقافية الأولى في لبنان، وقد رصدت لها امكانيات مالية كبيرة من حيث البناء، وأجهزة الكومبيوتر، والتنظيم الاداري الجيد، وفرق البحث، والأرشفة العصرية وغيرها.

وكان المشروع يتضمن إنشاء المركز اللبناني للتوثيق والبحوث، وبنك المعلومات، ودار النشر والتسويق، ومجلة الطيران المدني، ومجلة حاليات، ومؤسسة الدراسات الستراتيجية للسلام، ومكتبة توثيقية موصولة ببنك المعلومات.

وقد صدر من مجلة **«حاليات»** ما يزيد على خمسين عدداً، وهي مجلة فصلية كانت تصدر باللغات العربية والفرنسية والانكليزية في عدد واحد حتى بلغت صفحاتها أحياناً حوالي الثمانماية صفحة. وكانت تعتبر من أهم المجلات اللبنانية والعربية وذات سمعة عالمية.

لكن المؤسسة توقفت بعد خروج الرئيس الجميل من لبنان والصراعات الداخلية التي أعقبته.

ب ـ **المركز الوطني للمعلومات والدراسات**[٢١] تأسس بموجب السجل التجاري رقم ٦٢٠٢٥ للعام ١٩٩٢. وهو مؤسسة لتقديم الخدمات ومعالجة واستثمار المعلومات والدراسات والأبحاث ونشرها وتوزيعها، مركزها في بعقلين. وقد أصدر المركز مجموعة

---

(٢٠) خصنا الدكتور فكتور الكك، مدير مجلة «حاليات» التي توقفت عن الصدور، وأحد أبرز المطلعين على نشاط «بيت المستقبل»، بثلاث صفحات مكتوبة استندنا إليها للتعريف بهذه المؤسسة الثقافية التي تعرضت للمصادرة وتبعثرت وثائقها، وذلك بتاريخ ١٩٩٥/٢/٤.

(٢١) حصلنا على وثائق المركز ولائحة بمنشوراته استندنا إليها للتعريف به.

من الكتب المدرسية، ومؤلفات الأستاذ كمال جنبلاط الكاملة، وتاريخ الحزب الاشتراكي، ومذكرات الأميرين شكيب وعادل ارسلان، بالإضافة إلى بعض أطروحات الدكتوراه، ورسائل الماجستير. والمركز مؤهل للقيام بنشاط ثقافي بارز في جبل لبنان خاصة.

ج ـ **مراكز بهدف التعريف بها فقط**(٢٢) منها:

مركز البحوث والتوثيق في صيدا الذي كان ناشطاً لفترة من الزمن في السنوات السابقة.

مركز الدراسات عن الوطن العربي المعاصر الذي يصدر مجلة فرنسية توثيقية عن قضايا ثقافية لبنانية وعربية منذ العام ١٩٧٨، وهو تابع لجامعة القديس يوسف في بيروت.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في ضاحية بيروت الجنوبية، الذي تأسس العام ١٩٨٧، ويصدر تقارير ودراسات اقتصادية واجتماعية.

المكتب الاستشاري للأبحاث والتوثيق التابع للحركة الاجتماعية في بيروت، الذي تأسس العام ١٩٦٩، وكان نشيطاً جداً خلال سنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١ حيث أصدر عشر دراسات علمية باللغة الفرنسية حول السكان، والصحة، والضواحي الشعبية، والسكن، والنقل، والصناعة وغيرها.

مركز البحث العلمي بواسطة المعلوماتية، الذي تم تدشينه في طرابلس بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٥ لمساعدة الباحثين في شمالي لبنان.

مستقبل البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية في لبنان

أشرنا، منذ البداية، إلى ضرورة التمييز بين مراكز البحث العلمي في الجامعات العاملة في لبنان والمؤسسات أو المراكز المنتشرة خارجها. ذلك أن البحث العلمي في الجامعات قديم جداً ويرتبط تاريخه بتاريخها، لأنه يشكل الركيزة الأساسية التي تبنى عليها وظيفة الجامعة منذ نشأتها.

وغني عن التوكيد أن الدراسات العلمية حول وظيفة الجامعة ودور مراكز البحث العلمي فيها، هي أكثر من أن تحصى، ولا نرى حاجة تذكر في الإشارة إليها. نكتفي بالقول إن الجامعات العاملة في لبنان، ومنها جامعات ناهز عمرها القرن وربع القرن من الزمن، لعبت دوراً أساسياً في اعداد وتدريب عدد كبير من الباحثين في مختلف مجالات

---

(٢٢) اعتمدنا الوثائق الأساسية لهذه المراكز التي تقوم ببعض النشاطات المتقطعة، بالاضافة إلى ما نشرته جريدة «**السفير**» في بيروت بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٩ صفحة ٩ تحت عنوان: «المؤسسات الثقافية في ضاحية بيروت الجنوبية»، وما نشرته جريدة «النهار» بتاريخ ١٩٩٥/١/٣١ تحت عنوان: «وزير الثقافة رعى افتتاح مركز البحث العلمي بواسطة المعلوماتية في الرابطة الثقافية بطرابلس».

العلوم الانسانية والاجتماعية وغيرها من العلوم، وفي حدود هذا البحث، يمكن تكثيف السمات الأساسية لمراكز البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية داخل الجامعات على الشكل التالي:

أ ـ إنها جزء لا يتجزأ من وظيفة الجامعة من حيث هي مركز متقدم جداً، إن لم نقل المركز الأهم في انتاج البحث العلمي في مختلف المجالات.

ب ـ إنها تتمتع باستقلالية إدارية ومالية تساعدها في رسم ستراتيجية طويلة الأمد للبحث العلمي ضمن إولويات يطرحها كل فريق بحثي على حدة، ويساهم في بلورتها جهاز علمي متخصص تعينه الجامعة لهذه الغاية.

ج ـ إن مراكز الأبحاث في الجامعات تزود بأحدث الآلات العلمية، وبكل الوثائق الضرورية، وببطاقات تعطى للباحثين تخولهم الولوج إلى مراكز الأرشيف العام والدوائر الرسمية التي لا يتسنى لباحثين آخرين الوصول إليها، وبجهاز بشري متكامل بإدارة باحثين متمرسين في البحث العلمي يعملون كمشرفين على فرق البحث، ويساعدهم باحثون جدد أو مساعدون يتدربون داخل الفريق ويكتسبون خبرة علمية لا تقدر بثمن.

د ـ إن تلك المراكز تنشر تباعاً نتائج أبحاثها عبر مقالات تصدر في مجلات علمية متخصصة، شهرية أو فصلية، بالإضافة إلى كتب علمية يتم اعدادها على مدى زمني متوسط أو طويل ولا تخضع لضغط الادارة أو المال أو الزمن.

فالمراكز العلمية في الجامعات تكاد تكون المراكز الأكثر أهمية لاعداد وتدريب الباحثين الجدد، بالإضافة إلى الاستفادة القصوى من الخبرات العلمية التي يمتلكها الباحثون من ذوي الخبرة الأكاديمية الواسعة. لكننا لم ندرس نشاط هذه المراكز الجامعة لأسباب موضوعية، ذلك أنها مراكز مشلولة أو شبه مشلولة، مما دفع البحث العلمي إلى الظهور بكثافة خارج المراكز الجامعية كما دلت معطيات هذه الدراسة.

بعبارة موجزة، يمكن القول إن الجامعات العاملة في لبنان قد تعرضت، بدرجات متفاوتة، إلى صعوبات كبيرة إبان الحرب الأهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠. ونتيجة لذلك، تقلص البحث العلمي فيها إلى الحدود الدنيا، في مختلف المجالات. وما زالت هذه الجامعات تعاني مشكلات حادة ناجمة عن الحرب، رغم مرور خمس سنوات على توقفها ومن نافلة القول إن دراسة هذه الصعوبات وأثرها على البحث العلمي في لبنان، تحتاج إلى أكثر من بحث معمق. لذلك اكتفينا بالاشارات التي أوردناها سابقاً حول هذا الجانب، وخصصنا الصفحات الباقية لدراسة المؤسسات والمراكز البحثية العاملة بنشاط خارج الجامعات في لبنان.

ثم إن اعتماد سمات محددة وواضحة المعالم للتعريف بهذه المؤسسات كان، عملياً، أمراً مستحيلاً. فبعضها تنطبق عليه صفة المركز البحثي في العلوم الانسانية والاجتماعية، لكن غالبيتها الساحقة لا تنطبق عليها تلك الصفة. مع ذلك، فهي مراكز

متنوعة، وناشطة، وتقيم الندوات العلمية المتلاحقة، وتصدر التقارير، والمجلات، والدوريات، والكتب، والموسوعات وغيرها.

وإذا كان من الصعب جداً الاحاطة بالأسباب العميقة التي كانت وراء تأسيس هذه المراكز أو المؤسسات، فمما لا شك فيه أن مصادر تمويلها يمكن أن تساهم في فهم بعض الدوافع التي كانت وراء تأسيسها، من جهة، وإبراز المخاطر التي تحدق بها عندما تشتد أزمتها المالية في المرحلة القادمة، من جهة أخرى. انطلاقاً من هذا الواقع المعقد، واستناداً إلى معطيات دراستنا، يمكن تصنيف مراكز البحث والمؤسسات العاملة في البحث العلمي في لبنان على الشكل التالي:

ـ انها، في الغالب، تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، وإنها ذات أهداف محض بحثية لبنانية حتى لو كان تمويلها من خارج لبنان. لكنها، جميعها، لا تتمتع بالاستقرار الكافي لسنوات طويلة.

ـ انها تضم مجالس أمناء أو هيئات استشارية للتخطيط وتوجيه الأبحاث.

ـ انها منفتحة على الحوار الحر وتؤمن بالديموقراطية الحقة طريقاً للتطوير الاجتماعي.

ـ انها تعتمد التمويل الذاتي والمساعدات أو الهبات المالية غير المشروطة والتي لا ترهن أو تكبل ارادة المركز أو المؤسسة بأية قيود سياسية. وباستثناء عدد قليل من تلك المراكز التي تمول بشكل واضح وصريح من دولة أجنبية (كالمعهد الألماني للدراسات الشرقية، ومركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر CERMOC)، فإن معظم المراكز البحثية الأخرى ذات مصادر تمويل ذاتية، أو تعتمد على هبات محلية وخارجية غير منتظمة، أو تقوم بنشاط مشترك مع مؤسسات عربية ودولية، خاصة منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والأونيسكو وغيرها. وذلك يطرح جدياً مسألة تخلي الدولة اللبنانية عن دورها الطبيعي في دعم البحث العلمي في لبنان، وتأمين الاستقرار الكافي للباحثين ضمن خطة زمنية طويلة الأمد والتي بدونها يتعرض لبنان لمخاطر فقدان دوره الثقافي المميز في النظام الشرق أوسطي الجديد.

ولا شك أن المراكز البحثية الخاصة ساهمت، إلى جانب المراكز البحثية في الجامعات العاملة في لبنان، بدور ثقافي هام رغم ظروف الحرب الأهلية الصعبة. فكانت تستضيف سنوياً عدداً من المؤتمرات والندوات العلمية العربية والدولية. وقد حفظت للبنان وجهه الثقافي المميز الذي عرف به قبل الحرب، وسرعان ما بدأ يستعيد ذلك الدور بفعالية واضحة في السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت توقف الحرب الأهلية فيه.

وتكفي الإشارة إلى أن مراكز البحث العلمي في لبنان، أطلقت وجموعة من المجلات والدوريات الشهرية والفصلية باللغات العربية والفرنسية والانكليزية، وبقيت مطابع بيروت تعمل بنشاط رغم ظروف الحرب الأهلية. وما زالت دور النشر في لبنان تُعدُّ بالمئات

وهي تصدر سنوياً عدداً كبيراً من الكتب والدراسات العلمية التي لا يمكن انجازها لولا وجود نخب ثقافية فاعلة على الساحة اللبنانية.

لكن من الملاحظ أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعانيها لبنان وعدد كبير من الدول العربية، ساهمت في تقلص عدد الباحثين الجديين، كما تقلصت مشاريع البحث الطويلة الأمد بسبب غياب التمويل. ونشير هنا إلى أن معظم الباحثين العاملين في لبنان، داخل الجامعات وخارجها، مضطرون للقيام بأكثر من عمل لمواجهة ومتطلبات الحياة وذلك على حساب البحث العلمي المعمق. كما أن الحصول على وثائق جديدة ومصادر علمية متخصصة صعب للغاية نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى الباحثين اللبنانيين، وتقاعس الجامعات ومراكز البحث العلمي عن اقتناء تلك المصادر أو عجزها عن تمويل بعثات علمية متخصصة للدراسات الميدانية.

وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى أن المال وحده لا يكفي لإنتاج بحث علمي جاد. فلا بد من مناخ الحرية والديموقراطية الذي بدونه ينعدم البحث العلمي في جميع الدول العربية.

لذا يمكن القول إن مستقبل البحث العلمي في لبنان شديد الصلة بالنقاط التالية:

أ ـ التمسك بمناخ الحرية التي بدونها لن يكون هناك بحث علمي حقيقي، لا في مؤسسات الدولة ولا في المؤسسات الخاصة العاملة في لبنان.

ب ـ إقامة التوازن بين المؤسسات البحثية التابعة للدولة والمؤسسات البحثية الخاصة في جميع المجالات. فهناك مجالات كثيرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية يصعب البحث العلمي فيها دون مساعدة مباشرة من الدولة التي تشكل ـ في حالة الدولة العصرية الديموقراطية تحديداً ـ المصدر الأساسي للتوثيق والمعلومات والاحصائيات واعداد الباحثين والتمويل الطويل الأمد.

ج ـ تنشيط مراكز الأبحاث العلمية التابعة للجامعات العاملة في لبنان، خاصة في الجامعة اللبنانية التي تضم بمفردها أكثر من نصف الباحثين ومساعدي الباحثين. مع الاشارة إلى أن عدداً محدوداً من الأبحاث التي تنجز في الجامعات أو المؤسسات الخاصة في لبنان، يقوم به باحثون من الجامعة اللبنانية. وهنا لا بد من التأكيد على الاستقلالية الإدارية والمالية لمراكز البحث العلمي في الجامعات بهدف إعداد الدراسات المعمقة، وتحضير أجيال جديدة متعاقبة من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والمساهمة في ترشيد القرار السياسي، اللبناني والعربي، عن طريق تزويده بالأبحاث العلمية المتخصصة في جميع المجالات. وقد دلت التجربة على أن عدداً كبيراً من الباحثين الجديين العاملين الآن على الساحة اللبنانية، قد تلقوا تدريبهم الأكاديمي عبر تلك المراكز البحثية في مرحلة النهوض الثقافي والاجتماعي في لبنان قبيل الحرب الأهلية.

د ـ اقامة مؤسسات بحثية مشتركة بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة، وهي

صيغة مرنة وعملية تستخدمها معظم الدول المتطورة وتساعد على استقطاب باحثين من الخارج، خاصة من الباحثين اللبنانيين والعرب للعمل في مؤسسات البحث العلمي في لبنان.

ونشير أخيراً إلى أن مفاوضات السلام الجارية الآن بين العرب وإسرائيل، ستنقل الصراع العربي ـ الاسرائيلي إلى رحاب الجامعات والبحث العلمي، كما أشار شيمون بيريز في كتابه «**الشرق الأوسط الجديد**»(٢٣). وغني عن التذكير أن لبنان، في حال نجاح هذه المفاوضات أو فشلها، سيكون ساحة الصراع الثقافي أو العسكري بين العرب وإسرائيل(٢٤). وبالتالي، فإن من أولى واجبات الدولة اللبنانية وجميع الدول العربية أن تخص لبنان بمشروع ثقافي حضاري يستند أساساً إلى مراكز البحث العلمي، على غرار ما تقوم به إسرائيل منذ عقود طويلة.

---

(٢٣) اكد شيمون بيريز على المقولة التالية: «الجبروت الحقيقي، بما فيه الجبروت العسكري، لم يعد قائماً في المعسكر، بل في الحرم الجامعي. وينبغي للسياسة أن تعبد طريق التحول من الستراتيجية العسكرية الصرف إلى التعاون السياسي والاقتصادي المعمق». شيمون بيريز: «**الشرق الأوسط الجديد**». ترجمة دار الجليل، عمان ١٩٩٤، ص ٥١.

(٢٤) زهير هواري: «الجامعة الرسمية معلقة والخاصة تنبت كالفطر: ما مستقبل «برج بابل» اللبناني؟» مقالة منشورة في جريدة «**الحياة**»، بيروت، بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٥، ص ١٩.

دراسة الجالية اللبنانية في ولاية ميشيغن من خلال مدينة ديربورن

د. منذر جابر(*)

تحتل ولاية ميشيغن لسانَ البرّ الممتد في خليج وندسور، في الشمال الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية، والمطل مباشرة على الحدود الكندية. تحاصرها البحيرات الخمس من جهاتها عدا الجنوب. مساحتها ٥٦٨١٧ ميلاً مربعاً. سكانها حوالى العشرة ملايين نسمة.

موقع الولاية على خليج وندسور، وتواصلها من خلال البحيرات مع المحيط، وخصوبة أرضها، ووفرة الغابات والأخشاب ومناجم الحديد والطاقة فيها؛ جعل منها نقطة ثقل أساس في الصراع الفرنسي البريطاني في استعمار المنطقة الذي انتهى بغلبة الانكليز. إلا أن الولاية ما زالت إلى الآن تحافظ من الفرنسية على الكثير من الأسماء والكلمات ومنها اسم المدينة الأكبر في الولاية Detroit (ومعناها المضيق).

هذه الأهمية الاقتصادية، جذبت الدفعات اللاحقة من المهاجرين اللبنانيين الأوائل، على اعتبار أن الدفعات الأولى حطت رحالها في الولايات الشرقية المطلّة على المحيط، كنيويورك وفيلادلفيا وداكوتا الجنوبية وبوسطن[1]. أما المهاجر الأول إلى الولاية، وتحديداً إلى مدينة ديترويت، فتوصله الرواية المتواترة، إلى هذه المدينة العام ١٨٩٠. وقد كان مارونياً من جبل لبنان، أصاب من الثروة ما سرّع في مجيء الكثيرين من أبناء بلدته

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

(١) AHDAB-YEHIA May, «**Some General Characteristics of the Lebanese Maronite Community in Detroit**», Wayne State University, Unpublished M.A. Thesis, 1970, p. 23.

وملّته. وكان وسط المدينة مكان الإقامة الأول لهؤلاء المهاجرين الذين حلّوا في الشوارع المطلّة عليه: أورليانز، ليرند، فورث، كونغرس، جفرسون، ديبوا، لافاييت... وهي شوارع تشكل حيزاً مهماً من قلب البلد الحالي. وأثرُ هذا التمركز الأول ما زال واضحاً في كنيسة القديس مارون التي شيدت العام ١٩١٦ على شارع الكونغرس، وقد استُبدلت العام ١٩٦٦ بكنيسة أخرى على شارع كفرسال[٢].

مكان التجمع التالي كان «هايلن بارك»، إحدى الضواحي الشمالية لمدينة ديترويت، ومعظم الذين قصدوا هذه المنطقة كانوا من الجنوبيين بكثرتهم، ومن البقاعيين بنسبة أقل. تحلقوا في سكناهم في هذا الحي، حيث مصانع فورد وعدد آخر من المؤسسات الصغيرة المتولدة على هامش تلك المصانع. وما زال أبناء الجيل الثاني من المهاجرين، وهم في غالبيتهم من مواليد هايلن بارك، يحنُّون بقلوبهم إلى مراتع صباهم، وما قضوه من مآرب شبابهم هناك. فهايلن بارك كانت من الأحياء المعدودة في ديترويت، تنظيماً وعمراناً وجمال بيوت، وما زالت بيوتها حتى الآن يملكها كثير من المهاجرين اللبنانيين[٣]. وهي المهجورة بأغلبها، ما زالت تحكي فصول أمسها الألق. كذلك ما زالت آثار الجامع الذي بني على شارع فيكتور، وأقامه القليل ممن تبقى من عائلات لبنانية هناك، يخبر عن جالية كانت من الأهمية بمكان في تلك الضاحية.

إقفال مصانع فورد في أوائل العشرينات، وانتقالها إلى غير ناحية خارج المدينة، ومجيء السود الأميركيين للإقامة في قلب المدينة ومحيطها الشمالي بعد انتقال الرساميل والمؤسسات الاقتصادية؛ دفع بالكثيرين من المهاجرين اللبنانيين طلباً للـ «أمن الاقتصادي» إلى: اللحاق بالمصانع والعمل بها، وطلباً للـ «أمن الاجتماعي»، إلى: الهروب من مجاورة السود الأميركيين، وإلى الخروج من أحياء الاقامة الأولى، فانتشر الأكثر يسراً في ضواحٍ أكثر هدوءاً شرقي ديترويت مثل سان كليرشور، وغروس بوينت، وتوزع الباقون غربيَّ المدينة في احياء ضاحية ديربورن، الأكثر شهرة. وجاء حريق ١٩٦٨ الذي أشعله السود في قلب مدينة ديترويت ليضع حداً نهائياً لوجود البقية الباقية من المهاجرين اللبنانيين في تلك المنطقة.

ويتبدّى معلم إقامة اللبنانيين في أماكنهم الجديدة بجلاء في المؤسسات الدينية التي يتكوكبون حولها. فكنائس مختلف الطوائف المسيحية تنتشر في شارع كفرسال: كنيسة أنشئت العام ١٩٦٦، وكنيسة مار جرجس التي أُنشئت في ديترويت أولاً ثم نُقلت لاحقاً إلى مدينة Troy، وكنيسة ثالثة في مدينة «باركلي»، وثالثة هي كنيسة Sainte Marie، كذلك هناك كنيسة في مدينة Flint، وكنيستان في Grand Rapids في

---

(٢) المرجع أعلاه، ص٢٦.

(٣) مقابلة مع نعيم بزي، أمين سر الرابطة الثقافية لأبناء بنت جبيل في ديترويت، (صيف ١٩٧٤).

منطقة الـ Up North، وواحدة لابناء راشيا الفخار وثانية لأبناء عيتا الفخار[٤]. وفي الجانب الاسلامي، كان بناء المؤسسات الدينية باكراً، كما الجامع الذي انشيء في شارع فيكتور في الثلاثينات. ومع الانتقال إلى منطقة ديربورن، تم بناء مسجد في منطقة Dix بمبادرة من المهاجرين البقاعيين العام ١٩٤٩. ولاحقاً، ومع انتقال الجالية اللبنانية إلى احياء جديدة من ديربورن، أقيم جامع جديد العام ١٩٦٢ على شارع Joy. وتتابع نشوء المراكز الإسلامية التي يبلغ عددها الآن أربعة في مناطق جد متقاربة وفي شوارع متفرعة من عصب منطقة ديربورن الرئيسي أعني شارع وورن.

ماذا عن اعداد المهاجرين؟

يجعل عبدو الخولي عدد المسلمين في ديترويت وضواحيها حدود عام ١٩٦٥، حوالى ٧ آلاف نسمة. وهذا الرقم يشمل المسلمين من جميع الدول العربية والشرق أوسطية[٥]، وهو رقم يبدو بعيداً كلياً عن تصور المركز الاسلامي في ديترويت على لسان الامام محمد جواد الشري الذي يقول أن عدد المسلمين اللبنانيين فقط في ديترويت وضواحيها[٦] كان العام ١٩٦٢ حوالى العشرين ألفاً. وما يسوقه الامام الشيخ عن اعداد المسلمين يدفعنا إلى تصور رقم كبير عن عدد الجالية اللبنانية بجناحيها المسيحي والمسلم في مدينة ديترويت وضواحيها، على اعتبار أن الغلبة العددية في موجات الهجرة اللبنانية حتى ستينات القرن الحالي، باتجاه الاميركيتين، كانت للطوائف المسيحية، إذ كان المسيحيون يشكلون «٩٠٪ من الجالية الناطقة باللغة العربية، وهم الذين هاجروا من جبل لبنان وبعض المدن السورية»[٧].

ويبدو أن الوصول إلى رقم صحيح أو قريب من الصحة حول الجالية اللبنانية في ولاية ميشيغن من الصعوبة بمكان، نظراً لاتساع الولاية وتعدد مصادر الاستحصال على الأرقام (دوائر هجرة، مكاتب عمل، بلديات، مراكز بوليس)، وكذلك لطبيعة تقسيم أبواب الاحصاءات الأميركية التي تتكرر كل عشر سنوات وتحدد بالتفصيل الزيادات التي تطرأ على أعداد الجاليات التي يتكون منها المجتمع الأميركي، من ايطاليين واسبان ومكسيكيين

---

(٤) معلومات مأخوذة من خلال مراسلة بالبريد أجريت مع الأب جورج شلهوب راعي الكنيسة الأرثوذكسية ومركزه لاقونيا. المراسلة تمت في صيف ١٩٩٤.

على كل، تبقى هذه المعلومات عن المؤسسات الدينية المسيحية ناقصة، لأن لقاءات أخرى لم تتم نظراً لتركي مدينة ديترويت. اللقاءات كان مقرراً لن تحصل، مع الأب فكتور سماحة راعي الكنيسة الكاثوليكية في مدينة وورن، والارشمندريت جوزف فغالي راعي الكنيسة المارونية في مدينة ديترويت.

(٥) ELKHOLY Abdo Y., «**The Arab Moslems in the United States**», New Haven, College and University Press, 1966, p. 31.

(٦) مقابلة أجريت في صيف ١٩٨٩ في ديترويت. والجدير لن الشيخ الشري توفي في مطلع السنة الحالية.

(٧) KAYAL Philip, «**Religion in the Christian Syrien - American Community**», 1974, p. 111.

وايرلنديين... إلاّ أنه في ما يتعلق بالجاليات العربية، فإن وثيقة الاحصاء الأميركية لا تحددها بالاسم، وإنما تجملها مع غيرها تحت خانة «غير ذلك»، أي أن أرقام الجالية العربية تتداخل في الاحصاءات مع أرقام غير جاليات مثل الألبان والأتراك والبلغار والتشيك والبولونيين والروس... من الذين لا تشكل أرقام جالياتهم ما يستأهل اعتباره.

وتجعل بربارة أسود عدد أفراد الجالية الناطقة باللغة العربية في منطقة ديترويت العام ١٩٧٤ وضواحيها في حدود الـ ٧٠ ألف نسمة، ١٠٪ منهم من الطوائف المسلمة(٨). أما مجلة ديترويت الشهرية فترفع هذا الرقم العام ١٩٨٠ إلى ١٢٥ ألفاً ربعهم من المسلمين(٩).

هذه الأرقام تبدو عصية على المناقشة في غياب معطيات احصائية مباشرة، إلا أن الملفت هنا هو الزيادة التي طرأت على الجالية العربية وهي هنا في جانبها الأهم لبنانية، إذ ناف الرقم على ٥٥ ألفاً، أي أن نسبة الزيادة كانت في حدود الـ ٨٠٪ أي ما يقارب الـ ١٤٪ سنوياً. وهي نسبة تبدو معقولة إذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف الداخلية التي كانت تعصف بلبنان بدءاً من العام ١٩٧٥، والوضع في الجنوب اللبناني، والاعتداءات الإسرائيلية التي كان اقساها حتى العام ١٩٨٠ الاجتياح الذي حصل العام ١٩٧٨ وخلّف ما يسمى بالحزام الأمني ودولة لبنان الحر؛ وهذا ما دفع بالكثيرين إلى ترك المنطقة نحو الولايات المتحدة، ساعدتهم في ذلك قيود الهجرة البسيطة التي كانت حكومة الولايات المتحدة قد خففتها بدءاً من العام ١٩٦٦ وسمحت بأولوية هجرة الأجانب المكفولين من قبل أقارب لهم مباشرين وحاملين للجنسية الأميركية(١٠).

ولاعطاء فكرة أكثر دقة حول نسبة وتيرة الهجرة الجنوبية تحت وطأة أحداث الجنوب، نسوق مقارنة حول الحركات السكانية في بلدة بنت جبيل! فقد بلغ عدد الأسر المقيمة في البلدة في تشرين الثاني من العام ١٩٨٠، ٧٨٨ أسرة(١١). أما عدد الأسر المهاجرة في الولايات المتحدة الأميركية فكان حتى العام ١٩٨٠، ٧١٢ أسرة موجودة في منطقة ديترويت منها ٣١٤ أسرة موجودة منذ قبل ١٩٧٥. وهذا يعني أن ٣٩٨ أسرة قدمت إلى ديترويت، بين ١٩٧٥ و١٩٨٠(١٢)، أي أن نسبة الزيادة هنا تتعدى ما ساقته مجلة ديترويت نيوز عن تلك الفترة. وهذه النسبة تتتابع كذلك في الأعوام اللاحقة، إذ يغدو الرقم الاجمالي لعدد الأسر من أبناء بنت جبيل في العام ١٩٩٤، ١٥٦٨ أسرة، أي أن

---

(٨) ASWAD Barbara, «**Arabic Speaking Community in American Cities**», Center for Migration Studies of New York, Inc, 1974, p.53.

(٩) Detroit News, october 1981, p. 49.

(١٠) Op. Cit, p. 46.

(١١) احصاء غير منشور قامت به ميليشيا سعد حداد.

(١٢) دراسة ميدانية أجريناها حول مهاجري بنت جبيل عام ١٩٩٤.

٨٥٦ أسرة تركت البلدة في الأعوام الـ ١٤ اللاحقة[١٣].

والسؤال الآن: إلى أية مناطق من لبنان ينتمي مهاجرو ولاية ميشيغن؟

يُغلِّب الأب جورج شلهوب جاليات زحلة وبسكنتا واميون وددة وفيع وإبل السقي ودير ميماس وبكفيا وبيت شباب وعجلتون، على غيرها من القرى اللبنانية، وإن كان يجعل المهاجرين في ولاية ميشيغن يُغطون بانتماءاتهم غالبية المناطق اللبنانية[١٤]. أما في الجناح الإسلامي من الجالية، فالغلبة لجاليات بلدات قرى بنت جبيل وتبنين وبرعشيت (في حدود الـ ٢٥٠ أسرة)[١٥] وكفرحون (تزيد عن الـ ٣٠٠ أسرة)[١٦]، ومشغرة وعيترون، وشمسطار (٣٠ أسرة)، وعرمتى وكفركلا وعديسة والطيبة والطيري وعيناتا وكونين ومارون الراس.

أما الوضع الاقتصادي لأبناء الجالية، فيبدو بلغة الاحصاءات والأرقام غير ما تُنبىء به لغة الملاحظة والمأثور الاجتماعي عن النجاح والشطارة والمبالغ المحوّلة من الخارج إلى داخل البلد. وقد يكون الواقع الاقتصادي في مدينة ديربورن مؤشراً إلى ما نذهب إليه. ويعطي الجدول أدناه فكرة عن الدخل السنوي للسكان العرب في هذه المنطقة[١٧]:

الدخل السنوي	من صفر إلى ٦ آلاف $	من ٦ إلى ١٥ ألفاً $	١٥ ألفاً وما فوق $
	٪١٧,٤	٪٤٥,٧	٪٣٧

يُستنتج من هذا الجدول أن أكثر من نصف السكان لا يتعدى مدخوله الـ ١٥ ألف دولار للأسرة الواحدة في السنة، وهذا طبعاً يبدو أدنى بكثير من دخل الأسرة الأميركية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد أفراد الأسرتين. وهنا لا بد من الملاحظة أن النسب المئوية أعلاه، لا تبدو ثابتة لفترة طويلة، لأنها تتعلق بأزمات جدّ متقلبة لسوق العمل والبطالة في الولايات المتحدة الأميركية، وهو سوق متقلب شديد التفاوت. والأساسي في هذه النسب حول قلة دخل الأسرة السنوي، مرده إلى عدم توفر فرص العمل في أوائل سبعينات هذا القرن، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على صناعة السيارات وبالتالي على

---

(١٣) الدراسة الميدانية أعلاه.

(١٤) المراسلة المنوّه عنها سابقاً مع الأب جورج شلهوب.

(١٥) مقابلة في ديترويت مع جهاد فرحات أمين سر جمعية أبناء برعشيت (صيف ١٩٩٤).

(١٦) مقابلة في ديترويت مع الدكتور عبد الله حرب، من بلدة كفرحون، من مواليد ديترويت.

(١٧) BOWKER Joan p. **«Health and Social Service Needs Assessement Survey, Southest Dearborn»**, University of Michigan-Dearborn, Fall 1979, P. 54.

وقد اجريت هذه الدراسة بناء على رغبة بلدية ديربورن.

مصانع مدينة ديترويت، مما جعل العمال اللبنانيين يعتمدون في معيشتهم على ما تعطيه مكاتب العاطلين عن العمل. فقد كانت نسبة العاطلين عن العمل من أبناء الجالية في منطقة ديترويت ٥٠,٤٪ من مجموع العاملين، يضاف إليهم ١٤,٢٪ من المصروفين من الخدمة، مما يعني أن ثلثي القوى العاملة العربية[١٨] خارج دائرة العمل[١٩]. والحقيقة أن معظم اليد العاملة هذه مسرّح كيفياً، فنسبة الـ ١٤,٢ هي فقط نسبة المسرحين حالياً والذين ما زالوا يتقاضون تعويضات من مكتب العاطلين عن العمل الذي يدفع لمدة ٢٦ أسبوعاً فقط. أما الـ ٥٠,٤٪ فمعظمهم قد أنهى هذه المدّة وأمسى بدون دخل ويعتمد في معيشته على مركز الخدمات الاجتماعية وما كان قد ادخره سابقاً.

وهنا لا بد من الاشارة إلى مسألة التفاوت بين من أصاب الثروة وبين المهاجرين الذين بقي معظمهم يتقلب في بورصة العمل والبطالة. ووفقاً لاحصائيات غسان بيضون، أحد كبار أصحاب مكاتب الـ Real Estate، فهناك ٣٢٠٠ محطة بنزين في ديترويت وضواحيها، يمتلك اللبنانيون منها ما لا يقل عن ١٢٠٠. ومن أصل هذا العدد، يمتلك أبناء الجنوب اللبناني ٧٠٠ محطة. مع الإشارة هنا إلى حيازة بعض البيوت أو الأفراد ما يزيد عن ١٠ محطات. أما ثمن المحطة فهو ٤٠٠ ألف دولار كمعدل وسطي[٢٠]، ومدخولها المتوسط بين ٧ و١٠ آلاف دولار شهرياً.

ولكن ما سبق وذكرناه عن تدني دخل الأسرة السنوي، لا يُترجم عملياً على صعيد ملكية المنزل مثلاً، إذ أن ٧٠٪ من أفراد الجالية يمتلكون منزل سكنهم، وهي نسبة مهمة جداً تفوق بالطبع مثيلتها عند العائلات الأميركية. فاللبناني يشتري منزلاً بُعَيد وصوله وفي فترة تبدو قياسية[٢١]، وقد يجد هذا تفسيره في روابط العصب والقرابة التي ما زالت تجمع بين المهاجرين، بحيث يبدو تأمين المبلغ الأولي كدفعة أولى لامتلاك منزل، واجباً يدفع الأقارب بل وحتى الأصحاب، لتأمينه صوناً لكرامة مغترب قادم جديد، أو مغترب قضى فترة دون أن يتدبر أمره في شراء بيت لعائلته.

وقد واكبت الحركة التعليمية لدى الجالية ازدياد اعدادها. فخريجو الهاي سكول مثلاً في ليسيه فوردسون Fordson في منطقة ديربورن، كان ٥ طلاب سنة ١٩٥١، و٨

---

(١٨) صحيح أن التقرير لا يتحدث بالتخصيص عن اللبنانيين، إلا أن ما يسوقه بالنسبة إلى العرب يغطي بالتأكيد الجالية اللبنانية باعتبار ان اللبنانيين يشكلون بموجب التقرير ٤٠,٧٪ من مجموع السكان مقابل ٧,٥٪ للفلسطينيين ١٢,١٪ لليمنيين! (ص٨)

(١٩) بووكر جون، التقرير اعلاه، ص٥٤.

(٢٠) مقابلة اجريت مع غسان بيضون صيف ١٩٩٤ وهو عضو غرفة التجارة العربية ـ الأميركية، ورئيس لجنة قسم محطات البنزين.

(٢١) المقالة أعلاه.

سنة ١٩٥٢، و٧ سنة ١٩٥٣. وقد ارتفع العدد في الليسيه هذه ارتفاعاً بيناً كما يبينه الجدول التالي(٢٢):

العام الدراسي	عدد الطلاب
١٩٦٥	٧١
١٩٧٠	٩٠
١٩٧٥	١١٨
١٩٨٠	٣٥٥
١٩٨٥	٦٦٤
١٩٩٠	٨٨٨

وبعيداً عن هذه الأرقام التي تبقى بدون دلالة صحيحة إن لم نعرف العدد الأساسي للمهاجرين والعدد الاجمالي لطلاب مختلف المراحل التعليمية، فإن المسؤولين التربويين من أبناء الجالية لا يبدون متفائلين بمستقبل الحركة العلمية لدى المهاجرين نظراً لما يلاحظونه من لا مبالاة الأهل في تعليم أولادهم. فمن أصل ٤٥٠ طالباً في المدرسة الصيفية في ديربورن من ضمن برامج ثنائية اللغة، كان هناك فقط ١٠ من الأهالي يسألون عن الواقع الدراسي لابنائهم(٢٣)، مع أن برامج ثنائية اللغة تحتّم مشاركة الأهل في هذه البرامج. ويذهب الدكتور عبد الله حرب المذهب نفسه في حديثه عن التعليم لدى الجالية، ويلاحظ، وهو المولود في ديترويت، ان الجالية لم تُخِّرج طبيباً واحداً من مواليد أميركا. فمجمل أطباء منطقة ديترويت هم من المهاجرين اللبنانيين الذين وفدوا إلى ديترويت محصلين شهادة الثانوية العامة من لبنان(٢٤).

والحديث عن التعليم يقودنا إلى الحديث عن اللغة السائدة في أوساط الجالية. فهي العربية في أوساط الجيل القديم منهم، أو في أوساط حديثي الإقامة، إذ ما زالت اللغة الأم أداة التعبير الرئيسية السائدة في أوساطهم العائلية. ويمكن القول إن القادم الجديد يمكن أن يقيم بدون أن يشعر بالاغتراب مع جهله اللغة الانكليزية، ويستطيع أن يجد عملاً بدونها. وقد تكون هذه الحالة هي الأمثل بالنسبة إلى المسؤولين عن العمال في الفبارك، إذ تقل شكاوى هؤلاء واحتجاجاتهم لفقدانهم امكانية التعبير. أما عن معرفة الجالية العربية باللغة الانكليزية، فيلخصها الجدول التالي(٢٥):

---

(٢٢) من مراجعة الـ Year Book لثانوية Fordson للسنوات عليه. لا فائدة من ذكر الصفحات. لانها أسماء الخريجين تغطي معظم صفحات هذه الكتب السنوية.

(٢٣) مقابلة مع مسؤولة برامج ثنائية اللغة الدكتورة شيرين عراف، أجريت في ديترويت في ١٩٧٤/٩/٢.

(٢٤) مقابلة في ديترويت مع عبد الله حرب، صيف ١٩٩٤.

(٢٥) تقرير بووكر جون، مصدر مذكور، ص٢٨.

اللغة الانكليزية	لا يتقنها ابداً	يتقنها قليلاً	يتقنها جيداً أو جيداً جداً
قراءة	٪٢٧,٤	٪٣٨,٧	٪٣٣,٨
كتابة	٪٣٥,٥	٪٣٥,٥	٪٢٩,٢
يفهم الحديث	٪٨,٩	٪٤٨,٤	٪٤٢,٨
يشارك في الحديث	٪١١,٣	٪٤٥,٢	٪٤٣,٥

وهذه الأرقام تشير إلى أن اللغة الأم لها مكانتها إلى جانب اللغة الانكليزية، مع الإشارة هنا إلى أن هذه النسب التي تغطي تعامل العرب مع اللغة الانكليزية قد لا تمثل بشكل دقيق تعامل اللبنانيين مع هذه اللغة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مَلَكَة اللبناني ومرونته في التعامل مع اللغات الأجنبية. كذلك يجب أن نلاحظ هنا، والأرقام التي أوردناها تحكي عن حالة المهاجرين العام ١٩٧٩، ان الوضع اللغوي في الثمانينات تقلّب أكثر لصالح استعمال اللغة العربية، عكس ما يتبادر إلى الذهن. فقد كان لوفود المهاجرين الكثيفة في الثمانينات أثر كبير في تعزيز انتشار اللغة العربية في أوساط أفراد الجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين السابقين الذين كانوا يتحدثون الانكليزية بطلاقة، مع صعوبة التحدث بالعربية، إن لم نقل الجهل بها تماماً. كذلك يجب أن نلاحظ أن لهجة أبناء الجالية اللبنانية ما زالت محافظة بأمانة ملفتة على لهجات مدن وقرى وضياع الوطن، وليس غريباً على العارف بلهجات منطقة ما أن يعرف مهاجري ميشيغن من لهجاتهم.

كذلك فإن من أهم ميزات الجالية التفافها حول بعضها. فزائر ديربورن تستوقفه وتستلفته أسماء المحلات والمؤسسات المكتوبة باللغة العربية. والتجمع أمامها أو على رصيف الشارع إذا ما كان الطقس مؤاتياً أمر عادي، والحديث عن الوطن وآخر اخبار الساعة فيه أمر مألوف. ففي شارع Dix، وعلى امتداد ٣٠٠ م، ثمة أربعة مقاهٍ، تتوزع تبعاً لموطن المهاجرين أو حتى لبلداتهم، وإلى جانبها مطاعم المآكل العربية. والمقهى، ديكوراً وضيافة، نسخة عن لبنان: مناظر من لبنان، والقهوة التركية والشاي مشروب الضيافة، حتى العاب الورق هي نفسها في لبنان، فلا تغيير في قوانين اللعبة، أو في أمور التعبير عن الفرح أو الأسى في حالة الغلبة أو الخسارة. أما الأصوات المتعالية عن شؤون الوطن، وآخر أخباره، وآخر القادمين منه أو المسافرين إليه، فهي مواضيع الساعة الدائمة. فالمقهى هو «مقبرة» الوحشة، و«المؤسسة» الوحيدة المزدهرة في موسم البطالة.

وكثيراً ما نلتقي العديد من اللبنانيين واللبنانيات قاصدين المحلات التجارية، يحادثون أطفالهم بلغتهم العربية. علماً أن النساء، الكبار في السن منهن خصوصاً، ما زلن يحافظن على تقاليدهن في ارتداء الثياب المحلية البلدية. كذلك فإن الزيارات العائلية وزيارات الاصدقاء والسهرات في البيوت حتى آخر الليل وخصوصاً أيام العطل، غير خاضعة، بشكل عام، للمواعيد والبروتوكولات.

وتجعل شبكة العلاقات العائلية بين أبناء الجالية اللبنانية من أماكن سكنهم في ميشيغن مناطق «لبنانية» بكل ما تعنيه كلمة منطقة من علاقات عصب واجتماع. وهي علاقات، وإن كانت مبنية على أسس سابقة في الوطن الأم، تحاول أن تطل من مفاصل وتراتبية جديدة، انطلاقاً مما أصابت هذه الجماعة في موطنها الجديد، بغض النظر عن الموقع السابق لهذا أو ذاك من المهاجرين في لبنان. وتخوض عائلات المهاجرين، بحدودها الضيقة، الأسرة، أو الواسعة. رابط العصبية، نضالاً في سبيل الإبقاء على الروابط المحمولة من الوطن، وهذا ما يتبدى بشكل أساسي في الأعراس وما يتخللها من مظاهر فرح، أو في مناسبات العزاء وما تفترض من مشاركة ومؤاساة، أو في إصرار الأهل على تزويج أولادهم من أبناء جِلدتهم خشية أن «يفلتوا» بزواجهم من أهل البلاد. وتبقى الميزة الأساسية في مجتمع تلفه الجريمة: الأمن والأمان الذي تعرفه مناطق الوجود الكثيف للعرب في منطقة ديربورن، وهذا مثبت بشهادة أحد مسؤولي البوليس: «لا أتذكر أي حادثة سلب أو نهب لأشخاص أو لمحلات تجارية. إن هذه الجالية لطيفة في تعاملها معنا ولا تسبب أية مشاكل تذكر، بعكس معظم المناطق التي خدمت فيها»[٢٦] وبلغة الأرقام، فإن ٨٤,٧٪ من الذكور في جنوب شرق ديربورن و٧١,٨٪ من الاناث، لا يشعرون بالخوف ليلاً خارج مساكنهم[٢٧]. وهذه النسبة جعلت مدينة ديربورن الثانية في مستوى الأمن على صعيد الولايات المتحدة الأميركية بعد مدينة Ann Arbor، وهذه مدينة جامعية ليس إلا[٢٨].

أخيراً فإن الوضع السياسي في الجالية غير خفي حتى على قليل الاطلاع. فالمهاجرون يعيشون أحداث الوطن بتفاصيلها الصغيرة. أما المولودون في أميركا، والذين لم يحملوا من لبنان المشاكل السياسية والاجتماعية، ففي حيرة مما يجري، إذ لا يستطيعون استيعاب مواقف آبائهم والمهاجرين الجدد.

هذا وقد تبدّلت تسمية الجالية مرات عدّة: من «توركو» إلى «سوري» إلى «عربي» إلى «لبناني»، مواكبة لأحداث جسام كانت تتفاعل في المنطقة الأم، من سقوط فلسطين، إلى ثورة ١٩٥٢ في مصر. والذين عايشوا تلك الفترة، يذكرون مشاعر الزهو، وكيف سرت في عروق أبناء الجالية يوم تأميم قناة السويس، حيث كانوا يتدافعون لشراء راديوهات الموجات القصيرة التي تلتقط إرسال محطة الاذاعة المصرية، متابعين الأخبار لحظة بلحظة. كما يذكر المهاجرون العتاق تنظيم يوم الدعم لثورة الجزائر[٢٩]. وكذلك يذكرون باعتزاز المظاهرة الأولى من نوعها التي نُظّمت من قبل طلاب جامعة واين ستيت

(٢٦) مجلة ديترويت الشهرية، مصدر سابق، ص٥٠.
(٢٧) بووكر جون، مصدر سابق، ص٤٢.
(٢٨) مقابلة في ديترويت مع نعيم بزي، أمين سر نادي بنت جبيل الثقافي، صيف ١٩٩٤.
(٢٩) مقابلة مع الحاج محمد طرفه، رئيس نادي بنت جبيل الثقافي، صيف ١٩٩٤.

Wayn State احتجاجاً على زيارة اسحق رابين لديترويت.

وتجدر الإشارة إلى أن لائحة النشاطات طويلة، فقد لا تمر مناسبة لبنانية أو وطنية إلا ويحتفل المهاجرون بها.

والملاحظ في الفترة الأخيرة، مساهمة أبناء الجالية في السياسة المحلية الأميركية، سواء. مشاركتهم الفعالة في الانتخابات الرئاسية، أم في الانتخابات البلدية المحلية. وقد تكون المعركة الفعلية الأولى التي ساهم بها اللبنانيون بفعالية هي الانتخابات البلدية التي جرت العام ١٩٨٢ في ديربورن، حيث وقفت الجالية إلى جانب «أورايلي» كمرشح تفهَّم أمور الجالية، وتفهَّم القضايا العربية، عكس رئيس البلدية السابق «هبرد» الذي جهد في محاربة الجالية العربية حتى أنه فكر بهدم جنوب ديربورن بحجة التلوث. والجديد في الانتخابات البلدية الأخيرة، كان فوز عضو لبناني في المجلس البلدي هو السيدة سوزان السرعيني من بلدة تبنين.

وفي الانتخابات اللبنانية، كان للجالية اللبنانية جديدها المهم، نعني فوز المرشح اللبناني «ابراهام سبنسر» من قرية دردغيا قضاء صور.

كذلك على الصعيد الإداري، وبدءاً من أواسط السبعينات، رحنا نسمع بأسماء لبنانية كثيرة في مناصب إدارية، سواء في الشركات الخاصة (طلال طرفة، مدير مبيعات الـ G.M في منطقة الشرق الأوسط، الحاج محمد طرفه نائب رئيس موظفي شركة فورد على صعيد الولايات المتحدة الأميركية، تشارلي بزي من كبار موظفي شركة فورد)، أم على صعيد الإدارة، كالقاضية كارين خليل، وهي أصغر قاضية تدخل سلك القضاء في مدينتها[٣٠]، والقاضي جورج بشارة وهو أول قاض لبناني في محكمة الاستئناف، والقاضي ستيف سطيح...

«فكرت مرة بكتابة تاريخ المهاجرين في أميركا، ثم اكتشفت أن المهاجرين هم تاريخها»، كلمة جرت مثلاً في أميركا على لسان أحد المؤرخين. تلك هي أميركا، مزيج شعوب، كل جالية تبقى هي في حدود، وتكون اميركية في حدود. الغربة غير محسوسة، لكأنك في بيتك أو بلدك، هذا هو شعور المهاجرين الآن. لكن الخوف قائم دائماً، فالمجتمع الأميركي غير «مجتمعنا»، واللبنانيون يعيشون هاجس الانصهار في هذا المجتمع، والانصهار يعني خسارة لبنان وخسارة الوطن. وهذا الشعور يظل غائباً ومختبئاً طيلة شباب المهاجر، أو طيلة انشغاله بأمور العائلة ولقمة العيش، ومع ميل شمس العمر إلى المغيب، يعود المهاجر باحاسيسه إلى الوطن لأن الوطن في دمه.

---

(٣٠) المقابلة السابقة مع الأب جورج شلهوب.

مراجعة كتب

روسيا المنتصرة

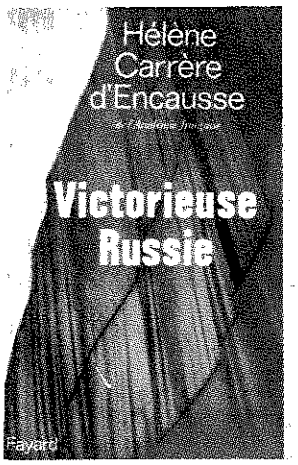

اسكندر شديد(*)

يقع كتاب إيلين كارير دانكوس «**روسيا المنتصرة**» في عشرة فصول، تسبقها مقدم وتليها خلاصة. وهو باللغة الفرنسية ويضم ٤٣٩ صفحة.

ـ المقدمة:

أقل من قرن كان كافياً لإسقاط اوهام لينين والأمبراطورية التي بناها. ومن تحت الأنقاض، شاهد العالم المذهول نهوض بلاد نسي اسمها، هي روسيا. لقد كان لسقوط الامبراطورية السوفياتية اشارات مُنذِرَة، منها ارتفاع العلم الثلاثي الألوان الى جانب العلم الاحمر فوق الكرملين. لكن الذين ابصروه رأوا في الامر فرحة. وحين أُنزل العلم الاحمر مساء ٢٥ كانون الاول ١٩٩١، لم يفهم أحد حقاً ان ثورةً حصلت، وان العالم الشيوعي انهار، كما انهار حائط برلين قبل عامين. على ان انهيار الحائط قوبل بالترحيب خلافاً لما حصل في موسكو، لأن روسيا كانت سيئة السمعة، وكانت تُخيف دائماً. كانت غريبة: بالغة الضخامة والقرب والبعد والهياج، ويسكن فيها ناس أصحاب تصرفات فريدة. كل الرحّالة كتبوا أخباراً مرعبةً عنها، إلا فولتير الذي لم يزرها، في حين أُشبع الاتحاد السوفياتي مديحاً وتزلُّفاً، وكان يُصفح عنه حتى عندما تصدم تصرفاته أو يكون مدعاةً للسخط. وبدا الرأي الغالب في أوروبا ان الاتحاد السوفياتي جسَّد أحلاماً، في حين ان روسيا لم تنتج إلا كوابيس.

حتى الروس لم يعتادوا عودة بلادهم الى مسرح التاريخ. وطالما تساءلوا عن طبيعتهم ومصيرهم وعلاقتهم بالمحيط، وتعاركوا دوماً في ما يريدون ان يكونوا. مراتٍ عدة حلَّت بهم كوارث وأغرقتهم في

(*) صحافي وكاتب وباحث.

لاندفاع الدولة لا ذريعة لتأمين أمنها. وحدها موسكو تشذُّ عن القاعدة، خصوصاً بعد الثورة البولشيفية. لكن طموح لينين كان الى جعل برلين أو باريس عاصمة الشيوعية العالمية. وكان هاجس الدولة الروسية دائماً الأمن والحدود التي لا تُخرق.

ان حركة الحدود أدت الى نتائج هائلة: بشرياً وثقافياً، إذ ضمَّت الدولة المركزية شعوباً لا تُحصى، متباينة ثقافياً معها، مما طرح مسألة التعايش، الاندماج.... الخ، وطرح تالياً طبيعة الدولة وتحديد الأمة الروسية. وأحدث ذلك تجاذباً بين التوافق والتوتُّرات الثقافية التي كانت روسيا دوماً مسرحاً لها، بين الثقافة العمودية الأوروبية والثقافة الأفقية الآسيوية.

في البدء كانت دولة كييف او الروس (Rus). وقد أنشئت في القرن التاسع وعرفت تقدماً سياسياً واقتصادياً وثقافياً باهراً. وجذبت النورمانديين الذين شاركوا في تأسيسها وسيطروا عليها، لكنهم اندمجوا بثقافة السكان الأصليين كما كل غزاة روسيا. وتبنت كييف شكل الدولة من الشمال والمسيحية من الجنوب (بيزنطيا). لكن دولة كييف انفجرت سريعاً بنزاعات الخلافة. وتوجه الأمراء الذين أُقصوا عن الحكم صوب الوسط والشمال، وبنوا دولاً إماراتية ازدهرت في البعض منها مثل نوفغورود في القرن الثاني عشر.

ثم جاء زمن الغزوات. ففي العام ١٢٣٧، سيطر المغول أو التتار على تلك الدول طيلة قرنين ونصف القرن. وقد ضرب المغول الحضارة القائمة، وفصلوا روسيا عن اوروبا. وما خرجت روسيا من الغزوات محطمة، إلا وكانت أوروبا تعرف عصر النهضة الذهبي. لكن بلغة السياسة، أدخل المغول نظاماً سياسياً وإدارياً متطوراً. ثم أن الأمراء تنازعوا على استمالة الغزاة. وكان اكثرهم نجاحاً أمراء موسكو الذين فازوا بمقدمية على الجميع. واتكل المغول على هؤلاء لاستتباب الأمن وجمع الضرائب وفرض السلطة. وأفاد امراء موسكو من الحاجة الى دولة قوية مركزية؛ دولة موحَّدة بمشروع يقدِّم محتوى للأيديولوجية التي تعطيها شرعيتها، ونظام ضرائبي حازم وشامل لكل الناس، وتنظيم عسكري. وقد سرَّع المغول وحدة روسيا باعطائها مركزاً سياسياً هو موسكو، ومفهوماً للدولة، وإطلاقاً للحكم الامبراطوري. ودعمت الكنيسة امراء موسكو في ذلك، ونزحت مع نزوح مركز الدولة. وجعلت قوة الدولة موسكو مركزاً وحيداً حامياً للارثوذكسية.

وبعد خمسة قرون، تأمنت الوحدة حول الدولة الموسكوبية. وكانت النتيجة الأولى ان هاجس الحكم في روسيا كان دائماً مرتبطاً بتوزُّع السلطة وولاءات التابعين لها. ولا علاج لذلك الا بالقوة الذاتية؛ قوة الدولة. أما النتيجة الثانية، فهي ان روسيا كانت دائماً دولة متعددة القوميات، لكنها بُنيت حول نواةٍ إتنيةٍ من دول/ مدن أو إمارات هي في أساس الهوية الروسية.

ان خيار ڤلاديمير الارثوذكسي قَطع

روسيا عن العالم المسيحي الغربي وعن الإرث الروماني، فسيطر مفهوم روما الثالثة دوماً على روسيا، دافعاً بها الى فتوحات مسيحية الطابع، خصوصاً بعد سقوط بيزنطيا (١٤٥٣)، عندما برزت الدولة الارثوذكسية الوحيدة الثابتة الأركان، المؤثرة والمنتصرة على الاسلام. وقوّى ذلك الرباط بين الدولة والكنيسة، الى حد أن البطريرك فيلاريت كان في العام ١٦١٣ والد القيصر ميشال. وقد انفتح ابن الأخير اليكسي على الغرب البولوني، فحصل انفصال اجتماعي بين مؤيد ومعارض، زاده حدة انفصال سياسي، ادى الى قطع العلاقة بين الدولة والكنيسة التي ارادت الادعاء بالمقدمية لنفسها. وانشأ بطرس الأكبر الدولة الحديثة، مكمّلاً الانفتاح على الغرب، ومنصباً السينودس المقدس مكان البطريرك على رأس السلطة الكنسية. واكتملت بذلك الهرمية الروسية: دولة، كنيسة، شعب. لكن التاريخ الروسي انقسم بين التقليد البيزنطي، وارادة بطرس الأكبر التغريبية. التقليد مع تناغم الكنيسة والدولة، والتغريب مع فصلهما. وجدير بالذكر ان سلطة الامبراطور على الكنيسة تمّت بتأثير بيزنطي، وقد فصل ذلك روسيا عن تقليد الحق والفكر الرومانيّين، وأحدث تناقضاً بين الميل البيزنطي والتخوّف من التخلّف عن الحضارة الأوروبية.

بدءاً بغزو قازان في العام ١٥٥٢، لم تكفّ روسيا عن التوسّع حتى اكتسبت في القرن الثامن عشر شكل امبراطورية فريدة هي امبراطورية الضرورة. فالحدود المفتوحة أملت تحطيم الخصم واخضاعه، وتحويل الحدود حدوداً تمثّلت في التوسّع المستمر للأرض نفسها. اي ان الامبراطورية وروسيا تمتزجان جغرافياً. ولم تحاول روسيا اولاً فرض ايمانها وحضارتها على الشعوب التي اخضعتها. لكن العجز عن بناء علاقات واضحة مع الأطراف، ادى الى مساهمة الحكم في زيادة الغموض بين روسيا والامبراطورية التي كانت متسامحة مع غير المسيحيين من الأطراف اكثر منها مع رعاياها المسيحيين. على ان الحكم المطلق الذي حرم مجتمعه من المشاركة في السلطة، سمح له بالمساهمة في تطوير الثقافة وتنويعها، وتحديد التراث المشترك للروس. وهكذا نشأت قومية رسمية. وبدأ القرن الثامن عشر بتغريب هائل في روسيا، على صعيد اللغات والآداب، انما بتقدم للغة الروسية وعنفوان جديد حيال الثقافة الروسية. فالأكاديمية الروسية أُنشئت في العام ١٧٨٣، فنشرت قاموساً للغة، ووضعت قواعد لها، ولعبت دور الحكم في المسائل اللغوية. وفي بضع عقود، غدت الروسية لغة أدب حيّة كبرى، نطق بها عبقري عالمي مثل بوشكين في العام ١٨٠٠.

وفي العام ١٨٣٢، حدّد أُوفاروف مبادىء روسيا بالولاء للحكم الملكي، للارثوذكسية وللأمة، أي لروسيا. والأمة هنا لا تمتزج بشعوب الامبراطورية ولا بطبقاتها، فقد كان نصف السكان عبيد

أرض، وكانت الروسية مجهولة لدى نصف السكان، فيما قسم غير قليل منهم يجهل حتى المسيحية. لكن اجراءات الحكم بين القرنين التاسع عشر والعشرين أدخلت المجتمع كلّ المرذولين، فألغيت عبودية الأرض في العام ١٨٦١. وعلى طريق روسنة شعوب الامبراطورية، فُرضت اللغة الروسية على الشعوب الأكثر تطوراً، وأُقصيت اللغات القومية. إلا ان الحكم تعامل بتروٍّ مع الأطراف، مُدخلاً في مرحلة أولى الابجدية السيريلية. ومع ذلك، قامت ثورات هناك، وحصل التصاق أقوى بالتراثات الثقافية، من لغةٍ، الى دينٍ، الى عادات. ونتج من ذلك وعي للأمة الروسية ولسواها.

ما هي الآن الأمة الروسية؟ الجدل بدأ في العام ١٨٣٦ مع تشاداييف الذي اعتبر ان روسيا تخلّفت عن مصيرها التاريخي، وان السبب هو تأثير بيزنطيا وخيار المسيحية الذي حاد بروسيا عن الدرب الملكية التي سلكتها الدول الغربية. وجاء الرد على تشاداييف ان الخيار الديني كان حاسماً في التطور اللاحق، واعطى روسيا فرادةً ثمينةً في مؤسساتها وطابعها الوطني. وقد تأسس الوعي الاجتماعي الروسي على التضامن وروح الجماعة، وهما قاعدة الايمان الحق. ثم ان الفلاح يجسّد الحكمة البديهية والقيم العميقة، فيما تلعب الدولة دور الضابط، تاركةً للمجتمع تنظيم مصيرها. ورسالة روسيا تبعاً لذلك هي أن تكون نموذجاً للتناغم المثالي، للتوفيق بين السلطة والمجتمع، من دون أن تتلطّخ بالطموح الى المنفعة والفردية المفرطة في العالم الغربي. وحدها روسيا ممثّلة لهذه الجَنَّة السابقة للخطيئة، قادرة على قيادة البشرية الى العصر الذهبي. ويرد خصوم هذه النظرية بأن فرادة روسيا تلك هي في تخلّفها، وان عليها الانعتاق من الأحلام، والتعلّم بتواضع من الغير معاني الرأسمالية والبورجوازية والايديولوجية الاجتماعية للمواجهة، وحتى الثورة. انما قام بين المتخاصمين توافق على رفض الحاضر أو تناسيه. وبرز لدى المثقفين الروس منحى مشاعري على حساب التفكير المنطقي، شكّل ميزةً روسيةً لا جدال فيها.

ان أول عناصر الأمة الروسية هو وحدة الدين. وللقومية الروسية غائيتها السياسية المتجسّدة في الدولة القومية وحسّ المصالح المشتركة. وقد ازدهرت هذه القومية مع الحروب النابوليونية. وكان القرن التاسع عشر الرومانسي قرن تطور القومية لدى الروس وسواهم من شعوب الامبراطورية. لكن الأمة الروسية كانت غير مكتملة عشية ثورة البلاشفة. وكان هناك قطع بين ثقافة النظام السياسي العمودية الغربية، والثقافة الأفقية لأغلبية المجتمع، الأقرب الى المُثُل الدينية. انما القومية الروسية والرؤية الامبراطورية لا تنفصمان. وقد التقى عندهما الملكيون والثوار لكبح الحركات الاستقلالية الوطنية في الأطراف أو مراقبتها. وهكذا تبقى روسيا والأمة الروسية على حدود المدى والزمن.

الفصل الثاني

الأساطير المؤسِّسة:

من قاطع الطريق الى الأخ الأكبر: لعب الاتحاد السوفياتي، كما روسيا، دور الأخ الأكبر للإخوة الصغار من الدول المحيطة، علماً بأن لينين لم يكن يوماً مدافعاً عن المصالح القومية الروسية، بل كان هدفه، كما ماركس، اوروبا الغربية المصنَّعة، ومثاله بروسيا. وكانت نقمته على صفات مواطنيه المتمثِّلة في التأخر التاريخي والفوضى، وفوق ذلك العفوية. لقد كانت روسيا العِدَّة الثوروية التي فرضتها عليه صِدَف التاريخ، ولم تكن وطناً له ابداً. لذا تهجم بقوة على القومية الروسية «الرجعية»، الأخطر من النزعات القومية للشعوب الأضعف. وكان من المفروض لديه تبديل روسيا واستخدام طاقة الشعب باعطائه محتوى بروليتارياً، وتعويد شعوب الامبراطورية السابقة على العيش معاً. ويكون ذلك بتدمير التفوق الروسي، اي تاريخ روسيا، وتحقيق الإنصهار في وعي انتمائي اجتماعي واحد. وعهد لينين بذلك الى مؤرخين صوَّروا روسيا السابقة قوة اضطهاد للبروليتاريا، وعتَّموا على مسارها، وأحيوا مسار الجماهير وتاريخ الشعوب غير الروسية المناهضة للاستعمار الروسي. وترافق ذلك مع إدانة الثقافة الروسية، وترك الحرية اللغوية والثقافية لكل الشعوب غير الروسية. وانسحبت على هذا الأمر إهانة مزدوجة للروس في العشرينات: تاريخية وثقافية. لكن الشعوب غير الروسية أصيبت في الصميم. فالروسية ظلَّت اللغة الرسمية، والقيادة كانت روسية والعاصمة موسكو. وأعيد تشكيل الامبراطورية تقريباً حول العاصمة. ورأت تلك الشعوب نفسها في مرآة مشوَّهة، تعكس في الغالب صورة مختلفة عن الواقع. من هنا انتفاضة جورجيا في العام ١٩٢٤، وحرب العصابات في آسيا الوسطى. واعتُبر بقاء الحس الروسي وبروز القوميات فشلاً مزدوجاً للبلاشفة.

وسجَّل العام ١٩٣٠ نهاية حلم الثورة الممتدَّة. وبات على الدولة العودة الى واقع مماثل لواقع الدول الأخرى، خصوصاً مع نهوض الهتلرية ونمو القوة البولونية ومطامع الجوار. لذا عادت السلطة الى روسيا، باعطاء مشروعية للمدى الروسي، اي للدعوة الامبراطورية. وتولى ذلك اولاً مؤرخون ايضاً، دعمتهم الأمة الروسية والكنيسة والثقافة الخاصة. واعتبر فضل اللغة كبيراً في استقبال الثورة الشيوعية، ووجد التاريخ الروسي نفسه في الماضي والحاضر. وعبَّر ستالين عن هذا المنحى، اي منحى نصف إعادة الاعتبار الى روسيا، فخص الشعب الروسي بالدور الأكبر في الثورة المذكورة (الأخ الأكبر). واستعادت الدولة الروسية مكانها في التاريخ. وإبان الغزو الهتلري، ذكَّر ستالين بفضل الأباطرة في طرد المحتلين وبناء مجد روسيا. ودين كل ابطال الشعوب غير الروسية الذين ناهضوا روسيا وامتدحت ذكرهم ثورة

العشرينات. وسيطرت اللغة الروسية مجدَّداً، ومعها نفوذها الاداري والسياسي. واعتمد ستالين الحرف السيريلي، ومع المسلمين الحرف اللاتيني كما فعل أتاتورك. ولم ينجُ من ذلك الا جورجيا وارمينيا. ثم جاءت حملة جدانوف في الخمسينات لروسنة اللغة والثقافات، ومحو التراثات غير الروسية، فحصلت عمليات تمرُّدٍ ورفضٍ في الأطراف قُمعت سريعاً. وفي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في العام ١٩٥٦، حاول خروتشيف تصويب المسار واعادة الحقوق الى غير الروس. لكن التفوق في موسكو والحزب بقي للروس. وحتى في الأطراف، باتت الواجهة لأهل الأطراف والمراكز الحساسة للروس. ثم عاد بريجنيف الى الروسنة ولو جزئياً، أي فرض خيار الروسنة الاجتماعية أو خسارة المسؤوليات. وفي العام ١٩٨٥، رأى غورباتشيف ان الاختلافات القومية هامشية، وابدى استعداداً للتعاون مع كل القادرين على تحديث البلاد، وأكد ان هناك فقط شعب واحد هو الشعب السوفياتي. لذا اتى مثلاً بتشيفاردنادزه وزيراً للخارجية، فكان ذلك موضع جدل واستياء لدى الروس وغير الروس. ومجمل القول ان الدولة السوفياتية كانت دوماً متنازعة بين اتجاهين: الفدرالية ذات الحقوق المتساوية، وواقع الروسنة. وقد هدّدت حربان عالميتان هذه الدولة بالانفجار، ولم ينقذ وحدتها سوى الروس، وعلى حساب طموحات الأطراف.

الفصل الثالث
إجتياز المرآة:

ظلَّ مفهوم الأخ الأكبر مسيطراً في الستينات والسبعينات والثمانينات، فيما بقيت اصوات النقد معزولة، وعلى رأسها صوتا سولجنتسين وزاخاروف. لكن كل ما قالته هذه الأصوات بات قول الجميع حين انهار كل شيء في التسعينات. انما ينبغي الملاحظة ان أزمة الدولة المتعددة الإتنية كانت قائمة منذ بريجنيف، على صعيد المطالب والمواجهات.

وفي العام ١٩٨٨، ظهرت حركات قومية خصوصاً، أثارت مسألة العلاقات بين الحكم والمجتمع، وكان وراءها سببان: صعود المطالب القومية، وإرادة الاصلاح في الدولة الغورباتشيفية. وترافق صعود المطالب تلك مع بروز نُخَب لدى الشعوب «غير الرسمية»، وبدأية تشتُّت النخب «الرسمية». وقد ساهم غورباتشيف في جمع النُخَب القومية والنُخَب المعارضة. وكان يريد تحطيم الفساد والنظام الاقتصادي اللاعقلاني، وكذلك تحطيم مركزية مفرطة تحول دون التقدم. فبدَّل الكوادر ودعم الاتجاه اللامركزي، ممَّا زاد النزعات الانفصالية ضد الروسنة المركزية، فأضعف الدولة. ومن البيريسترويكا الى الغلاسنوست، دفع غورباتشيف الحكم الى الاعتراف بعجز النظام واخطائه وترك القرار للمجتمع. وادى ضعف الدولة الى تراجع الخوف وتقدم الحرية، وأبرَزَ حركات سياسية

وجبهات شعبية. لكن تشتُّت النُخب «الرسمية» جعل منها نُخباً مؤهَّلة للعب دور البديل عند السقوط التام للدولة، عبر تحالفها مع النُخَب القومية وتباعدها عن النُخب الغورباتشيفية. وسمح هذا التحالف بتجنُّب الحروب الأهلية، وعطَّل مقاومة الدولة، وساعد على انتقال سلمي للسلطة.

وفتحت الغلاسنوست امام الروس الرغبة في التساؤل عن حقيقة واقعهم، ليتبيَّن لهم انهم في تخلُّف اقتصادي وصحي مخيف عن دول عدة من الاتحاد السوفياتي، وانهم اكبر مستهلكين للكحول والمخدرات، خلافاً لما كانت الاحصاءات الرسمية تشيعه بينهم، فمن والحال هذه يعيش على حساب من، خصوصاً أن كوادر روسيا في خدمة الأطراف، وغير الروس داخل روسيا يعتبرون أنفسهم فوق أرض هي حق تاريخي لهم (شعوب القوقاز، التتار... الخ)؟ زد ان ما من شعب حفظ جميلاً للروس داخل الاتحاد. ورأى هؤلاء ان لغتهم التي فُرضت أُسيء استعمالها وشُوهت، لأنها حُولت لغة الايديولوجيا والنظام، بحيث غدت الهوة شاسعة بين لغة الأدب ولغة الإعلام مثلاً. ولأن الدمج كان كاملاً بين الاتحاد السوفياتي وروسيا، خسرت روسيا حقها بدولةٍ/ أمة مثل الدول الأخرى داخل الفدرالية، في حين نظر الآخرون الى الدمج باعتباره هيمنةً روسية! وأوجب كل ذلك على روسيا البحث عن ماضيها واستقلالها.

وتوزع التفكير بمصير روسيا في أوساط المنشقين الذين غلَّبوا إجمالاً الطروحات القيمية، الا انهم لاحظوا غياب روسيا الأرض، وروسيا الفلاح خصوصاً (سولجنتسين)، الى بيئته من غابات وانهر وبحيرات ملوَّثة، فضلاً عن تحويل مجرى انهر وتدمير معالم اثرية نتيجة لذلك، وبالتالي الانتهاء الى تدمير خُلُقي وروحي وغرقٍ في الكحول. وكان المطلوب انقاذ ما يمكن إنقاذه، انطلاقاً من إحياء الفلاح، بتضامنه ومحبته وتواضعه وشجاعته، أي بإيمانه المسيحي. ووجد هذا الاتجاه جذوره في جمعية الدفاع الروسية عن المعالم الأثرية والتاريخ والثقافة، التي تأسست إبان حكم بريجنيف أواخر الستينات، وفي عزِّ الدولة الشيوعية، وهنا أهميتها. من هذه الجمعية ولد حزب پاميات القومي المتطرف الذي يرى في دمار روسيا مشروعاً يهودياً/ ماسونياً قديم العهد. ومن جهة ثانية، دخل الفرع الروسي لاتحاد الكتاب حلبة تأمين استقلالية روسية. انما سرعان ما تهمَّش المتطرفون خصوصاً، والتفت المجتمع صوب الذين اقترحوا عليه خيار الديمقراطية.

الفصل الرابع
١٩٨٩، العام الروسي:

من العام ١٩٨٥، الى العام ١٩٨٩ حدثت زلازل ثلاثة دفعت بالمجتمع الروسي الى خيارات لا رجعة عنها.

الزلزال الأول تمثَّل في الاصلاح الدستوري في ١ كانون الأول ١٩٨٨،

الذي أنشىء بموجبه مؤتمر نواب الشعب وتمَّ إصلاح مجلس السوفيات الأعلى. وقد فتحت انتخابات السوفيات باب الحملات الديمقراطية، وأوصلت يلتسين الملعون شيوعياً الى نيابة موسكو بانتصارٍ كاسح. وبدا من أول جلسة أن المؤتمر أفلت من يد النظام. لكنه مَنَع من ناحية أولى ساخاروف من تقديم مشروع مرسوم يحوِّل المؤتمر جمعية تأسيسية تقرِّر مصير البلاد وتعطيها كل الحريات وعلى رأسها التعددية الحزبية، وانتخب من ناحية ثانية غورباتشيف رئيساً للدولة. وبذلك بدأت الفضيحة، وانفتح أمام المؤتمر باب طرح كل الأسئلة ومناقشتها، ومن بينها دعوة الاستخبارات الى التواري، واتهام الحزب الشيوعي بالفساد. واكتشف الجميع الحياة السياسية.

الزلزال الثاني تمثَّل في انشاء التجمُّع المناطقي لنواب الشعب في ٢٩ ـ ٣٠ تموز ١٩٨٩. وقد ضم ٤٠٠ نائب ديمقراطي مناهض للنظام، تبنوا تعددية من نوعٍ آخر طالبت بديمقراطية تعددية، وفصلٍ السلطات والأخذ باقتصاد السوق.

الزلزال الثالث تمثل في اضراب عمال المناجم الذي بدأ في ١٠ تموز ١٩٨٩ حركة جماهيرية شلَّت البلاد، انضم اليها عمال النقل، وكان من نتائجها الكبرى انهيار اسطورة الدولة العاملة، وارتباط الدولة بالطبقة العاملة. وبرهن العمال على عدم علاقتهم بالسلطة السوفياتية.

والحقيقة ان الحياة السياسية الجديدة قادها الروس، فما كان من الحزب الشيوعي إلا ان اقترح تقسيم روسيا خمس مناطق اقتصادية وتقوية جمهوريات الحكم الذاتي وحتى تحقيق انفصالها، أملاً بتعطيل انطلاقة روسيا. ونشأ تياران لانقاذ روسيا: الأول هو تيار القوميين الروس القائل بوجوب أن يكون الاتحاد السوفياتي اداة النهضة الروسية، وحزب پاميات جزء منه. وقد توجه هذا التيار الى الطبقة العاملة والكنيسة. ونشأت جبهة موحَّدة لعمال روسيا، إلا انها لم تنجح في استقطاب العمال في انتخابات ١٩٩٠. والتيار الثاني هو تيار الليبيراليين الذي اصطدم بعلاقة القومية الروسية بالديمقراطية، وهل يجب تحقيق انتصار الديمقراطية أو إدخال الأخيرة الحزب الشيوعي.

وعرف العام ١٩٩٠ تبلور الظروف وبروز ممثلي المشهد الأخير الذي سيؤدي الى الولادة المؤسسية لدولة روسية حقيقية. ولوحظ تجسُّدُ المطامح الروسية حول ساخاروف ويلتسين، ثم حول الأخير، وكذلك تجنُّد نشط لسكان موسكو تأييداً لذلك، وحصول انتخابات ١٩٩٠ التي شكلت انتصار حركة ديمقراطية انتزعت من القوميين المحافظين احتكارهم لتمثيل المصالح الروسية. وقاد وصول يلتسين الى رئاسة المجلس النيابي في ٢٩ أيار ١٩٩٠، الى إعلان سيادة روسيا في ١٢ حزيران، وبالتالي قطع روابطها بالحزب مع ترك

يلتسين ورفاقه للحزب الشيوعي.

الفصل الخامس
بعد الاتحاد السوفياتي... روسيا!

في ١٧ آذار ١٩٩١، فاز يلتسين بالاستفتاء على قيام رئاسة جمهورية روسية، واكد المجلس النيابي الروسي نتيجة هذا الاستفتاء. وفي ١٢ حزيران، فاز يلتسين برئاسة الجمهورية من الدورة الأولى. وكان برنامجه: النضال ضد سلطة الحزب الشيوعي، تحقيق إصلاح اقتصادي جذري، إقرار حق تقرير المصير لكل شعوب الاتحاد السوفياتي. وجعله فوزه هذا مرشح روسيا، واعطى الأخيرة شرعية دولة. وجدير بالذكر ان المحاولة الانقلابية الشيوعية الفاشلة في ١٩ آب ١٩٩١ التي قادها مقرّبون من غورباتشيف، متّهمينه بالضعف، قوت يلتسين. واعلان اوكرانيا استقلالها بعد مفاوضات مع روسيا، سجّل موت الاتحاد السوفياتي وولادة روسيا، واعطى المبادرة السياسية ليلتسين.

الفصل السادس
رهائن الاستقلالات:

تصاعدت مشاعر العداء ضد نحو ٢٥ مليون روسي يعيشون خارج روسيا وداخل الاتحاد السابق. وحيث برز توتر، سُجّل نزوح الى مناطق آمنة. وزاد العداءَ ضد الروس تفوُّقُهم على سواهم. وظهرت قوانين تنظم وجودهم باعتبارهم اقليات. ودفع موقف يلتسين المؤيد للاستقلالات روساً مهاجرين الى دعم الانتخابات المتعلقة بهذه الاستقلالات أملاً بتسوية اوضاعهم، فيما اختار آخرون القيام بانقلابات سعياً الى خلق جيوب روسية مستقلة (جمهورية دنيستر الاشتراكية السوفياتية صيف العام ١٩٩١). وما يجمع الروس المهاجرين كلهم وعي قومي حاد، فيه مشاعر الاهانة والظلم وتخلي روسيا عنهم، ولا سيما انهم يعرفون بأن مستقبلهم ليس في روسيا ولا حيث هم.

الفصل السابع
دولة روسية أو امبراطورية؟
روسيا و«جماعاتها»:

ان هناك تأرجحاً روسياً بين الأمة والامبراطورية. وهناك خلط غربي بين القومية الروسية وارادة الإبقاء على الدعوة الامبراطورية، بينما الاثنان متعارضان. لقد كان سولجنتسين منذ العام ١٩٧٣ اول القائلين بأن روسيا غالباً ما كانت المنفِّذة لمشاريع سواها، داعياً الى روسيا كبرى لها مدى حيوي، والى عدم إبقاء أي أمة من الأطراف داخل حدود روسيا بالقوة. وساوى سولجنتسين في ذلك أمم الشرق وأمم اوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، رافضاً الفكرة الامبراطورية. وفي العام ١٩٩٠، طالب بحق تقرير المصير لكل

الجمهوريات، واقترح الوحدة السلافية على روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء.

وقد رفض يلتسين الامبراطورية بعكس كل منافسيه على الرئاسة. وعبَّر فوزه عن رغبة الروس في إنهاض روسيا من الدمار اكثر من الحفاظ على الامبراطورية. لكن ثلاثة عناصر تلعب ضد يلتسين. فبما انه اختير رئيساً، عليه تحمُّل مسؤولية مصير روسيا، وهو مصير امبراطوري. ووسط النزاعات الاتنية، يجب أن تكون روسيا دولة المتابعة للتقليد التاريخي، لا وريثةً للاتحاد السوفياتي. أما العنصر الثالث، فهو العلاقات بالسلافيين. وقد حوَّل يلتسين الـ١٦ جمهورية ذات الحكم الذاتي جمهوريات ناجزة، وكذلك أربع مناطق من أصل خمس.

يبقى التوافق على دستور ومعاهدة فدرالية لتأسيس الفدرالية الروسية على اساس اللاَّ للإنفصال وللمركزية. وتُعتبر تاتارستان وتشيتشينيا الأكثر تحدِّياً للفدرالية الروسية. وقد اختار يلتسين التفاوض مع الأولى، فيما تهدِّد ثورة الثانية بإشعال القوقاز كله. ثم هناك مشكلة القوزاق والمان الفولغا، وسيبيريا المطالبة بثرواتها.

الفصل الثامن

دولة روسية او امبراطورية؟ روسيا و«جيرانها القريبون»:

في الأول من كانون الأول ١٩٩١، اعلنت اوكرانيا استقلالها. ورد يلتسين بمشروع مجموعة الدول المستقلة، ثم مجموعة الدول السلافية. وتدرك اوكرانيا ان ما يجمعها مع روسيا هو الترسانة النووية وحاجة الغرب الى ضمانات لها، وتمازج العلاقات المشتركة، خصوصاً ان خِمس سكان اوكرانيا من الروس وخِمس سكان روسيا من الأوكرانيين. وقد وُقع اتفاق مينسك بين الدول السلافية في ٨ كانون الأول، واعتبره يلتسين بداية، ولا سيما ان النزاع حاد بين روسيا واوكرانيا على شبه جزيرة القرم. أما مجموعة الدول المستقلة، فلم تتقدم خطوات لافتة على صعيد التعاون الثنائي، في وقت تعتبرها روسيا موقتة، وتقف اوكرانيا دون تطورها، خلافاً لجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية. والمهم هنا أن علاقات روسيا مع هذه الدول اضحت بين دولة ودولة.

الفصل التاسع

روسيا والعالم: أي روسيا؟

ان تصور علاقة روسيا بالعالم، عبَّر عنه في مقال وزير خارجيتها اندريه كوزيريف، فرأى ان الأولوية لدى روسيا هي للاعتراف بها مستقلة عن الاتحاد الروسي ثم عن مجموعة الدول المستقلة، ولدورها في المجموعة الدولية، ولعدم تراجعها الى مستوى دولة متوسطة، بل الثبات دولةً ديمقراطيةً مؤهَّلةً للانتساب الى مجموعة الدول المتحضِّرة. ويأتي في المقام الثاني خلقُ حزام من حسن الجوار مع المانيا، ايطاليا، فرنسا، فنلندا، بولونيا،

تركيا، الصين، كوريا واليابان.

على أن السباق نحو الجيران الجيِّدين من الجيران القريبين والحلفاء القدامى. وامام روسيا ثلاثة خيارات: الغرب، التضامنات السلافية، التضامنات الأوراسية.

وبدلاً من الركض خلف الشمال، يمكن أن تلعب روسيا دوراً خاصاً بها، اي لا شمال ولا جنوب، بل دور يعزِّز بلداناً تبحث عن تحالف، ويساهم في رسم صورة شكلٍ آخر للقوة.

ثم إن ظل الاسلام فوق روسيا من جهات ثلاث: أ ـ دور الاسلام داخل روسيا وفي الدائرة الاسلامية (الدور السعودي). ٢ ـ نظرة روسيا الى الدول الاسلامية في آسيا الوسطى، هل ان مفهوماً جماعياً كافياً وُلِدَ فيها، يعطي مشروعية لمتابعة مصير مشترك أو متقارب. ٣ ـ الاسلام الأبعد، وهو ما يقلق روسيا، ولا سيما لدى التساؤل عمن يسيطر منهما حين تلتقي مصالحهما.

ان على تخوم روسيا سوف يُلعب التوازن الدولي الجديد. فخارج طاجكستان الايرانية النزعة، كل دول الأطراف الاسلامية تركية النزعة. وتركيا تضاعف الاتفاقات المتنوِّعة معها. وروسيا هي أول شريك تجاري لتركيا الساعية الى قيام سوق مشتركة للبحر الأسود. وهناك اسرائيل التي دخلت لعبة التسابق على أسواق آسيا الوسطى أيضاً.

الفصل العاشر:
وحدة دخول مدى الحضارة يُنقذ روسيا

والدولة المتحضرة مفهوم أكثر تقدماً. انه الذي يخلق الشروط الأنسب لتقدم روسيا نحو دولة الحق، معترفاً بالمعايير الخلقية للعالم المتحضِّر. ودولة الحق تعني أولاً احترام القانون، فالحريات وضمانات العيش. لكن اصدار دستور جديد يصطدم بالنزاع بين مفهومي الرئاسية والبرلمانية، وبتأكيد الديمقراطية. ويُعتبر تشكيل المحكمة الدستورية المستوحاة من مثيلتها الاميركية، مكسباً هائلاً يشهد لارادة المعسكر الديمقراطي الروسي في وضع مؤسسات شرعية حقيقية وسلطة قضائية تعلو السلطة السياسية في أسرع وقتٍ وقبل التوافق على الدستور الجديد. والمحكمة الدستورية على محك التجربة في قضيتين: طلب الحزب الشيوعي قرارها في شرعية حلّه ومصادرة املاكه. وطلب يلتسين الحكم على الحزب الشيوعي بالالغاء نظراً الى نشاطه منذ العام ١٩١٧، انطلاقاً من المبادىء الاساسية لحقوق البشر. ولا يزال معمولاً في الاتحاد الروسي باجازة الاقامة المناهضة للحريات الأساسية.

لقد قدم فريق يلتسين الحكومي رداً على مسألة تحديث روسيا عبر البرنامج الاصلاحي الاقتصادي الذي يشمل العناوين الرئيسية التالية:

ـ خلق مؤسسات السوق وشروطها

من خلال التخصيص وتحديد الاسعار والتجارة الخارجية.

ـ تنفيذ اجراءات اجتماعية لحماية الأكثر حرماناً من تأثيرات الاصلاحات.

ـ تحديد تصدير المواد الأولية.

أما في الريف، فيجب اعادة توزيع الاراضي وضمان حق الملكية للفلاحين.

ويُذكر ان النقاش السياسي والاقتصادي مرتبط بتطور التنظيمات السياسية. والأخيرة لا تزال موزعة وفوضوية الى حدٍ ما.

وما يميِّز روسيا اليوم أيضاً، هو عودة الشأن الديني الى حياتها منذ اواخر السبعينات. وكان فساد الكنيسة وانحطاطها الخُلُقي قد أقصيا المجتمع الروسي عنها قبل العام ١٩١٧، وجعل شرائح واسعة من هذا المجتمع تؤيد اضطهاد الشيوعيين لها. وقد ساهم غورباتشيف الى حد بعيد في تلك العودة. وشهد المجتمع بروز القديسين مجدداً في الذاكرة الجماعية، ومعه الحج الى الأماكن المقدسة الروسية. ثم كانت عودة الأملاك الى الكنيسة، ودخول التعليم الديني المدارس. وبدأت اديرةٌ تفكر في أواخر الثمانينات بإقامة جماعات اقتصادية حولها. لكن كثيرين يدعون الكنيسة الى التكفير علناً عن ذنوبها مع الشيوعية، لتغدو اهلاً لدورٍ متقدم، بينما يدعوا آخرون الى سلم اجتماعي. الا ان الكنيسة تطمح الى لعب دورها من موقعها السابق الى جانب الدولة. ولقد دخلت بقوة المساحات السياسية، تنافسها الكنيسة الكاثوليكية. انما الكنيسة الارثوذكسية هي القادرة على تجميع الروس. انها المؤسسة الوحيدة ونمط التفكير الوحيد ونظام القيم الوحيد المتبقية بعد الغرق السوفياتي. وهي أقوى القوى الموجودة لتأكيد لحمة المجتمع الروسي. وبدورها يرتبط دخول روسيا كلها العالم المتحضر.

الخلاصة:

نهاية الغرابة؟ إن عودة روسيا الى الساحة الدولية خلقت بلبلةً ومخاوف. وللمرة الثانية خلال قرن، تجد روسيا نفسها أمام العدم. الا انها تبدو اليوم مستعدة في شكلٍ افضل لرفع التحدي، منها في العام ١٩١٧. ولدى الشعب الروسي ثلاث قناعات مؤكدة:

١ ـ عدم العودة ابداً الى الشيوعية.

٢ ـ الارادة يمكن أن تنوب عن الخبرة في اختيار الديمقراطية والحرية.

٣ ـ المجتمع نجح في اقتلاع نفسه من الانسان السوفياتي، هذا الكائن المثالي الذي حلم به كل مخترعي اليوتوبيات.

إن هناك ثورة عقلية تحدث، ترافقها استعادة تدريجية للذاكرة. إنما يلزم وقت لاقامة علاقة متينة بين الدولة الديمقراطية ومؤسساتها، والمجتمع، علاقة يساعد على نشوئها الوسطاء مثل النقابات، ذاك ان الانتقال الديمقراطي يفترض مشاركة اجتماعية.

إن الغرابة الروسية هي التي سقطت في النهاية. وروسيا اكتشفت نفسها ثانيةً وقبلت بنفسها. وهذا انتصارٌ مرٌّ، لكنه هائل ولا عودة عنه، وقد جعل من روسيا دولةً موجودةً في العالم.

محلات الحمراء التجارية

ابنـاء جميل طعمه

الوكلاء لغسّالات وَجَلّايات مَاركة SERVICE الإنكليزية

وكلاء ويسكي

STEWART & CLAYMORE

بالإضَافة إلَى جَميع أنواع البَرادّات والغسّالاَت من كافَة المَاركات

انطلياس - شارع بطريركية الأرمن - ص.ب. ٧٠٠٣٥ - انطلياس تلكس: ٤٣٠٦٧ LE.
انطلياس تلفون: ٤١٢٣٨٨ - ٢٠١٠١٨ - ٤١٥٣٥٧
قرنة الحمراء تلفون: ٩٢٦٣٢١ - ٩٢٦٠٦٩

مرآة الامراء

المقدم البحري القيِّم
جورج عازار(*)

«مرآة الأمراء»، كتاب بالفرنسية مؤلف من خمسة فصول تم جمعها في أربعماية وخمسة وسبعين صفحة.

الفكرة المحورية التي يعالجها الكاتب هي: «علم الستراتيجيا» نظراً لما يتّسم به هذا الأخير من أهمية بالغة في تنظيم وادارة شؤون العالم في مختلف المجالات. المرجع الأساسي المعتمد من قبل الكاتب لاستقاء الأفكار الرئيسية، هو مؤلف «فن الحرب» للمفكر الصيني الستراتيجي «Sun Zi» «صان زي» الصادر في القرن الرابع ق.م، أي منذ حوالي خمسة وعشرين قرناً، والذي تمت ترجمته في أوروبا، لأول مرة، في القرن السابع عشر من قبل «الأب أميو».

والجدير ذكره، ان المفكر الصيني «صان زي» يُعتبر أب الستراتيجيا، كما يُعتقد ان كتابه «فن الحرب» هو أوّل مجموعة في التاريخ تطرقت إلى البحث في هذا الموضوع.

كذلك يستوحي الكاتب مجموعة من المراجع والمفكرين القدامى والمعاصرين الذين بحثوا في هذا الموضوع، ومن أبرزهم: الكاتب الايطالي «نيقولا ماكيافيل ـ Machiavel ١٤٦٩ ـ ١٥٢٧ صاحب «المكيافيلية» le Machiavelisme التي تعتبر مدرسة فكرية تعبر عن الواقعية السياسية المجردة من كافة التأثيرات الاخلاقية التي قد تعرقل بلوغ الهدف المنشود، وذلك من خلال كتابه «الأمير».

يقول «Luc Jacob-Duvernet» في كتابه «مرآة الأمراء» ان الستراتيجيا هي مجموعة الوسائل المستعملة عقلانياً، أي

(*) معاون قائد القوات البحرية للعديد والتخطيط.

بالكلفة الأدنى، لتحقيق هدف ما. ويعتبر ان الصفات الأساسية التي تتّسم بها الستراتيجيا هي التالية:

ـ العقلانية.
ـ الموضوعية.
ـ الشمولية.
ـ علاقتها بالسلطة.
ـ تمحورها حول «القائد».

الفصل الأول: المبادىء الأساسية للستراتيجيا

يعتبر «صان زي» في مؤلفه «فن الحرب» ان المبادىء الأساسية للستراتيجيا ليست سوى المزايا التي من المفروض ان يتمتع بها «القائد»، وهي ثمانية:

ـ الوعي.
ـ الذكاء المرهف.
ـ الحذر.
ـ الاقتصاد في الوسائل.
ـ التكيّف.
ـ التنظيم.
ـ سرعة الحركة.
ـ السيطرة.

١ ـ الوعي

يرى «صان زي» ان الوعي هو الطاقة التي تنبع من ذاتية «القائد» ويهبها إلى اتباعه بهدف القتال والربح. وتأتي الطاقة هنا بمعنى المعرفة، وتبدأ بما يلي:

ـ **معرفة الذات**: التي تفرض على القائد ان: يُدرك مدى طاقاته ومزاياه، ومحدوديتها.

ـ **معرفة رجاله واتباعه**: منتقياً الأفضل ومبعداً عنه الكسالى، وعديمي الجدوى.

ـ **معرفة الآخرين**: من خلال تصنيفهم حلفاء أو اعداء. وهنا يعدد الكاتب الطرق المعتمدة لمعرفة الآخرين من خلال الاحتكاك بهم:

ـ المعرفة الفطرية: تقوم على الاحساس الذاتي البدائي.

ـ المعرفة الذكية: تقوم على الانطباع الناتج عن التفكير.

ـ المعرفة المباشرة: تقوم على الاحتكاك المباشر والمتواصل بالآخرين.

ـ المعرفة المنهجية: تتأتى من خلال الاستحصال على معلومات مسبقة عن الأشخاص قبل مقابلتهم واستكمالها من خلال الاحتكاك بهم.

ـ **معرفة المحيط**: والمقصود معرفة المناخ، والمحيط السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والروحي، والاجتماعي... إلخ، وتُمكّن هذه المعرفة «القائد» من حرية التحرك، وصوابيته.

ـ **التعرف إلى الأرض**: وتعني التحرك من ضمن اطار معين، واستيعاب الأشياء، والأشخاص وتوجيههم وذلك ضمن الوسائل المتوفرة.

ـ **معرفة الامكانات والوسائل**: أي القدرة اللوجستية للقائد الذي يجب عليه ان يحصي بالتحديد الأموال والمؤن، والمعدات الموضوعة بتصرفه، ويديرها بشكل جيد لزيادة الربح والحد من الخسارة والدين.

ـ **الاستعلام**: يجب على «القائد» ان

يكون على اطلاع دائم ومستمر بكافة المعلومات المتعلقة بالصديق، والعدو، وفي ذلك سلامته وبقائه. وهنا يتكلم «صان زي» عن «التجسس» و«الجواسيس» وأهمية المعلومات المستقاة منهم في المجال العسكري، ويركز الكاتب، بالمقارنة مع ذلك، على أهمية الاستعلام السياسي، والتجسس الصناعي في المجالات السياسية والاقتصادية الحديثة.

ـ **الاستباق**: ويشمل كافة المراحل السابقة للمعرفة، يضاف إليها تحليل القوى وتقييمها.

فالوعي، أو المعرفة، هو إذاً التقييم المستمر والشامل والمتماسك لكافة القوى على الساحة: الصديقة، والمعادية، ويتبعه عملية تحليل، وترشيد، واستخلاص للمعلومات المتعلقة بهذه القوى.

انها آلية تتسم بالديناميكية الدائمة التي تستهدف الوصول إلى أقصى درجات اليقين مع ترك المجال مفتوحاً للخطأ، والشك. ويخطىء من يعتقد ان «القائد» أو المفكر الستراتيجي هو الذي يدرك كافة الأمور، ويمتلك كافة المعطيات. بل انه الرجل الذي يفكر، ويتحرك، ويخطىء، ويستعمل طاقاته وذكاءه لتحجيم آثار الخطأ ومعالجتها.

٢ ـ الذكاء

إنه مزيج من القدرة الذاتية وإحدى الصفات الأساسية للقائد التي تمكنه من المعرفة والسيطرة.

ويورد الكاتب وجوهاً مختلفة لذكاء «القائد» أو «الستراتيجي» وهي:

ـ **الحساب**: ويقضي بتكوين نظرة شاملة ومتكاملة عن الوضع، وعدم ترك أي من التفاصيل عرضةً للقدر.

ـ **التضليل**: يعتبر «صان زي» ان الحرب هي فن التضليل، أي تضليل العدو الذي يؤدي إلى تزايد فرص النصر باعطاء فكرة خاطئة عن حجم القوى الصديقة ونقاط قوتها، وضعفها، ونصب الكمائن.

ـ **السرية**: هي مفتاح العمل الستراتيجي. فالذي لا يعلم كيف يصمت، ليس جديراً بالقيادة.

ـ **قول الحقيقة**: وتتوقف عليه مصداقية «القائد» تجاه رجاله. فالحقيقة يجب أن تقال في كافة الظروف.

ـ **التهذيب**: إنه وسيلة لجذب الرجال نحو قائدهم، وتكوين علاقة من الاحترام المتبادل بينه وبينهم.

ـ **الاعتراف بالجميل**: يجب على «القائد» ان يقدّر رجاله حقّ قدرهم، ويعلم كيف يُكافئهم ويشكرهم. ويُعتبر هذا من الحوافز الأساسية في العملية الستراتيجية الشاملة.

٣ ـ الحذر

الحذر هو من الصفات الأساسية للستراتيجي، ويتجلى في الحالات التالية:

ـ القيادة الصحيحة تكون بادارة العمليات وفقاً للامكانات وليس فقط للأهداف.

ـ الاستفادة العقلانية من عامل الوقت، وذلك بهدف زيادة الانتاجية. فالوقت هو الركيزة الأساسية للآلية

الستراتيجية، فهو يحدد بدايتها، وتطورها، ونهايتها. والقادة العظام هم الرجال الذين يتمكنون من السيطرة على عامل الوقت ويحسنون استعماله.

وحتى وان كان الهجوم من المميزات الأساسية للعملية الستراتيجية، فالانسحاب أو تجنب الاشتباك يُعتبر في بعض الأحيان عملية ضرورية وأحياناً مجدية، بمعنى انها تحدّ من الخسائر.

٤ ـ الاقتصاد في الوسائل

قال «صان زي»: «إحدى أهم نظريات فن الحرب هي نظرية الكلفة الأدنى»، ملمحاً إلى أهمية اللوجستية في علم الستراتيجيا. ويكون الاقتصاد في الوسائل بالطرق التالية:

ـ التمكن من الفوز بأكبر النتائج بالحد الأدنى من الكلفة.

ـ التمكن من الانتصار دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة والتعرض للخسائر. وإذا تعذر ذلك:

ـ إعتماد الحروب الصغيرة والخاطفة التي ترتكز على العنف والفعالية القصوى بهدف الاختصار في الوقت والخسائر.

ـ عدم القضاء على العدو، وافساح المجال له بالانسحاب من المعركة، وفي ذلك نوعان من الاستفادة:

ـ الحد من الخسائر.

ـ احتمال انتقاله من عدو إلى حليف.

٥ ـ التكيّف

يقول «صان زي»: «ان المخططات الستراتيجية، هي تصاميم متحركة، ديناميكية، غير ثابتة»، بمعنى آخر، تختلف باختلاف الأوضاع، والمعطيات. وذلك يفرض على الستراتيجي ان يتكيّف بدوره، ويكيّف توجيهاته وأوامره على ضوء تطور الأوضاع. وفي هذا المجال، يعتبر الكاتب أن معيار ذكاء القائد يقاس بمدى تكيّفه مع الواقع.

ـ **التكيّف**: هو فن اقتناص الفرص. وهذه القدرة على التكيف والتطور لا تكفي، بل يجب على القائد أن **يسيطر على هذا التطور**، ويكون ذلك بان يتحكم بذاته، وبرجاله واخصامه وكافة المعطيات الستراتيجية الموجودة وتلك التي من الممكن أن تستجد.

ـ **التمويه**: هو مظهر آخر من مظاهر التكيف: تغيير الشكل، اخفاء بعض المعالم، أو حتى الغش، أو التحوّل؛ وكلها حالات من التكيّف التكتي أو الظرفي تقتضيها أوضاع معينة. فالستراتيجي الناجح هو كالحرباء، يتكيف، يتلون، ويتحول بدهاء وواقعية، ولكنه في النهاية، يبقى هو هو، ثابتاً في ذاته.

الاستباق: انه نوع من الاحساس المسبق بتطورات معينة في حالة ستراتيجية محددة. وينتج عن ذلك، تحليل ومعالجة مسبقة لهذه الحالة، واحراز تقدم ملموس وثمين على الخصم.

٦ ـ التنظيم

لا يكون التنظيم في المجال العسكري بوضع قوى مسلحة في تنظيم قتالي

معين، إنما باضفاء طابع التلاحم والترابط والتناغم على هذا التنظيم. فالتنظيم، في معناه الشامل، يهدف إلى تحديد وتفعيل نظام متكامل يتلاءم مع متطلبات الترتيب والجمالية. وأبرز العوامل التي يتمحور حولها التنظيم هي:

التراتبية أو الهرمية: أي ترتيب الأفراد أو المعطيات من الأعلى نحو الأسفل، من رأس الهرم باتجاه القاعدة، على أسس معينة تفرضها طبيعة الحالة الستراتيجية.

الإمرة: يقول «صان زي» ان الإمرة هي هبة تعود للرئيس أو الملك، أما القيادة العسكرية فهي وظيفة تُعهد إلى القائد العسكري من قبل الرئيس أو الملك.

ويتبوأ العسكري رأس الهرم في تراتبية مؤسسته، هو يأمر والرعائل الدنيا تطيعه وتنفذ أوامره.

والإمرة فن يُكتسب عن طريق التعليم والممارسة، وهو ليس بالأمر السهل بل انه حكر على حفنة من الرجال يشكلون النخبة: انهم «الستراتيجيون» القادة.

«ان الجندي هو رأس المال البشري لمؤسسة عقلانية هي الحرب، ينفذ ويُضحَّى به. انه جزء من كل، هو الجيش. والمادة الأولية في صناعة النصر». فالقائد الذي يأمر أفضل الرجال، له الحظ الأكبر في النجاح.

أما اختيار المرؤوسين فهو من أدق وأصعب وأهم مهام القائد، ويتم على أساس الانتاجية، ودرجة التفاهم بينه وبينهم واحتكاكه الايجابي بهم.

ـ تنظيم القوى:

أي ترتيبها وفقاً لمجموعات متناسقة، ومنظمة استناداً إلى دواع ستراتيجية معينة. وعملية التنظيم هذه هي من أهم معايير الفعالية لمجموعة معينة في مجال معين.

ـ البيارق والاعلام:

تعبر عن انتماء مجموعة معينة إلى شيء ما: بلد جيش، ومؤسسة... وهي تجمع أفرادها ضمن بوتقة محددة حول شعار أو هدف أو جذور معينة، وتخلق ما بينهم روابط وثيقة. تنبع أهميتها، في المجال الستراتيجي، من انها تخلق الحافز نحو الحركة والقتال، والإستماتة في سبيل الدفاع والانتصار.

ـ التحالفات:

يحددها الكاتب على انها نوع من التعهد بعدم العدوان من قبل قوى تتحرك، وتتفاعل في مجال معين، أثناء عملية محدودة. وهي ضرورية بالنسبة إلى نجاح أي تحرك ستراتيجي، إذ أن من المستحيل ان ينجح فرد ما، أو مجموعة ما، في مجال معين، بمعزل عن مشاركة الآخرين وتحالفهم. «انها شراكة الزامية في سبيل النصر»

ـ خطة المعركة:

انها تصور، وتصميم مجموعة من السيناريوهات المحتملة. وتتضمن هذه الخطة:

ـ **الوسائل**: القائد ـ الجنود ـ القوى ـ العتاد ـ الحلفاء.

ـ **المدة**: أي توقيت التحركات.

ـ الهدف النهائي:

ويرتبط مدى نجاح وفعالية هذه الخطة بمدى واقعيتها وتناسقها وترابط عناصرها واحترام التوقيت والسرعة في التنفيذ والحركة.

٧ ـ سرعة التحرك

ان المبادىء العامة لعلم الستراتيجيا، برأي «صان زي»، ليست متفرعة أو متتالية، بل هي ذات مفعول موحد ومشترك. انها كالسيل العارم شاملة عنيفة وسريعة، وفي سرعة تصورها وتنفيذها يكمن سر نجاحها. أما سرعة التحرك فتستند إلى الأسس التالية:

ـ **اختيار أرضية التحرك:** تعود صلاحية هذا الاختيار إلى القائد، الذي يتوقف انتصاره في المعركة، وبشكل أساسي، على مدى نجاحه في اختياره هذا.

ـ **المجابهة:** انها النتيجة المنطقية للحركة، ولكنها ليست حتماً، الوسيلة الأكيدة للنصر. فمن المجابهة تتأتى الخسائر أي عدم الاقتصاد في الكلفة، وهذا يتناقض مع مبدأي الفعالية والمردودية في المفهوم الستراتيجي.

ـ **القضاء على العدو:** انها النهاية المنطقية للنصر. ويضع الكاتب هذه المرحلة في اطار نظرية الخطأ والعقاب: العدو في وضع خاطىء بالنسبة إلينا ومعاقبته تكون بالقضاء عليه.

٨ ـ السيطرة

يرى «صان زي» ان السيطرة هي الوسيلة الناجعة لتفادي اللحظة القاتلة، وتكون باستثمار النصر، والمحافظة على مكتسباته، ومنع القوى من الفلتان والفوضى بعد الانتصار.

أما الطرق الآيلة إلى الوضعية المثلى للسيطرة فهي التالية:

ـ التشبيك

بمعنى ربط الأفراد والمجموعات بعضها ببعض بواسطة شبكات متلاحمة ومرتبة ترتيباً منطقياً، وموجهة نحو هدف معين.

ـ السيطرة على «الأمبراطورية»

تعبير وارد في نصوص «صان زي» يمكن ترجمته في الأزمنة الحديثة بالسيطرة على المؤسسات، وهذه عملية تتمحور حول الأفكار التالية:

ـ النجاح هو أمر مهم ولكن الأهم هو الاستمرار فيه.

ـ حسن ادارة واستثمار الوقت في مراقبة تنفيذ التوجيهات والأوامر، يؤديان إلى السيطرة والحفاظ على «الامبراطورية»، أي المؤسسة.

ـ استباق الأحداث قبل وقوعها.

ـ حسن اختيار التحالفات.

ـ المحافظة على الصورة الشخصية «للقائد»

هنا يتكلم الكاتب عن القائد القدوة والمثال: كيف يراه الآخرون، «التلميع» المستمر لصورته وعدم الوقوع في شرك الكبرياء، وأخيراً الاستمرار في الحفاظ على مستوى معين من المثالية، يفرض والاحترام لدى الآخرين.

ـ السيطرة على الذات

وتتضمن المراحل التالية:
ـ معرفة الذات.
ـ الإرداة.
ـ تحليل المعطيات الذاتية.
ـ السيطرة على العقل، والجسد، والكلمة.
ـ الابتعاد عن الانفعال والضعف.
ـ عدم الاسترهان لملذات السلطة.
ـ **المسافة**

بمعنى التجرّد، أي ترفّع «القائد» أو «الستراتيجي» عن كافة الصغائر المتمحورة حول الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها.

فالقائد الحقيقي هو الذي يفرض ذاته بشخصيته الفذة، وينتقيه الآخرون استناداً إلى فضائله ومصداقيته وليس لتملقه.

ـ **الفضول**

ان المحافظة على السلطة تفرض على «القائد» الاهتمام بالآخرين. ويتمثل الفضول في:
ـ الانتباه: بمعنى التيقظ والتدقيق في التفاصيل كافة.
ـ الحافز.
ـ الرغبة في المعرفة.

الفصل الثاني: عوامل السلطة

ان المبادىء العامة للسلطة، المفصّلة في الفصل الأول، هي حالات تنطبق على مؤسسات أو أوضاع معينة تتعلق بعلم الستراتيجيا، بشكل عام.

ويختلف حجم هذه المبادىء، وتتعاظم أهميتها أو تتفاعل بحسب الأشخاص، أي «الستراتيجيين» ومعطياتهم الذاتية ومؤهلاتهم وثقافتهم والظروف المحيطة بهم إلخ... بالإضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل التي تطرق إليها الكاتب في الفصل الثاني من كتابه، وكعادته كان دائماً وفياً للمفكر الصيني «صان زي» حتى بلوغه أحياناً حدود اللامنطق واللاواقعية.

١ ـ الصفات الطبيعية

هي الخصائل والمزايا التي تنبع من ذاتية القائد ومن تركيبته الشخصية، ولا تتأتّى من احتكاكه بالمحيط الخارجي، وهي:

الطموح: هو الذي يفرز لدى الستراتيجي الشهوة إلى السلطة والسعي إليها. انه حالة لا تعترف بحدود الإنسان، ومحدوديته، تلك الطاقة الداخلية اللامتناهية التي تدفع بالإنسان إلى الخلق والإبداع.

الإرادة: أي قوة الدفع الذاتي التي تدبر وتنظّم الطموح. فالقائد الذي يسعى إلى السلطة، هو الذي «يريد» أن يصل إليها، و«يريد» ان يحافظ عليها. إن الإرادة هي العنصر الأساسي للنجاح.

الفطرة: هي نوع من الذكاء الطبيعي السريع الذي يوحي إلى القائد بالقرارات والحلول القوية والفورية بعد استيعاب المعضلات وتحليلها. انها كوميض البرق، تذلّل المسافات، وتختصر الزمن.

الشجاعة: إحدى أهم وأبرز مزايا القائد، وذلك بوجهيها: الشجاعة الجسدية، والشجاعة الأدبية. وهي، وان

كانت من الصفات الطبيعية، تتطور مع الوقت والخبرة في ساحات الوغى.

الجاذبية: هي تلك الهالة المنبثقة من الرئيس، والتي تفرض على الآخرين الاحترام والمحبة، وتسهّل على القائد التعاطي مع رجاله والاتصال بهم.

الاندفاع: على القائد ان لا يكون كهلاً، وان كانت الكهولة تعني الحكمة، بل عليه أن يتمتع بالحكمة ودم الشباب الفائر الثائر.

الحرمان: كثيرون من القادة عانوا منه في بدايتهم، وكانت هذه المعاناة مدعاة لانتفاضتهم، وثورتهم على وضعهم ونقطة البداية لصعودهم نحو القمة. انه نوع من النقمة فالانتقام.

الشهوة، الهاجس، الحافز:

البداية هي الشعور بـ «الشهوة»، أي اشتهاء السلطة، وهو شعور تملّك معظم القادة في التاريخ. والشهوة تولد «الهاجس»، الذي يشغل أفكار القائد، فيخلق عنده «الحافز»، أي تلك الطاقة التي تتمحور حولها كافة مشاعره وأفكاره وجهوده الآيلة إلى تبؤ أعلى المناصب.

٢ ـ التأهيل

القادة والستراتيجيون منذ فجر التاريخ امتلكوا طاقات ومزايا طبيعية، لكنهم عمدوا إلى صقلها، وتطويرها باحتكاكهم مع محيطهم، أو مع الآخرين. هذا هو التأهيل. انه منهجية اكتساب المعارف، والأفكار والقدرات، التي تتم عبر المحطات التالية:

العائلة: هي المدرسة الأولى للطفل، تلقّن الولد واليافع المبادىء الأولى في الثقافة، ومعرفة الآخرين، والتعرف إلى الأشياء، والمحيط الطبيعي والاجتماعي، ومنها ينهل أيضاً المبادىء الأولية للأخلاق، والتمييز بين الخير والشر. وبالنسبة إلى القائد، يُعتبر المحيط العائلي أرض المعركة الأولى، وتجربته الأولى في مجال الاحتكاك بالآخرين.

التثقيف: المدرسة تكمل وتطور المعارف الأولى. فالدراسة تعطي المرتكزات الأساسية للثقافة بشموليتها، وينتج عن ذلك بداية تكوين الملامح الأولى لشخصية القائد الفكرية. فالمدرسة هي إذاً المدخل الالزامي إلى علم الستراتيجيا.

المعاهد الكبرى: من جامعات وكليات واكاديميات، إلخ... وهي بالمفهوم الستراتيجي مؤسسات كبرى تؤهل قياديي المستقبل وتخرجهم.

المرشد: في الماضي، كان كبار القادة ينهلون الثقافة والعلم على يد «المعلم» أو «المرشد». وفي الأزمنة المعاصرة، استُبدل «المرشد» بـ «المستشار» الذي يوجه الرجالات الكبار والحكام ورؤساء مجالس ادارة الشركات الكبرى إلخ...

رب العمل: أو الرئيس. هو مصدر تأهيل وتثقيف أساسي. فعبر توجيهاته وأوامره، يتلقى مرؤوسوه الوفر الكثير من الخبرة والعلم الضروريين لتطوير ثقافتهم واكتمال تكوين شخصيتهم.

التقليد: أو الاقتداء بقائد معين يكون القدوة والمثال، وذلك بمراقبة تصرفاته

وردات فعله، و«نسخها» أي تقليدها دون تعديل.

انتهاء عامل الوراثة: أو انتهاء نفوذ «الورثة». ففي الأزمنة المعاصرة، وفي الأنظمة السياسية والاقتصادية المتقدمة والمتطورة، لم يعد الابن يرث أباه. فالشركة يمتلكها المساهمون، ويديرها مجلس ادارة. ورئيس البلاد لا يورث ابنه، بل يتم اختيار الخلف عن طريق الانتخاب... لقد انتهى عامل الوراثة، ليفسح المجال أمام الكفاءة، واندثر عصر «الورثة» لينبلج فجر القادة المنتخبين وذوي الجدارة.

تعليم قواعد السلطة: بالإضافة إلى انها نفوذ يُفرض ويُمارس، فالسلطة هي أيضاً آلية في الممارسة، لها قواعدها وأصولها. وهي مجموعة من التقنيات يجب على القيادي والستراتيجي ان يتقنها ويتلقنها، ويكون ذلك من خلال خبرة مُكتسبة من التدرج في سلم القيادة.

٣ ـ المكتسبات

يرى «صان زي» ان هنالك شروطاً يجب أن تتوفر في القائد كي ينجح في ممارسة السلطة، وهذه الشروط تُكتسب من خلال الخبرة المتأتية عن معرفته بالرجال، بالأشياء، أو بالحالات.

أما الطرق المؤدية إلى اكتساب هذه الخبرة فأربع:

الممارسة: القيادي يمارس السلطة عن طريق ثلاثة أوضاع:

ـ كمتفرج يشاهد ويتعلم.

ـ كممثل يلعب دوراً ما.

ـ كمفكر يستخلص، ويحلل الأوضاع. ثم يعمد إلى مطابقة ما لديه من معطيات فكرية ونظرية مع أرض الواقع.

انها عملية متواصلة وشاملة، بمعنى امتدادها في مجالي الوقت والمدى.

العمل: هو نظرية مكمِّلة لنظرية الممارسة. إنه المجال التطبيقي للممارسة، وعبر الانتاج، يسمح باكتساب وتطوير مهارات معينة.

الحظ:

عمد معظم المفكرين الستراتيجيين، وخاصة القدامى منهم، إلى اعتبار الحظ عاملاً ما ورائياً يتجاوز الاطار الطبيعي للأشياء. وقد اعتبر ماكيافيل ان تفسير بعض الحوادث الخارقة أو الكوارث الطبيعية، هو من أدق وأصعب مهام القادة، الذين يجب ان يتمتعوا بأعلى درجات الذكاء والمنطق لكي يتمكنوا من افهامها لرجالهم، وازالة عامل الخوف من نفوسهم، والا تعرضوا للنكسة.

وهنا يرى الكاتب أن القياديين يواجهون عامل الحظ على مرحلتين:

ـ الأولى باستيعاب الحوادث الناتجة عن القضاء والقدر.

ـ والثانية هي «الانتهازية»، أي الاستفادة من عامل الحظ والحالات الناجمة عنه لمصلحة القائد والمؤسسة التي يديرها.

البصيرة:

في نظرية «صان زي» ان البصيرة

تتألف من ثلاثة عناصر متعاقبة: ارادة الخلق والاحساس الفطري والادراك.

فالبصيرة هي الصفة التي تميز المفكر الستراتيجي، ممكّنة اياه من استباق الأمور قبل سواه، وتُتوّج بعملية الخلق أو الانجاز. وهي عملية موجهة لمصلحة «الجماعة»، أي مجموعة الأفراد، أو المؤسسات الواقعة ضمن اطار مسؤوليات هذا القائد. إنها عامل ستراتيجي ينبع من القائد ويتوجه نحو خدمة مصالح الجماعات التابعة له.

الفصل الثالث: حدود الستراتيجيا

للوصول إلى السلطة، على القائد ان يتمتع بدرجة عالية من المثالية، وارادة التسامي والتعالي، وان يبقى خاضعاً لحالة من الضغط المستمر.

وتخضع ممارسة السلطة لحدود معينة تقيدها، من أبرزها:

١ ـ المقابل

أي الثمن المفروض على القائد لقاء وصوله إلى الحكم والبقاء فيه. ويكون ذلك بـ:

ـ **التضحية بالذات:** قلة النوم والراحة، والسهر الدائم، والتعب والارهاق؛ حالات يعانيها الرئيس بصورة مستمرة، وتفرض عليه نكران الذات والاستغناء عن قسط كبير من الراحة والملذات.

ـ **التضحية بالعائلة:** القيادة تركيز، والتركيز وحدة، والوحدة ابتعاد عن الآخرين، الأبعدين منهم والأقربين، وبذلك تكون العائلة عنصراً ثانوياً في حياة الستراتيجي وتفكيره.

ـ **التضحية بالآخرين:** ان ممارسة السلطة تقضي، في بعض الأحيان، بتنحية أشخاص معينين أو قتلهم إذا دعت إلى ذلك المصلحة العليا، وذلك بعيداً عن أي اعتبار اخلاقي.

٢ ـ حالات الجنوح في الستراتيجيا

ان علم الستراتيجيا لا يمتلك الأجوبة الصحيحة على كافة التساؤلات، إنما تبقى هناك فراغات كبيرة قد تدفع العاملين في مجالاته إلى الجنوح والخطأ.

وأهم هذه الحالات:

ـ **تشابك الأدوار:** ان علم الستراتيجيا، كما يراه «صان زي»، يعتمد بصورة أساسية، على التنظيم، والترتيب. فلكل عنصر مركزه ودور يلعبه، وعليه أن لا يقلّصه وان لا يتعدّاه وإلاّ قد تقع التركيبة بكاملها في حالة من التشابك والخلل.

ـ **الهروب نحو الأمام:** تأتي هذه الفكرة هنا بمعنى السعي الدائم نحو الأعلى، والأفضل، والأكمل. وهذا يولد لدى القائد حالة من الارهاق تؤدي إلى الاحباط والشلل.

ـ **«انصاف الآلهة»:** ان بعض القادة قد تدفع بهم السلطة والشعور بالنفوذ إلى حالة من التعالي تجعلهم يعتقدون أنفسهم بأنهم «انصاف آلهة»، كما تدفع ببعضهم إلى الابتعاد عن الواقع وحدود المعقول.

ـ **القضاء والقدر:** مهما بلغت سيطرة

القائد على أوضاع مؤسسته، يبقى هناك دائماً مجال للأحداث غير المتوقعة والتي يتحكم بها القضاء والقدر وفقدان السيطرة عليها.

٣ ـ الستراتيجيات المعاكسة

هي حالات تخرج عن المبادىء العامة للستراتيجيا المحددة من قبل «صان زي» ومنها:

ـ **اضاعة الوقت:** أي التكاسل والتراخي، وعدم دفع الأمور إلى نهاياتها، إذ قد يكتفي بعض القياديين بالوصول إلى مرحلة معينة في السلّم التراتبي، دون أن يبذلوا الجهد اللازم لتجاوز هذه المرتبة.

ـ **التخلّي:** أي ترك السلطة بصورة نهائية. وهذه الحالة، وان تكن الزامية في بعض الأحيان، تتعارض مع مبدأ الاستمرارية الوارد في نظرية «صان زي».

ـ **الخروج من اللعبة:** أي خروج القائد بصورة ارادية ومؤقتة من السلطة. وهذا الانسحاب الظرفي يتم وفقاً لمقتضيات تكتيكية.

الفصل الرابع: الحالة الستراتيجية

ان فن الستراتيجيا ليس بوضع نظري «جامد»، بل هو «حالة»، وان كانت شاملة وجامعة لعدة معطيات ومبادىء تتحرك متأثرة بعدة عناصر داخلية وخارجية تكيّفها، وتطوّر مضمونها.

وأبرز هذه الأوضاع:

١ ـ وضع الأرض

تعني «أرض المعركة» بالنسبة إلى «صان زي»، ولكنها تختلف كمعنى وكمفهوم في الأزمنة المعاصرة فتشمل «أرضيات» لمجالات ستراتيجية مختلفة: سياسية، اقتصادية، ثقافية إلخ...

والأرض هي عنصر ستراتيجي، يتميز بصفتين:

ـ **المقاييس:** معايير رقمية تحدد مساحة أرض المعركة، كما وقد تكون معايير من نوع آخر تحدّ وتقيس «أرضيات» أخرى في المدى الستراتيجي الأوسع والأشمل.

ـ **التهديدات:** كما ان المقاييس هي عنصر مهم في تحضير القرار الستراتيجي، فهناك عنصر آخر يؤثّر على هذا القرار وهو عنصر التهديدات. «والقائد» يعدد، ويحلّل كافة التهديدات التي يجب عليه معالجتها ومواجهتها، وعلى ضوء ذلك يحدّد الطريقة الناجعة لاستيعابها وصدّها.

٢ ـ نقاط ضعف القائد

«القائد» هو المثال الأعلى الذي فيه تجتمع كافة الفضائل، وهذا الوضع يحتم عليه ان يتمتع بقوة الطبع والإرادة والذكاء ويُطهِّر نفسه من كافة الرذائل ومشاعر الكسل والتخاذل والضعف.

ويتنوع مفهوم الفضائل بتنوع المجتمعات والأزمنة، وهكذا «القادة»،

فلكل مجتمع قائده، ولكل زمان مثاله الأعلى، ومهما تعددت وتنوعت عوامل التاريخ والجغرافيا باختلاف الأمكنة والأزمنة، فهناك نوعان من نقاط الضعف يتناقضان مع الصورة المثالية «للقائد» وهما:

ـ عدم القدرة على تجسيد «الفضيلة» والاهتداء بها.

ـ العجز عن توحيد مؤسسته ورجاله حول هدف معين، وهو الهدف الستراتيجي النهائي.

٣ ـ طرق المواصلات

ان عدم السيطرة على طرق المواصلات واستيلاء العدو عليها هو خطأ فادح يؤدي إلى خسارة الحرب في إحدى الحالات الثلاث:

ـ المفاجأة

ـ الهجوم

ـ الانسحاب

وتأمين الاتصال يؤمن القدرة على تمرير القوى والأوامر والمعلومات. أما في الأزمنة الحديثة، فقد أصبح تمرير الأفكار الهدف الرئيسي في التواصل. وكما كان القادة العسكريون في السابق هم المسؤولين عن تحقيق هذا التواصل، فإن هذه المسؤولية تقع اليوم على عاتق السياسيين والاعلاميين المسؤولين عن تطوير مجتمعهم. وهنا يدعو الكاتب المجتمع المعاصر إلى اختيار نوعية جديدة من الصحافة والصحافيين الذين يصفهم بالابطال ويرفعهم إلى مستوى الأسطورة. فهم الذين يجسّدون حقّ تجسيد واقع محيطهم ومجتمعاتهم، وهم الذين يساهمون في تحسين هذا المحيط وتطوير تلك المجتمعات. فالاعلام هو حالة ستراتيجية تصل، عامودياً، الماضي بالحاضر، وأفقياً، البعيد بالقريب.

٤ ـ نقاط الضعف في الجيش

هي عديدة ويجب معالجتها وتجاوزها. وقد قال «ماكيافيل»: «كل مجموعة عسكرية مكونة من عشرة جنود، يجب ان تضم جندياً واحداً على الأقل يتمتع بالنشاط والشجاعة والسلطة كي يدير الباقين ويوجههم ويقودهم إلى المعركة.

لكنه يعتبر ان هؤلاء الجنود أمسوا من القلائل إذ أن أكثريتهم لا تهتم سوى برواتبها وميلها نحو الكسل والراحة.

وثمة طريقتان لإزالة نقاط الضعف في الجيوش، وهما: الوفاء والقدرة على الاستمرار.

ـ **الوفاء**: كما لكل مجموعة قائد، فهي أيضاً تتحلّق ويتكوكب افرادها حول شعار أو مثال، أو عنوان. فالوفاء هو قدرة القائد على جذب رجاله نحو شخصه وجمعهم حول الشعار الستراتيجي العام للمجموعة.

ـ **القدرة على الاستمرار**: هي «توقيت» الوفاء، أي الفترة الزمنية التي يستطيع القائد خلالها جمع رجاله حول هدف ستراتيجي معين. ويزداد القائد قدرة و«قوة»، بمقدار ما يستطيع ان يطيل هذه الاستمرارية.

٥ ـ التحصينات

يضع الكاتب فكرة التحصينات ضمن منهجية الدفاع ومنطق المقاومة، وهي حالة ستراتيجية تضطلع بدورين:

ـ مكافحة مفاعيل الزمن.

ـ الانطلاق نحو الهجوم الارتدادي.

والفكرة المحورية لهذه المقاومة هي النضال في سبيل الحرية التي تُحاصَر وتُهدَّد من قبل العوامل التالية:

ـ **سيطرة الإقطاع:** وهنا يتكلم الكاتب عن الأشكال الجديدة للاقطاع المعاصر، كسيطرة بعض الأنظمة السياسية والمؤسسات المالية والاقتصادية والاعلامية على حرية الإنسان وكرامته ولقمة عيشه.

ـ **التمييز في القوانين والأنظمة:** في طريقة تطبيقها على مختلف طبقات المجتمع.

ـ **الجمود:** هو عنصر يهدد مبدأ الزامية التطوّر في الحالة الستراتيجية.

وكافة المبادىء الستراتيجية هي ثابتة من حيث المفهوم والتركيبة، ولكن من المفروض ان تواكب بمفاعيلها، حركة الزمن وديناميكية التقدم.

الفصل الخامس: الكفاءات الخمس للمفكر الستراتيجي

المفكر الستراتيجي بالنسبة إلى المجتمع هو كالرأس بالنسبة إلى الجسم. انه يمتلك كافة الحواس والبصيرة، ويسيطر على الجسم ويوجهه ويديره. من هذا المنطلق، يتمتع المفكر الستراتيجي بخمس مهارات أو قدرات ذاتية:

١ ـ **المنطق والكلمة:** أي قدرته على التحليل والتفكير والتعبير.

٢ ـ **علم النفس:** يساعده على تفهم افضل لمجتمعه ومحيطه، مما يمكنه من التأثير بفعالية أكثر.

٣ ـ **القدرة الروحانية:** وهي مزيج من الذكاء والتأمل والمزايا الأخلاقية، تضفي على هذا المفكر نوعاً من الهالة تضيء شخصيته وتجعلها أكثر احتراماً من الآخرين.

٤ ـ **الحس بالمسؤولية:** المفكر الستراتيجي هو مسؤول فكرياً ومعنوياً عن افراد مجتمعه ومحيطه، يراقب تطوّرهم ويعالج مشاكلهم. انه المرجع المسؤول.

٥ ـ **الشجاعة:** بشقّيها الأدبي والجسدي. وهي الفضيلة الأساسية للمفكر ـ القائد، الذي لا يتراجع أمام المسؤوليات والصعاب متمتعاً بأسمى معاني الإقدام والطاقة على المواجهة.

ان هذه الكفاءات أو القدرات الذاتية، هي عناصر مكمِّلة للمبادىء العلمية التي يتلقنها المفكر، وهي تساعده على وضع هذه المبادىء قيد التنفيذ عن طريقة الممارسة الصحيحة.

«**مرآة الأمراء**»، كتاب يندرج ضمن المؤلفات العديدة التي عالجت موضوع الستراتيجيا عبر ترجمة وقراءة الوثائق العائدة للمفكر الصيني «صان زي» في مؤلفه «فن الحرب»، وهو عبارة عن جولة

في التاريخ يسافر خلالها القارىء على مدى خمسة وعشرين قرناً منطلقاً من الينابيع الصينية الخالدة للمنطلقات الأولى لعلم الستراتيجيا الذي تمحور في حينه حول أفكار «العاهل» و«القائد» و«الجيش» وكافة الصفات التي تميزهم والعلاقات التي تربط في ما بينهم، والآلية التي تنظم وتدير عملهم.

كان الكاتب وفياً لمبادىء «صان زي» وملتزماً بها حتى الجنوح أحياناً والابتعاد عن حدود الواقعية. وفي محاولته الآيلة الى اقتباس هذه المبادىء و«عصرنتها» بمقارنتها ومطابقتها مع المفاهيم الحديثة لعلم الستراتيجيا، حاول الكاتب أن يلتزم طريقة منهجية تستقي مفهوم المبدأ الستراتيجي من قاموس «صان زي»، وتستوحي الترجمة من القواميس الجديدة. وقد أعطى مجموعة كبيرة من الأمثال والحالات المتعلقة بأشخاص وقياديين، فرنسيين في معظمهم، يتعاطون المجالات الستراتيجية الحالية، وحكى عن تجاربهم وانجازاتهم والصعوبات التي اعترضت طريقهم. ان اقتباس «فن الحرب» لـ «صان زي» وتقييمه في عصر اتّسع فيه مفهوم الستراتيجيا ليشمل كافة المجالات القيادية التي تمسك بزمام الأمور في عالمنا اليوم، عملية تشبه كافة المحاولات المماثلة في مجالات أخرى وعلوم مختلفة، إنْ في العلوم الطبيعية أو الفلسفية أو الفلكية إلخ... إنها اليوم غيرها في الأمس، فهي حالياً أوسع وأشمل وأكمل وذات درجة أعلى من الموضوعية والمنطق، لكن كل دراسة لها لا تعود إلى مراجعها الأساسية وينابيعها عبر التاريخ، هي دراسة ناقصة وفاشلة. وعظمة البحاثة والمؤرخين، انما تكمن في مدى ملاءمتهم ما بين الحاضر والتاريخ، ما بين الشجرة وجذورها، وما بين العلوم والمحاولات التاريخية الأولى لاستنباطها وفهمها. من هذا المنظار يجب رؤية كتاب «مرآة الأمراء» كجسر فكري يمتد فوق محيط يبلغ عرضه الفين وخمسماية عام. انه ليس كل شيء عن علم الستراتيجيا، بل اقتباس ناجح إلى حد كبير لأبرز مبادئه وعوامله وحالاته ومحدودية مجالاته، ومن خلال ذلك، محاولة رسم صورة «القائد» أو «الستراتيجي»، الحلقة الأبرز والأهم في هذه الدراسة، والموضوع الرئيسي الذي تمحورت حوله.

شـــركة

احمـــد الكجك وشركاه ش.م.م.

كسارات ـ وتعهدات

الجية ـ الشوف

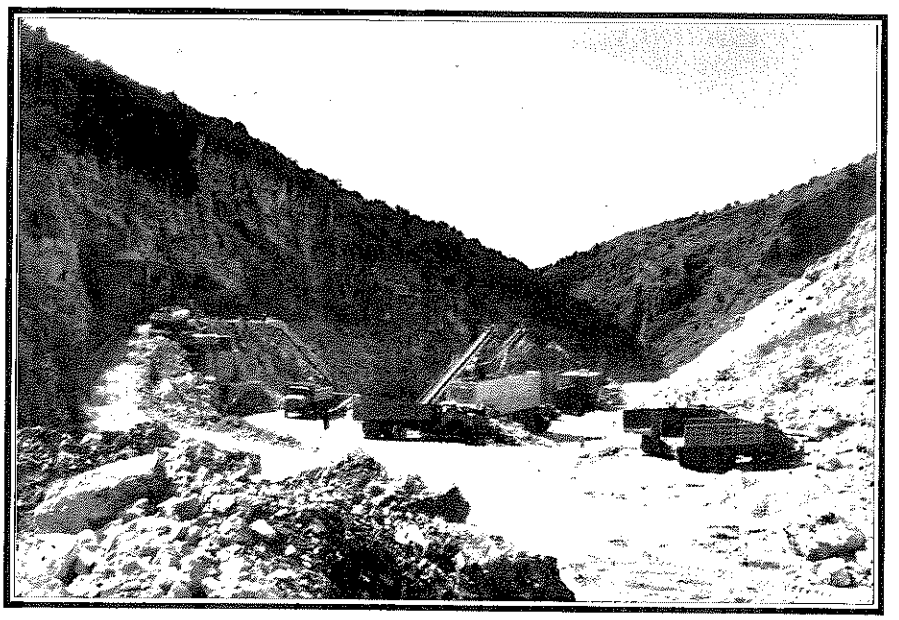

المكاتب : بيروت ـ الروشة تلفون : ٨٦٧١٠٨ ـ ٨٦٨٧٩١

انطلياس : بناية ضومط تلفون : ٤٠٧٢٩٣

COMPUTER ECHO

THE BEST OFFER OF THE YEAR

IS ECHO -ING

ALL OVER LEBANON

486 DX4-100Mhz

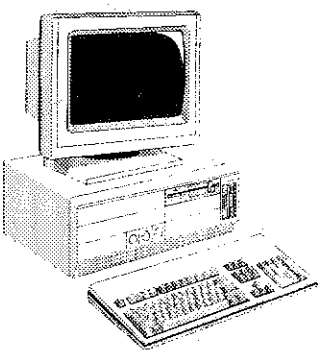

CASH ONLY

COMPUTER 486DX4/100 INTEL USA VESA LOCAL BUS
4MB RAM - 256KB CACHE
420MB HARD DISK DRIVE
14" SVGA COLOR MONITOR
1.44MB FLOPPY DISK DRIVE
PROFESSIONAL CASE
KEYBOARD ARABIC/LATIN
MOUSE HIGH RESOLUTION
ONE YEAR GUARANTEE

FOR DETAILS CALL COMPUTER ECHO AT
267241/403234

BOURDJ-HAMMOUD , CENTER PARKING

COMPUTER ECHO

When orders were issued that some Southern units of the Equatorial Corps go to Khartoum to attend the farewell parade of the Condominium troops, the whole Southern Corps rejected the orders and mutinied on 18 August 1955; first in the town of Torit, then all over the big towns in the South.

to Infantry, there were the Service Corps, the Engineers, Signals and the Boys Company. The order to Sudanize the British posts in the Equatorial Corps was received in the middle of June 1954. Five weeks later the corps was handed over and on 29 July the outgoing commanding officer and his British colleagues sailed to Khartoum(62).

On the eve of the independence the Equatorial Corps was ethnically dominated by Equatorial tribes mainly Acholi, Bari, Lotuka, Zande and Madi. Only about a hundred of them were from Nilotic tribes. By the end of 1955, the majority of the army and police officers were from Northern Sudan. For instance, of the 33 officers in the Equatorial Corps, 24 senior officers were northerners, and only 9 junior officers were Southerners. The proportion was much the same in the police and the civil administration. The headquarters of the Southern Corps was based in the town of Torit in Eastern Equatoria(63).

On the whole, before independence it was generally held that the Sudanese army officers in all the SDF corps were not interested in politics. However, as the British departure approached, many officers became outspoken about political issues(64). In fact, when the coup leaders in Egypt declared their country a republic in July 1953, some officers in the SDF tried to organize military coups in the Sudan. At that time the Northern Sudanese officer corps was split, one faction being in favor of merging with Egypt and the other wanting complete independence. In the South the situation was even more delicate, especially after the November 1953 elections. The promises made by the Northern political parties during the election campaigns, i.e. to consider Southern political, administrative and economic demands, were not fulfilled. Fears of potential persecution by the Northern dominated government after the British departure began to take shape in the South. The Equatorial Corps, particularly the Southern Officer Corps, began to become involved in politics, in collaboration with the Southern Liberal Party-the only southern Political Party at the time(65).

---

(62) Woodward, **Sudan, 1898-1989, pp. 88-91.**

(63) Dustan M. Wai, **The African-Arab Conflict in the Sudan** (New York: Africana Publishing Company, 1981), pp. 64-68; also see Takrir Lajnat al Tahkik al-Idari fi Hawadith al Junub as-Sudan, (Khartoum: October 1956), pp. 27-36; on the Sudanization of the Equatorial Corps see Brown «Some Reminiscences and Personal Views Concerning the Sudanization of the Equatorial Corps», pp. 142-143. The names, ranks and tribal origins of these officers were difficult to be traced; however, they might be found in the SDF files.

(64) Daly, **Imperial Sudan,** pp. 382-394.

(65) Henderson, **Sudan Republic,** pp. 61.

Mongalla[56]. Governor Owen's original plan called for three companies, one in the Bahr el-Ghazal the others in Mongalla, leading eventually to six companies, two in Bahr-El-Ghazal and four in Mongalla. It was the government view that those enlisted would suffice for the region where, in any case, there was no enemy of importance. The basic problem was the difficulty of obtaining suitable British officers. Governor-General Wingate Pasha decided that the only suitable solution to the problem was to commission officers to the South[57]. Thus, the formation of a Southern Corps was officially approved in 1911 and recruitment among Southern tribes started immediately. By January 1914, the first Operational Company of the Equatorial Corps was able to take over the 12th Sudanese Company at Yambio in Western Equatoria and in 1915 another company company took over at Tambura. In the same year the government administrators in the South were notified that: «in accordance with Belgian and Uganda traditions, Sunday and not Friday is to be the holiday in your district»[58]. On 7 December 1917, the Equatorial Corps took over the security task in Mongalla, and on 3 January 1918, Governor Owen was able to inform the Governor-General that Sunday was now the official holiday throughout his province and that the Equatorial Corps had control of the whole province. The replacement of the Anglo-Egyptian Army garrisons by the Equatorial Corps and the introduction of Sunday holiday were gradually accomplished in Bahr El-Ghazal province by the 1920's[59]. The Governor of Bahr El-Ghazal, L.F. Nalder, noted in 1926 that the deployment of the Equatorial Corps in his province «Would be a step in the work of spreading Christianity in the province and would be of course welcomed by the Christian Missionary Societies and American Presbyterian Mission»[60]. In 1927 a company of Equatorial Corps was posted to Upper Nile province.

As mentioned earlier the Sudanization of the SDF was carried out in the North without difficulties. The situation in the South was however, different. In January 1954, there were (10) British officers in the Equatorial Corps, including the commanding officer Lt. Colonel W.B.E. Brown[61]. In addition

(56) Daly, **Empire on the Nile,** pp. 117-188.

(57) Ibid., p. 117.

(58) Sanderson, **Education, Religion and Politics in Southern Sudan,** p. 84.

(59) Ibid., p. 85.

(60) Ibid., pp. 85-87.

(61) W.B.C. Brown, «Some Reminiscences and Personal Views Concerning the Sudanization of the Equatorial corps, SDF, in 1954,» in **The Condominium Remembered: The Making of the Sudanese State,** vol. 1, (Durham: University of Durham, 1991), pp. 141-143.

Sudanese reluctance to enlist into the Anglo-Egyptian Army to their antipathy towards Islam. The Anglo-Egyptian Army was 95% Muslim and Southern Sudanese who were recruited prior to 1910 regulations were pressured to convert. This was the reason Wingate Pasha thought, why there was a lack of recruits in Southern regions(52). He suggested, as a result, a 'Territorial System' to ensure that recruits remained nearer home, which was a perfect solution to Southern Sudanese recruits. It would also give the government:

The opportunity of getting rid of the moslimising influence in the shape of Egyptian officers and fanatical Sudanese N.C.O.s, and very gradually dropping the Moslem conditions in all Sudanesse Battalions of the Anglo-Egyptian Army(53).

Indeed Wingate's suggestion was consistent with Governor Owen's view that the new Southern corps would be part of what he considered to be a comprehensive Southern policy, aiming at creating:

... A large Christian population which would eventually link up with Uganda and form a substantial buffer or check to the spread of Islam which may at any time break out into a wave of fanaticism(54).

However, despite his approval of the plan in principle, the idea of a purely Christian army in the South was too much for Wingate Pasha. After all, he had never contemplated detaching Southern Sudan from his authority, let alone linking it up with Uganda. Although hesitant, Wingate Pasha welcomed Owen's proposal(55).

In addition to the above reasons, there were also other factors that necessiated the formation of an Equatorial Corps, as the Southern Battalions became known; troops raised locally would be cheaper; they could be paid, fed and clothed according to local standards and not at higher levels current in the Egyptian Army. Furthermore, they would speak the language of the district in which they were stationed and would know the country better than outsiders. The Equatorial corps would man the outposts, while a small striking force of regular soldiers would remain at province headquarters at

---

(52) See Daly, **Empire on the Nile,** pp. 115-116.

(53) Sanderson, **Education, Religions and Politics in Southern Sudan,** pp. 84-87; Daly, **Empire on the Nile,** p. 116.

(54) Sanderson, **Education, Religion and Politics,** p. 83.

(55) Mohammed of. Beshir, **The Southern Sudan: Background to Conflict** (Khartoum: University of Khartoum Press, 1968), pp. 36-47.

North, and for political reasons, government policy in the South had been to have only British officers serving with the Equatorial corps. However, this policy which was abandoned in June 1954, led to many political repercussions in the subsequent years. In August 1954, the first Sudanese officer, Liwa Ahmed Pasha Mohammed, was appointed as al-kaid Al-Amm to replace the British officer, General Scoones(47).

The Equatorial Corps

Origins and Formation:

The idea of forming a Southern corps as part of the Anglo-Egyptian Army arose from two main considerations: The constant British fear of Islamic penetration into Southern Sudan; and the difficulties faced by the Anglo-Egyptian military command in recruiting soldiers among Southern Sudanese tribes. In December 1910, the Governor-General Rignald Wingate Pasha, asked the governor of Mongalla Province to present a plan to increase the number of Southern recruits into the Anglo-Egyptian Army(48). Governor Owen proposed instead what amounted to a new Army for the South. He suggested a new force, to be recruited purely among Southern Christians, and have English as its service language. Its officers would be British(49). In addition, and in accordance with the administrative regulations of 1910, it was suggested that the following Sudanese should be considered for recruitment: runaway servants who refuse to return to their masters; servants who refuse to work or who were liable to persecution as idle persons; those without permanent employment who may be charged with minor offenses and those boys in towns without occupation provided that they were medically fit(50). Moreover, since recruitment was resented by most Southern tribes, the government was to pay bounties to volunteers and to recruiting agents, government administrators, non-commissioned officers and soldiers who brought in a recruit(51).

In fact, Governor-General Wingate Pasha had often blamed Southern

(47) Abdalla, «**External and Internal Roles of the Sudan Defense Force**», p. 140.

(48) Details are given by Lilian P. Sanderson and Neville Sanderson, **Education, Religion and Politics in Southern Sudan, 1899-1964** (London: Ithaca Press, 1981), 81-95; also see Daly, **Empire on the Nile,** pp. 114-116.

(49) See Daly, **Empire on the Nile,** pp. 133-151.

(50) Sanderson, **Education, Religion and Politics in Southern Sudan,** pp. 82-83; see Daly, **Empire on the Nile,** p. 115.

(51) Sanderson, **Education, Religion and Politics in Southern Sudan,** p. 83; also see Daly, **Empire on the Nile,** pp. 115-117.

was to watch, harrass and if possible delay the enemy until reinforcements of British Imperial Forces could arrive. It continued to patrol the borders as well as collecting intelligence information about the enemy. When reinforcements did arrive, some SDF units were reassigned other tasks such as recapturing some areas in North Africa. However, the entrance of the SDF into Addis Ababa on 5 May 1941 with the invading British troops, raised many questions over its status beyond the Sudan borders. Since the SDF had no charter, British authorities ruled that its sphere of operations was unlimited. The SDF presence in Eritrea was also justified as an extension of its normal service in defending the Sudan. The same arguments were later used in the case of the SDF involvement in Libya(42). It is worth mentioning that after 1940, the SDF was placed under British War Office control. By the end of the war in 1945 the strength of SDF had reached about 25,000 native troops. After the war, SDF returned to its original role of internal security. From 1945 on, demobilization process began until the number of the force fell to 7,750 in 1947(43).

The Sudanization of the SDF

The last British officer to hold the post of the SDF Kaid Al-Amm was Major General Reginald L. Scoones. In a report to the Military Advisory Committee of the Sudanization Commission in June 1954, General Scoones reported that the authorized establishment of the SDF was 215 British and Sudanese officers. In the same report he pointed out that, whereas Sudanization would work easily in the North, the removal of the British officers from the Southern corps would be a dangerous and unwise move(44). In one of the committee's meetings, General Scoones was quoted as warning the committee members «not to try to do it (Sudanize) all in one and on no account to hurry the South»(45). However, despite General Scoones warnings, the Council of Ministers decided in May 1954, that SDF should be Sudanized as of June of the same year. This actually meant that the remaining British officers serving with the SDF should leave the Sudan by July, the Kaid Al-Amm would leave by August 1955. The Sudanization of the SDF did not pose any problem in the North, where the Sudanese majors easily filled British posts in the Camel, Eastern and Western Arab corps(46). Unlike the

(42) Ibid., p. 135.
(43) Abdalla, «External and Internal Roles of the Sudan Defense Force», pp. 139-142.
(44) Ibid., p. 140.
(45) See Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 134.
(46) Oliber Albino, **The Sudan: A Southern Viewpoint** (London: Oxford University Press, 1970), pp. 31-36.

External Duties

The Italian invasion of Eritrea and Ethiopia in 1935, created a new major threat to British interests in East Africa. This new threat prompted the SDF commander Major General Harold Franklyn to introduce new reforms in the SDF. It was General Franklyn's belief that for the SDF to be transformed into a fighting force, it was necessary that some SDF companies be strengthened. This meant that Camel companies and Motorized Infantry had to be converted into six Motor Machine Gun companies. Each company consisted of an armoured car platoon, a light van platoon and three Infantry platoons in troop-carrying vechiles. The Sudan Service Corps and the Sudan Signals were also formed. When Major General William Platt took over as the SDF Commanding officer in 1939, he introduced artillery and anti-tank guns into the SDF armoury(38). In addition to the above steps, the following companies were introduced(39):

a) The Frontier Battalion: It was an infantry battalion consisting of five companies. Its task was to pave the way for Emperor Haile Sallasie's return to Addis Ababa. This battalion was commanded by Miralai Hugh Boustead Bey.

b) The Composite Battalion: It was composed of four Infantry companies; its officer corps consisted of a British and a Sudanese officer. It was charged with reinforcing frontier posts. It was commanded by Miralai J. Gifford Bey.

c) The Equatorial Corps: Its assignment was to patrol the Eastern Frontier of Southern Sudan. It was commanded by Miralai F.O. Cave Bey.

When Italy declared war in June 1940, the Sudan government realized that it had to face 300,000 Italians with a force of less than 6,000 SDF troops. Efforts were made to recruit additional Sudanese for the SDF, especially in the South. In February 1941 the SDF was opened to Armenians, Lebanese, Greeks and Syrians residing in the Sudan(40). The SDF was also put under a wider command which covered North and East Africa, and which had bases as far as Cairo, Khartoum and Nairobi. General William Platt became, in addition to his post as commander-in-chief of SDF, the General Officer Commanding troops in the Sudan(41). The task of the SDF during the war

(38) Martin W. Daly, **Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 127-134.

(39) Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», pp. 115-116.

(40) Daly, **Imperial Sudan,** pp. 127-140.

(41) Ibid., pp. 135-141.

the India Codes of Military Law, the SDF codes were therefore similar to the British Military Law, although there were some minor differences. The SDF's company commander had, for instance, the authority to promote or to demote and could detain a soldier up to (25) days. However, in cases where the company commander could not decide, he had to refer the case to the Commanding Officer of the corps(33).

The Internal Duties of SDF

One of the main problems that faced the SDF units was the distance problem. In a country as vast as the Sudan, it was very difficult for the headquarters in Khartoum to control all the SDF units. Thus, it was necessary for each company to rely on itself(34). This meant in practice that the army had to supply their own provisions and quarters; all the government could do was to supply them with salaries, clothing and furniture. It was only while on active patrols or on operations that they were provided with rations, most of the time in the form of **dura** (wheat) flour. There was no permanent mess in each company; single soldiers were however, housed in a barrack-room in the fortress(35). It is worth noting that it was the Sudan government's intention that the role of the SDF would be the maintenance of internal security, since no one envisaged any outside threat, at least, before World War II. It was intended that such a role would require only the use of one company or at most two in one operation. Therefore, such a force would only require minimal communications (ie camels, horses) and the medical service of one doctor. Thus, between 1925 and 1930, the SDF was engaged in internal security operations or patrols. These patrols were directed against tribes which refused to submit to government authority. These minor operations were undertaken with the consent of and in cooperation with the District Commissioner (DC) of the area concerned(36). During 1920's because there was lack of fast roads many of the patrols were carried out on foot. Another task of the SDF companies was the 'show of the Falg'. This job required each company to walk several hundred miles which lasted sometimes several weeks. The aim of these «Flag Shows» was to extend the government authority in those areas which remained unpacified, especially in the three Southern provinces(37).

---

(33) Ibid., pp. 451-470.

(34) Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force,» pp. 100-102.

(35) Ibid., p. 101.

(36) Ibid., pp. 106-132.

(37) See K.D.D. Henderson, **Sudan Republic** (London: Ernest Benn Ltd., 1965), pp. 156-164.

training of the non-commissioned officers and the officer corps was carried out by British warrant officers, who were seconded to the SDF headquarters for this assignment(28).

Ranking System

The highest rank in the SDF was that of Lieutenant General, the equivalent of Ferik in Arabic/ Turkish usage(29). Each company of SDF, a sub-unit of about (100-150) men, was commanded by a British major. It is worth pointing out that all the SDF titles were of Turkish origin, a legacy of the Egyptian Army, Egypt being historically part of the Ottoman Empire. Therefore, **Onbashi** was equivalent to corporal, **Shawish**-sergeant; **Bash Shawish** - sergeant major; **Mulazim** - Lieutenant; **Yuzbashi** - Captain; **Sagholash** - between Captain and Major; **Binbashi** - major, **Kaimakam** - Lt. Colonel; **Miralai** - Colonel; **Liwa** - Brigadier and **Ferik** - Major General(30). While Lt. Colonel and Colonel carried the title of Bey, both Brigadier and Major General carried the title of **Pasha.** The lowliest post held by the British officers serving in Sudan was that of major.

The Sudanese officers or the 'native officers' as they were called, acted as assistants to the British officers in charge of the company. It was a necessity that a native officer be attached to a British officer to inform him about the background of the troops, their tribes, their customs and their habits(31). Most often the majority of the native officers came from the upper and to some extent the middle classes of the towns. For promotion purposes all officers were required to sit for examinations which ensured that the higher ranks were filled with competent and qualified personnel. The pay of the officers was sufficient to provide them with a comfortable standard of living(32). The SDF stores and Ordinance Department provided military uniforms to the troops which resembled those of British Army. However, some transformations were introduced for climatic differences. Furthermore, clothing varied from North to South. For instance, shorts and leg wear were issued for the soldiers in the North, while long trousers were worn in the South.

The code of military law used by the SDF was that to which the Egyptian Army had been subject before the formation of the SDF. Based on

---

(28) See Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force,» p. 104.

(29) **US Army Handbook for the Republic of the Sudan,** pp. 451-470.

(30) Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force,» p. 103.

(31) Ibid., pp. 102-116.

(32) **US Army Area Handbook,** pp. 460-72.

Every company of the SDF was housed in a fort, a collection of buildings surrounded by barbed wire and an inner wall. The fort served as the company headquarters. In orther words, it was the defensive area in which the whole company could be protected(24). Each fortress comprised a guardroom, the company main office, the office of the company accountant and the office of the civilian interpreter. The later individual was important to the company, especially in those areas where the commander of the corps was not well versed in the local languages. Adjacent to the fortress was the company stores. Next to the guardroom were the two flags, the Union Jack and the Egyptian Flag, representing the Condominium. The company commander was responsible for recruitment and the training of his men and was the final authority in his corps. He also had to see to it that the morale and the readiness of his troops was at high level(25).

Recruitment

It was policy of the SDF that each company had to carry out its own recruitment. This policy seems to suggest that the majority of recruits in a particular company, if not all of them, came from the same area. Since the pay of the SDF soldiers was low, two Sudanese pounds and ten piasters (2.10) per month for a new recruit, recruitment was voluntary. In general, the new recruit signed on for nine years, renewable for up to eighteen years(26). The training procedures for both officers and NCOs of the SDF was based on the British model. Sudanese officers were sent to Britain, Pakistan, India and Egypt for advanced training. In principle, the Training College offered a two year course leading to a commission as a second Lieutenant in the Army. Graduates were temporarily placed on probation for two years before receiving their permanent commissions as first Lieutenants, a practice that is followed up to the present(27).

The selection of candidates for the sudanese officer corps was based on merit, candidates from the nine provinces were entitled to apply; but those from the three Southern provinces were admitted to the College only if they possessed perfect knowledge of Arabic, a requirement which often disadvantaged many who qualified for admission. In practice, a candidate should be physically fit, unmarried, Sudanese under 21 years of age if he was a secondary school graduate, and under 25 if a university student. The

(24) Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 101.

(25) Ibid., p. 102.

(26) **Us Army Handbook for the Republic of the Sudan,** pp. 457-472.

(27) Ibid., pp. 458-460.

In terms of deployment at the provincial level, the five corps were divided as follows[22]:

1) Kordufan Province: The headquarters of the Camel Corps was stationed in el-Obeid where two motorized infantry Companies were located. There were two corps in Bara; in addition to one infantry company in Dilling and another in kadugli.

2) The Kassala Province: Gedaref was designated the headquarters of the Eastern Arab corps where one infantry company was stationed. One Camel company was located in Kassala and another one was in Gallabat.

3) Darfur Province: In El-Fasher, the headquarters of the Western Arab corps, there were one motorized machine gun battery, one infantry company and a motorized infantry company. In kabkabia district, there was one motorized company; in addition to one motorized company in Nyala, there was one infantry company in Geneina district.

4) Shendi (Northern Area): The cavalry and the strategical reserve were all stationed at Shendi.

5) The Equatorial Corps: The headquarters of the Equatorial Corps was first stationed at Mongalla, but later moved to Torit district in Eastern Equatoria. There was one infantry company in Torit and another in Kapoeta near the Sudan-kenya border. In addition to one company at Wau, in Bahr El Ghazal Province, there was one company at Tali and another at Aweil. Later on in 1930's several comapnies were distributed in the Upper Nile Province and in Werstern Equatoria.

Finally, in terms of numbers the SDF establishment in 1926 consisted of 126 British officers, 41 British non-commissioned officers, 188 Sudanese officers and 7,963 Sudanese soldiers. The provincial distribution was as follows[23]: The Kordufan province, with stations at al-Obeid, Bara, Talodi, Kadugli and Dilling had 1,700 troops. In the Northern province, over 1,500 troops were stationed in the three towns of (Khartoum, Khartoum North and Umdurman) as well as Shendi. In Darfur province, over 1,100 troops were posted at al-Fasher, Kabkabia and Geneina; in Kassala province, over a thousand at Gedaref, Kassalla, and Singa Abdulla. The Equatorial corps, which was composed of ten companies, remained stationed in the South; it consisted of about three hundred men. It was, however, subjected to different terms of recruitment, regulation and pay.

---

(22) See Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force,» p. 106.

(23) Daly, **Empire on the Nile,** pp. 322-325.

inauguration of the all-Sudanese SDF. The creation of the SDF represented therefore complete control of the military in the Sudan by the British government. The title of **Sirdar** became **al-Kaid al-'Amm.** The first British officer to assume the new post on 11 June 1925 was Colonel Hurbert Hudleston[19].

The Organization of the Sudan Defense Force

For organizational purposes the Sudan Defense Force was divided into five corps, each corps being a group of three platoons or companies.

The SDF was divided into a Cavalry, a mountain rifles or the Sudan Horse; a Strategic Reserve, an Eastern and Western corps, a Camel corps and an Equatorial Corps[20]. Added to this was a Motor Machine Gun Company composed of three units, two in the capital and one at El-Fasher. Also stationed in the Khartoum area under the Headquarters Command of the SDF were[21]:

a) an Engineering Corps: It housed the corps' headquarters and was composed of two companies and a Boy Company for training.

b) The Northern Training Depot: Its assignment was to train the non-commissioned officer instructors both in rifle and the motor machine gun. It also undertook the training of native officers.

c) The Mechanical Transport Department: It was responsible for the provision and the maintenance of all SDF vehicles. It had some subunits in each corps' headquarters.

d) The Animal Transport Company-Transport and Supply Unit: It was assigned the responsibility of providing load transport and supplies during patrols or long distance operations.

e) Stores and Ordinance Department: It provided clothing and equipment required by the SDF, either by purchasing from Britain or by manufacturing them in its own workshops. It is worth mentioning that the SDF also had its own medical corps which was run by British officers with Syrian medical officers and Sudanese Assistants.

---

(19) Collins, **Shadows in the Grass,** pp. 80-82.

(20) Edgar O'Ballance, **The Secret War in the Sudan, 1955-1972** (Connecticut: Archon Books, 1977), pp. 38-43; also see Col. J.H.R. Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force 1925-1955», in **The Condominium Rememberad: The Making of the Sudanese State,** Vol. 1, (Durham: University of Durham, 1911), pp. 99-106.

(21) Daly, **Empire en the Nile,** pp. 322-23; also Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 105.

units throughout the country were deported. Of the six Sudanese mutinous officers, one turned out to be a government agent; one was killed during the exchange of fire, one was injured and joined the Egyptian troops and the remaining three were sentenced to death. About one hundred soldiers were involved; some surrendered, a few made their way to Khartoum city and caused trouble before they were disarmed. Others fled to Egypt and a few joined their families inside the Sudan(15).

It is worth pointing out that before the evacuation of the Egyptian Army from the Sudan, the number of the Sudanese troops of the Egyptian Army was about 13,000 men. Beside 106 British officers, there were 233 Sudanese officers(16). Once the evacuation of the Egyptian Army was completed, efforts were made to implement Lord Allenby's plan to form the SDF, which was in fact a revised version of Sir Lee Stack's original scheme. By and large, the organization and distribution of the new SDF remained basically unchanged until the mid 1930's. In fact the new Force was organized along the lines of the Egyptian Army, except at the highest levels, where the General Officer Commanding was responsible to the Governor-General(17).

One of the first problems to face the British government was that most of the junior officers in the SDF remained to some extent loyal to King Fu'ad. The Foreign Office had expressed its concern, and urged the Sudanese government to address this question fully and urgently. After consultation with London and Cairo, the Governor General, Sir Geoffrey Archer, decided that the new SDF should take an oath of allegiance to the Governor General, rather than to King George; this was of course in conformity with the Anglo-Egyptian Agreement of 1899. The chosen oath for SDF officers and soldiers was as follows:

(I) Swear three times by God, by all His Holy Books, by His Apostles, on my conscience and my honour, to be sincerely devoted and faithful to His Excellency the Governor General of the Sudan, to his Government, and to obey all his orders and all lawful orders which will be given me by my superiors.... I further swear that I will faithfully discharge such duties as shall be entrusted to me(18).

on the King's Day, 17 January 1925, Sir Geoffrey Archer announced the

---

(15) Ibid., pp. 460-472.

(16) Abdulla, **«External and Internal Roles of the Sudan Defense Force»**, p. 137.

(17) Daly, **Empire on the Nile**, pp. 305-322.

(18) Ibid., pp. 304-323.

minister, the Wafd leader Saad Pasha Zaghloul, in which he demanded among other things that:

The Egyptian Government order within 24 hours the withdrawal from the Sudan of all the Egyptian officers and the purely Egyptian units of the Sudan Army with such resulting changes as shall be specified. Failing immediate compliance with these demand (s), His Majesty's Government will at once take appropriate action to safeguard their interests in Egypt(10).

In a second communique containing more specific details Lords Allenby explained:

(T) he Egyptian officers and purely Egyptian Units of the Egyptian Army having been withdrawn, Sudanese units of the Egyptian Army shall be converted into (a) Sudan Defense Force, owing allegiance to the Sudan Government alone and under Supreme Command of the Governor General in whose name all commissions will be given(11).

On the same day of the issuance of the ultimatum, orders were given to the Acting Governor General of the Sudan for immediate evacuation of Egyptian Army units from the Sudan. In accordance with the terms of the ultimatum, the Acting Governor General asked the Egyptian units to leave the country within 24 hours(12). However, on 24th November the Egyptian units in Khartoum North refused to execute the orders they had received, insisting that these orders should come from the king himself. They were surrounded by British troops. On the 27th of the month six Sudanese officers and two platoons of the 11th Sudanese Battalion, in collaboration with the besieged Egyptian units in Khartoum North, mutinied(13). The British troops tried to negotiate the surrender of the mutineers, but failed to reach a solution and opened fire. The rebels then exchanged fire with the British troops, and stormed the British military hospital killing a British man, two Lebanese medical officers, one non-commissioned officer and three Egyptian soldiers(14). On 29 November the mutiny was crushed and all the Egyptian

---

(10) MacMichael, **The Anglo-Egyptian Sudan,** pp. 154-63; Sir Harold Mac Michael, **The Sudan,** (London: Ernest Benn, Ltd., 1954), pp. 181-199.

(11) Ducan, **The Sudan,** pp. 135-142.

(12) Crabites, **The Winning of the Sudan,** pp. 189-197.

(13) Peter M. Holt and Martin W. Daly, **A History of the Sudan: From Coming of Islam to the Present Day,** 4th ed. (London: Longman, 1988), pp. 133-35; Also see Collins, **Shadows in the Grass, pp. 64-70.**

(14) **Us Army Area Handbook for the Republic of the Sudan,** 2nd ed., (Washington D.C., The American University, 1964), pp. 457-472.

represent a problem as long as Britain enjoyed paramount political influence in Egypt. In fact between 1899 and 1924 all the Egyptian Ministers who held the ministry of war consented to leave military authority in the hands of the **Sirdar.** The advent, however, of the Wafdist government to power in February 1924, placed the Ministry of War in the hands of a minister who openly announced that all matters concerning the Army had to be referred to him(4).

Immediately, it became clear that the recognition of Egypt as an independent sovereign state, following the 1922 unilateral declaration of independence, had introduced a new reality into the Anglo-Egyptian political, military and constitutional relations(5). This new element in Condominium relations made it necessary for the British to find ways and means of establishing complete control over military forces in the Sudan. This goal was to be achieved through the formation of the Sudan Defense Force, SDF(6).

As a result, the Governor General, Sir Lee Stack, following consultation with the British Foreign Office, submitted in August 1924 a memorandum to the Condominium authorities, in which he proposed a plan for the formation of a Sudan Defense Force(7). The plan aimed at the replacement of the Egyptian garrison in the Sudan by a force composed exclusively of Sudanese. The new force was to be placed under the Governor General who should resign his post of sirdar of the Egyptian Army. The Sudan Defense Force, if formed, would take an oath of loyalty, not to the khedive, but to the Governor General of the Sudan(8).

While in Cairo negotiating the new scheme with the Egyptian government, Sir Lee Stack was assassinated on 19 November 1924, by a young Egyptian nationalist(9). On 22 November, Lord Allenby, the British Ambassador to Egypt, delivered an ultimatum to the Egyptian prime

---

(3) MacMichael, **The Anglo-Egyptian Sudan,** pp. 159-163.

(4) J.S.R. Ducan, **The Sudan: A Record of Achievement** (London: William Blackwood and Sons Ltd., 1952), pp. 139-42.

(5) Ibid., pp. 139-41.

(6) Robert O. Collins, **Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918-1956** (New Haven: Yale University Press, 1983), pp. 65-71.

(7) Pierre Crabites, **The Winning of the Sudan** (London: George Routledge and Sons, Ltd., 1934), pp. 189-197.

(8) Ducan, **The Sudan,** pp. 137-142.

(9) Peter Woodward, **Sudan 1898-1989: The Unstable State** (London: Lester Crook Academic Publishing, 1990), pp. 42-44; Ducan, **The Sudan, pp. 136-140.**

The Sudan Defense Corps, SDF
A Historical Overview 1924-1955

John Gay Yoh(*)

The Anglo-Egyptian Accord of January 19, 1899, or the Condominium Agreement, stipulated that military and civilian administrative powers in the Sudan should be vested in a British Governor-General. He was also to be the commander-in-chief or **Sirdar** of the Egyptian Army both in the Sudan and in Egypt(1). The same accord stipulated that the British garrison in the Sudan and some Egyptian Army units were responsible for local security duties. The Governors of the nine provinces into which the Sudan was divided were the British military officers who at the same time were commanding officers of the troops in charge of security in their respective provinces. Although the supreme military commander of the Egyptian army was the Khedive, its actual command was in the hands of the **Sirdar,** who was assisted by two intelligence directors, one in Khartoum and the other in Cairo(2).

The above hierarchy was constructed in such a way that the Governor General in his capacity as the Commanding Officer was supposed to be under the authority of the Egyptian Minister of War. This arrangement did not

---

(*) Researcher on Modern East African History and Politics.

(1) The full text of Anglo-Egyptian Agreement of January 1899 is found in Muddathir Abd al-Rahim, **imperialism and Nationalism** (London: The Clarendon Press, 1969), pp. 229-235; also see Martin W. Daly, **Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 14-18; also see M.I. Abdulla, «The External and Internal Roles of the Sudan Defense Force,» in **The Condominium Remembered: The Making of the Sudan State,** vol. 1, (Durham: University of Durham, 1991), pp. 135-140.

(2) Sir Harold MacMichael, **The Anglo-Egyptian Sudan,** (London: Faber and Faber, Ltd., 1934), pp. 149-163; Daly, **Empire on the Nile,** pp. 88-93.

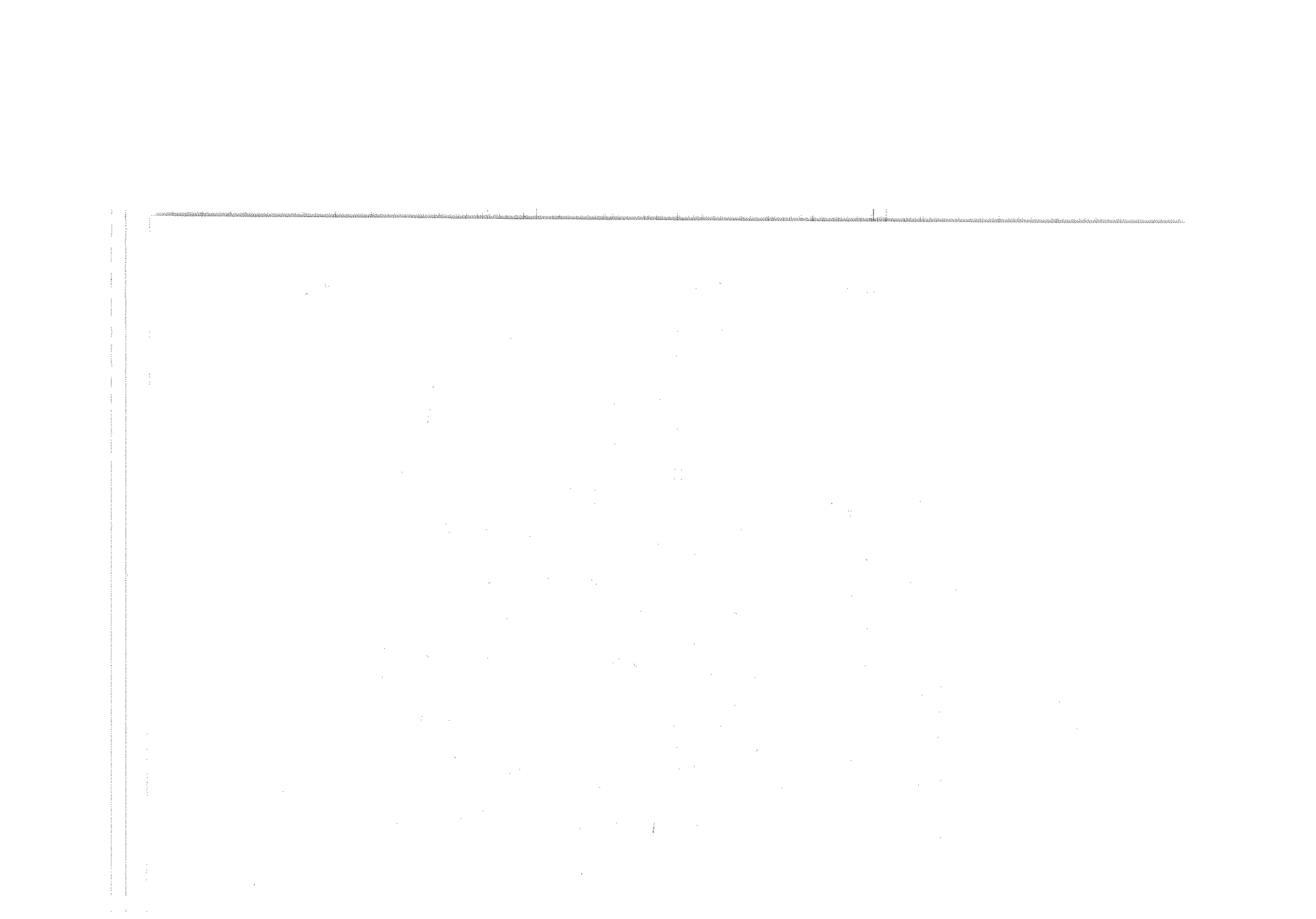

although not considered to be a war, but nevertheless can be cited as crisis that have the ability to cause war, include: South Africa, Grenada invasion, and Kurds in Iraq.

Conclusion

There are prolific interpretatins for the concept and causes of War, besides those that have been surveyed in this paper. Although many of the paradigms are quite diverse, particularly in terms of their pertinence to the time and application, some advocates still see «eye to eye» on explicit propositions. Huxley, for example, has provided a general overview of the diverse causes of war; and it is conceivable that in many instances, a comprehensive study to such factors as psychology, the international system, economic system, diplomatic relations and alliances, can eventually lead to better understanding of the causes of war.

When studying war within the Realist paradigm, it is conceivable to see the short-falls of power relations as establishing futile accomplishments. That is to say that war, seen as political violence, (involving human injury and death in the most coercive and deterministic of conditions) is not always consequence to common «power relations» in politics(1). Nevertheless, power relations are still significant in determining hierarchy among nations. Finally, in the discussion on Otterbein, we have seen that the blame for war is on the decisions of men, who are part of the governing elite. Ultimately, it is in fact, the government programs and leadership decision making patterns which is the catalyst to war. The below statement is a parody of the latter half of the Cold War (early 1980s)... and have definitely been of practical application in most instances of war:

«The logic of war seems to be: that if a belligerent can fight, he will fight. That leaders will not surrender until surrender is academic. How is a national leader to explain the sacrifice of so much for nothing? Well relax, I cannot explain... I do not want to die»(2).

In the final analysis, the premise, is that war is an act of man; in turn the causes for war are justified, by political relations emanating such aspects as psychology, economics, sovereignty, alliances, and diplomatic relations.

---

(1) Otterbein, Keith. **The Evolution of War,** (New York: Hraf Press, 1970), p. 63.
(2) Wihtfield. An omnipresent quote used repeatedly in the last generation, especially in musical lyrics.

three distinct groups: psychological, political, and economic. Firstly, he says that people are hit with a psychological impact being that during the state of peace people find their occupations «frustrating» or «negatively boring»[1]. Another cause of war is due to the sentiments of nationalism. Huxley points out that nationalism is a psychologically satisfying attribute thut incur its citizens to wage war.

«The political causes of war, is to have war»[2]. In other words, the possession of an army, navy, air forces is in itself a reason to go to war[3]. It is often questioned why states have armies, generals, weapons, etc. without the idea of imminent war. Further more, wars may be made for the purpose of furthering a religious or political belief. In so being, we may examine the Crusades and the American Civil War.

Continuing on the political causes of war, Huxley suggests that in the past, wars were fought for «glory resulting from victory»[4]. As a result of this, wars were sometimes fought to stimulate the greatness of the generals or sovereign rulers. For instance, Alexander the Great, Napoleon I, and Louis XIV went to war for the glory of it. The latter has been quoted as saying. «I have loved war too much»[5].

On the other hand, wars are also fought for economic reasons. It is important to note that a primary factor in the past, causing a war for economic reasons, has been for geo-political gains. For example, Germany and France consistantly fought over Allasce-Lorraine territory during the seventheenth and eighteenth centuries. Another example, is when Nazi Germany attacked Poland in World War II for strategic economic gains. Yet, in more concurrent times, the 1990 Iraqi annexation of Kuwait came also for economic reasons (incurred debt), and less for a gain of territory.

A final and «extremely important cause of war» is due to the «pursuit of politically powerful minorities within each nation of their own private interests»[6]. Immediately, a couple of examples come to mind with regards to minorities and wars. The first and most significant is the contemporary Yugoslavian War; then Civil war in Lebanon. There are other cases,

---

(1) Huxley, A. **Ends and Means. P. 96.**
(2) Ibid.
(3) Ibid, p. 99.
(4) Ibid, p. 101.
(5) Holsti, Kalevi J. **Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989.** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 43.
(6) Husley, A. **Ends and Means** p. 104.

power cannot be brought against it, and it seeks to achieve hegemony through war[1].

Notwithstanding the above mentioned views on hegemony, it is significant to note that not all realist accept the importance of stability associated with the assertion of hegemony. The prime author in the new assertion of political realism is Kenneth Waltz who argues, like Morgenthau, that hegemony is not and has not been the historical pattern, but balance of power. has been the basic formula of stability an war.

In **Man, the State, and War,** Waltz gives a substantial theoretical analysis of the international system and conflict. Accordingly, it is in fact, the effects of each state seeking to maximize its power out of fear of a «prevailing anarchy» that contributes to an effective balance[2]. Waltz argues that prescription to world govenment would avoid international wars, and to a certain degree encourage/ promote peace. However, with an ineffective world government, civil wars are bound to come about[3].

With regard's to the afore mentioned polarized system, between the U.S. and the (former) Soviet Union. Waltz believes that wars occur less often, but when they do, they are major confrontations which spread rapidly because of close alliances associated with polarized systems, With this in mind, once more, professor Sigler explains that «the classical nineteenth century balance of power was more stable because of shifting alliance structures, cross-cutting ties, and the potential role of balancer such as England played in much of the nineteenth century. Conversely, in this century the alliances in the bi-polar system enhanced ideological warfare and a long standing period of détente that had extremely high potentials of mutual assured destruction (M.A.D.). In the mean while wars and skirmishes were fought through «third areas», like Vietnam, and Afghanistan[4], in what is known as war by proscy.

Prevalent Causes of War:

According to A. Huxley in his publication, **Ends and Means,** war exists simply because people wish it to exist. He maintains that this wish is the proceeding reason for the causes of war. He divides the causes of war into

---

(1) Sigler, John. «The Current Debate in International Relations Teory». in **Learning** Vol. 4, (Ottawa: Carleton University Press, 1990), P. 5.

(2) Kenneth N. Waltz, **Man the State and War: A Theorectical Analysis.** (New York; Columbia University Press, 1954), p. 199.

(3) Organski, A.F.K. **The War Ledger.** (Chicago: The University of Chicago Press, 1980), p. 228.

(4) Russet Bruce. *The Calculus of Deterrence.* Class Text.

conservatives, arguing that powerful states must take the primary responsibility for international order»[1]. However, of late conception, Sigler points out that international peace and security is associated with periods when the world system is dominated by a principal hegemonic actor such as Rome in the period of the Empire»[2].

Thus, wars evidently occur when the hegemonic power begins to decay from within and is challenged from outside by a rival power determined on achieving hegemony. Robert Gilpin in **War and change in World Politics,** argues that in the rivalry between the (former) Soviet Union and the United States, there was an apparent decline in American hegemony. «It no longer has the power to 'govern' the system as it did in the past. It is decreasingly able to maintain the existing distribution of territory, the spheres of influence, and the rules of the world economy»[3]. In this view «we are in a dangerous period of eroding hegemony», much like the situation with a weakened Britain in the interwar period[4]. «Progress toward the formation of new rules and new regimes for an international system to follow the Pax Americana have been slow or non-existent»[5].

In returning to our original view of realpolitik, Organski maintains that collective security is not always safeguarded. In **The War Ledger,** Organski purports that if «prescription of collective security, 'all against one', were obeyed and war still came, the defeat of the aggressor would be inevitable»[6] In other words, a lopsided distribution of power (with defenders much stronger than the aggressor) will support peace because in most cases collective security provides security and ultimately peace. An example where collective security was effective, as described above, was in the case of the Gulf War where the collective security axis prevailed over Iraq.

Throughout his writings, Organski claims that the equilibrium of power increases the danger of war by tempting both sides to believe they can win. Wars usually begin when the challenger has grown to such a point of strengh (notably through the notion of «power transition») that the preponderant

---

(1) Ibid.
(2) Ibid. p. 5
(3) Gilpin, Robert. **War and Change in World Politics.** (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 4.
(4) Sigler John. «The Current Debate in International Relations Theory». in **Learning** Vol. 4. (Ottawa: Carleton University Press, 1990), p. 5.
(5) Ibid.
(6) A.F.K. Organski, **The War Ledger.** (Chicago: The University of Chicago Press, 1980), p. 18.

In analyzing the dimensions of the four different scholorly trends just presented, it is conceivable to see that research which focuses on the process of interaction between actors (people and states) tends to be the most relevant. For example, models of bargaining (either coercive or noncoercive) such as diplomatic relations and alliances tend to provide a more accurate reflection of reality. This is because they are able to accommodate not only a process and bargaining, but also a set standard of operating procedures and bureaucratic politics. As a result, the main difference between process models and organizational routines type studies is that the main explanatory weight is placed on the interaction of the actors rather thain their military strategies or mobilization plans. Other scholors concede to paradigms and the general theoretical philosophies for the causes of war.

Realpolitik:

The key assumption for Realist scholors is that states seek power relative to one another. The international arena is viewed as competitive and zero-sum, whereby states are ranked based on the proportionate amount of power they hold. As such it is those forces at play in the international level that defines state behavior. Multi-state interaction, rather than individual state motivation is the guiding force behind the existence of international conflict.

Suffice to say that Realpolitik explanations are viewed as the traditional accounts of interstate confilct(1). For example, one Realpolitik explanation of World War I is that Germany was becoming too strong for the existant balance of power, and, in order to maintain the states-quo,» the other European states forced the Kaiser's hand. Similarly, the U.S. involvement in the recent Gulf Crisis may be viewed as an American attempt to maintain the regional status quo or, better yet, enhance its hegemonic status.

The upcoming theories of war fall within the realist paradigm; better known asd we shall soon see as «power politics». Some of the proponents include: Waltz, Organski, Morgenthau, and Gilpin.

At the basis of realist thought is the idea that «statesmen, regardless of motivation or philosophy, think and act in terms of national interests defined as power»(2). Consequently, Morgenthau, an authority in the Realist school, maintains that the criteria to sustain security is through the sustenance of an effective balance of power. In a fairly recent article written by professor Sigler of Carleton University, Realists are said to be often «interpreted as

(1) Ibid.

(2) Sigler, John. «The Current Debate in International Relations Theory», in **Learning** vol. 4. (Ottawa: Carleton University Press, 1990), p. 4.

situations. During a crisis, state leaders tend to be more innovative in their approach because the time dimension dictates such behabior. State leaders cannot allow standard operating procedures to dictate behavior because the regular channels of communication and activity tend to be slow. Leaders, therefore, usually opt for an ad-hoc decision making forum. This is relevant to our discussion because it is another way in which organizational routines creep into the study of international relations. In other wards, just because standard operationg procedures and Bureaucratic politics are important in one instance (namely non-crisis situations) the same cannot be said for all other types of situations (namely crisis situations).

The scientific inquiry on study of war and its evolution, selected for this paper, is by keith Otterbein. In his study on **The Evolution of War,** he examines a cross-cultural study of primitive war. He uses scientific methods and survey research operalizations to devise a series of hypotheses as to the causes of war and the conditions under which wars occur. He confirms, for example, that «as political communities evolve in terms of centralization, there are corresponding changes in the manner in which they wage war»[(1)]. Subsequently, he considers functionalism and evolutionism as being the major attributes to warfare. Specifically as a change occurs in society, a temporary disequilibrium is created. Readjustments follow until a new equilibrium is achieved. Therefore, it is the sociocultural evolution that is as a moving «equilibrium advancing complexity and successive integrations»[(2)]. For example, one hypothesis Otterbein tests for in his study is: «the higher the level of political centralization, the more advanced the reasons for going to war»[(3)].

«Wars are caused by military organizations which go to war in order to obtain certain goals. These goals may vary from war to war, and they may change over time. As such, for any political community there will probably be several goals of war»[(4)]. In general though wars are caused by the decisions of men as members of organizations, whether they are military organizations or governing bodies[(5)]. Otterbein's research and hypotheses of operationalization (tests) were therefore, centered around governmental and bureaucratic issues, military organizations, and countries with considerable military apparatuses who waged war.

---

(1) Otterbein. Keith F. **The Evolution of War.** (New York: Hraf Press, 1970), p. 63.
(2) Ibid.
(3) Ibid, p. 68.
(4) Ibid, p. 63.
(5) Ibid.

has consistently lead to disappointing results[1].

Van Evera has similar problems with respect to transforming variables that have independent effect. He discusses «the cult of the offensive» that existed prior to World War I having been an important determinant of the war[2]. He argues that because there was a pan-European belief that offensive military campaigns were more likely to succeed than defensive ones, this gave the «impetus to the leaders of the time» to start a war[3]. He goes on to argue that this offensive cult gave rise to the notion that war was a legitimate means towards the pursuit of foreign policy objectives. This coupled with the idea that wars would be short in duration, made war between the European powers much more likely. What Van Evera neglected however, is the fact that it was not the cult of the offensive that triggered the international crisis that ultimately lead to World War I. In fact, it was the process of interaction between the states involved that lead to World War I. Surely, one would not argue that the offensive cult (and for that matter, the mobilization plans) did not contribute to the outbreak of World War I. Yet, they did so, only to the extent that they influenced the types of decisions made, not the decisions themselves.

There are, in fact, instances wehere mobilization plans and offensive strategies have not lead to war. Consider the situation of the latter part of the Cold War (Reagan era). President Reagan's military acquisition policy was clearly offensive minded. More importantly, the military strategy developed while he was president was offense oriented[4]. Nonetheless, no war occurred. This is clearly the case because other factors were more important, Firstly, the international system was not quite so unstable as it was prior to World War I. Secondly, the process of interaction between the Soviet Union and the United States was different than that between «Entente» and the central «Powers» in 1914.

Graham Allison suffers from a similar problem when he talks about the Cuban Missile Crisis. He points his finger at bureaucratic politics as it seems relevant in determining many policy options during non-crisis periods. Comparably, such may not necessarily be the same with respect to crisis

---

(1) Ibid.

(2) Sabrosky Alan N. ed: **Polarity and War: The Changing Structure of International Conflict.** (Boulder Colorado: Westview Press, 1985), p. 223.

(3) Ibid.

(4) Reference to the so-called war-winning strategy which lead to the acquisition of: the MX missle, the Trident submarine, the Cruise missle and ultimately the Strategic Defense Initiative (SDI).

situation which caused the plans to be implemented and caused the outbreak of war.

Levy goes on to look at other organizational and bureaucratic variables. In considering Germany, the war plans became such an important determinant of the outbreak of war because of the preeminent position of the military. «The development of German military plans without regard for political consideration had enormous consequences. By preventing her from mobilizing without going to war, it precluded a strategy of coercive diplomacy based on demonstrations of force and the control of risks through the finetuning of threats»(1). War, under this scenario, occured because the military drove the nation into it, not because of the plans themselves. The plans were merely a symptom of a state under military control. Once again, Levy demonstrates that we have to reconsider the notion that the war plans caused the outbreak of World War I.

Lastly, Levy considers psychological variables. He states that «there is extensive psychological literature suggesting that years of work in developing, revising, and perfecting a plan or policy generates a psychological committment to it»(2). Once again, the war plans themselves are not the determining cause of Wold War I, rather, these plans have conditioned the situation that the actors must interact in.

The analysis thus far has demonstrated ways in which Levy's arguments seem to make sense with respect to World War I and to standard operting procedures. There are, of course. other areas in the study of international relations where different emphasis of explanatory arguments is made.

First, it can be argued that the hypothesis correlating internal conflicts as leading to external conflicts (externalization theory) may suffer from the same problems specified in levy's assessment. Internal conflict may not be a direct cause of international conflict, rather, it may help establish the conditions for external conflict(3). In other words, internal conflict may only be a conditioning variable in the chain of events leading up to war involvement. Other factors, such as the actual issues under contention, or the bargaining process between the states involved, may be more relevant. This may help explain why aggregated tests of the in-group/ out-group hypothesis

(1) Ibid, p. 208.
(2) Ibid, p. 219.
(3) Rummel, Rudolf j. «The Dynamic field and Social Man,» in **Understanding Conflict and War: I The Dynamic Psychological Fiedl,** (New York: Sage Publications, 1975), p. 227.

results in the exaggeration of casual importance of the inherent rigidity of the plans themselves»[1].

Levy does not completely reject the influence that standard operating procedures had in contributing to the outbreak of World War I, rather he argues that the «independent» effect of these standard operating procedures was minimal. He asks us to consider a number of causal sequences. First, the political link between mobilization plans and the outbreak of war, in other words, the influence of the type of mobilization plans on the outbreak of war. Second, he argues that mobilization plans may interact with other political factors which, in turn, lead to the outbreak of war. His ultimate objective is to down-play the independent role that the military plans had on the outbreak of war.

In a nutshell, notion-state, he asserts that military plans mean nothing in themselves because these plans are determined by people and situations. Furthermore, the plans in themselves cannot cause anything until those same people and situations dictate their implementation. His hidden agenda is, therefore, to help move scholarship away from the notion that war is inevitable and uncontrollable.

Levy and in contrast to Holsti's theory persuasively argues that other factors have had a more important role in causing the outbreak of World War I. First he looks at systemic variables; states may have developed and implemented the mobilization plans because of prestige. «This may be particularly true of any proposed interruption or reversal of plans which is already in the early stages of implementation, for decision-makers may fear that any interruption might be perceived as weakness by the adversary»[2]. War occurred under such scenario not because of the war plan themselves, but because of the international situation that existed immediately prior to the war. Similarly, these war plans were formulated in the first place because of the perceived necessity of them. War, in the early twentieth century was perceived to be just on the horizon. Based on this. States had to be ready if it came. This dictated the mobilization plans. When war was imminent, it was again thought that these plans had to be implemented immediately. And, not to do so would show a lack of resolve. Under this scenario, war plans have had a spurious effect on the outbreak of war in 1914. It was not the plans themselves that simultaneously caused the war, but it was the international

(1) Levy J. «The Polarity of the System and International Stability: An empirical analysis» in Sabrosky, **Polarity and War,** p. 218.

(2) Ibid, p. 206.

approach of scientific methods of inquiry, and how some scholars have meryed the different perspectives among themselves.

Kalevi Holsti assesses the achievements and shortfalls of the «voluminous literature» of war, and outlines the model of international politics that generates three interrelated questions. «What issues generate conflict? How have attitudes toward war changed? And What attempts have been made historically to create international orders and institutions that can manage, control, or prevent international conflicts and crises?»[1]. Consequently, Holsti was concerned with the rapport between the issues, attitudes, and orders affecting the inclination's of states to employ armed force in international relationships.

In **Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989,** Holsti begins his study with the Treaties of Munster and Osnabruck of 1648, and he examines 177 international wars from the European and global states systems. His investigation is done in an inductive manner, and as such he develops explanations of wars in the same way. Moreover, Holsti confers a very extensive look not only into the historical attributes of war but into the psychological and sociological aspects as well.

Comparably, Michael Wallace gives an historical overview of the factors leading to war between 1820-1964. He examines such factors as status, formal organization, and arms levels. Consequently, he surveys the «status inconsistency» of nations either through alliance formation, national mobility, the formal creation of organizations, or through increased arms levels. His study concludes that the «status inconsistency» of nations can be controlled either through the elimination of arms race and/or through the elimination of «status» in the international system. Both conclusions were proven to be very difficult to attain.

In contrast to Holsti and Wallace, Levy advocate to the military cognizance of war. To a certain degree as well, the psychological aspects of war are amalgamated and considered in his analysis.

Jack Levy argues that too much emphasis is placed on organizational routines as explanations for the outbreak of war. Specifically, he looks at World War I and the mobilization plans of the great powers. He argues that «there is often a failure to recognize the independent role of other variables in contributing to the rigid implementation of an existing military plan, which

(1) Holsti, Kalevi J. **«Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989».** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991). p. XV.

Historical and Philosophical References:

Analytical studies of war can be traced back to the works of the historian Thucydides, and **The History of the Peloponnesian War.** Yet, the more systematic exploration of war as a «unique but generic form of behavior» between political communities, was undertaken by political philosophers(1). Machiavelli, Rousseau, Hobbes, Hegel, and others stressed the causes of war resulting from the insecurity facing the leaders of s overeign states in dealing with rivals; and emphasized the central role of war, the primacy of foreign policy over domestic policy, and the «political and amoral nature of international relations"(2). Essentially, the previously mentioned political philosophers devised hypothetical statements, and as such, could only calculate the reasons why wars are likely, without providing systematic evidence.

Accumulated evidence to support modern understanding of war with its patterns and generalizations came about at the turn of this century. In fact, even before the establishment of the League of Nations, literature pertinent to the common focus on the «causes of war», began to appear in greater scale. Quincy Wright, who began writing in the first quarter of the twentieth century, was a pioneer to the correlation of war and international law. He expressed that in modern day «war is primarily the function of state politics», and as a result, Wright is remembered for saying that «the analysis of war is too important to be left to the institutions»(3). In so being, wars should be left to those concerned to help explain the reasons and causes for their involvement.

It is not my intention to present in detail the important corpus of work done by leaders that were involver in wars, because such a task would be too ambitious, and would also go beyond the confines of this article.

Survey and Analysis of Specific Theories:

The following will present an overview of four perspectives in the analysis of warfare. The four groups include proponents who have proposed an historical overview of wars (exceeding a period of over three centuries), military observation and considerations, the psychological dynamics, and the

---

(1) Sigler John. **«The Current Debate in International Relations Theory,»** in **Learning** Vol. 4. (Ottawa: Carleton University Press, 1990). p. 4.

(2) Ibid.

(3) Holsti, Kalevi. **«Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989».** Cambridge: Cambridge University Press, 1991). p. 1.

beyond the fact. However, question jetout itself whether the dimensions that underlie the concepts of war and/or co-operation-conflict are to be found in the international system or within the hard-shell domestic political orders of states. In other words, is the concept of co-operation-conflict, still, a general comprehensive framework that encompass the larger picture of war politics. To what extent could this framework, still, entertain basic queries as; why do some conflicts lead to war and others don't? Where nationalism and ideology are placed in this context? What is the role of international centralization of authority? What brings about international stability and how does it differ from international peace? Are states similar to individuals and are they innately aggressive? In reference to the latter, within which framework of theories this analogy is best apprehended? Where and how other questions of focus, that entail the domestic factors of states, could be incorporated. Questions like: How important is the individual decision-maker? How important is the role in decision making? Unlimited queries about the plausibility of implying the study of bureaucracies, interest groups, parties, and historical, cultural, sociological, psychological and anthropological dimensions, as indispensable to the understanding of war. This article does not imply a breakthrough in providing comprehensive analysis to the above controversy nor it claims outstanding research in the study of war. It simply provides an exposition to the different contending prominent theories of war.

The concept of war could be convoluted by differentiating the aspects related to the conception of war-armed combat, different domestic groups fighting with weapons, and violent action of state or non-state military organizations. «When political communities whithin the same social unit engage in warfare, this is considered to be internal war. When warfare occurs between political communities which are not culturally similar, this is referred to as external war. If there is more than one military organization within a political community, and these military organizations engage in armed combat, this is considered feuding or civil war, depending upon the scope of the conflict»[1].

The outcome of an armed combat between two military organizations depends upon the efficiency of their military practices. These practices include the structure of the military organization, its activities, its material apparatus (industrial complex), and its goals. Ensuing, this article will highlight certain aspects of military build-up; however, for the time being, it would be best to remain within the parameters of the objective stated; that of surveying the prominenet theories of war.

---

(1) Otterbein. Keith F. «**The Evolution of War**». (New York: Hraf Press. 1970). p. 3.

The Phenomenon of War
Scholarly Perspective

Michel Nehme(*)

War is an outstanding phenomenon that has been constraining political thinkers and philosophers in their endeavor to explain its causes and construct schemes for its prevention. It can be magistrated as being a collective organized human effort wich has successfully taken away more life than any other collective effort(1). On the other hand, wars are regarded as means to further political relations and assert normal realistic interaction among the different actors in the political arena.

There are numerous definitions, impresssions and interpretations for war. Although they vary in perspective they nonetheless concur in meaning. Otterbein states that «war is the conduct of armed combat between political communities»(2). He adds that the act of warfare is the imperative activity performed for a political community by its military establishment(3). Cluasewitz, defined the concept of war as «an act of violence intended to compel our opponent to fulfill our will... War is not merely an act of policy but a true political instrument, a continuation of political relations»(4).

Several perplexing questions related to war demand intractable responses in the history of inquiry of central themes in international relations. Very few scholarly attempts were able to anticipate or project well

---

(*) Faculty member, American university of Beirut.

(1) Manus I Midlarsky, **«On War: Political Violence in the International System»**. (New York: The Free Press. 1975). Introduction.

(2) Keith F, O, **«The Evolution of War»**. (New York: Harf Press, 1970), p. 3.

(3) Ibid.

(4) Kalevi J. H, **«Peace and War»: Armed Conflicts and International Order»** 1648-1989. (Cambridge University Press, 1991), p. 13.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO